وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

محاسبة
الشركات


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

منشورات جامعة دمشق
كلية الاقتصاد

محاسبة الشركات

الدكتور
نضال عربيد
أستاذ مساعد في قسم
المحاسبة

الدكتورة
رشا حمادة
أستاذ مساعد في قسم
المحاسبة

الدكتور
عبد الرحمن مرعي
أستاذ مساعد في قسم
المحاسبة

جامعة دمشق

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الفهرس	5
المقدمة	11
الفصل الأول: ظهور الشركات ومفهومها	13
- نشأة الشركات ومفهومها	15
- مفهوم الشركة	19
- أنواع الشركات	20
- مفهوم شركة التضامن	22
- مفهوم الشركات المساهمة	24
- أنواع شركات الأموال	25
- مزايا شركات الأموال	29
- مساوئ شركات الأموال	31
- إجراءات تكوين شركة التضامن	33
الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية لإثبات رأس المال في شركات التضامن	37
- سداد حصص الشركاء في رأس المال نقداً	39
- سداد بعض الشركاء حصصهم بشكل عيني	44
- سداد الحصص على شكل موجودات مادية	44
- تقديم موجودات ومطاليب منشأة فردية لسداد حصة رأس المال.	47
- مسائل عامة	61
الفصل الثالث : المعالجة المحاسبية المتعلقة بحقوق الشركاء في شركة التضامن	65

- الحسابات الشخصية للشركاء في دفاتر الشركة 67
  - حسابات جاري الشركاء 67
  - حسابات توزيع الأرباح والخسائر 69
- المعالجة المحاسبية للمسحوبات الشخصية وفوائدها 70
- المعالجة المحاسبية لفائدة رأس المال 78
- المعالجة المحاسبية لرواتب ومكافآت الشركاء 82
- المعالجة المحاسبية لقروض الشركاء وفوائدها 87
  - الاقتراض من الشركاء 87
  - إقراض الشركاء 92
- المعالجة المحاسبية لفوائد الحسابات الجارية للشركاء 95
- المعالجة المحاسبية لتوزيعات الأرباح والخسائر 98
  - توزيع الأرباح بنسبة مئوية ثابتة بخلاف حصص رأس المال 98
  - توزيع الأرباح بنسبة حصص الشركاء في رأس المال 99
  - توزيع الأرباح بنسبة متفق عليها بعد احتساب فائدة على رأس المال 102
  - توزيع الأرباح بنسبة متفق عليها بعد خصم رواتب الشركاء أو مكافآتهم 106
  - توزيع الأرباح بنسبة متفق عليها بعد احتساب رواتب الشركاء وفوائد رأس المال 107
- مسائل عامة 111

الفصل الرابع : التغيير في عقد شركة التضامن والتوصية البسيطة 115
- زيادة رأس المال 117
- تخفيض رأس المال 123

- أسئلة وتمارين 129
- انضمام شريك 132
- انضمام شريك جديد للشركة مع بقاء رأس المال الأصلي ثابتاً 133
- انضمام شريك جديد للشركة على أساس إضافة حصة جديدة لرأس المال 137
- تقويم شهرة المحل (الموجبة والسالبة) بمناسبة انضمام الشريك الجديد 142
- طرق احتساب شهرة المحل 142
- أسئلة وتمارين 163
- انفصال الشريك 172
- تحديد حقوق الشريك المنفصل 174
- شهرة المحل المستترة 179
- بوليصة التامين المستترة 189
- رصيد الحساب الجاري للشريك المنفصل (أو المتوفي) 191
- سداد حقوق الشريك المنفصل 192
- أسئلة وتمارين 201

الفصل الخامس : تصفية شركات التضامن 207

- مفهوم التصفية 209
- المعالجة المحاسبية للتصفية 210
- أنواع المعالجات المحاسبية للتصفية 210
- التصفية السريعة 212
- التصفية التدريجية 231

- أسئلة ومسائل عامة 243
الفصل السادس :محاسبة شركات التوصية البسيطة 249
- مفهوم التوصية البسيطة 251
- المعالجة المحاسبية في شركات التوصية البسيطة 252
الفصل السابع : إجراءات تكوين شركات الأموال 263
- مراحل تأسيس الشركة 269
- إدارة الشركة المساهمة 277
- رأس مال الشركة 285
- القيم المختلفة للأسهم 303
الفصل الثامن :تكوين الشركة وإصدار أسهم رأس المال 311
مقدمة 313
- المعالجة المحاسبية لإصدار الأسهم نقداً. 315
- طرح الأسهم على الاكتتاب العام. 318
- الأسهم المصدرة مقابل مبلغ نقدي والأسهم المصدرة مقابل عمليات غير نقدية 347
- تكلفة إصدار الأسهم. 358
- اقتناء الشركة لأسهم رأس مالها (أسهم الخزينة) 363
- أسهم الخزينة 365
- تعديل رأس المال في الشركات المساهمة. 375
أسئلة على الفصل الثامن. 409
الفصل التاسع : حقوق حملة الأسهم 425
- رأس المال المدفوع- الأرباح المحتجزة – توزيعات الأرباح 427
-سياسات توزيع الأرباح 428

- أنواع توزيعات الأرباح 432
- تسجيل أسهم المنحة القليلة 441
- تسجيل توزيعات أرباح أسهم المنحة الكبيرة 444
- اشتقاق الأسهم 445
- آثار توزيعات أرباح الأسهم الممتازة 447
- توزيع الأرباح المحتجزة 450
- توزيع الأرباح في الشركات المساهمة السورية 453
- قائمة حقوق ملكية حملة الأسهم 456
- حساب حصة السهم من الأرباح 460
- تمارين 465

الفصل العاشر : إعسار شركات الأموال وتصفيتها 467

- إعسار شركات الأموال وتصفيتها 469
- حالات التصفية 472
- تسديد حقوق حملة الأسهم 481
- تمارين 499

المراجع العلمية 503

المصطلحات 505

Damascus University


وقل رب زدني علما
Damascus University

مقدمة

مع قيام الثورة الصناعية وظهور القطاع الصناعي كأحد القطاعات الاقتصادية المنتجة بدأت تتوجه نحو هذا القطاع اهتمامات المستثمرين ، وظهرت المصانع التي تحتاج إلى موارد اقتصادية كبيرة تفوق قدرة المشروع الفردي ، فكان الحل بأن ظهرت إلى الوجود وحدات اقتصادية إنتاجية مارست النشاط الصناعي والتجاري والخدمي بشكل واسع ،وبذلك فقد ظهر إلى الوجود أول شكل من أشكال الشركات وهي شركات الأشخاص.

ثم جاء التطور العلمي والتقني ، ليخدم تطور عمليات الإنتاج في المشروعات الاقتصادية ، فقد أصبحت هذه العمليات أكثر تعقيداً من الناحية التقنية وتحتاج إلى إدارة متخصصة ، وقد تطلب هذا التطور الذي رافقه ظهور نظام الإنتاج الكبير ليس وجود مشروعات ضخمة فحسب بل أيضاً وجود إدارة علمية متخصصة.

وأمام جملة هذه المتغيرات وعجز شركات الأشخاص عن توفير الإمكانيات المالية الضخمة، فقد ظهر إلى الوجود نوع جديد من الشركات عرف بشركات الأموال، غير إن الانتقال من مشروع فردي إلى شركات أشخاص ثم إلى شركات أموال عبر التطور التاريخي للشركات لا يعني أن النمط الجديد حلّ مكان النمط الذي كان سائداً، فالأنماط جميعها لا تزال موجودة ولا تزال هناك حاجة لوجود أنواع المشروعات كافة في آن معاً.

ولما كانت الشركات تحتاج إلى إدارة علمية متخصصة ، فإن هذه الإدارة تبني قراراتها دوماً استناداً إلى معلومات تتمتع بالموثوقية والمصداقية ، ويقوم النظام المحاسبي بتوفير قدرٍ كبير منها، ولكي يستطيع النظام المحاسبي توفير المعلومات بالمواصفات المطلوبة ، فإنه لا بد من تطويره باستمرار ليواكب التطورات المحيطة بالشركة وعملياتها الإنتاجية من جهة ، والتطورات الكبيرة التي تحدث في الفكر والممارسة المحاسبية من جهة أخرى ، هذا التطور لنظام المعلومات المحاسبية استوجب بالضرورة تطوير المعارف العلمية ، بما فيها المحاسبية لدى القائمين على تطوير وتشغيل النظام وهنا تكمن أهمية هذا الكتاب الذي جهد المؤلفون لجعله مرجعاً علمياً ، فيه من الحداثة ما يمكنه من تقديم المساهمة العلمية والفعالة في هذا الإطار.

وقد راعى المؤلفون في إعداد هذا الكتاب المنهجية العلمية في عرض المعلومات والتسلسل المنطقي في عرض موضوعاته، فقد تمّ التركيز على الجانبين الفكري النظري والتطبيقي العملي ،لخلق فهم واسع وشامل للمشكلات المحاسبية في شركات الأشخاص والأموال كما روعيت مسألة الوضوح والبساطة في عرض المعلومات والأفكار ليسهل فهمها على القارئ.

وتم عرض الكتاب في فصول عشرة ، بين الأول منها كيفية ظهور الشركات ومفهومها وإجراءات تكوينها وأوضح الثاني المعالجة المحاسبية لإثبات رأس المال في شركات التضامن، في حين استعرض الفصل الثالث المعالجة المحاسبية المتعلقة بحقوق الشركاء في شركة التضامن ، ثم عرضنا في الفصل الرابع التغيير في عقد شركة التضامن سواءً التعديل المتعلق برأس المال أو بأشخاص الشركاء، بينما استعرضنا في الفصل الخامس تصفية شركات التضامن. وتبعناها بإجراءات التصفية المتعلقة بشركات التوصية البسيطة في الفصل السادس، في الفصل السابع تطرقنا إلى إجراءات تكوين شركات الأموال والمعالجة المحاسبية لإصدار الأسهم والاكتتاب بها، أما الفصل الثامن فقد تضمن عمليات تعديل رأس المال في الشركات المساهمة وعرضنا في الفصل التاسع حقوق حملة الأسهم وسياسات توزيع الأرباح في الشركات المساهمة ، وعالجنا في الفصل العاشر والأخير إعسار شركات الأموال وتصفيتها.

ويأمل المؤلفون أن يكونوا قد وفقوا في تقديم كتاب علمي ، جامعي يكون عوناً للدارسين ومرجعاً مفيداً للمحاسبين والمهتمين.

والله وليّ التوفيق

دمشق 2008/1/7 المؤلفون

الفصل الأول: ظهور الشركات ومفهومها

- نشأة الشركات ومفهومها
- مفهوم الشركة
- أنواع الشركات
- مفهوم شركة التضامن
- مفهوم الشركات المساهمة
- أنواع شركات الأموال
- مزايا شركات الأموال
- مساوئ شركات الأموال
- إجراءات تكوين شركة التضامن

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

نشأة الشركات وتطورها:

أسهمت التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت تطور المجتمعات البشرية في تكتل الأموال وتمركزها في وحدات اقتصادية سمِّيت "الشركات" ، نجمت عن مشاركة مجموعة من الأشخاص والمشروعات الفردية في مشروع واحد. هذه الظاهرة ، ظاهرة المشاركة في الأموال لإنجاز عمل أو مجموعة أعمال، بدأت تظهر إلى الوجود ، بشكلها المعاصر المنظم ، في مراحل متطورة من عصر النهضة وبداية عصر الثورة الصناعية. فالمشروعات الفردية لم يعد بمقدورها مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية . فقد ظهرت التجمعات البشرية الكبيرة وازدادت احتياجاتها المادية التي كان لا بد من إشباعها ، من خلال توفير السلع والخدمات اللازمة. ولما كانت المشروعات الفردية عاجزة عن تلبية هذه الاحتياجات، فقد كان لا بد من توحيد الإمكانات المادية والإدارية لبعض المشروعات الفردية في مشروع واحد يقوم على المشاركة بين شخصين أو أكثر ، تربط بينهما الإرادة الواحدة والثقة المتبادلة. وهذا أسس لظهور الشركات في أبسط صورها. إن ظهور الشركات خلال هذه المرحلة من تطور المجتمعات البشرية يعود إلى مجموعة من العوامل أهمها:

1- صغر رأس مال المشروع الفردي وعدم قدرته على تأمين الاحتياجات المتزايدة باطراد، فكانت "المشاركة" الحل الأمثل لتوفير رأس مال أكبر.

2- ارتباط المشروع الفردي بشخصية مالكه؛ وعليه فإن التعامل مع المشروع (ولاسيما فيما يتعلق بالعمليات الآجلة من بيع وشراء وكذلك بعمليات الاقتراض والإقراض) يستوجب معرفة صاحبه معرفة شخصيه. ولكن اتساع المبادلات التجارية وكثرة المشروعات الفردية التي تضطر لأن تدخل فيما بينها بتعاملات ائتمانية أدى إلى تضاؤل وجود المعرفة الشخصية والثقة المتبادلة. ولهذا فإن وجود شريك ذو سمعة تجارية

والائتمانية جيدة يعزز ثقة الآخرين بالمشروع ويسهّل معاملاته التجارية والائتمانية المتبادلة معه.

3- ازدياد المخاطر المرافقة للأعمال في المشروعات الفردية: فمع كِبر حجم الأعمال نسبياً ازدادت صعوبة اتخاذ القرارات التي قد ينطوي بعضها على مخاطر يصعب على شخص واحد تحمُّلها. هذه المخاطر دفعت أصحاب المشروعات الفردية نحو التشارك في الأعمال لتوزيع المخاطر وتقاسم أرباح هذه المشاركة.

ومع قيام الثورة الصناعية وظهور القطاع الصناعي كأحد القطاعات الاقتصادية المنتجة، بدأت تتوجه نحو هذا القطاع اهتمامات المستثمرين، وظهرت المصانع التي تحتاج إلى موارد اقتصادية كبيرة تفوق قدرة المشروع الفردي؛ فكان الحل بأن ظهرت إلى الوجود وحدات اقتصادية إنتاجية مارست النشاط الصناعي والتجاري والخدمي بشكل واسع. هذه الوحدات قامت استناداً إلى المعرفة الشخصية للمشاركين فيها. وبذلك ظهرت شركات الأشخاص التي بدأت تأخذ شخصيتها الاعتبارية بأن أصبح لها عنوانها التجاري ورأسمالها الخاص.

وقد تميّزت شركات الأشخاص بعدة خصائص أهمها:

1- تعدُّد الشركاء (اثنين فأكثر)؛ وهذا يعني ثقة أكبر بالشركة وتوزُّع مخاطر العمل على عدة أشخاص، واجتماع القدرات المالية لبعض الشركاء مع **القدرات الفنية والإدارية لشركاء آخرين.**

2- **توحيد إمكانات اقتصادية كبيرة في مشروع** واحد، وهذا يمكّن المشروع من **توسيع أعماله وجني أرباح أكبر كما يعني قدرة** أكثر على المنافسة.

3- كفاءة أكبر في إدارة الأموال ؛ فالمشروعات الكبيرة بحاجة إلى قدرات وكفاءات إدارية وفنية جيدة قد لا تتوافر في شريك واحد.

4- تكتسب الشركة شخصيتها الاعتبارية حيث يصبح لها رأس مال خاص بها؛ ولم تعد الذمَّة المالية للشركة هي نفسها الذمة المالية للشركاء. والذي زاد من ثقة التعامل مع هذه الشركات ضرورة تسجيلها لدى الدوائر الحكومية المختصة، بما يشير إلى شرعيتها وقانونيتها، بالإضافة إلى الصفة التضامنية بين الشركاء عن أعمال الشركة والالتزامات المترتبة عليها.

ثم جاء التطور العلمي والتقني ليخدم تطور عمليات الإنتاج في المشروعات الاقتصادية . فقد أصبحت هذه العمليات أكثر تعقيداً من الناحية التقنيَّة وتحتاج إلى إدارة متخصصة. وقد تطلب هذا التطور الذي رافقه ظهور نظام الإنتاج الكبير، وجود شركات ذات قدرات اقتصادية تعجز شركات الأشخاص عن توفيرها. في الوقت نفسه ازدادت شدة المنافسة بين الشركات للسيطرة على الأسواق ؛ الأمر الذي لم يستجوب وجود مشروعات ضخمة وحسب، بل استوجب أيضاً وجود إدارة علمية متخصصة. وأمام جملة هذه المتغيرات وعجز شركات الأشخاص عن توفير الإمكانيات المالية الضخمة ، فقد ظهر إلى الوجود نوع جديد من الشركات عرفِ بشركات الأموال التي تميزت بعدة خصائص أهمها:

1 – لم يعد للصفة الشخصية أي اعتبار لقيام الشركة ؛ فالعبرة للأموال وليس ضروري وجود المعرفة الشخصية . وبالتالي فقد أطلق على المالك في شركة الأموال صفة مساهم بدلاً من شريك.

2 – ضخامة رأس المال ، في شركات الأموال ، الذي يقسّم إلى حصص صغيرة تسمى " أسهم " يمكن تداولها في أسواق خاصة دون قيد أو شرط ، عُرفت بأسواق المال .

3 – انفصال الملكية في الشركة عن إدارتها: فكثرة المساهمين وتوزُّعهم في مناطق جغرافية واسعة ، واحتمال عدم توافر المعرفة لديهم في الأعمال التجارية والمالية ، بالإضافة إلى إمكانية بيع المساهم لأسهمه وتحوُّله إلى مساهم في مشروع منافس، كل هذه الأسباب جعلت من إمكانية مشاركة المساهمين في الإدارة أمراً صعباً. ثم تدخلت التشريعات وحصرت مشاركة المساهمين بعضوية مجلس الإدارة.

استنادا إلى ما سبق يمكن استخلاص العوامل التي دفعت باتجاه ظهور الشركات وتعدد أنواعها والتي يمكن إيجازها بما يلي:

1- التطور الاجتماعي والاقتصادي: أي الانتقال من تشكيلة اقتصادية واجتماعية إلى أخرى ، وما يفرضه هذا التطور على المشروعات من ضرورة توفير موارد اقتصادية كبيرة لتلبية احتياجات المجتمع المادية والمعنوية.

2- التطور العلمي والتقني الذي دفع باتجاه ظهور مشروعات ضخمة ذات عمليات إنتاجية معقدة والتي تحتاج إلى إدارة علمية متخصصة وإلى أساليب إدارية حديثة لإدارة عملياتها.

3- تطور التشريعات القانونية الناظمة لعمل الشركات.

غير أن الانتقال من مشروع فردي إلى شركات أشخاص ثم شركات أموال عبر التطور التاريخي للشركات ، لا يعني أن النمط الجديد حلَّ مكان النمط الذي كان سائداً. فالأنماط جميعها لا تزال موجودة . كما لا تزال هناك حاجة لوجود كافة أنواع المشروعات في آن معاً.

وتجدر الإشارة إلى أن التشريعات الاقتصادية لها تأثيرها على النمط السائد من أنماط الشركات. ففي بعض الدول تكثر الشركات المساهمة وفي بعضها الآخر تكثر شركات الأشخاص. ويؤثر في نمط الشركات السائد عوامل مختلفة أخرى كالوعي الاجتماعي وثقة المجتمع بهذا النمط أو ذاك وغيرها.

مفهوم الشركة (Definition of Company)

إن التمعن في نشأة وتطور الشركات يشير إلى إن ظهور الشركات جاء لتحقيق أغراض مختلفة أهمها:

1- تحقيق مصالح المجتمع المتمثلة في تقديم السلع والخدمات لأفراده، والمساهمة في إشباع حاجاته المادية والمعنوية ، التي تتبدل وتتغير من زمن لآخر بتأثير عوامل مختلفة، كتطور مستوى المعيشة والوعي الاجتماعي والتطور العلمي والتقني .... أضف إلى ذلك فإن مصلحة المجتمع تتمثل في إيجاد فرص عمل لأكبر شريحة من شرائحه وهذا ما وفرته الشركات ولعل أكبر دليل على ذلك ارتفاع نسبة العاملين في الشركات الصناعية في الدول المتطورة .

2- تحقيق مصالح المالكين من خلال حصولهم على عائد مناسب مقابل المخاطر التي يتحمّلونها أثناء أداء مشروعهم لوظائفه الاقتصادية والاجتماعية.

والشركات على اختلاف أنواعها، تتمتع بخصائص أهمها:

1- الشركة وحدة اقتصادية منتجة تقوم بإنتاج السلع والخدمات لإشباع حاجات المجتمعْ . ولتحقيق هذا الغرض لا بد من توفير الموارد المادية (التي يقوم المالكون بتأمينها) والكفاءات الإدارية العلمية المتخصصة.

2- تمثل الشركات أجزاء متكاملة داخل هيكل الاقتصاد الوطني. لذلك فإن نجاح أو إخفاق إحداها ينعكس على المجتمع بأشكال مختلفة . ومن هنا كان تدخل الدولة بأن وضعت تشريعات مناسبة تنظم عمل الشركات.

استناداً إلى ما سبق يمكن تحديد مفهوم الشركة بأنها **وحدة اقتصادية منتجة للسلع والخدمات تهدف إلى تحقيق مصالح المجتمع والمالكين .**

أنواع الشركات Types of Companies:

لقد أفرزت التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك البيئة التشريعية لعمل الشركات، أنواع مختلفة منها، يختلف تصنيفها باختلاف وجهة النظر التي ينظر من خلالها إليها. فقد تصنف بحسب حجم الأموال المستثمرة فيها إلى شركات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ؛ أو بحسب طبيعة عملها إلى شركات صناعية أو تجارية أو زراعية أو خدمية؛ أو بحسب التوزّع الجغرافي لعملها إلى شركات محلية وشركات متعددة الجنسية. وقد تصنف حسب شكل المشاركة في رأس المال ، حيث يمكن أن تأخذ المشاركة شكل حصص كبيرة ومحدودة العدد نسبياً ، كما في شركات الأشخاص أو شكل حصص صغيرة وكثيرة العدد (تسمى أسهم) كما في شركات الأموال. وقد تصنف حسب ملكيتها حيث تقسم إلى شركات خاصة تعود ملكيتها لأشخاص طبيعيين ، وشركات عامة تعود ملكيتها للدولة ، وشركات مشتركة تساهم فيها الدولة والأفراد معاً. وقد تصنف حسب الشكل القانوني لها ، فتتوزع إلى شركات ذات شخصية معنوية ، وهي الشركات التي يتوجب إشهارها وبالتالي فإنها تعمل طبقاً لما تفرضه القوانين الناظمة لعمل الشركات؛ وإلى شركات ليس لها شخصية اعتبارية ولا تستوجب إشهارها وإخضاعها إلى إجراءات تأسيس قانونية (كما في شركات المحاصة)؛ وقد تصنف الشركات حسب المقوّمات الأساسية لوجودها ، فإذا قامت استناداً إلى الاعتبارات الشخصية سمّيت شركة أشخاص وإذا قامت على اعتبارات مالية، إذ يعد وجود المال هو مسوّغ وجودها، سميت شركات أموال.

وتتوزع شركات الأشخاص إلى : شركات تضامن وشركات توصية بسيطة وشركات محاصة . أما شركات الأموال فتتوزع إلى شركات مساهمة وشركات محدودة المسؤولية وشركات التوصية بالأسهم .

وقد أشار قانون الشركات السوري رقم (3) لعام (2008) إلى أنواع ستة للشركات التي يتم تسجيلها بمقتضى هذا القانون وهي:

1- شركة التضامن General Partnership.

2- شركة التوصية البسيطة Limited Partnership.

3- الشركة ذات المسؤولية المحدودة Limited Liability Company.

4- شركة التوصية بالأسهم Limited Partnership in Shares.

5- الشركة المساهمة الخاصة Private Shareholding Company.

6- الشركة المساهمة العامة Public Shareholding Company.

مفهوم شركة التضامن:

(Definition of General Partnership)

تتكون شركة التضامن من عدة أشخاص طبيعيين ، تربط بينهم المعرفة الشخصية والثقة المتبادلة والإرادة المشتركة ، لتكوين شركة ، يتقاسمون نتائج أعمالها ويتحملون مخاطرها. ولتعزيز ثقة ذوي المصالح بالشركة ظهرت صفة التكافل والتضامن بين الشركاء بحيث امتدت المسؤولية التضامنية لتشمل أموالهم الخاصة في مواجهة ديون الشركة. وبذلك تميزت شركات التضامن عن غيرها من أنواع الشركات من خلال المسؤولية التضامنية بين الشركاء.

وباعتبار أن لشركة التضامن شخصية اعتبارية ، فقد اكتسبت كل شركة عنواناً خاصاً بها ، يحمل أسماء الشركاء أو اسم أحدهم مع عبارة وشركاه. ويكون الشركاء أشخاصاً طبيعيين وليس اعتباريين ، يتمتعون بالأهلية القانونية ويكتسبون صفة تاجر . وإضافة إلى العنوان التجاري فإن لشركة التضامن رأس مالها الخاص المحدد في عقد الشركة ، الذي يتكون من حصص عددها يساوي عدد الشركاء (إلا إذا كان هناك شريك بالعمل ليس له رأسمال). وتختلف قيمة كل حصة حسب مساهمة كل شريك في رأس المال. ولا يحق للشريك التنازل عن حصته إلى الغير إلاّ بموافقة جميع الشركاء.

وحيث أن للشركة ذمّتها المالية الخاصة المنفصلة عن الذمة الماليَّة للشركاء، فإن جميع المعاملات التجارية والمالية والقانونية يتم إبرامها باسم الشركة ولحسابها ؛ وبالتالي فإنها تتحمل كافة المسؤوليات تجاه الغير باسمها الخاص ، ويظل الشركاء كفلاء متضامنين تجاه ديون الشركة في حال عجزها عن السداد.

استناداً إلى ما سبق يمكن تعريف شركة التضامن على أنها **وحدة اقتصادية منتجة للسلع والخدمات ، لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة ، تمارس عملاً اقتصادياً**

محدداً، تقوم على المعرفة الشخصية للشركاء والثقة المتبادلة بينهم والمسؤولية التضامنية المطلقة عن جميع التزاماتها .

انطلاقاً من هذا التعريف لشركة التضامن يمكن الإشارة بإيجاز إلى أهم خصائصها:

1- لشركة التضامن شخصية معنوية مستقلة (Entity Concept). أهم مظاهر هذه الشخصية هو وجود رأس مال خاص مستقل عن أموال الشركاء ، وعنوان تجاري يستخدم للتعريف بها في كافة معاملاتها مع الغير.

2- يعتبر الشركاء في شركة التضامن كفلاء متضامنون فيما بينهم عن كافة التزامات الشركة تجاه الغير ، في حال عجزت عن تسديد ديونها. وهذه الصفة التضامنية تعني أن الشريك الموسر ملزم بسداد حصة الشركاء الآخرين من الديون ، في حال عجزهم عن السداد.

3- لا يجوز لأحد الشركاء التنازل عن حصته في رأس المال لأحد الشركاء أو لشريك جديد ، إلاّ بموافقة جميع الشركاء. وإذا توفي أحد الشركاء أو انسحب من الشركة فإنها تعتبر منحلة إلا إذا نص عقد الشركة على غير ذلك.

4- يمكن لجميع الشركاء إدارة الشركة . وهذا يكون في مصلحتها خاصة إذا تنوعت خبرات الشركاء الإدارية والفنية وغيرها.. ويمكن لهم تفويض أحدهم وتحديد صلاحياته على أن ينص عقد الشركة على ذلك.

مفهوم الشركات المساهمة

تعد الشركات المساهمة الصيغة الأكثر اتساعاً وانتشاراً ضمن الأنواع الثلاثة لمنظمات الأعمال الأساسية (المشاريع الفردية، شركات الأشخاص، وشركات الأموال) سواءً من حيث المبالغ التي يمكن تجميعها أو إدارتها، والبضائع والخدمات، التي يمكن أن تقدمها، وحجم العمالة التي يمكن استخدامها. كما أن ظهور شركات الأموال أدى إلى تطور مفهوم الملكية المشتركة التي كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر وظهور مفهوم الشخصية المعنوية المستقلة بموجب القانون عن المالكين والإدارة. حيث إن للشركة المساهمة كامل الحقوق والامتيازات التي للأشخاص الطبيعيين. إلا أن هناك استثناءً أساسياً هو الامتياز الذي يمنح للشخص الطبيعي وهو حق الانتخاب وتولي وظيفة عامة. في الوقت نفسه إن للشركات المساهمة المهام نفسها والمسؤوليات الملقاة على الشخص الطبيعي كالالتزام بالقانون ودفع الضرائب... الخ. كما أن للشركات المساهمة الحق في الدخول في عقود باسمها كالعقود المتعلقة بالشراء والمبيع وامتلاك الأملاك، والاقتراض واستخدام العمال وفصلهم وأن تُحاكِم وتُحاكَم.

إن للشركات المساهمة المقدرة المتميزة في الحصول على رأس مال كبير جداً من أجل تمويل المشاريع ذات العمليات الكبيرة. وتتمكن الشركات المساهمة من الحصول على هذه الأموال من خلال إصدار أسهم وهي وحدات تقوم الشركات المساهمة بموجبها على تجزئة ملكيتها إلى أجزاء صغيرة بحيث يمكن للجميع المساهمة في رأسمال الشركة المساهمة.

يقبل المستثمرون على شراء الأسهم لسببين أساسيين هما:

الأول: أن المستثمرين يشترون الأسهم متوقعين أن قيمتها سوف تزداد عبر الزمن وبالتالي يمكن بيعها مستقبلاً بربح.

الثاني: يتوقع المستثمرون من خلال احتفاظهم بالأسهم أن تدفع لهم الشركة أرباح على شكل توزيعات "Dividends" غالباً ما تكون على شكل نقدي كعائد على استخدام الشركة لأموالهم.

إن اتساع قاعدة الملكية في الشركات المساهمة أدى إلى فصل الإدارة عن المالكين مما تطلب إحداث تطور نوعي في نظام المحاسبة من نظام يهدف إلى رعاية شؤون الملاك وتنظيم وتدوين الحسابات اللازمة للحفاظ على ممتلكاتهم وحمايتها من التلاعب والسرقة (أي من مجرد أداة للرقابة الداخلية على الأملاك) إلى نظام للمعلومات غايته الأساسية توفير المعلومات المناسبة لصناع القرار.

أنواع شركات الأموال: The corporate types

يمكن تصنيف شركات الأموال إلى:

(1) شركات مسجلة في البورصة ويتم تداول أسهمها في البورصات النظامية.

(2) شركات غير مسجلة في البورصة وهي شركات يتم التعامل على أسهمها في السوق الموازية.

ضمن هذا الإطار يمكن القول إن شركات الأموال تتكون من :

1- الشركات المساهمة المغفلة:

هي الشركات التي يتكون رأس مالها من حصص صغيرة متساوية القيمة يطلق عليها أسهم قابلة للتداول وتقتصر مسؤولية المالك (المساهم) على أداء قيمة الأسهم التي اكتتب فيها،وقد عرّف قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 الشركة المساهمة على أنها ((شركة تتألف من خمسة وعشرين مساهماً على الأقل ويكون رأسمالها مقسماً إلى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول وللإدراج في أسواق الأوراق المالية وتقوم بطرح جزء من رأسمالها على الاكتتاب العام وتكون مسؤولية المساهم فيها

محدودة بالقيمة الإسمية للأسهم التي يمتلكها في الشركة)). يقوم على إدارة الشركة المساهمة المغفلة مجلس إدارة ينتخبه مجموع الملاك فيما بينهم لمدد محددة. وهكذا نرى أن الشركات المساهمة تتميز بمجموعة من الخصائص أهمها:

1- ينقسم رأسمال الشركة إلى عدد من الحصص متساوية القيمة يطلق عليها أسهم قابلة للتداول.

2- لا تتعدى مسؤولية المالك عن ديون الشركة مقدار ما يملكه من أسهم.

3- لا يكتسب المساهم صفة التاجر بمجرد اكتتابه في رأسمال الشركة المساهمة، عكس ما هو الحال في شركات الأشخاص حيث يعتبر الشريك تاجراً وتكون مسؤوليته غير محددة بحصته في رأسمال الشركة.

4- ينصب الاهتمام على المال وليس على من قدم المال وذلك خلاف ما عليه الحال في شركات الأشخاص التي تقوم على الاعتبار الشخصي للشركاء، حيث يتم إعلام الآخرين بأسماء الشركاء المتضامنين لزيادة قوة الائتمان ولاسيما إذا كانت المقدرة المالية لهؤلاء الشركاء مرتفعة.

5- يتولى إدارة الشركة المساهمة مجلس إدارة يتم انتخابه من قبل مجموع المساهمين ولمدة محدودة.

2- شركات التوصية بالأسهم:

تعد مزيجاً من شركات الأشخاص وشركات الأموال، فهي تشمل فئتين من الملاك هما:

1- شريك أو أكثر متضامنون لهم حقوق وواجبات الشركاء المتضامنون نفسها في شركات الأشخاص.

إن مسؤولية هؤلاء الشركاء تضامنية، إنهم مسؤولون عن ديون الشركة حتى في أموالهم الخاصة، ويكتسبون صفة التاجر حتى إذا لم يكن لهم هذه الصفة قبل دخول الشركة.

وتتمتع هذه الفئة بحق إدارة الشركة وفقاً لعقد تأسيس الشركة وقانونها النظامي. ولا يجوز لهؤلاء الشركاء التنازل عن حصصهم في رأس المال ولا تنتقل حصصهم إلى الورثة بالوفاة. وغالباً ما ترتبط حياة الشركة واستمرارها إلى حد كبير بوجود هؤلاء الشركاء وبقائهم على قيد الحياة وبكامل أهليتهم. يقسم رأس المال في شركات التوصية بالأسهم إلى أسهم يكون الشريك الموصي فيها خاضعاً للنظام القانوني الذي يخضع له المساهم في الشركات المغفلة.

2- شريك أو أكثر موصون، وتنقسم حصص هؤلاء الشركاء إلى حصص متساوية القيمة، ويعامل هؤلاء الشركاء معاملة المساهمين في الشركات المساهمة من حيث تمتعهم بمسؤولية محددة اتجاه ديون الشركة في حدود حصته في رأسمال الشركة، ولا يكتسبون صفة التاجر، ولهم حق التنازل عن حصتهم إلى شخص آخر شريطة الحصول على موافقة الشركاء المتضامنين وتنتقل ملكية الأسهم بالوفاة إلى ورثة الشريك.

يمكن القول إن شركات التوصية بالأسهم تعتبر شركات تضامن بالنسبة للشريك المتضامن وشركات مساهمة بالنسبة للشركاء الموصون.

3- الشركات ذات المسؤولية المحدودة:

تعدّ الشركات ذات المسؤولية المحدودة، شركة ذات طابع خاص، تجمع بين خصائص شركات الأشخاص من حيث وجود علاقة شخصية بين الشركاء، وخصائص شركات الأموال من حيث المسؤولية المحدودة بديون الشركة بمقدار حصص الشركاء في رأس مال الشركة.

وقد اختلف علماء القانون في طبيعة هذه الشركات. فمنهم من اعتبرها شركات أشخاص بالنظر للاعتبار الشخصي القائم بين الشركاء لأنها تتألف بين عدد محدود من الشركاء يعرفون بعضهم بعضاً ويدخلون على أساس الثقة المتبادلة بينهم.

بالإضافة إلى أن رأس المال لا يقسم إلى أسهم والحصص التي تتألف منها غير قابلة للتداول إلا ضمن شروط خاصة، والإدارة منوطة بمدير عام أو بعدة مديرين ولا يوجد فيها مجلس إدارة كما الحال في الشركات المساهمة. ومنهم من يعدّها شركات أموال على أساس أن مسؤولية الشركاء فيها لا تتجاوز حصتهم في رأس المال. ويمكن تعريف الشركة المحدودة المسؤولية على أنها (شركة تجارية تؤلف من شخصين على الأقل، ولا يتمتعون بالصفة التجارية ولا يسألون إلا عن حصتهم في رأس المال ولا يقسم رأس المال إلى أسهم).

من التعريف السابق يمكن استخلاص الخصائص التالية للشركات ذات المسؤولية المحدودة:

1- المسؤولية المحدودة لكل شريك عن ديون الشركة في حدود ما يساهم به كل منهم في رأس مال الشركة.

2- تحديد حد أدنى لعدد الشركاء دون تحديد حد أقصى.

3- عدم إمكانية استخدام أسلوب الاكتتاب العام نظراً للطابع الشخصي لهذه الشركات ولعدم إمكانية قسم رأس المال إلى أسهم.

4- استمرارية الشركة بالرغم من وفاة الشريك من خلال التبسيط في إجراءات انتقال الحصص بالوفاة وعدم قابلية المدير المعين في العقد للعزل.

5- يحق للشريك في الشركة التي يزيد عدد الشركاء فيها عن خمس وعشرين من التصرف بحصته بالبيع إلا أن للشركاء في الشركة حق الرجحان في الشراء.

مزايا شركات الأموال:

لشركات الأموال العديد من المزايا التي لا تتمتع بها شركات الأشخاص. إلا أن لكليهما أرضية واسعة للاستثمار والمخاطرة، والمسؤولية التي تمتاز بها عن المشاريع الفردية Single proprietorships. وهكذا فإن شركات الأموال تتمتع بالميزات التالية:

1- سهولة نقل الملكية : Easy transfer of ownership

يتم تداول رأس مال شركات الأموال في سوق الأوراق المالية (البورصات) بين أطراف لا يعرفون بعضهم بعضاً. غالباً لا يستطيع المالك أن يحدد لمن يبيع أسهمه. في حين أنه في شركات الأشخاص فإن أحد الشركاء لا يمكن أن يبيع حصته لشريك آخر إذا لم يوافق المالكون الآخرون على المالك الجديد.

إن نقل ملكية الأسهم لا تحتاج إلى موافقة الشركة أو حملة الأسهم الآخرون. كما إن نقل حقوق الملكية بين حملة الأسهم ليس لها أي تأثير على نشاطات الشركة أو على أصولها أو على التزاماتها أو على كامل حقوق ملكيتها. ذلك أن المنشأة لا تشارك في عملية نقل الملكية بعد إصدارها لأسهم رأس المال.

2- المسؤولية المحدودة لحملة الأسهم : Limited liability of stockholders

في شركات الأشخاص كل شريك مسؤول شخصياً عن ديون الشركة كلّها. أما في شركات الأموال فإن حملة الأسهم ليسوا مسؤولين عن ديون الشركة بصفتهم الشخصية والمبلغ الأعظمي الذي يمكن لحامل السهم أن يخسره هو المبلغ الذي استثمره. في حين أن الشريك في شركات الأشخاص مسؤول مسؤولية شخصية عن ديون الشركة. إلا أنه في الشركات المساهمة المحدودة المسؤولية Closely held

corporatuion والمملوكة من قبل عدد قليل من حملة الأسهم، عندما تقترض الشركة أموال فإن البنوك أو المؤسسات المالية غالباً ما تتطلب توقيع عقد القرض من قبل المدير، عندئذ على المدير أن يدفع القرض إذا لم تتمكن الشركة من ذلك. ولما كان لشركات الأموال شخصية مستقلة، فإن للدائنين الحق من حيث المبدأ أن يعودوا على أصول الشركة كي يستوفوا ديونهم.

3- استمرارية الحياة بالنسبة للشركة: Continuous existence of the entity

في شركات الأشخاص هناك العديد من الحالات التي يمكن أن تنهي حياة الشركة مثل، وفاة شريك، انسحاب شريك، إفلاس شريك.. إلا أن هذه الحالات نفسها ليس لها أثر على شركات الأموال لأن لها شخصية قانونية منفصلة ومتميزة عن المالكين. كما أن حياة شركات الأموال تحدد في عقد تأسيسها، فيمكن أن تكون حياتها دائمة أو يمكن أن تكون محدودة بعدد من السنوات. إذا كانت حياة الشركة محددة، فيمكن تمديدها من خلال تجديد عقد تكوينها. وبالتالي فإن الشركات الناجحة يمكن أن تكون حياتها مستمرة.

4- سهولة تجميع رأس المال : Easy capital generation

إن ما تتمتع به شركات الأموال من ميزة سهولة نقل الملكية والمسؤولية المحدودة عن ديون الشركة يشكل عامل جذب للمستثمرين. وهكذا، فإن السهولة بمكان بالنسبة لشركات الأموال أن تجمع رأس مال كبير من خلال إصدار الأسهم إلى عدد كبير من المستثمرين. وهكذا، فإن مقدرة الشركات الناجحة في الحصول على أموال هي مقدرة غير محدودة.

5- إدارة مهنية : Professional management

حملة الأسهم في شركات الأموال العامة، لا يشاركون بأعمال الشركة وفي إدارتها يوماً بيوم، إنهم يتعاقدون مع مهنيين متخصصين من أجل القيام بذلك على عكس شركات الأشخاص التي يقوم الشركاء بإدارة أعمالها حتى وإن لم يكن لديهم المقدرة المهنية لذلك. في شركات الأموال، لحملة السهم دور غير مباشر في إدارة أعمال الشركة من خلال مجلس الإدارة (Board of director) الذي يُنتخب من قبلهم. ومجلس الإدارة يقوم باختيار المدراء التنفيذيين كالمدير ونائب أو أكثر للمدير وذلك لتنفيذ السياسات التشغيلية للشركة التي يضعها مجلس الإدارة.

6- الفصل بين المالكين والشركة : Separation of owners and entity

بما أن لشركة الأموال شخصية قانونية مستقلة، فليس للمالكين المقدرة على إلزام الشركة بعقود عمل معينة، كما الحال في شركات الأشخاص. وبالتالي فإن حامل السهم لا يتمكن من تعريض حملة الأسهم الآخرين للخطر من خلال قراراتهم غير الرشيدة والضعيفة التي يتخذوها. حيث أن العقود التي يجريها الشريك في شركات الأشخاص لصالح الشركة ملزمة للشركاء الآخرين، علماً أنها يمكن أن لا تكون في مصلحة الشركة.

مساوئ شركات الأموال:

لشركات الأموال العديد من المساوئ والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1- ازدواج ضريبي : Double taxation

بما أن لشركات الأموال شخصية قانونية مستقلة فإن دخلها الصافي يخضع للضريبة مضاعفةً. لأن الشركة تدفع ضريبة على دخلها الصافي، وحملة الأسهم يدفعون ضريبة على الدخل الذي يحصلون عليه من الشركة على شكل توزيع أرباح (dividends). في حين أن شركات الأشخاص لا تدفع ضريبة دخل. وحصة المالك من إيرادات تلك الشركة يتم التقرير عنها ضمن إيرادات الشريك الخاضعة للضريبة بصفته الشخصية.

2- القوانين الحكومية : Government regulation

بما أن شركات الأموال توجد بموجب القانون، فإنها غالباً ما تكون خاضعة لأحكام قانونية ورقابية أكثر صرامةً مما هي عليه شركات الأشخاص كالقوانين المتعلقة بإصدار الأسهم وتوزيع الأرباح. بالإضافة إلى أن الشركات المساهمة العامة مطلوب منها أن تقدم إفصاح شامل ودقيق عن أوضاعها المالية لهيئة الأوراق المالية. كما أن عملية إدراج أسهم الشركات العامة في البورصات النظامية يتطلب من تلك الشركات الالتزام بمتطلبات إفصاح محددة بموجب القانون.

3- إدارة غير كفؤة : Entrenched, Inefficient management

يمكن لشركات الأموال أن تثقل بإدارة غير كفؤة يتم انتخابها من خلال سيطرة عدد قليل من حملة الأسهم على عدد كبير من أسهم الشركة وذلك لتحقيق مصالحهم الخاصة، هذا، ويمكن أن تستمر هذه الإدارة من خلال استخدام أموال الشركة للحصول أصوات حملة الأسهم لدعم مواقفها أثناء الانتخاب. لأن حملة الأسهم الآخرين يكونوا موزعين عبر البلد، وبالتالي يجدوا من الصعوبة بمكان أن ينظموا أنفسهم ضد الإدارة الموجودة.

4- المقدرة المحدودة لزيادة التمويل بالدين :

Limited ability to raise creditor capital

إن المسؤولية المحدودة لحملة الأسهم يجعل من شركات الأموال منشأة جذابة لتجميع رأس المال والتمويل بالملكية. في الوقت نفسه إن ميزة المسؤولية المحدودة تحد من مبالغ الأموال المقترضة التي يمكن للشركة الحصول عليها، لأن الدائنين يتطلبون ضمانات شخصية لسداد ديون الشركة. وهكذا، واستثناءً لبعض الحالات فإن الدائنين لا يقدمون الأموال لشركات الأموال دون ضمانات شخصية من حملة الأسهم أو المدير تضمن عملية إعادة دفع قروض الشركة إذا لم تتمكن الشركة من ذلك. حيث اعتبار أن المدير غالباً لا يكون مالكاً لأسهم الشركة، فليس من المنطق أن يضمن ديونها إلا في حالات نادرة.

إجراءات تكوين شركات التضامن:

أولاً: إبرام عقد الشركة The Partnership Contract

بعد اتفاق الشركاء على تأسيس الشركة يتم إبرام عقد قانوني فيما بينهم ينظم علاقاتهم داخل الشركة ويكون مرجعهم في حال ظهور أي خلاف مستقبلاً. ويجب أن تتوفر في العقد كافة الشروط القانونية كالرضا والأهلية والغرض، فلا يكون العقد صحيحاً إلا إذا رضي به الشركاء كافة وبمحض إرادتهم دون إكراه. كما يجب أن يتمتع الشريك بالأهلية القانونية شرطاً لتحمل المسؤولية فلا يجوز أن يكون قاصراً أو محكوماً بجناية مثلاً. أما العمل الذي ستمارسه الشركة فإنه يجب أن يكون موافقاً للنظام العام وغير مخالف للتشريعات والقوانين.

ويتضمن عقد الشركة ما يلي:

1- عنوان الشركة واسمها التجاري (إذا وجد).

2- أسماء الشركاء وجنسية كلٍ و منهم وعمره وعنوانه.

3- المركز الرئيسي للشركة.

4- مقدار رأس مال الشركة وحصة كل شريك فيه.

5- غايات الشركة.

6- مدة الشركة إذا كانت محدودة.

7- اسم الشريك المفوض أو أسماء الشركاء المفوضين بإدارة الشركة والتوقيع عنها ، وصلاحياتهم.

8- الوضع الذي ، ستؤول إليه الشركة في حال وفاة أي شريك فيها أو إفلاسه أو الحجر عليه أو وفاة الشركاء جميعاً .

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن للشركاء تعديل عقد الشركة عند الضرورة، كما في حالة انضمام أو انفصال أو وفاة شريك ، أو في حالة تعديل نسب توزيع الأرباح أو الخسائر، أو تعديل رأس المال. وبطبيعة الحال يشترط في هذه الحالة موافقة كافة الشركاء وتوثيق هذا التعديل لدى أمين سجل الشركات.

ويحدد عقد الشركة عنوانها التجاري (Title) الذي تتعامل به مع الغير. يتألف العنوان التجاري من أسماء جميع الشركاء فيها، أو من لقب أو كنية كل منهم أو اسم واحد أو أكثر منهم أو لقبه على أن تضاف في هذه الحالة إلى اسمه أو أسمائهم عبارة (وشركاه) أو (وشركاهم) حسب مقتضى الحال، أو ما يفيد معنى هذه العبارة، ويجب أن يكون عنوان الشركة متفقاً مع هيئتها القائمة.

ويمكن لشركة التضامن أن تتخذ لها اسماً تجارياً خاصاً على أن يقترن بعنوانها التجاري في كافة الوثائق والمستندات التي تصدر عنها أو تتعامل بها ، وفي جميع مراسلاتها.

وإذا توفي جميع الشركاء أو بعضهم وكان عنوان الشركة مسجلاً بأسمائهم فلورثتهم الحق بالاحتفاظ بعنوان الشركة واستعماله خاصة إذا اكتسب شهرة تجارية.

ويجوز لشركة التضامن أن تغير عنوانها أو تدخل تعديلاً عليه بموافقة جميع الشركاء وبعد استكمال كافة الإجراءات القانونية.

ثانياً : تسجيل الشركة وإشهارها: Registration

يتم تسجيل الشركة لدى أمين سجل الشركات الذي يصدر قراره بالموافقة على تسجيل الشركة أو رفض تسجيلها. وفي حال الموافقة على تسجيل الشركة واستكمال إجراءات التسجيل يقوم أمين السجل بإصدار شهادة تسجيل للشركة يتوجب الاحتفاظ بها وتعليقها في مكان ظاهر في مركزها الرئيسي . ثم يقوم أمين السجل بنشر إعلان تأسيس الشركة في الجريدة الرسمية[4].

وبديهي أنه لا يجوز للشركة أن تباشر أعمالها إلا بعد استكمال إجراءات التسجيل.

[4] قانون الشركات الصادر في 2008/3/3 ، المادة 7 .

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية لإثبات رأس المال في شركات التضامن

- سداد حصص الشركاء في رأس المال نقداً
- سداد بعض الشركاء حصصهم بشكل عيني
- سداد الحصص على شكل موجودات عينية
- تقديم موجودات ومطاليب منشأة فردية لسداد حصة رأس المال.
- مسائل عامة

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

المعالجة المحاسبية لإثبات رأس المال في شركات التضامن

- سداد حصص الشركاء في رأس المـــال نقـــداً: Capital in Cash or Check

يمكن أن تقدم كامل الحصص نقداً عند توقيع العقد . وقد يؤجل سداد جزء منها لتاريخ لاحق لتاريخ العقد. وفي كلتا الحالتين تقدم الأموال لتودع في صندوق الشركة أو في حسابها لدى البنك.

الحالة الأولى: سداد كامل الحصص النقدية عند توقيع العقد مباشرة:

في هذه الحالة يجعل حـــ/النقدية (صندوق أو بنك) مديناً وحـــ/ رأس المال دائناً كما يلي:

حـــ/النقدية		×××
حـــ/رأس المال		
رأسمال الشريك سامي	×××	
رأسمال الشريك وائل	×××	
رأسمال الشريك حاتم	×××	
سداد الشركاء لحصصهم في رأس المال نقداً		

ولبيان رأس مال كل شريك من الشركاء يتم توزيعه إلى حسابات فرعية يحمل كـــل منها اسم الشريك.

مثال: في 2004/5/10 اتفق أحمد وخليل وسامي على تكوين شـــركة تضـــامن برأس مال قدره 90 000 ل.س موزع بينهم بالتساوي . وقد دفع أحمـــد وخليـــل حصتيهما نقداً إلى صندوق الشركة في حين أودع سامي حصـــته في رأس المـــال في الحساب الجاري للشركة المفتوح لدى أحد البنوك التجارية.

وفيما يلي عمليات الإثبات المحاسبي لتأسيس الشركة:

1 – في دفتر اليومية يسجل قيد التأسيس كما يلي:

60000		حـــ/الصندوق
30000		حـــ/ البنك
	90000	حـــ/رأس المال
		30000 أحمد
		30000 خليل
		30000 سامي
		سداد الشركاء لحصصهم في رأس المال

2 – يظهر حـــ/رأس المال كما يلي:

أحمد	خليل	سامي	البيان	أحمد	خليل	سامي	البيان
				30000	30000	—	حـــ/الصندوق
				—	—	30000	حـــ/ البنك
30000	30000	30000	رصيد				
30000	30000	30000		30000	30000	30000	

3 – تظهر الميزانية الافتتاحية للشركة كما يلي:

60000	صندوق	90000	رأس المال
30000	بنك		30000 أحمد
			30000 خليل
			30000 سامي
90000		90000	

الحالة الثانية: سداد جزء من الحصص عند توقيع العقد وتأجيل سداد الباقي لتاريخ لاحق:

في هذه الحالة يتم توسيط حساب "حصص الشركاء" بجعله مديناً حصة الشريك كلّها ودائناً بما سدد منها. وبذلك يبقى حـ/ حصص الشركاء مفتوحاً حتى يتم سداد كامل الحصة. ويظهر بالتالي في قائمة المركز المالي مطروحاً من حصة الشريك في رأس المال ، لإظهار المبلغ المدفوع ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الأدبيات المحاسبية ذهبت إلى اعتبار المبالغ غير المدفوعة من حصص الشركاء بمثابة دين على الشريك لصالح الشركة ، وبالتالي فإنها تظهر في الميزانية في جانب الأصول. هذا الاعتبار وإن كان صحيحاً، فإن هذه الحصص تمثل جزءاً من رأس المال ، وهو الجزء غير المدفوع ، ويفضل لذلك طرحه من قيمة رأسمال الشريك للوصول إلى رأس المال ، المدفوع حقاً.

مثال (2)

في 2004/1/10 اتفق أحمد وجميل وأيسر على تكوين شركة تضامن برأس مال قدره 120 000 ل.س مقسم بينهم بنسبة 3 – 2 – 1 على التوالي. ونص الاتفاق على أن يدفع كل شريك نصف حصته عن طريق البنك عند توثيق العقد والباقي يسدد بعد ستة أشهر عن طريق الصندوق.

وفيما يلي المعالجة المحاسبية لإثبات ما تقدم في دفاتر الشركة:

1- قيود اليومية:

2004/1/10		
حـ/حصص الشركاء	120000	
أحمد 60000		
جميل 40000		
أيسر 20000		
حـ/رأس المال		120000
أحمد 60000		
جميل 40000		
أيسر 20000		
إثبات رأس المال وتعهد الشركاء بتسديد حصصهم		
2004/1/10		
حـ/البنك		60000

	60000	حـــ/حصص الشركاء أحمد 30000 جميل 20000 أيسر 10000 سداد الشركاء نصف حصصهم بشيكات .
60000	60000	2004/7/10 حـــ/الصندوق حـــ/حصص الشركاء أحمد 30000 جميل 20000 أيسر 10000 سداد الشركاء لباقي حصصهم نقداً

2ـــ حسابات دفتر الأستاذ:

حـــ/ رأس المال

أحمد	جميل	أيسر	البيان	التاريخ	أحمد	جميل	أيسر	البيان	التاريخ
60000	40000	20000	رصيد (دائن)	1/10	60000	40000	20000	حـــ/حصص الشركاء	1/10
60000	40000	20000			60000	40000	20000		

حـــ/حصص الشركاء

أحمد	جميل	أيسر	البيان	التاريخ	أحمد	جميل	أيسر	البيان	التاريخ

1/10	حـ/البنك	10000	20000	30000	1/10	حـ/راس المال	20000	40000	60000
2/10	رصيد	10000	20000	30000					
		20000	40000	60000			20000	40000	60000
7/10	حـ/الصندوق	10000	20000	30000	1/10	رصيد	10000	20000	30000
		10000	20000	30000			10000	20000	30000

حـ/ الصندوق

	حصص الشركاء		رصيد	60000
30000	أحمد			
20000	جميل			
10000	أيسر			
60000		60000		60000

حـ/ البنك

	حصص الشركاء		رصيد	60000
30000	أحمد			
20000	جميل			
10000	أيسر			
60000		60000		60000

3 – الميزانية العمومية:

الميزانية الافتتاحية (كما في 2004/1/10)

60000	البنك		رأس المال المدفوع
			60000 رأس مال أحمد
		30000	(30000) حصة أحمد
			40000 رأس مال جميل
		20000	(20000) حصة جميل
			20000 رأس مال أيسر
		10000	(10000) حصة أيسر
60000		60000	

الميزانية العمومية كما في 2004/ 7/10

60000	الصندوق	120000	رأس المال المدفوع
60000	البنك		60000 أحمد
			40000 جميل
			20000 أيسر
120000		120000	

- سداد بعض الشركاء حصصهم بشكل عيني: **Capital in kind**.

ـــ سداد الحصة على شكل موجودات مادية

قد يقدم أحد أو بعض الشركاء موجودات مادية لسداد حصصهم في رأس المال أو لجزء منها، كالمباني أو البضاعة أو الأثاث وغيرها. وقد يقدم أحدهم منشأته الفردية بموجوداتها والتزاماتها. وفي كلتا الحالتين لا بد من الاتفاق على قيمة كل أصل وعلى الالتزامات التي يمكن أن تتعهد شركة التضامن بسدادها.

ففي حال تقديم موجودات مادية يجعل حـ/الحصة مديناً مقابل دائنية حـ/ رأسمال للشريك، وعند تقديم الحصة أو جزء منها يجعل حـ/الأصل مديناً وحـ/الحصة دائناً.

مثال: بافتراض أن شركة تضامن تأسست برأس مال قدره 100 000 ل. موزع إلى 60 000 ل. حصة الشريك عماد و40 000 ل. حصة الشريك وليد . وقد اتفق الشريكان على ما يلي:

1- يقدم الشريك عماد حصته كما يلي:

- بضاعة بقيمة 20 000 .
- سيارات بقيمة 22 000.
- نقداً مبلغ 18 000 يودع في البنك.

2- الشريك وليد يقدم حصته كما يلي:

- بناء بقيمة 30 000 .
- نقداً مبلغ 10 000 يودع في الصندوق.

فما الآثار الناجمة عن معالجة هذه البيانات؟

1 – في دفتر اليومية:

حـ/حصص الشركاء		100000
60000 حصة الشريك عماد		
40000 حصة الشريك وليد	100000	
حـ/رأس المال		
60000 الشريك عماد		
40000 الشريك وليد		
إثبات تأسيس الشركة		
حـ/البضاعة		20000
حـ/السيارات		22000
حـ/البنك		18000
حـ/حصة الشريك عماد	60000	
سداد الشريك عماد لحصته في رأس المال		
حـ/البناء		30000
حـ/الصندوق	40000	10000
حـ/حصة الشريك وليد		
سداد الشريك وليد لحصته في رأس المال		

2 – حسابي رأس المال وحصص الشركاء :

حـ/ رأس المال

البيان	وليد	عماد	البيان	وليد	عماد
حـ/حصص الشركاء	40000	60000	رصيد (دائن)	40000	60000
	40000	60000		40000	60000

حـ/حصص الشركاء

البيان	وليد	عماد	البيان	وليد	عماد
حـ/البضاعة	ـــــ	20000	حـ/رأس المال	40000	60000
حـ/سيارات	ـــــ	22000			
حـ/البنك	ـــــ	18000			
حـ/المباني	30000	ـــــ			
حـ/الصندوق	10000	ـــــ			
	40000	60000		40000	60000

3 – الميزانية الافتتاحية للشركة :

الميزانية الافتتاحية

مباني	30000	100000	حـ/ رأس المال
سيارات	22000		60000 عماد
بضاعة	20000		40000 وليد
بنك	18000		
صندوق	10000		
	100000	100000	

ـــ تقديم موجودات ومطاليب منشأة فردية لسداد حصة رأس المال:

(Capital in Assets and Liabilities)

إذا قدم أحد الشركاء منشأته الفردية كحصة في رأس المال ، فإنه يمكن أن تنتقل موجودات والتزامات هذه المنشأة بقيمتها الدفترية دون أي تعديل . وقد يتفق على إعادة تقديرها بقيم جديدة. وفيما يلي عرض للحالتين:

أولاً: نقل الموجودات والمطاليب بقيمتها الدفترية: **No Adjustments**

أ – المعالجة المحاسبية لعمليات الانتقال في دفاتر المنشأة الفردية:

في هذه الحالة يقوم الشريك صاحب المنشأة الفردية بإقفال دفاتر منشأته الفردية، إذا كان يمسك سجلات نظامية ، حيث يفتح حـ/ لشركة التضامن تقفل فيه الموجودات المادية التي انتقلت إلى الشركة ، باعتبار أنها أصبحت ملكاً لها (عدا النقدية). ويقفل في هذا الحساب أيضاً عناصر الالتزامات التي تعهدت الشركة بسدادها بالنيابة عنه. وبعد ترصيد حـ/شركة التضامن يقفل في حـ/رأس المال بعد أن تقفل فيه عناصر الموجودات والالتزامات التي لم تنتقل إلى الشركة. وبناء على ما ورد فإن إقفال حسابات دفاتر المنشأة الفردية يتم كما يلي:

1 – إقفال حسابات الموجودات المنتقلة ملكيتها لشركة التضامن حيث يجعل حـ/شركة التضامن مديناً وحسابات الموجودات المقدمة بقيمتها الدفترية دائناً وذلك بالقيد التالي:

×××		حـ/شركة التضامن
	×××	حـ/ المباني
	×××	حـ/ السيارات
	×××	حـ/ البضائع
	×××	حـ/الذمم المدينة
		إقفال الموجودات وتسليمها لشركة التضامن

2 – إقفال حسابات المطاليب المنتقلة مسؤولية سدادها إلى شركة التضـــامن، حيـــث تجعل حسابات المطاليب مدينة وحـــ/شركة التضامن دائناً . ويكون القيد :

×××		حـــ/الدائنين
×××		حـــ/أوراق الدفع
	×××	حـــ/شركة التضامن
		إقفال المطاليب وتعهد شركة التضامن بتسديدها.

3 – تخفيض رأس المال بقيمة الموجودات التي لم تنتقل إلى شركة التضامن : حيـــث يجعل حـــ/رأس المال مديناً وحسابات تلك الأصول دائنة :

×××		حـــ/رأس المال
	×××	حـــ/آلات
	×××	حـــ/الأثاث
	×××	حـــ/الذمم المدينة
		إقفال الموجودات التي لم تستلمها الشركة

تجدر الإشارة هنا إلى أن الممتلكات في المنشآت الفردية هي ملك لصاحب المنشأة. ولا تنفصل ملكيته للمنشأة عن ملكيته الخاصة، لذلك ليس من الضروري عند تصفية مشروعه الفردي الانتظار حتى بيع الموجودات غير المنتقلة ثم سداد الالتزامات الـــتي لم تتعهد بها الشركة، ليتم بعد ذلك تصفية المنشأة . لهذا تقفل الموجودات والالتزامـــات غير المنتقلة في حـــ/رأس المال مباشرة.

4 – إقفال عناصر الالتزامات التي لم تنتقل إلى شركة التضامن في رأس المال . ويجري ذلك بقيد تجعل بموجبه عناصر الالتزامات مدينة وحـــ/رأس المال دائناً.

×××		حـــ/الدائنين
×××		حـــ/مصاريف مستحقة
	×××	حـــ/رأس المال
		إقفال الخصوم التي لم تتعهد بها الشركة

5 – إقفال حـ/رأس المال وذلك بجعله مديناً وحـ/شركة التضامن دائناً

حـ/رأس المال		×××
حـ/شركة التضامن	×××	
إقفال حـ/شركة التضامن في حـ/رأس المال		

ب – المعالجة المحاسبية لعمليات الانتقال في دفاتر شركة التضامن:

تنتقل موجودات والتزامات المنشأة الفردية بقيمها الدفترية دون أي تعديل . وفي حال وجود مخصصات للموجودات الثابتة أو البضاعة أو الاستثمارات فإنها تنزل من قيمة الأصول وتسجل بالقيمة الصافية.

قد تكون القيمة الصافية للموجودات المنتقلة تساوي أو أقل أو أكبر من حصة الشريك في رأس المال . في هذه الحالة لا بد من معالجة الفروقات حسب ما يراه الشركاء :

1 – أن يكون صافي قيمة الموجودات مساوية لحصة الشريك في راس المال:

في هذه الحالة تقوم الشركة بإثبات الموجودات والمطاليب وترحيل الفرق بينهما إلى حساب حصة الشريك في رأس المال.

2 – أن يكون صافي قيمة الموجودات أقل من حصة الشريك في رأس المال:

قد يتفق الشركاء في مثل هذه الحالة على أن يقوم الشريك بسداد المبلغ المتبقي، وهنا يجعل حـ/النقدية مديناً وحـ/حصّة الشريك دائناً ، أو على أن تكون الموجودات والمطاليب المقدمة سداداً لكامل حصته في رأس المال، في هذه الحالة يعتبر أن الشريك قدم أصلاً معنوياً للشركة هو " الشهرة " هنا تثبت الشهرة في الدفاتر مع الموجودات و المطاليب المنتقلة ، بجعل حـ/الشهرة مديناً مع باقي الموجودات وحـ/حصة الشريك دائناً مع باقي المطاليب .

3 – أن يكون صافي قيمة الموجودات أكبر من حصة الشريك في رأس المال:

هنا قد يتفق الشركاء على تسديد الشركة الزيادة إلى الشريك حيث يجعل حـ/الحصة مديناً وحـ/النقدية دائناً . أو قد يتفق على تسجيلها كذمة مالية على

الشركة لصالح الشريك ، على شكل قرض شخصي مقدم من الشريك إلى الشركة ؛ تلتزم الشركة بسداده في موعد متفق عليه . أو قد يتفق على انتقال الموجودات والمطاليب مقابل كامل حصة الشريك دون أن يُسوَّى الفرق . في هذه الحالة تعتبر الزيادة بمثابة رأس مال إضافي وتسجل في حـ/احتياطي رأسمالي أو كما تسميه بعض المراجع " الشهرة السالبة " ، وبعضهم يسجله في حـ/احتياطي تقويم الأصول ، حيث يجعل حـ/الموجودات مديناً وحسابي الحصة والاحتياطي الرأسمالي دائناً.

4 – أن يكون صافي قيمة موجودات أحد الشركاء أقل من حصته في رأس المال بينما صافي قيمة موجودات شريك آخر أكبر من حصته في رأس المال:

في هذه الحالة يتم إجراء مقاصة بين حـ/الشهرة وحـ/الاحتياطي الرأسمالي (الشهرة السالبة) وبالتالي يظهر في الميزانية أحد الحسابين وليس كليهما.

مثال(: بتاريخ 2004/4/27 اتفق صلاح وأسعد على تكوين شركة تضامن برأس مال قدره 120000 ل. س قسم بينهما بالتساوي .

وفي 4/30 سدد أسعد حصته في رأس المال بشيك، أما صلاح فقد قدم موجودات محله التجاري دون أي تعديل عليها ، وتعهدت الشركة بسداد الالتزامات جميعها ، على أن تعالج الزيادة أو النقصان في حصته بموجب شيك.

وكانت ميزانية صلاح في ذلك التاريخ كما يلي:

الميزانية العمومية

14400	مبنى	44400	رأس المال
30000	بضائع	9600	دائنون
	7200 عملاء	7200	أوراق قبض
6600	(600) م. د.م.فيها	3000	مصاريف مستحقة
	9600 أوراق قبض		
8400	(1200) م . خصم أ.ق		
4800	بنك		
64200		64200	

المطلوب: تسجيل قيود اليومية اللازمة في دفاتر صلاح وفي دفاتر شركة التضـــامن ثم إعداد الميزانية الافتتاحية لشركة التضامن.

أ – قيود اليومية في دفاتر صلاح:

5/2		
	حـــ/شركة التضامن	66000
حـــ/المباني	14400	
حـــ/البضائع	30000	
حـــ/العملاء	7200	
حـــ/أوراق القبض	9600	
حـــ/البنك	4800	
تسليم الموجودات لشركة التضامن بما فيها النقدية		

ملاحظة:

تم تسليم النقدية في البنك إلى شركة التضامن كون قيمة المنشأة لا تكفـــي لســـداد حصة صاحبها في شركة التضامن، بينما لو كانت قيمة المنشأة أكبر من الحصة في رأس المال فإن النقدية الجاهزة لا تحول لشركة التضامن ، أو يحول منها ما يكفـــي لســـداد الحصة. ويقصد بقيمة المنشأة: القيمة الصافية للموجـــودات مطروحـــاً منـــها كافـــة الالتزامات تجاه الغير.

بتاريخه		
حـــ/الدائنين		9600
حـــ/أوراق الدفع		7200
حـــ/مصاريف مستحقة		3000
حـــ/مخصص ديون مشكوك فيها		600
حـــ/مخصص خصم أ.ق		1200
حـــ/شركة التضامن	21600	
تعهد شركة التضامن بالخصوم		

بتاريخه		
حـــ/رأس المال		44400
حـــ/شركة التضامن	44400	
إقفال حـــ/شركة التضامن		

ب- قيود اليومية في دفاتر شركة التضامن:

4/27		
حـــ/حصص الشركاء		120000
60000 صلاح		
60000 أسعد		
حـــ/رأس المال	120000	
60000 صلاح		
60000 أسعد		
تعهد الشركاء بتقديم رأس المال		
4/30		
حـــ/البنك		60000
حـــ/حصة الشريك أسعد	60000	
سداد حصة أسعد		
5/2		
حـــ/المباني		14400
حـــ/البضائع		30000
حـــ/العملاء		7200
حـــ/أوراق القبض		9600
حـــ/البنك		20400
حـــ/الدائنين	9600	
حـــ/أوراق الدفع	7200	
حـــ/مصاريف مستحقة	3000	
حـــ/مخصص ديون مشكوك فيها	600	
حـــ/مخصص خصم أ.ق	1200	
حـــ/حصة الشريك صلاح	60000	
استلام الموجودات والتعهد بالمطاليب مقابل حصة صلاح في رأس المال		

الميزانية الافتتاحية لشركة التضامن

		رأس المال	120000
14400	مبان	صلاح	60000
30000	بضائع	أسعد	60000
	7200 العملاء	دائنون	9600
6600	(600) م . د.م.فيها	أوراق دفع	7200
	9600 أوراق القبض	مصاريف مستحقة	3000
8400	(1200) م.خصم.أ.ق		
80400	البنك		
139800			139800

ملاحظة: سدد الشريك صلاح من حصته في رأس المال مبلغ 44400 ل. قيمة منشأته الفردية و15600 ل. نقداً من ماله الخاص وإذا تم استبعاد النقدية في البنك الواردة في ميزانية المنشأة الفردية يكون صلاح قد سدد من حصته مبلغ 39600 ل. عيناً و 20400 ل. نقداً وذلك كما يلي:

44400 قيمة المنشأة

(4800) رصيد البنك

39600 المبلغ العيني

20400 المبلغ النقدي (4800 رصيد البنك +15600 من أمواله الخاصة).

60000 المجموع

ثانياً: إعادة تقييم الموجودات Revaluation of Assets

أ – المعالجة المحاسبية في دفاتر المنشأة الفردية:

يقوم صاحب المنشأة في حال إعادة تقييم موجوداته بفتح حـ/ إعادة تقدير ليسوّي الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة المقدرة لكل أصل . ويبين رصيد هذا الحساب أثر عملية إعادة التقدير على رأسماله . لذلك فإنه يقفل (أي رصيد حـ/إعادة التقدير) في حـ/رأس المال. يسجل في الجانب المدين من حـ/إعادة التقدير الخسائر الناجمة عن إعادة التقدير التي تمثل الانخفاض الحاصل في قيمة الأصل المقدرة عن قيمته الدفترية؛ بينما يسجل في الجانب الدائن منه أرباح إعادة التقدير التي تمثل الزيادة في القيمة المقدرة للأصل عن قيمته الدفترية، أو مستحقات مالية للمنشأة غير ظاهرة بالدفاتر (فوائد مستحقة) . في حال ظهور التزامات عند إعادة التقدير ، لم تكن ظاهرة في الدفاتر وتعهدت شركة التضامن بسدادها ، فإنه يجري إثباتها عادة في حـ/ إعادة التقدير كخسائر، في الجانب المدين منه. غير أنه يفضل معالجتها في حـ/رأس المال وليس في حـ/ إعادة التقدير. وهذا ما ينطبق كذلك على الالتزامات التي لم تتعهد بها الشركة والتي تقفل في حـ/رأس المال.. وبذلك فإن حـ/إعادة التقدير ينحصر استخدامه فقط لغرض إظهار أرباح أو خسائر إعادة التقدير.

ويذكر هنا أنه في حال وجود شهرة في دفاتر المنشأة الفردية تعامل معاملة أي أصل آخر في حال إعادة تقديرها ؛ حيث يرحل الفرق إلى حـ/إعادة التقدير. أما إذا لم يكن للشهرة وجود في الدفاتر فإنه يجري إثباتها في حـ/رأس المال.

بعد إجراء التسويات اللازمة على قيم الأصول من خلال حـ/إعادة التقدير يتم فتح حـ/الشركة لترحل إليه الموجودات والالتزامات التي تم الاتفاق على نقلها. أما الموجودات والالتزامات التي لم تنتقل فإنها تقفل في حـ/رأس المال. وفي النهاية يقفل حـ/الشركة مع حـ/رأس المال.

ب – المعالجة المحاسبية في دفاتر شركة التضامن:

عند نقل الموجودات الثابتة بقيم جديدة فإنها تسجل بالقيم الجديدة حصراً بغض النظر عن القيمة الدفترية. أما الموجودات الأخرى التي تمثل حقوقاً للمشروع على الغير كالعملاء وأوراق القبض فإنها تسجل دوماً بقيمتها الاسمية دون تعديل؛ باستثناء الديون التي لا يمكن تحصيلها فإنها لا تؤخذ في الحسبان ولا تنتقل إلى شركة التضامن، وتستبعد بالتالي من رصيد العملاء وأوراق القبض. وفي حال إعادة تقييم الديون المتفق على نقلها إلى الشركة فإنه يجري تشكيل مخصصات للديون بالفرق بين القيمة الاسمية للحقوق المنتقلة والقيمة التقديرية لها . والسبب في انتقال هذه الديون بقيمها الاسمية يعود إلى أن هذه القيم غير قابلة للتعديل كونها تمثل حقوقاً ثابتة لا تتغير بتغير الظروف والعوامل المحيطة بالمشروع (كالتغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد أو بإرادة أحد الأطراف دون الآخر). أما الخسائر المحتمل حدوثها نتيجة عدم التحصيل مستقبلاً فتكون قد روعيت من خلال تشكيل المخصصات.

أما الدائنون وأوراق الدفع والديون الأخرى المستحقة على المنشأة الفردية فإنه قد يتفق على انتقالها كلها أو جزء منها ؛ والحسابات الدائنة التي تنتقل إلى الشركة تسجل بقيمتها الدفترية دون تعديل.

مثال : تكونت شركة تضامن من شريكين أسعد وعلي برأس مال قدره 62400 ل. تكون حصة الأول فيه 32000 ل. والثاني 30400 ل. وقد قدم كل منهما موجودات ومطاليب منشأتيهما الفردية سداداً لحصتيهما في رأس المال. وكانت ميزانية كل منهما في تاريخ الاتفاق كما يلي:

أسعد	علي	البيان
10000	ـــــ	أراض
8000	ـــــ	مبان
1600	1200	أثاث
14000	22000	بضائع
8400	10800	العملاء
3200	6000	سندات
ـــــ	4000	الصندوق
2800	ـــــ	البنك
48000	44000	

أسعد	علي	البيان
33800	22000	رأس المال
10000	12000	دائنون
4000	8000	أوراق الدفع
ـــــ	2000	م. د.م.فيها
200	ـــــ	م. خصم سندات تجارية
48000	44000	

وقد نص الاتفاق على ما يلي:

1 – يعاد تقدير بعض موجودات الشريك علي كما يلي:

الأثاث بـ 800 ل. ، البضاعة بـ 24000 ل.، السندات التجارية بـ 5200 ل. أما رصيد العملاء فقد أعدم منه مبلغ 400 ل. وقدرت الديون القابلة للتحصيل من الديون المنتقلة بـ 9600 ل.

2 – تنتقل موجودات ومطاليب الشريك أسعد كما هي بدون تعديل.

3 – يودع كل شريك في حساب جاري الشركة في البنك أو تدفع له الشركة ما ينقص أو يزيد عن حصته. المطلوب:

1 – تسجيل قيود إقفال دفاتر المنشآت الفردية.

2 – تسجيل قيود تأسيس شركة التضامن.

3 – إعداد الميزانية الافتتاحية للشركة.

الحل:

1 – قيود الإقفال في دفاتر المنشآت الفردية:

أ – في دفاتر علي:

حـــ/إعادة التقدير		1600
حـــ/الأثاث	400	
حـــ/مخصص خصم السندات التجارية	800	
حـــ/العملاء	400	
إثبات خسائر إعادة التقدير		
حـــ/البضائع		2000
حـــ/مخصص ديون مشكوك فيها		1200
حـــ/إعادة التقدير	3200	
إثبات أرباح إعادة التقدير		
حـــ/إعادة التقدير		1600
حـــ/رأس المال	1600	
تحويل أرباح إعادة التقدير إلى حساب رأس المال		
حـــ/شركة التضامن		41200
حـــ/الأثاث	800	
حـــ/البضائع	24000	
حـــ/العملاء	10400	
حـــ/ السندات التجارية	6000	
إقفال الموجودات وتحويلها إلى شركة التضامن		
حـــ/الدائنين		12000
حـــ/أوراق الدفع		8000
حـــ/مخصص ديون مشكوك فيها		800
حـــ/مخصص خصم السندات التجارية		800
حـــ/شركة التضامن	21600	
.....		
تعهد شركة التضامن بالالتزامات المذكورة		
حـــ/شركة التضامن		4000
حـــ/الصندوق	4000	
تحويل النقدية لعدم كفاية الموجودات المقدمة		
حـــ/رأس المال		23600
حـــ/شركة التضامن	23600	
إقفال حـــ/رأس المال		

حـ/ إعادة التقدير

400	حـ/ الأثاث	2000	حـ/البضائع
800	حـ/ م. خصم سندات تجارية	1200	حـ/م . ديون مشكوك فيها
400	حـ/العملاء		
1600	حـ/رأس المال		
3200		3200	

ب – في دفاتر الشريك أسعد:

45200		حـ/شركة التضامن
	10000	حـ/الأراضي
	8000	حـ/المباني
	1600	حـ/الأثاث
	14000	حـ/البضائع
	8400	حـ/العملاء
	3200	حـ/السندات التجارية
		إقفال الموجودات وتسليمها لشركة التضامن.
10000		حـ/الدائنين
4000		حـ/أوراق الدفع
200		حـ/مخصص خصم سندات تجارية
	14200	حـ/شركة التضامن
		إقفال المطاليب وتعهد شركة التضامن بها
1000		حـ/شركة التضامن
	1000	حـ/البنك
		تحويل مبلغ 1000 ل. للشركة
338000		حـ/رأس المال
	32000	حـ/ شركة التضامن
	1800	حـ/ البنك
		إقفال حـ/شركة التضامن و حـ/البنك

2 – قيود تأسيس شركة التضامن:

62400		حـ/حصص الشركاء
		32000 أسعد
		30400 علي
	62400	حـ/رأس المال
		32000 أسعد
		30400 علي
		تعهد الشريكين بدفع حصّـتيهما في رأس المال
10000		حـ/الأراضي
8000		حـ/المباني
1600		حـ/الأثاث
14000		حـ/البضائع
8400		حـ/العملاء
3200		حـ/أوراق القبض
1000		حـ/البنك
	10000	حـ/الدائنين
	4000	حـ/أوراق الدفع
	200	مخصص خصم أوراق القبض
	32000	حـ/حصة الشريك أسعد
		استلام الموجودات والتعهد بالتزامات أسعد
800		حـ/الأثاث
24000		حـ/البضائع
10400		حـ/العملاء
6000		حـ/أوراق القبض
4000		حـ/الصندوق
	12000	حـ/الدائنين
	8000	حـ/أوراق الدفع
	800	حـ/مخصص ديون مشكوك فيها
	800	حـ/مخصص خصم سندات تجارية
	23600	حـ/حصة الشريك علي
		استلام الموجودات والتعهد بالتزامات علي
6800		حـ/البنك
	6800	حـ/حـصة الشريك علي
		سداد الشريك علي المترتب عليه

3 ـــ الميزانية الافتتاحية للشركة :

10000	الأراضي		62400	رأس المال	
8000	المباني			32000 أسعد	
2400	الأثاث			30400 علي	
38000	البضائع		22000	دائنون	
	18800	العملاء	12000	أوراق دفع	
18000	(800) م. د. م.فيها				
	9200 أوراق قبض				
8200	(1000) م . خصم أ.ق.				
4000	الصندوق				
7800	البنك				
96400			96400		

Damascus University

مسـائل عامة

المسألة الأولى : في 2004/7/1 اتفق خلدون وصدقي على تكوين شركة تضامن برأس مال قدره 120000 ل. موزع مناصفةً بين الشريكين. وفي 2004/7/4 سدد خلدون حصته كما يلي:

- 56000 ل. نقداً عن طريق الصندوق
- 4000 ل. بشيك على البنك

وفي 2004/7/7 قدم صبحي ميزانية محله وكانت كما يلي:

23520	مبان			80000	رأس المال
28800	بضائع			9600	دائنون
		24000	زبائن	1440	أوراق دفع
22400		(1600)	م . د.م.فيها		
		6400	أوراق قبض		
6000		(400)	م . خصم أ.ق		
8240	الاستثمارات				
2080	الصندوق				
91040				91040	

وقد اتفق الشريكان على تقدير الأصول كما يلي:

- المباني بمبلغ 20000 ل. - البضاعة بمبلغ 32000ل.
- الزبائن بمبلغ 23200 ل. - أوراق القبض 5600 ل.
- قيمة الاستثمارات في السوق 8000 ل.
- قدرت قيمة الشهرة بمبلغ 12000 ل.

المطلوب:

1- إثبات قيود الإقفال في دفاتر الشريك صبحي

2- إثبات قيود اليومية في دفاتر الشركة

3- إعداد الميزانية الافتتاحية

المسألة الثانية :

بتاريخ 2004/5/12 تكونت شركة تضامن مؤلفة من سامر وبديع ومأمون برأس مال قدره 120000 ل. موزع بينهم كما يلي:

60000 ل. حصة الشريك سامر — 45000 ل. حصة الشريك بديع

و15000 ل. حصة الشريك مأمون

وقد تم الاتفاق على أن يسدد الشريك مأمون حصته في رأس المال بشيك على البنك . وقد سددها في 5/17 . أما سامر وبديع فيقدم كلٌّ منهما ميزانية محله.

وكانت ميزانية الشريكين سامر وبديع في 5/20 كما يلي:

سامر	بديع	البيان	سامر	بديع	البيان
22500	16500	الأراضي	57000	43500	رأس المال
1500	600	الأثاث	12000	31500	الدائنون
4500	—	الشهرة	13500	9000	أوراق الدفع
34500	37500	البضائع	9000	6000	م.إ . الأثاث
18000	27000	العملاء	—	3000	م. ديون مشكوك فيها
12000	9000	أوراق	750	—	م. خصم أ. ق.
3000	4950	القبض	3750	2550	مصاريف مستحقة
		البنك			
96000	95550		96000	95550	

ونصّ الاتفاق على ما يلي:

أ— بالنسبة لميزانية الشريك سامر: تنتقل الموجودات والمطاليب بقيمتها الدفترية.

ب — بالنسبة لميزانية الشريك بديع: فقد أعيد تقدير بعض الموجودات كما يلي:

- قدرت القيمة الحالية لأوراق القبض بمبلغ 8250 ل.
- قدرت الديون المشكوك بتحصيلها 4500 ل.
- قدرت البضاعة بمبلغ 42000 ل.
- لا تنتقل المصاريف المستحقة إلى الشركة
- يسحب أو يدفع بديع ما يزيد له أو يبقى عليه بشيك .

المطلوب:

1- تسجيل قيود الإقفال في دفاتر كل من الشريكين سامر وبديع

2- تسجيل قيود التكوين في دفاتر شركة التضامن

3- إعداد الميزانية الافتتاحية للشركة

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الثالث : المعالجة المحاسبية المتعلقة بحقوق الشركاء في شركة التضامن

- الحسابات الشخصية للشركاء في دفاتر الشركة
  - حسابات جاري الشركاء
  - حسابات توزيع الأرباح والخسائر
- المعالجة المحاسبية للمسحوبات الشخصية وفوائدها
- المعالجة المحاسبية لفائدة رأس المال
- المعالجة المحاسبية لرواتب ومكافآت الشركاء
- المعالجة المحاسبية لقروض الشركاء وفوائدها
  - الاقتراض من الشركاء
  - إقراض الشركاء
- المعالجة المحاسبية لفوائد الحسابات الجارية للشركاء
- المعالجة المحاسبية لتوزيعات الأرباح والخسائر
  - توزيع الأرباح بنسبة مئوية ثابتة بخلاف حصص رأس المال
  - توزيع الأرباح بنسبة حصص الشركاء في رأس المال
  - توزيع الأرباح بنسبة متفق عليها بعد احتساب فائدة على رأس المال
  - توزيع الأرباح بنسبة متفق عليها بعد خصم رواتب الشركاء أو مكافآتهم
  - توزيع الأرباح بنسبة متفق عليها بعد احتساب رواتب الشركاء وفوائد رأس المال
- مسائل عامة

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

ـ الحسابات الشخصية للشركاء في دفاتر الشركة :

Accounts Partners

ـ حساب جاري الشركاء :

يمثل حـ/ رأس المال أحد حسابات حقوق الملكية، الذي لا يجوز تعديله إلا إذا تم تعديل عقد الشركة وإشهار هذا التعديل أصولاً. لذلك فإن باقي حقوق الشركاء في شركات التضامن تعالج في حساب خاص يسمى " حساب جاري الشركاء " ، تسجّل فيه كافة حقوق والتزامات الشركاء تجاه الشركة ، التي تنجم عن توزيعات الأرباح وفوائد القروض المقدمة من الشريك للشركة ، أو منح المكافأة أو الرواتب للشركاء من قبل الشركة. إضافة إلى ذلك تسجل في هذا الحساب مسحوبات الشريك من الشركة وفوائد هذه المسحوبات وغيرها. وبناء عليه فإن رصيد حساب جاري الشركاء يمكن أن يكون مديناً أو دائناً. ويمكن للشريك أن يقوم بسحب رصيد حسابه الجاري الدائن . كما يقوم بتسديد رصيده المدين لتسوية حسابه الجاري . وقد يتفق الشركاء على إبقاء رصيد الحساب الجاري المدين أو الدائن ليتم تسويته في السنوات اللاحقة ، مع مراعاة أن الاتفاق قد ينص على منح الرصيد الدائن لجاري الشريك فائدة ، و تحميل الشريك فائدة على رصيد حسابه الجاري المدين. وعليه فإن حساب جاري الشركاء يظهر في الطرف المدين منه ما يلي:

1- مسحوبات الشريك.

2- فائدة مسحوبات الشريك.

3- فائدة القرض الممنوح للشريك .

4- فائدة الحساب الجاري المدين.

5- حصة الشريك من الخسائر الموزعة .

أما الطرف الدائن فتظهر فيه :

1- فائدة رأس مال الشريك.

2- المكافأة الممنوحة للشريك .

3- الرواتب المستحقة للشريك .

4- فائدة القرض المقدم من الشريك للشركة.

5- فائدة الحساب الجاري الدائن .

6- حصة الشريك من الأرباح الموزعة .

ويأخذ الحساب الجاري للشركاء الشكل التالي:

حـ/جاري الشركاء

الشريك سامي	الشريك سعيد	البيان	الشريك سامي	الشريك سعيد	البيان
xxx	—	رصيد مدوّر (مدين)	—	xxx	رصيد مدور 1/1 (دائن)
xxx	xxx	حـ/مسحوبات الشركاء	xxx	xxx	حـ/فائدة رأس المال
—	xxx	حـ/فوائد القرض الممنوح	xxx	xxx	حـ/مكافأة الشريك ...
		لـــــــــــلشريك ...	—	xxx	حـ/رواتب الشريك ...
xxx	—	(دائنة)	xxx	—	حـ/فوائد قرض الشريك ...
xxx	—	حـ/فائدة جاري الشريك	—	xxx	(مدينة)
		...(دائنة)	—	xxx	حـ/فائدة جاري الشريك ...
		حـ/توزيع الأرباح			(مدينة)
xxx	—	والخسائر (نصيب الشريك	—	xxx	حـ/توزيع الأرباح والخسائر
		من الخسارة)			(نصيب الشريك من الأرباح)
					رصيد 12/31 (مدين)
		رصيد 12/31 (دائن)			
xxx	xxx		xxx	xxxx	

ـ حساب توزيع الأرباح و الخسائر :

ويُمسك حساب جاري الشركاء بالتوافق مع " حساب توزيع الأرباح أو الخسائر " الذي يظهر بدوره في الطرف الدائن منه صافي الدخل المرحّل من حسابات النتائج، مضافاً إليه فوائد المسحوبات وفوائد الحساب الجاري المدين ؛ وفي الطرف المدين تظهر فائدة رأس المال الممنوحة للشركاء بالإضافة إلى مكافأة ورواتب الشركاء وفائدة الحساب الجاري الدائن . أما رصيد هذا الحساب فإنه يقفل في حساب جاري الشركاء. ويأخذ حساب توزيع الأرباح أوالخسائر الشكل التالي:

حـ/التوزيع

xxx		xxx	(صافي الخسارة)		صافي الربح
			فائدة رأس المال		فائدة المسحوبات
	xx		الشريك أ	xxx	الشريك أ
xxx	xx	xxx	الشريك ب	xxx	الشريك ب
xxx			مكافأة الشركاء		
xxx			رواتب الشركاء		
xxx		xxx	فائدة حـ/جاري الشركاء		فائدة حـ/ جاري الشركاء
			جاري الشركاء:	xx	جاري الشركاء
	xx	xxx	الشريك أ	xx	الشريك أ
xxx	xx	xxx	الشريك ب		الشريك ب
xxx			(توزيعات صافي الربح على الشركاء)		(توزيعات صافي الخسارة على الشركاء)
xxxx		xxxx			

– المعالجات المحاسبية للمسحوبات الشخصية وفوائدها

(Withdrawals and Interest on Withdrawals)

يمكن للشركاء في شركات الأشخاص القيام بسحب أموال من الشركة بشكل نقدي أو عيني لتلبية بعض احتياجاتهم الخاصة. وفي هذه الحالة يجب أن ينص عقد الشركة على الحد الأقصى الذي يمكن لمسحوبات الشركاء أن تبلغه خلال السنة المالية، لأن تجاوز هذا الحد يمكن أن يمس حصة الشريك في رأس المال ،وبالتالي رأس مال الشركة ككل . لذلك لا تعتبر هذه المسحوبات تخفيضاً لرأس المال، وإنما سلفة ممنوحة للشركاء على الأرباح المتوقع توزيعها في نهاية العام .

تعالج مسحوبات الشركاء النقدية أو العينية في حساب خاص يسمى "حـ/مسحوبات الشركاء " بحيث يجعل هذا الحساب مديناً بقيمة المسحوبات ودائناً عند إقفاله في حساب جاري الشركاء . والمسحوبات النقدية التي تأخذ شكل مسحوبات من صندوق أو بنك الشركة تسجل بالقيد:

حـ/مسحوبات الشركاء:		xxx
الشريك أ xx		
الشريك ب xx		
حـ/النقدية	xxx	
إثبات المسحوبات النقدية للشركاء		

وإذا كانت المسحوبات عينية ، على شكل بضائع أو أي أصل آخر ، فإن حساب المسحوبات يُجعل مديناً مقابل دائنية حساب المشتريات أو المبيعات أوحساب الاصل، وذلك حسب السعر المحتسب لها ، فإذا قُوِّمت البضاعة بسعر التكلفة تعتبر المسحوبات تخفيضاً لقيمة المشتريات ويسجل القيد التالي :

حـ / مسحوبات الشركاء:		xxx
الشريك (أ) xx		
حـ/ المشتريات	xxx	
إثبات مسحوبات الشريك(أ) من البضائع المقومة بسعر الشراء		

أما إذا قـُـوِّمت البضاعة بسعر البيع فإن المسحوبات تعتبر بمثابة مبيعات وتثبت بالقيد:

حـ/مسحوبات الشركاء:		×××
الشريك(أ)		
حـ/المبيعات	×××	
إثبات مسحوبات الشريك(أ)من البضائع مُـقومة بسعر البيع		

تستخدم المعالجات السابقة في حال تطبيق الشركة لأسلوب الجرد النهائي، أما في حالة الجرد الدائم فإنها تعالج كما يلي:

في حال تقويم البضائع المسحوبة بسعر التكلفة يسجل القيد:

حـ/مسحوبات الشركاء:		×××
الشريك(أ)		
حـ/مخزن البضائع	×××	
إثبات مسحوبات الشريك (أ) من البضائع مقومة بالتكلفة		

أما في حال تقويم البضاعة المسحوبة بسعر البيع فيسجل القيدان التاليان:

أ- إثبات المسحوبات بسعر البيع:

حـ/مسحوبات الشركاء:		×××
الشريك(أ)		
حـ/المبيعات	×××	
إثبات مسحوبات الشريك (أ) من البضائع بسعر البيع		

2- إخراج المسحوبات من المخازن بسعر التكلفة

حـ/تكلفة المبيعات		×××
حـ/مخزن البضائع	×××	
إثبات قيد إخراج مسحوبات الشركاء بالتكلفة		

هذه القيود تسجل خلال العام على أن لا تتجاوز الحد الأقصى المسموح به. وفي نهاية العام يجري إقفال حساب المسحوبات في حساب جاري الشركاء بالقيد:

	حـ/جاري الشركاء:	xxx
	الشريك أ	
	الشريك ب	
xxx	حـ/مسحوبات الشركاء:	
	الشريك أ	
	الشريك ب	
	إقفال المسحوبات في الحساب الجاري	

مثال: بافتراض أن الشريك سمير سحب مبلغ 500 ل. نقداً لمصروفاته الشخصية ، وبضائع لاستعمالاته المنزلية بمبلغ 250 ل. احتسبت بسعر التكلفة، فإن قيد سحب النقدية والبضائع يسجل كما يلي:

	حـ/مسحوبات الشركاء:	750
	الشريك سمير	
500	حـ/الصندوق	
250	حـ/المشتريات	
	إثبات مسحوبات الشريك سمير	

ويظهر حـ/المسحوبات كما يلي:

حـ/مسحوبات الشريك سمير

500	حـ/الصندوق	750	حـ/جاري الشركاء :
250	حـ/المشتريات		(الشريك سمير)
750		750	

وبافتراض أن الشريك سمير لم يقم بأية عملية سحب خلال العام فإن حـ/المسحوبات يقفل في نهاية العام بالقيد:

	حـ/جاري الشركاء	750
	الشريك سمير	
750	حـ/مسحوبات الشركاء	
	الشريك سمير	
	إقفال المسحوبات	

وقد تفرض على مسحوبات الشركاء فائدة محدَّدة مقابل انتفاعهم بقيمتها ، وذلك لتحقيق العدالة في استخدام أموال الشركة، لأن بعض الشركاء يستفيد من الأموال المسحوبة على حساب الشركاء الآخرين. وينص عقد الشركة عادة على معدل فائدة محدد على مسحوبات الشركاء، وعلى كيفية احتساب هذه الفائدة مثل: المدة الواجب احتساب الفائدة عليها ، تاريخ بدء احتساب الفائدة، وكيفية احتسابها في حال تعدد المسحوبات خلال العام. فقد يتفق مثلاً على سريان الفائدة على المسحوبات بدءاً من بداية الشهر التالي الذي جرت فيه عملية السحب؛ أو أن تسري بدءاً من النصف الثاني من الشهر نفسه ،إذا تم السحب في النصف الأول منه؛ وقد يؤخذ بمتوسط تاريخ السحب في حال تعدد المسحوبات. وقد تحسب الفائدة على نصف الفترة المحاسبية في حال إغفال تاريخ السحب.

تمثل فوائد المسحوبات، بالنسبة للشركة، فوائد دائنة. فهي تعالج محاسبيا معاملة فوائد القروض الممنوحة للغير أو للشركاء . ويتوجب على الشركاء سداد هذه الفوائد للشركة. فإذا سدّدت خلال العام يجعل حـ/النقدية مدينا وحـ/الفوائد(فائدة المسحوبات) دائنا. وإذا استحقت و لم تسدد يجعل حـ/جاري الشريك مدينا مقابل دائنية حـ/فائدة المسحوبات بالقيد:

×××		حـ/ جاري الشركاء :
		×× الشريك أ
		×× الشريك ب
	×××	حـ/فائدة المسحوبات
		إثبات فائدة المسحوبات علي الشركاء

وتقفل فائدة المسحوبات في حـ/توزيع الأرباح أو الخسائر لاعادة توزيعهـا علـى الشركاء بالقيد:

×××		حـ/فائدة المسحوبات
	×××	حـ/توزيع الأرباح أو الخسائر
		إقفال الفائدة في حساب التوزيع

مثال (1): عدنان وأسعد شريكان متضامنان كانت مسحوباتهما خلال عام 2003 كما يلي:

تاريخ السحب	الشريك عدنان		الشريك أسعد	
2003/3/7	6000	من الصندوق	600	بشيك
2003/5/14	360	بشيك	600	بضاعة بسعر البيع
2003/6/12	480	بضاعة بسعر البيع	240	من الصندوق
2003/7/27	600	من الصندوق	ـــــ	
2003/9/25	600	بضاعة بسعر الشراء	480	من الصندوق
2003/12/2	960	من الصندوق	480	بضاعة بسعر الشراء

وكان العقد ينص على احتساب فائدة على المسحوبات بمعدل 10% سنوياً ،على أن تسري بدءاً من بداية الشهر إذا كان السحب في النصف الأول منه، ومن بداية الشهر التالي إذا كان تاريخ السحب في النصف الثاني من الشهر.

وفيما يلي بيان لكيفية احتساب فوائد المسحوبات، ثم القيـــود اللازمـــة للعمليـــات السابقة.

1- فوائد مسحوبات الشريك عدنان وتحتسب كما يلي:

تاريخ السحب	المبلغ المسحوب	عدد الأشهر التي تسري خلالها الفائدة	الناتج
3/7	600	10	6000
5/14	360	8	2880
6/12	480	7	3360
7/27	600	5	3000
9/25	600	3	1800
12/2	960	1	960
المجموع	3600		18000

متوسط فترة السحب = $\frac{18000}{3600}$ = 5 أشهر.

فائدة المسحوبات = $3600 \times \frac{5}{12} \times 10\ \%$ = 150

أو = $\frac{18000}{12} \times 10\ \%$ = 150

2- فوائد مسحوبات الشريك أسعد:

تاريخ السحب	المبلغ المسحوب	عدد الأشهر التي تسري خلالها الفائدة	الناتج
3/7	600	10	6000
5/14	600	8	4800
6/12	240	7	1680
9/25	480	3	1440
12/2	480	1	480
المجموع	2400		14400

متوسط فترة السحب = $\frac{14400}{2400}$ = 6 أشهر.

فائدة المسحوبات = $2400 \times \frac{6}{12} \times \%10 = 120$

أو $\frac{14400}{12} \times \%10 = 120$

3- قيود اليومية للمسحوبات وفوائدها:

2003/3/7		
حـ/مسحوبات الشركاء:		1200
600 عدنان		
600 أسعد		
حـ/الصندوق	600	
حـ/البنك	600	
إثبات مسحوبات الشركاء النقدية		
5/14		
حـ/مسحوبات الشركاء		960
360 عدنان		
600 أسعد		
حـ/البنك	360	
حـ/المبيعات	600	
إثبات المسحوبات النقدية والعينية بسعر البيع		
6/12		
حـ/مسحوبات الشركاء		720
480 عدنان		
240 أسعد		
حـ/المبيعات	480	
حـ/الصندوق	240	
إثبات المسحوبات النقدية والعينية بسعر البيع		
7/27		
حـ/ مسحوبات الشريك عدنان		600
حـ/الصندوق	600	
اثبات مسحوبات عدنان		
9/25		
حـ/مسحوبات الشركاء		1080
600 عدنان		
480 أسعد		
حـ/المشتريات	600	
حـ/الصندوق	480	
إثبات المسحوبات النقدية والعينية		

12/2			
حـ/مسحوبات الشركاء			1440
960 عدنان			
480 أسعد			
حـ/الصندوق		960	
حـ/المشتريات		480	
إثبات المسحوبات النقدية والعينية			
12/31			
حـ/جاري الشركاء			6000
3600 عدنان			
2400 أسعد			
حـ/مسحوبات الشركاء		6000	
3600 عدنان			
2400 أسعد			
إقفال المسحوبات			
حـ/ جاري الشركاء			270
150 عدنان			
120 أسعد			
حـ/ فائدة المسحوبات		270	
150 عدنان			
120 أسعد			
اثبات فائدة المسحوبات			
12/31			
حـ/فائدة المسحوبات			270
150 عدنان			
120 أسعد			
حـ/توزيع الأرباح أوالخسائر		270	
إقفال الفائدة في حـ/توزيع الأرباح أو الخسائر			

4 ـ يظهر حـ / المسحوبات، وحـ/فوائد المسحوبات وحـ/جاري الشركاء كما يلي :

حـ/ المسحوبات

عدنان	أسعد	البيان	التاريخ	عدنان	أسعد	البيان	التاريخ
600	ـــ	حـ/الصندوق	3/7	3600	2400	حـ/جاري الشركاء	12/31
ـــ	600	حـ/البنك	3/7				
360	ـــ	حـ/البنك	5/14				
ـــ	600	حـ/المبيعات	5/14				
480	ـــ	حـ/المبيعات	6/12				

				6/12	حـ/الصندوق	240	—
				7/27	حـ/الصندوق	—	600
				9/25	حـ/المشتريات	—	600
				9/25	حـ/الصندوق	480	—
				12/2	حـ/الصندوق	—	960
				12/2	حـ/المشتريات	480	—
		2400	3600			2400	3600

حـ/فائدة المسحوبات

عدنان	أسعد	البيان	التاريخ	عدنان	أسعد	البيان	التاريخ
150	120	حـ/ت. أ. خ	12/31	150	120	حـ/جاري الشركاء	12/31
150	120			150	120		

حـ/جاري الشركاء

عدنان	أسعد	البيان	التاريخ	عدنان	أسعد	البيان	التاريخ
3600	2400	حـ/مسحوبات الشركاء	12/31	xxx	xxx	— —	
150	120	حـ/فائدة المسحوبات	12/31	xxx	xxx	— —	
xxx	xxx	— — — —					
xxx	xxx	— — — —					
xxx	xxx			xxx	xxx		

33 - المعالجة المحاسبية لفائدة رأس المال Interest on Capital

قد يتفق الشركاء على احتساب فائدة على رأس المال ،إذا كان دخل الشركة يسمح بذلك. وقد يتم الاتفاق على احتساب الفائدة بغض النظر عن نتائج أعمال الشركة ؛على أن يحدد عقد الشركة ما إذا كانت الفائدة تحتسب فقط في حال تحقيق أرباح، أم في حال وجود خسائر أيضاً. كما يفترض أن يحدّد العقد المبلغ الذي تحتسب على أساسه الفائدة : رصيد أول المدة أو آخر المدة أو متوسط رأس المال. وهنا تجدر

الإشارة إلى أن رأس المال في الشركات المساهمة لا يجوز احتساب فائدة عليه إطلاقاً . والسبب يعود إلى أن الممارسة المحاسبية في الواقع العملي، وكذلك الفكر المحاسبي ،لا يأخذا بمفهوم الفرصة البديلة عند قياس وتحديد الدخل . وهذا لا تحتسب فائدة على رأس المال ، والتي تعبّر بالمفهوم الاقتصادي عن التضحية، التي ضحّى بها أصحاب الأموال مقابل استثمار أموالهم في المشروع. هذه التضحية تُهمَل عند احتساب نتائج الأعمال؛ وبالتالي لا تعتبر عبئاً على الربح. ولا تؤخذ بعين الاعتبار عند توزيع الأرباح.

أما في شركات الأشخاص ، فإن الأمر يختلف بعض الشيء. فرغم أن الفائدة تحتسب على رأس المال، بخلاف شركات الأموال، فإن هذه الفوائد لا تعتبر عبئاً على الربح؛ وبالتالي فإن أرباح أو خسائر الشركة تتحدد بعيداً عنها. ولكن عند توزيع الأرباح يجري احتساب الفوائد لتعويض الشركاء عن تضحياتهم بالفرصة البديلة وتحملهم المخاطر، كلٌّ بمقدار حصته ؛ وهذا يحقق العدالة في التوزيع وخاصة في حال اختلاف مبالغ الحصص المقدمة من الشركاء في رأس المال ، وفي حال وجود شريك أو شركاء ليس لهم مساهمة مادية في رأس المال ، وهم الشركاء بالعمل الذين يقدمون خبراتهم ومعارفهم الفنية دون أية مساهمة ماديّة . أما الأرباح المتبقية بعد استبعاد الفوائد على رأس المال فإنها تمثل العائد الناجم عن أعمال الشركة. وبالتالي فإن احتساب فائدة رأس المال، واعتبارها شكلاً من أشكال توزيع الأرباح ، يهدف إلى تعويض الشركاء عن تضحياتهم في الفرصة البديلة ، وتوزيع عائد المخاطرة بين الشركاء لكل حسب مساهمته في هذه المخاطر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفائدة على رأس المال يمكن أن يتم احتسابها في حال أن دخل المشروع كان موجباً. أما في حال وجود خسائر فيفضل عدم احتساب الفائدة . على أنه يمكن للشركاء الاتفاق على احتساب أو عدم احتساب الفائدة على رأس المال في حال كانت الأرباح قليلة وغير كافية للتوزيع ،أو كانت نتائج أعمال الشركة خسارة.

ولمعالجة الفوائد على رأس المال محاسبياً فإنه يتم فتح " حـ/ فائدة رأس المال" حيث يجعل هذا الحساب مديناً مقابل دائنية الحسابات الجارية للشركاء. ثم يتم إقفاله في حـ/ توزيع الأرباح أو الخسائر. وتكون القيود كما يلي:

حـ/ فائدة رأس المال الشريك أ الشريك ب حـ/جاري الشركاء الشريك أ الشريك ب إثبات فائدة رأس المال المستحقة للشركاء	×××	×××
حـ/توزيع الأرباح أو الخسائر حـ/فائدة رأس المال الشريك أ الشريك ب إقفال الفائدة في حـ/ توزيع أ/خ	×××	×××

وقد يحدث أحياناً، أن تكون الأرباح المحققة في نهاية العام غير كافية لاقتطاع فوائد رأس المال منها (قيمة فوائد رأس المال أكبر من الأرباح الصافية) . في هذه الحال توزع الأرباح بنسبة رأس المال وليس بنسبة توزيع الأرباح. وفي حال عدم كفاية الأرباح، وكان هناك شريك بالعمل، فإن لهذا الشريك الحق في الحصول على جزء من الأرباح الصافية، يعادل أقل حصة من الأرباح الموزعة على باقي الشركاء، وذلك إذا لم ينص عقد الشركة بشكل واضح على النسبة التي يستحقها الشريك بالعمل. أما إذا نص العقد على ذلك فإن من حق الشريك بالعمل الحصول على حصته أولاً ثم يوزع الباقي من الأرباح على الشركاء الآخرين بنسبة رؤوس أموالهم.

مثال (1): أحمد وباسم وجمال شركاء متضامنون يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي .وقد حققت الشركة أرباحاً مقدارها 60000 . فإذا علمت أن رأس المال موزع كما يلي : 80000 ، 120000 ، 60000 على التوالي . والمطلوب :

1- إثبات قيود اليومية اللازمة في حال عدم احتساب فائدة على رأس المال.

2- إثبات قيود اليومية اللازمة في حال احتساب فائدة على رأس المال بمعدل 6% حسب نص العقد.

1- الحل: 1- بافتراض عدم احتساب الفائدة على رأس المال، توزع الأرباح حسب نسبة توزيع الأرباح المتفق عليها ،أي بالتساوي، وبالتالي فإن حصة كل منهم تساوي 20000 وتكون القيود كما يلي:

60000		حـ/ملخص الدخل(أو حـ/ا.خ)
	60000	حـ/توزيع الأرباح أو الخسائر
		تحويل الأرباح إلى حـ/ توزيع الأرباح أو الخسائر
60000		حـ/توزيع الأرباح أو الخسائر
	60000	حـ/جاري الشركاء
		أحمد 20000
		باسم 20000
		جمال 20000
		توزيع الأرباح بالتساوي بين الشركاء

2- بافتراض أن العقد ينص على احتساب فائدة على رأس المال فإن الأرباح توزع حسب الجدول التالي:

البيان	الإجمالي	باسم	جمال	أحمد
الأرباح المحققة	60000	ـــ	ـــ	ـــ
فائدة رأس المال	(15600)	4800	7200	3600
الربح المتبقي(ويوزع بالتساوي)	44400	14800	14800	14800
حصة كل شريك من الأرباح الموزعة		19600	22000	18400

وتسجيل قيود اليومية لعملية التوزيع كما يلي :

60000		حـ/ملخص الدخل(أو حـ/ا.خ.)
	60000	حـ/توزيع الأرباح أو الخسائر
		تحويل الأرباح إلى حـ/ توزيع أ/خ

15600		حـ/فائدة رأس المال: 3600 أحمد 4800 باسم 7200 جمال حـ/جاري الشركاء 3600 أحمد 4800 باسم 7200 جمال إثبات الفوائد
15600	15600	حـ/توزيع الأرباح أو الخسائر حـ/فائدة رأس المال: 3600 أحمد 4800 باسم 7200 جلال إقفال فوائد رأس المال
44400	44400	حـ/توزيع الأرباح أو الخسائر حـ/جاري الشركاء: 14800 أحمد 14800 باسم 14800 جمال توزيع الربح بين الشركاء بعد خصم الفائدة

– المعالجة المحاسبية لرواتب أو مكافآت الشركاء: (Partner's Salary)

يتولى الشركاء في شركة التضامن إدارة شركتهم شخصياً. وقد يتفقون على تسمية أحدهم، ممن تتوفر لديه الخبرة والمهارة الإدارية، مديراً للشركة ؛على أن يتم

إثبات ذلك في عقد الشركة. وفي حال لم ينص العقد على ذلك، فللجميع الحق في إدارة الشركة؛ يكون المدير في شركات التضامن أحد الشركاء دائماً ؛ ومن النادر أن يعين مدير للشركة من غير الشركاء. فالشريك مسؤوليته غير محدودة ومن مصلحته نجاح أعمال الشركة ، وهذا لا ينطبق على المدير غير الشريك. غير أن عقد الشركة يجب أن يحدد صلاحيات المدير الشريك . وفي هذه الحالة يلتزم باقي الشركاء بالقرارات الصادرة عنه، طالما أنها تدخل ضمن صلاحياته. ويمنح المدير الشريك عادة تعويضاً مناسباً مقابل أعباء الإدارة التي يتحملها ،إذا كان متفرغاً لهذه الأعباء ، شرط موافقة كافة الشركاء؛ على أن يحدد عقد الشركة الراتب الشهري الذي يتقاضاه المدير. وإذا كانت تعويضات المدير محتسبة كنسبة من الربح فإنها تسمى مكافأة. ويحدد عقد الشركة نسبة المكافأة وكيفية احتسابها . ويجب أن ينص عقد الشركة كذلك على باقي شروط منح الراتب أو المكافأة، كأن ينص على منح المكافأة في حال تحقق خسائر،أو ألا تمنح في حال وجود أرباح فقط . وأحياناً يشترط بلوغ الربح حداً معيناً لمنح المكافأة. ويجب أن ينص العقد على تاريخ دفع الراتب أو المكافأة. فإذا كان راتباً شهرياً يمكن أن يقوم بسحبه في نهاية أو بداية الشهر أو في نهاية أو بداية كل عدة أشهر. وكذلك المكافأة يمكن أن ينص العقد على إمكانية سحب الشريك جزءاً منها خلال العام على دفعات ، على أن يتم تسوية المبالغ المسحوبة مع المكافأة التي يستحقها في نهاية العام.

والمكافأة أو الراتب المدفوعان للمدير لا يعدّان من النفقات التشغيلية أو الإدارية في الشركة، وبالتالي لا يجوز تحميل إيرادات الشركة براتب المدير الشريك ، إذ يعتبر توزيعاً للربح ويظهر في حـ/توزيع الأرباح أو الخسائر.

وتعالج مكافأة المدير أو رواتبه محاسبياً بجعل حـ/الرواتب أو المكافأة مديناً مقابل دائنية حـ/النقدية، في حال دفع الراتب (أو المكافأة) خلال العام ،أو في حـ/ جاري الشريك إذا كان الراتب (أو المكافأة) مستحقاً في نهاية العام . ومن ثم يقفل حـ/الرواتب أو المكافأة في حـ/توزيع الأرباح أو الخسائر.

وتكون القيود المحاسبية كما يلي:

حـ/راتب الشريك أ		xxx
حـ/مكافأة الشريك حـ		xxx
حـ/جاري الشركاء	xxx	
xx الشريك أ		
xx الشريك حـ		
إثبات رواتب الشركاء ومكافآتهم المستحقة لهم		
حـ/توزيع الأرباح أو الخسائر		xxx
حـ/رواتب الشريك أ	xxx	
حـ/مكافأة الشريك حـ	xxx	
إقفال حـ/الرواتب والمكافأة		

مثال: سالم وأيمن وفادي شركاء متضامنون يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة (2-3-1) على التوالي. وقد نص عقد الشركة على منح الشريك سالم مكافأة سنوية، تمنح في نهاية العام قدرها 3000 ؛ وعلى منح الشريك أيمن راتباً سنوياً قدره 2000 ؛ سحب منه خلال العام مبلغ وقدره 750. وقد بلغت الأرباح الصافية في نهاية العام 11000 .

وفيما يلي المعالجات المحاسبية لإظهار أثر هذه العمليات في دفاتر الشركة :

حـ/راتب الشريك أيمن	750	750
حـ/النقدية		
سحب الشريك أيمن لدفعة من الراتب		
12/31		1250
حـ/راتب الشريك أيمن	1250	
حـ/جاري الشريك أيمن		
إثبات المستحق من راتب أيمن في الحساب الجاري		
12/31		3000
حـ/مكافأة الشريك سالم	3000	
حـ/جاري الشريك سالم		
إثبات المكافأة المستحقة لسالم		
12/31		5000
حـ/توزيع الأرباح أو الخسائر	3000	
حـ/مكافأة الشريك سالم		

حـ/راتب الشريك أيمن	2000	
إقفال المكافأة والراتب في حـ/التوزيع		
حـ/توزيع الأرباح أو الخسائر		6000
حـ/جاري الشركاء	6000	
2000 سالم		
3000 أيمن		
1000 فادي		
توزيع الأرباح المتبقية حسب نسبة التوزيع		

حـ/جاري الشركاء

البيان	فادي	أيمن	سالم	البيان	فادي	أيمن	سالم
حـ/ مكافأة سالم	—	—	3000				
حـ/ راتب أيمن	—	1250	—				
حـ/توزيع الأرباح أو الخسائر	1000	3000	2000				
				رصيد	1000	4250	5000
	1000	4250	5000		1000	4250	5000

حـ/مكافأة الشريك سالم

حـ/توزيع الأرباح أو الخسائر	3000	حـ/جاري الشريك سالم	3000
	3000		3000

حـ/راتب الشريك أيمن

حـ/توزيع الأرباح أو الخسائر	2000	حـ/النقدية	750
		حـ/جاري الشريك أيمن	1250
	2000		2000

حـــ/توزيع الأرباح أو الخسائر

	3000 حـــ/مكافأة سالم	11000	حـــ/ملخص الدخل
5000	2000 حـــ/راتب أيمن		
	حـــ/جاري الشركاء		
	2000 سالم		
	3000 أيمن		
6000	1000 فادي		
11000		11000	

يتـــضح من المثال أن المكافأة المستحقة وباقي الراتب المستحق قد سُجِّلا لصالح الشركاء في نهاية العام، في الحساب الجاري . ثم جرى إقفال كامل قيمة المكافأة والراتب في حـــ/التوزيع . وقد تم توزيع الأرباح المتبقية بنسبة توزيع الأرباح كما يلي:

الربح القابل للتوزيع = 11000 − (2000 + 3000) = 6000

حصة الشريك سالم من الأرباح = $\frac{2}{6}$ × 6000 = 2000

حصة الشريك أيمن من الأرباح = $\frac{3}{6}$ × 6000 = 3000

حصة الشريك فادي من الأرباح = $\frac{1}{6}$ × 6000 = 1000

والجدير بالملاحظة أنه في حال احتساب تعويضات الشركاء على شكل مكافـــأة، يجب أن يكون محدداً المبلغ الذي تقتطع منه المكافأة. كذلك يفضل أن ينص العقـــد ، أو أن يتم الاتفاق بين الشركاء ، على كيفية احتساب المكافأة التي تحتسب عادة على أساس الربح الصافي قبل إجراء أي اقتطاع منه.

ولكن يمكن الاتفاق على غير ذلك . فقد ينص العقد على اقتطاع المكافأة كنسبة مئوية من الربح الصافي بعد اقتطاع المكافأة وليس قبلها أي أن :

$$\text{المكافأة} = \frac{(\text{صافي الربح} \times \text{نسبة المكافأة})}{100 + \text{نسبة المكافأة}}$$

وقد ينص العقد على اقتطاع المكافأة بنسبة محددة بعد احتساب فوائد رأس المال وفوائد المسحوبات ورواتب الشركاء والمكافأة نفسها أي أن :

$$\text{المكافأة} = \frac{(\text{صافي الربح} + \text{فوائد المسحوبات} - \text{فوائد رأس المال} - \text{رواتب الشركاء}) \times \text{نسبة المكافأة}}{100 + \text{نسبة المكافأة}}$$

أو قد تقتطع المكافأة من الربح الصافي بعد احتساب فوائد رأس المال وفوائد المسحوبات ورواتب الشركاء وقبل احتساب المكافأة ، كما يلي :

$$\text{نسبة المكافأة} = \frac{(\text{صافي الربح} + \text{فوائد المسحوبات} - \text{فوائد رأس المال} - \text{رواتب الشركاء}) \times \text{نسبة المكافأة}}{100 + \text{نسبة المكافأة}}$$

ـ المعالجات المحاسبية لقروض الشركاء وفوائدها:

Partner's Loan Interest

ـــ الاقتراض من الشركاء:

تلجأ الشركات إلى الاقتراض أحياناً لتغطية احتياجاتها المالية، كتوسيع أعمالها أو سداد بعض التزاماتها. هذه الاحتياجات يتم توفيرها عادة من مصادر خارجية كالبنوك أو المؤسسات المالية الأخرى . أما شركات التضامن فإن لديها مصدراً آخر لتأمين هذه الأموال هو الشركاء . إذ يقوم بعض الشركاء أو أحدهم بتقديم القرض للشركة من أمواله الخاصة. وتفضّل الشركة الاقتراض من أحد الشركاء لأن الشريك لا يحتاج إلى ضمانات كتلك التي تحتاجها الجهات الخارجية. والأموال المقترضة من الشريك لا تعتبر جزءا من حقوق الملكية بل إلتزام على الشركة للأسباب التالية:

1- إن رصيد الحساب الجاري الدائن للشريك يمكن سحب قيمته في أي وقت يشاء ، أما القرض فعند استحقاقه حصرا.

2- قد تحتسب فائدة على القرض بغض النظر عن نتيجة أعمال الشركة.

3- إن لقرض الشريك أولوية السداد عند تصفية الشركة.

وبمجرد الاتفاق مع الشريك لتقديم القرض إلى الشركة، يبرم العقد الذي تحدد فيه قيمة القرض وشروط منحه (معدل الفائدة – تاريخ استحقاقها – تاريخ سداده – كيفية السداد : دفعة واحدة أوعلى دفعات منتظمة أو غير منتظمة ..).

وعند استلام القرض يجعل حـ/النقدية مديناً وحـ/ قرض الشريك دائناً بالقيد :

xxx		حـ/النقدية
	xxx	حـ/قرض الشريك ...
		استلام القرض من الشريك ...

وينجم عن إثبات استلام القرض في الدفاتر، ظهور حـ/القرض في طرف المطاليب ضمن مجموعة الالتزامات وليس ضمن مجموعة حقوق الملكية. وعند سداد القرض فإن حـ/ القرض يجعل مديناً وحـ/النقدية دائناً.

xxx		حـ/قرض الشريك
	xxx	حـ/النقدية
		سداد القرض

وقد يترتب على الشركة نتيجة الاقتراض من الشريك دفع فوائد بنسبة معينة. هذه الفوائد تعتبر عبئاً على الربح وليست توزيعاً له. لذلك فإنها تعالج في حـ/ملخص الدخل(أو في حـ/أ.خ) وليس في حـ/التوزيع. وعند إثبات الفوائد محاسبياً يجعل حـ/فوائد القرض مديناً مقابل دائنية حـ/النقدية في حال الدفع، أو حـ/جاري الشريك في حال استحقاق المبلغ وعدم دفعه له. ثم تقفل الفوائد في حـ/ملخص الدخل:

xxx		حـ/فوائد القرض
	xxx	حـ/النقدية(أو حـ/جاري الشريك)
		إثبات الفوائد المدفوعة(أو المستحقة)
xxx		حـ/ملخص الدخل
	xxx	حـ/فوائد القرض
		إقفال الفوائد

مثال : بتاريخ 2004/1/1 اقترضت شركة التضامن من أحد شركائها مبلغا قدره 10000، بمعدل فائدة سنوية 10% ،على أن يسدد دفعة واحدة بعد عامين.

والمطلوب: احتساب الفوائد وإثباتها بالدفاتر بافتراض أن الفائدة تدفع في:

1- 12/31 من كل عام.

2- 1/1 من كل عام

3- 7/1 و 1/1 من كل عام.

الحل :

قيود دفتر اليومية لعام 2004 :

1- في حال أن الفائدة تدفع في 12/31 من كل عام:

2004/1/1		
حـ/الصندوق	10000	10000
حـ/قرض الشريك		
استلام القرض من الشريك بفائدة 10% ولمدة سنتين		
2004/12/31		
حـ/فائدة القرض	1000	1000
حـ/الصندوق		
سداد الفائدة عن العام		
2004/12/31		
حـ/ملخص الدخل	1000	1000
حـ/فائدة القرض		
إقفال الفائدة		

2- في حال أن الفائدة تدفع في 1/1 من كل عام:

2004/12/31		
حـ/فائدة القرض	1000	1000
حـ/جاري الشريك		
إثبات الفائدة المستحقة		
2004/12/31		
حـ/ملخص الدخل	1000	1000
حـ/فائدة القرض		
إقفال الفائدة		

3- في حال أن الفائدة تدفع في 7/1 و 1/1 من كل عام:

2004/7/1		
حـ/فائدة القرض	500	500
حـ/الصندوق		
سداد الفائدة		
2004/12/31		
حـ/فائدة القرض	500	500
حـ/حاري الشريك		
إثبات الفوائد المستحقة للشريك		
2004/12/31		
حـ/ملخص الدخل	1000	1000
حـ/فائدة القرض		
إقفال الفوائد		

وتجدر الإشارة إلى أن المبلغ المقترض من الشريك يمكن أن يظهر في حـ/قرض الشريك دون إضافة الفوائد إليه، تماماً كما ورد في المثال السابق، إذ تطابق الفوائد دفتريا في مواعيدها. ولكن يمكن أن يتم الاتفاق على سداد القرض والفوائد معاً، بتاريخ سداد القرض. لذلك فإن الفوائد تضاف إلى مبلغ القرض وتسجل في حـ/قرض الشريك . وبهذا يكون المبلغ المقبوض من الشريك عند استلام القرض أقل من قيمة القرض، حيث يسجل الفرق في حساب خاص يسمى حـ/فوائد مدينة مستحقة (أوغير مدفوعة) ، يتناقص رصيده من عام لآخر بمقدار الفوائد المستحقة عن كل عام.

مثال : بافتراض أن شركة تضامن اتفقت مع أحد الشركاء في 2000/7/1 على اقتراض مبلغ 10000 بفائدة 5% سنوياً على أن يسدد القرض وفوائده بعد عامين دفعة واحدة وعلى أن تتضمن قيمة القرض الفوائد.

يتم معالجة القرض والفوائد محاسبيا كما يلي:

1- في دفاتر عام 2000 :

2000/7/1		
حـ/النقدية		10000
حـ/الفوائد المستحقة(غير المدفوعة)		1000
حـ/قرض الشريك	11000	

استلام القرض		
2000/12/31 حـــ/فوائد القرض المدينة حـــ/الفوائد المستحقة إثبات الفوائد المستحقة حتى 2000/12/31	250	250
2000/12/31 حـــ/ملخص الدخل حـــ/فوائد القرض المدينة إقفال الفوائد المستحقة حتى 31 / 12/ 2000	250	250

1- في دفاتر عام 2001:

2001/12/31 حـــ/فوائد القرض المدينة حـــ/فوائد القرض المستحقة إثبات الفوائد المستحقة عن عام 2001	500	500
2001/12/31 حـــ/ملخص الدخل حـــ/فوائد القرض إقفال الفوائد	500	500

3- في دفاتر عام 2002:

2002/7/1 حـــ/قرض الشريك حـــ/النقدية سداد القرض للشريك	11000	11000
2002/12/31 حـــ/فوائد القرض المدينة حـــ/فوائد القرض المستحقة إثبات الفوائد المستحقة عن عام 2002	250	250
2002/12/31 حـــ/ملخص الدخل حـــ/فوائد القرض المدينة إقفال الفوائد	250	250

وتجدر الإشارة إلى أنه عندما يتضمن القرض الفوائد، فإنه يمكن أن يتم استخدام جداول القيمة الحالية لاحتساب الفوائد التي تخص كل سنة من سنوات القرض.

ـــ إقراض الشركاء :

قد يقوم أحد الشركاء بالاقتراض من الشركة . في هذه الحالة ينظم عقد إقـــراض يحدد مبلغ القرض والفائدة السنوية وكيفية سداده وغير ذلك. ثم يتم إثبات تسليم القرض الممنوح للشريك بالقيد:

حـــ/القرض الممنوح للشريك ...		×××
حـــ/النقدية	×××	
دفع القرض للشريك ...		

ويترتب على إقراض الشريك ظهور" حـــ/القرض الممنوح للشـــريك " ضـــمن مجموعة الموجودات في قائمة المركز المالي ، بعد أن يتم جعل هذا الحساب مدينا مقابل دائنية حـــ/ النقدية. وعند سداد الشريك للقرض الممنوح له يجعـــل حـــــ/القـــرض الممنوح دائناً وحـــ/النقدية مديناً:

حـــ/النقدية		×××
حـــ/القرض الممنوح للشريك ...	×××	
استرجاع القرض من الشريك ...		

أما الفوائد المترتبة على الشريك فإنها تعتبر إيراداً للشركة، وتسجَّل في"حـــ/فوائـــد القرض الممنوح " حيث يجعل هذا الحساب دائناً مقابل مديونية إما حـــ/النقديـــة، في حال دفع الشريك الفوائد ،أو حـــ/جاري الشريك إذا استحقت الفوائد و لم يدفعها:

حـــ/النقدية		×××
(أو حـــ/جاري الشريك ...)		
حـــ/فوائد القرض الممنوح للشريك ...	×××	
إستلام فوائد القرض المستحقة على الشريك ...		
(أو إثبات الفوائد المستحقة على الشريك ...)		

ثم تقفل الفوائد في حـــ/ملخص الدخل:

حـــ/فوائد القرض الممنوح للشريك ...		×××
حـــ/ملخص الدخل	×××	
إقفال الفوائد في حـــ/ملخص الدخل		

مثال: بافتراض أن شركة تضامن أقرضت أحد شركائها مبلغاً قـــدره 4000 د. بفائدة سنوية 5% تدفع للشركة في نهاية كل ستة أشهر ،على أن يتم سداد القـــرض دفعة واحدة بعد عامين:

إن قيد منح القرض يكون كما يلي:

4000		حـــ/القرض الممنوح للشريك ...
	4000	حـــ/الصندوق
		منح الشريك ... قرضاً بفائدة 5% سنوياً

أما قيد دفع الشريك للفائدة وقيد إقفال الفوائد فانهما يسجلان بالقيدين :

100		حـــ/الصندوق
	100	حـــ/فائدة القرض الممنوح للشريك ...
		دفع الشريك ... الفائدة نقدا
100		12/31
	100	حـــ/فائدة القرض الممنوح للشريك ...
		حـــ/ملخص الدخل
		إقفال الفائدة

أما إذا استحقت الفائدة و لم تسدّد في موعدها فإنها تسجّل بالقيد:

100		حـــ/جاري الشريك ...
	100	حـــ/فائدة القرض الممنوح للشريك ...
		إثبات الفائدة بالحساب الجاري للشريك

ثم تقفل الفائدة في نهاية العام في حـــ/ملخص الدخل.

وإذا تم الاتفاق مع الشريك على أن يسدّد القرض والفوائد معاً بتاريخ استحقاق القرض . فانه يمكن أن تتضمن قيمة القرض الممنوح للشريك، الفوائد المترتبة عليه عن مدة القرض . وينجم عن ذلك أن المبلغ المدفوع للشريك يكون أقل من قيمة القرض. لذلك يسجل الفرق في حساب خاص يسمى " حـــ/الفوائد الدائنة المستحقة " الـــذي يتناقص رصيده سنوياً بمقدار حصة كل سنة من فوائد القرض.

مثال: بافتراض أن شركة تضامن قدمت قرضاً لأحد الشركاء بقيمـــة /20000/ وأنها حمّلته فوائد عن مدة القرض بلغت /4000/ . على أن تسدد دفعة واحدة مـــع

القرض بعد عامين. وبافتراض أن الإقراض تم في 2000/10/1 فإن القيود تسجل كما يلي:

1- في دفاتر عام 2000:

2000/10/1		
حـ/القرض الممنوح للشريك ...	24000	
حـ/النقدية		20000
حـ/الفوائد الدائنة المستحقة (غير المقبوضة)		4000
منح القرض للشريك ... وتضمينه الفوائد عن مدة القرض		
2000/12/31		
حـ/الفوائد الدائنة المستحقة	500	
حـ/الفوائد الدائنة		500
إثبات الفوائد المستحقة عن عام 2000		
2000/12/31		
حـ/الفوائد الدائنة	500	
حـ/ ملخص الدخل		500
إقفال فوائد عام 2000 في حـ/ملخص الدخل		

2- في دفاتر عام 2001:

2001/12/31		
حـ/الفوائد الدائنة المستحقة	2000	
حـ/الفوائد الدائنة		2000
إثبات الفوائد المستحقة عن عام 2001		
2001/12/31		
حـ/الفوائد الدائنة	2000	
حـ/ملخص الدخل		2000
إقفال الفوائد		

3- في دفاتر عام 2002:

2002/10/1		
حـ/النقدية	24000	
حـ/القرض الممنوح للشريك ...		24000
استلام القرض الممنوح للشريك ... مع فوائده		
2002/12/31		

	حـ/الفوائد الدائنة المستحقة	1500	1500
	حـ/الفوائد الدائنة		
	إثبات الفوائد التي تخص عام 2002		
	2002/12/31		
	حـ/الفوائد الدائنة	1500	1500
	حـ/ملخص الدخل		
	إقفال فوائد عام 2002		

ـ المعالجة المحاسبية لفوائد الحسابات الجارية للشركاء :

يعبّر حـ/جاري الشركاء عن العلاقة المادية بين الشريك والشركة . هذا الحساب يمكن أن يكون رصيده دائناً ، وهذا يعني أن للشريك حقوقاً على الشركة، وأن الشركة ملزمة بتأدية الالتزامات المترتبة عليها تجاهه إليه. كما يمكن أن يكون رصيده مديناً وهذا يعني أن على الشريك مبلغاً يجب سداده للشركة.

ولتحقيق العدالة بين الشركاء، فقد ينص عقد الشركة على احتساب فوائد على الحسابات الجارية للشركاء سواء إن كانت هذه الحسابات مدينة أم دائنة. هذه الفوائد تعتبر مصدراً إضافياً من مصادر الدخل بالنسبة للشركة، إذا كانت دائنة، وتعتبر تخفيضاً للربح(عبئا عليه) إذا كانت مدينة. وطبيعي أن الحساب الجاري المدين تكون فوائده دائنة بالنسبة للشركة. أما الحساب الجاري الدائن فإن فوائده تكون مدينة.

وتعالج الفوائد محاسبياً كما يلي:

أ- إذا كان رصيد حـ/جاري الشريك دائناً فإن الشركة يستحق عليها فائدة وتثبت بالقيد:

حـ/الفوائد المدينة		xxx
حـ/جاري الشريك ...	xxx	
(أو حـ/النقدية)		
إثبات الفائدة المستحقة (أو المدفوعة) للشريك ...		

ثم تقفل في حـ/التوزيع ؛

حـــ/توزيع الأرباح أو الخسائر		xxx
حـــ/الفوائد المدينة	xxx	
إقفال الفوائد		

ب- في حال كون رصيد حـــ/جاري الشريك مديناً، فإن الفوائد تكون دائنة بالنسبة للشركة وتثبت بالقيد:

حـــ/جاري الشريك ... (أو حـــ/ النقدية)		xxx
حـــ/الفوائد الدائنة	xxx	
إثبات الفوائد المستحقة على (أو المقبوضة من) الشريك ...		

ثم تقفل في حـــ/التوزيع :

حـــ/الفوائد الدائنة		xxx
حـــ/توزيع الأرباح أو الخسائر	xxx	
إقفال الفوائد		

وتجدر الإشارة إلى أن عقد الشركة قد ينص على معدل فائدة محدد على أرصدة الحسابات الجارية ، وعلى مبلغ الحساب الجاري الذي تحتسب الفائدة عليه ، كأن يكون رصيد أول المدة، أو آخر المدة ، أو متوسط الرصيد خلال العام، أو غير ذلك.

وفيما يلي مثال توضيحي لكيفية معالجة فوائد الحساب الجاري محاسبياً:

بافتراض أن أحمد وفادي شريكان متضامنان يقتسمان الأرباح والخسائر بالتساوي. وقد نص عقد الشركة على احتساب فائدة على أرصدة الحسابات الجارية بمعدل 7% ، وكان بلغ صافي الربح في نهاية عام 2003 / 34050 / . وكان متوسط أرصدة الحسابات الجارية كما يلي:

حـــ/جاري الشريك أحمد 37500 . (دائن).

حـــ/جاري الشريك فادي 22500 . (مدين).

أما أرصدة الحسابات في نهاية المدة قبل احتساب الفوائد وتوزيع الأرباح فكانت كما يلي :

حـــ/جاري الشريك أحمد 35000 (دائن)

حـ/جاري الشريك فادي 25000 (مدين)

فإن قيود اليومية تسجل كما يلي:

12/31 حـ/الفوائد المدينة (فائدة الحساب الجاري الدائن)	2625	2625
حـ/جاري الشريك أحمد إثبات الفائدة المستحقة لمصلحة الشريك أحمد		
12/31 حـ/توزيع الأرباح أو الخسائر	2625	2625
حـ/الفوائد المدينة إقفال الفائدة		
12/31 حـ/جاري الشريك فادي	1575	1575
حـ/الفوائد الدائنة (فائدة الحساب الجاري المدين) إثبات الفائدة المستحقة على الشريك فادي		
12/31 حـ/الفوائد الدائنة	1575	1575
حـ/توزيع الأرباح أو الخسائر إقفال الفائدة		

وتوزّع الأرباح المتبقية بالقيد:

حـ/توزيع الأرباح أو الخسائر	33000	33000
حـ/جاري الشركاء		
16500 أحمد		
16500 فادي		

ويظهر حـ/توزيع الأرباح وحـ/جاري الشركاء كما يلي:

حـ/توزيع الأرباح أو الخسائر

2625	حـ/ الفوائد المدينة	34050	حـ/ملخص الدخل
33000	رصيد (دائن)	1575	حـ/الفوائد الدائنة
35625		35625	
33000	حـ/جاري الشركاء	33000	رصيد

16500 أحمد 16500 فادي	
33000	33000

حـ/جاري الشركاء

البيان	فادي	أحمد	البيان	فادي	أحمد
رصيد(قبل الفوائد والارباح)	ـــــ	35000	رصيد(قبل الفوائد والارباح)	25000	ـــــ
حـ/الفوائد المدينة	ـــــ	2625	حـ/الفوائد الدائنة	1575	ـــــ
حـ/توزيع الأرباح أو الخسائر	16500	16500			
رصيد(مدين)	10075	ـــــ	رصيد(دائن)	ـــــ	54125
	26575	54125		26575	54125

ـــ المعالجات المحاسبية لتوزيعات الأرباح أو الخسائر:

(Division or Income or Loss)

– توزيع الأرباح في نسبةٍ مئوية ثابتة بخلاف حصص رأس المال:

إذا تساوت حصص رأس المال وكان الشركاء قد قدموا خدمات متكافئة للشركة ، فإنه من العدل أن يتم توزيع الأرباح و الخسائر فيما بينهم بالتساوي. ولكن إذا تفاوتت حصص رأس المال و لم تحسب فائدة عليها أو تباينت الخدمات المقدمة، فإن الأرباح لا توزع بشكل متساوٍ وإنما حسب طرق أخرى أهمها:

– نسبة مئوية ثابتة بخلاف حصص رأس المال .

– حسب حصص الشركاء في رأس المال.

– بنسبة متفق عليها بعد: 1 ـــ احتساب فائدة على رأس المال، أو

2 ـــ احتساب رواتب أو مكافآت الشركاء، أو

3 ـــ احتساب فائدة رأس المـــال ورواتـــب و مكافـآت الشركاء.

إذا لم ينص العقد على كيفية توزيع الأرباح أو الخسائر فيتم توزيعها بين الشـركاء بنسبة حصة كل منهم في رأس مال الشركة ".

إذا تساوت حصص الشركاء في رأس المال وتباينت الخدمات التي يقدمها الشركاء، يمكن الاتفاق على تحديد نسبة ثابتة لتوزيع الأرباح، تختلف عـن نسـب حصـص الشركاء في رأس المال، تراعي الجهد المبذول من قبل كل شريك.

بافتراض أن شركة تضامن مؤلفة من وليد وحسام موزع رأسمالها بينهما بالتساوي، اتفقا على توزيع الأرباح أو الخسائر بنسبة 60% للأول و40% للثاني وقد حققـت الشركة أرباحاً بلغت 40000.

فإن الأرباح توزع حسب النسبة المتفق عليها وليس حسب حصص رأس المال بالقيد:

40000		حـ/توزيع الأرباح أو الخسائر
	40000	حـ/جاري الشركاء
		24000 وليد
		16000 حسام

ـ توزيع الأرباح بنسبة حصص الشركاء في رأس المال :

إذا اختلفت حصص الشركاء في رأس المال وتساوت الخدمات التي يؤديها الشـركاء للشركة فإن الأرباح (أو الخسائر) توزع بنسبة حصـص رأس المـال. وإذا تغـيرت الحصص ما بين بداية السنة ونهايتها (في حال تعديل رأس المال) فإن العقد المبرم لإثبات تعديل رأس المال يجب أن يبيّن نسبة التوزيع والتي قد تكون حسب:

1- نسبة رأس المال عند تكوين الشركة، أو بداية الفترة المالية.

2- نسبة رأس المال في نهاية الفترة المالية.

3- متوسط رأس المال المرجح زمنياً.

فبافتراض أن شركة تضامن مملوكة لشريكين (سامر ومالك) كانت أرباحها في 2003/12/31 / 89280/ . وكان حـ/رأس المال في (2003/12/31) كما يلي:

سامر	مالك	البيان	التاريخ	سامر	مالك	التاريخ	البيان
24000	—	حـ/جاري الشريك	3/21	144000	96000	1/1	رصيد
—	14400	حـ/البضاعة التالفة	9/14	72000	48000	6/7	حـ/الصندوق
24000	—	حـ/البضاعة التالفة	10/19	—	—	7/5	حـ/البنك
168000	129600	رصيد	12/31				
216000	144000			216000	144000		

وبافتراض أن عقد الشركة نصَّ على توزيع الأرباح أو الخسائر بنسبة حصص الشركاء في رأس المال كما في بداية الفترة المالية 2003/1/1. فإن الأرباح توزع كما يلي:

- حصة سامر من الأرباح = $\frac{144000}{240000} \times 89280$ = 53568

- حصة مالك من الأرباح = $\frac{96000}{240000} \times 89280$ = 35712

89280

ويكون قيد التوزيع بين الشريكين كما يلي:

حـ/توزيع الأرباح أو الخسائر	89280	
حـ/ جاري الشركاء		89280
53568 سامر		
35712 مالك		
توزيع صافي الربح بين الشريكين		

وبافتراض أن الأرباح توزع بنسبة حصص الشركاء في رأس المال في نهاية الفترة المالية ، فإن التوزيع يتم كما يلي:

- حصة سامر من الأرباح $= \frac{168000}{297600} \times 89280 = 50400$

- حصة مالك من الأرباح $= \frac{129600}{297600} \times 89280 = 38880$

وبافتراض أن الأرباح توزّع على أساس متوسط رأس المال المرجح زمنياً، فإنه لا بد أولاً من تحديد قاعدة ثابتة لاحتساب المدة الزمنية، كأن يعتبر التعديل الحاصل في النصف الأول من الشهر كأنه حصل في بداية الشهر، أما إذا حصل في النصف الثاني من الشهر فإنه يعتبر كأنه حصل في بداية الشهر التالي.

وعليه فإن المتوسط المرجح زمنياً لحصص رأس المال يحتسب كما يلي:

الشريك	التاريخ	تعديلات رأس المال		رصيد أول الفترة	عدد أشهر ثبات الرصيد	الرصيد المرجح شهريا
		مدين	دائن			
سامر	2003/1/1	—	—	144000	3	342000
	2003/3/21	24000	—	120000	3	360000
	2003/7/5	—	72000	192000	4	768000
	2003/10/19	24000	—	168000	2	336000
						1896000
مالك	2003/1/1	—	—	96000	5	480000
	2003/6/7	—	48000	144000	3	432000
	2003/9/14	14400	—	129600	4	518400
						1430400

- متوسط رأس المال المرجح زمنياً للشريك سامر

$$\frac{1896000}{12} = 15800$$

- متوسط رأس المال المرجح زمنياً للشريك مالك

$$\frac{1430400}{12} = 119200$$

وبالتالي توزع الأرباح كما يلي:

حصة سامر من الربح $= \frac{158000}{277200} \times 89280 = 50888$

حصة مالك من الربح $= \frac{119200}{277200} \times 89280 = 38392$

ملاحظة: للوصول إلى المتوسط المرجح زمنياً لرأس المال يتم أولاً احتساب جداء رصيد حصة الشريك بعدد الأشهر التي بقي فيها الرصيد دون تغيير، ثم يؤخذ المجموع ويقسم على 12.

- توزيع الأرباح بنسبة متفق عليها بعد احتساب فائدة على رأس المال:

قد يرد في عقد الشركة ما يفيد احتساب فائدة على رأس المال لكل شريك ثم تحدد نسبة معينة لتوزيع الباقي. ورغم أن الفائدة على رأس المال تعتبر وسيلة لتحقيق العدالة في توزيع الأرباح ، إلا أنه لا يحق للشريك المطالبة بها ما لم ينص عقد الشركة على ذلك (راجع البند33) . وبافتراض أن شركة سامر ومالك المتضامنية كانت أرباحها كما في المثال السابق 89280 ، وأن أصحابها اتفقوا على توزيع الأرباح و الخسائر بنسبة (3-2) على التوالي، بعد احتساب فائدة على رأس المال بمعدل 6% ؛ فإن فوائد رأس المال تبلغ في حال احتسبت الفائدة على رصيد أول المدة لراس مال كل شريك كما يلي :

- فائدة رأس مال الشريك سامر: $144000 \times 6\% = 8640$

- فائدة رأس مال الشريك مالك : $96000 \times 6\% = \frac{5760}{14400}$

يبلغ صافي الربح بعد تنزيل الفائدة على رأس المال:

$$89280 - 14400 = 74880$$

ويوزع بين الشركاء بنسبة 3 إلى 2 كما يلي:

- حصة الشريك سامر من الأرباح المتبقية: $44928 = \frac{3}{5} \times 74880$

- حصة الشريك مالك من الأرباح المتبقية: $29952 = \frac{2}{5} \times 74880$

وتكون بالتالي:

- حصة سامر من صافي الربح: $53568 = 44928 + 8640$

- حصة مالك من صافي الربح: $35712 = 29952 + 5760$

أما إذا احتسبت الفائدة على رأس المال في نهاية المدة فإنها تبلغ:

للشريك سامر: $10080 = \%6 \times 168000$

للشريك مالك: $\frac{7776}{17856} = \%6 \times 129600$

ويبلغ صافي الربح بعد تنزيل الفائدة على رأس المال:

$$71424 = 17856 - 89280$$

وتكون حصة الشريك سامر من الأرباح المتبقية:

$$42854 = \frac{3}{5} \times 71424$$

وحصة الشريك مالك منها:

$$28570 = \frac{2}{5} \times 71424$$

وعليه فإن حصة سامر من صافي الربح :

$$52934 = 42854 + 10080$$

وحصة مالك : $7776 + \frac{36346}{89280} = 28570$

وإذا تم احتساب الفائدة على رأس المال على أساس المتوسط المرجح زمنياً فإن الفوائد تبلغ :

لسامر: $158000 \times \%6 = 9480$

لمالك: $119200 \times \%6 = \frac{7152}{16632}$

ويكون صافي الربح بعد تنزيل الفائدة : $89280 - 16632 = 72648$

وتكون حصة سامر من الأرباح المتبقية: $72648 \times \frac{3}{5} = 43588$

وحصة مالك : $72648 \times \frac{2}{5} = 29060$

وعليه فإن :

حصة سامر من صافي الربح : $9480 + 43588 = 53068$

وحصة مالك : $7152 + 29060 = 36212$

وتسجل قيود الفوائد والأرباح الموزعة كما يلي:

حـ/فائدة رأس المال جـ / جاري الشركاء 8640 سامر 5760 مالك إثبات الفائدة	14400	14400
حـ/توزيع أ.خ حـ/فائدة رأس المال		14400

	14400	8640 سامر 5760 مالك إقفال الفائدة
74880		حـ/توزيع أ.خ
	74880	حـ/ جاري الشركاء 44928 سامر 29952 مالك توزيع الأرباح الباقية بنسبة 3-2

ملاحظة : في حال تحقق خسارة يرى البعض أنه لا ضرورة لاحتساب فائدة على رأس المال لأنها توزيع للربح وبالتالي لا مبرر لاحتسابها غير أن هذا الأمر متروك لإرادة الشركاء .

مثال : شركة تضامن مؤلفة من فادي ومراد، رأس مالها 80000 موزع إلى: 50000 لفادي و30000 لمراد، وقد بلغت الخسائر المحققة 10400 ، وكان عقد الشركة ينص على احتساب فائدة على رأس المال بمعدل 8% ، ويوزع الباقي من الأرباح و الخسائر بين الشريكين بالتساوي .

في هذا المثال تبلغ فائدة رأسمال فادي 4000 . ومراد 2400 بما مجموعه 6400 . وبعد إضافة الفوائد إلى الخسارة تصبح :

-10400 - 6400 = - 16800 ، أي خسارة مقدارها 16800 ، وتكون حصة كل شريك منها 8400 والجدير بالذكر أن اختلاف نسبة توزيع الأرباح عن نسب حصص رأس المال يؤدي إلى اختلاف نصيب كل شريك من الخسارة كما يتضح أدناه .

	فادي	مراد
- حصة الشريك من الخسارة في حال احتساب فائدة رأس المال:	5200	5200
- حصة الشريك من الخسارة في حال احتساب فائدة رأس المال:	4400	6000
الفروقات	(800)	800

ولا شك أن اختلاف النسب أدى إلى تحمل مراد خسارة أكبر في حين قلّـت خسائر فادي بالمبلغ نفسه.

-توزيع الأرباح بنسبة متفق عليها بعد خصم رواتب الشركاء أومكافآتهم:

إذا نص عقد الشركة على جواز احتساب راتب لشريك أو لبعض الشركاء، فانـه لا بد أن يتضمن العقد كافة الجوانب الخاصة بالرواتب، من حيث قيمتها وأوقات دفعها وكيفية احتسابها، خاصة في حالة عدم كفاية الأرباح أو وجود خسائر . في هذه الحال يتم احتساب الرواتب أو المكافأة ثم تقتطع من الأرباح ويوزع الباقي بالنسب المتفـق عليها.

بافتراض أن شركة تضامن مؤلفة من عدنان وصابر اللذان يقتسمان الأربـاح و الخسائر بنسبة (2-1) على التوالي، بلغت أرباحها الصـافية 24200 ،وأن عقـد الشركة ينص على احتساب مكافأة لعدنان بنسبة 10% من صافي الربح ، فإن مكافأة عدنان تبلغ 2420 والأرباح المتبقية (21780=2420-24200) توزع بنسـبة 2-1؛ وتكون حصة عدنان 14520 وصابر 7260 .أما إذا احتسـبت المكافـأة كنسبة من صافي الربح بعد خصم المكافأة فإنها تبلغ:

$$(\frac{10}{110} \times 24200) = 2200 \quad . \quad \text{والأرباح المتبقية} \quad 22000$$

توزع كما يلي: عدنان 14666

صابر 7333

وفيما يلي قيود إثبات هذه العمليات:

حـ/مكافأة الشريك عدنان حـ/جاري الشريك عدنان	2200	2200
حـ/توزيع الأرباح أو الخسائر حـ/مكافأة الشريك عدنان	2200	2200

حـ/توزيع الأرباح أو الخسائر		
حـ/جاري الشركاء		
14666 عدنان	22000	22000
7333 صابر		
توزيع الأرباح الباقية بين الشريكين بنسبة 2-1		

- **توزيع الأرباح بنسبة متفق عليها بعد احتساب رواتب الشركاء وفوائد رأس المال:**

إذا اتفق الشركاء على احتساب فائدة على رأس المال ورواتب لبعض أو كل الشركاء ، فإن الأرباح الصافية تعدل بالفوائد والرواتب ، ثم يوزع الباقي بالنسب المتفق عليها.

مثال: شركة تضامن مؤلفة من سعيد وأحمد وأمجد ، رأسمالها 120000 موزع كما يلي :

54000 حصة سعيد –36000 حصة أحمد – 30000 حصة أمجد. وقد بلغت الأرباح الصافية في نهاية العام / 48400 / وكانت نسبة توزيع الأرباح و الخسائر بين الشركاء (5-3-2) على التوالي. وقد نص عقد الشركة على ما يلي:

1- احتساب فائدة على رأس المال بمعدل 8%.

2- يتقاضى الشريك سعيد راتباً شهرياً مقداره 300 . ويبلغ ما تقاضاه خلال العام 2400 .

3- يتقاضى الشريك أمجد مكافأة سنوية بمعدل 10% من صافي الربح بعد احتساب المكافأة.

والمطلوب: توزيع الأرباح حسب شروط الاتفاق.

الحل:

1- فوائد رأس المال:

فائدة رأس مال سعيد: 4320

فائدة رأس مال أحمد: 2880

فائدة رأس مال أمجد: 2400

المجموع 9600

2- رواتب الشريك سعيد:

$300 \times 12 = 3600$

3- مكافأة الشريك أمجد: $\frac{10}{110} \times 48400 = 4400$

4- الأرباح المتبقية بعد اقتطاع الرواتب والمكافأة وفوائد رأس المال:

$48400 - (9600 + 3600 + 4400) = 30800$

5- حصة الشركاء من الأرباح المتبقية:

سعيد: 15400

أحمد: 9240

أمجد: 6160

المجموع: 30800

6- ويظهر نتيجة للعمليات السابقة حـ/التوزيع وحـ/جاري الشركاء كما يلي:

حـ/توزيع الأرباح أو الخسائر

9600	حـ/فائدة رأس المال	48400	حـ/ملخص الدخل
	4320 سعيد		
	2880 أحمد		
	2400 أمجد		
3600	حـ/راتب الشريك سعيد		
4400	حـ/مكافأة الشريك أمجد		
30800	رصيد		
48400		48400	

حـــ/ جاري الشركاء	
15400 سعيد	
9240 أحمد	
6160 أحمد	
30800	30800

30800	رصيد
30800	

حـــ/جاري الشركاء

البيان	أحمد	أحمد	سعيد	البيان	أحمد	أحمد	سعيد
حـــ/فائدة رأس المال	2400	2880	4320				
حـــ/مكافأة الشريك	4400	—	—				
حـــ/راتب الشريك	—	—	1200				
حـــ/توزيع الأرباح أو الخسائر	6160	9240	15400	رصيد	12960	12120	20920
	12960	12120	20920		12960	12120	20920

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

المسائل العامة

المسألة الأولى :

في 2003/4/1 تأسست شركة تضامن مؤلفة من فادي وعادل وماهر برأس مـــال قدره 72000، مقسم بينهم بالتساوي.

فإذا علمت أن مسحوبات الشركاء كانت كما يلي:

اسم الشريك	المبلغ	متوسط الاستحقاق
فادي	3200	6 أشهر
عادل	4800	5 أشهر
ماهر	4000	3 أشهر

وأن ما سحبه الشريك فادي من رواتبه خلال العام بلغ 2400.

وقد نص عقد الشركة على ما يلي :

1- يتقاضى الشريك فادي راتباً سنوياً مقداره 4000.

2- تحتسب فوائد على المسحوبات بمعدل 4% سنوياً.

3- تحتسب فوائد على رأس المال بمعدل 6% سنوياً.

4ـــ توزع الأرباح والخسائر بنسبة رأس المال.

المطلوب:

1- إثبات قيود اليومية اللازمة في 2003/12/31

2- فتح الحسابات التالية: حـــ/جاري الشركاء، حـــ/ت.أ.خ، حـــ/راتب الشريك فادي.

المسألة الثانية :

فيما يلي بعض البيانات المتعلقة بإحدى شركات التضامن كما في 2003/12/31:

1- الشركة مؤلفة من خلدون وحامد وأحمد برأس مال قدره 112500. مـــوزع بينهم بالتساوي.

2- بلغت الأرباح الصافية للشركة 67500.

3- كانت أرصدة الحسابات الخاصة بالشركاء كما يلي:

أ- مسحوبات الشريك خلدون 6000 متوسط السحب 3 أشهر.

ب- مسحوبات الشريك حامد 7500 متوسط السحب 6 أشهر.

جـ - مسحوبات الشريك أحمد 4500 متوسط السحب 4 أشهر.

د - راتب الشريك حامد 3000

4- كان من شروط عقد الشركة ما يلي:

أ- يساعد الشريك حامد في إدارة الشركة مقابل راتب سنوي قدره 4500 وله الحق بسحبه خلال السنة.

ب- تحتسب فوائد على المسحوبات بمعدل 4% سنوياً.

جـ- يقوم الشريك خلدون بإدارة الشركة مقابل مكافأة تحتسب بمعدل 10% من الأرباح الصافية للشركة.

د - توزع الأرباح والخسائر بنسبة رأس المال.

المطلوب:

1- إثبات قيود اليومية اللازمة في دفاتر الشركة.

2- إعداد حـ/توزيع أ.خ وحـ/جاري الشركاء.

المسألة الثالثة:

فيما يلي بعض البيانات المتعلقة بإحدى شركات التضامن في 2003/12/31:

1- الشركة مؤلفة من إياد وبشير وجميل برأس مال قدره 72000 موزع بينهم بنسبة (3-2-1) على التوالي.

2- بلغت الأرباح الصافية 3600

3- بلغت مسحوبات الشركاء: (900 - 720 - 600) على التوالي ومتوسط مدة السحب لجميع الشركاء (8) أشهر.

4- كان من شروط عقد الشركة ما يلي:

أ- تحتسب فائدة على رأس المال بمعدل 8% سنوياً.

ب- تحتسب فائدة على المسحوبات بمعدل 9% سنوياً.

جـ/ توزع الأرباح أو الخسائر بين الشركاء بنسبة 2-2-1 على التوالي

المطلوب:

إثبات قيود اليومية اللازمة في دفاتر الشركة ، وإعداد حسابي ت.أ.خ وجاري الشركاء وفق الافتراضات التالية :

أ- احتساب فائدة على رأس المال إذا سمحت الأرباح بذلك.

ب- احتساب فائدة على رأس المال بما لا يتجاوز الأرباح المحققة.

د – احتساب فائدة على رأس المال مهما كانت نتيجة أعمال الشركة.

المسألة الرابعة : فيما يلي بعض البيانات المتعلقة بإحدى شركات التضامن.

1- تتكوّن الشركة من إحسان ومسعود وحسّان برأس مال قدره 96000 موزع بينهم بنسبة 3-2-1 على التوالي.

2- بلغت الأرباح الصافية المعدة للتوزيع في 2003/12/31 / 20000 /

3- ظهرت أرصدة الحسابات الخاصة بالشركاء في 2003/12/31 كما يلي:

أ- الشريك إحسان:

- المسحوبات 3840 متوسط السحب 6/3
- الرواتب 2400.

ب- الشريك مسعود:

- المسحوبات 4800 متوسط السحب 8/31
- قرض الشريك 16000

4- إن عقد الشركة نص على ما يلي:

أ- تحتسب فائدة على رأس المال بمعدل 4% سنوياً.

ب- تحتسب فائدة على المسحوبات بمعدل 6% سنوياً.

جـــ- توزع الأرباح أو الخسائر بنسبة 3-2-1 على التوالي.

د – يخصص راتب سنوي للشريك إحسان قدره 4800

5- تم إبرام عقد قرض الشريك مسعود بتاريخ 2003/4/1 بمعـــدل فائـــدة 4% سنوياً، تسجل له في حسابه الجاري.

المطلوب:

1- إثبات قيود اليومية لما سبق في دفاتر الشركة .

2- إعداد حسابي توزيع أ.خ و حـــ/جاري الشركاء.

الفصل الرابع : التغيير في عقد شركة التضامن والتوصية البسيطة

- زيادة رأس المال
- تخفيض رأس المال
- أسئلة وتمارين
- انضمام شريك
  - انضمام شريك جديد للشركة مع بقاء رأس المال الأصلي ثابتاً
  - انضمام شريك جديد للشركة على أساس إضافة حصة جديدة لرأس المال
  - تقويم شهرة المحل (الموجبة والسالبة) بمناسبة انضمام الشريك الجديد
  - انضمام شريك جديد خلال السنة المالية
  - أسئلة وتمارين
- انفصال الشريك
  - تحديد حقوق الشريك المنفصل
  - شهرة المحل المستترة
  - بوليصة التامين المستترة
  - رصيد الحساب الجاري للشريك المنفصل (أو المتوفي)
  - سداد حقوق الشريك المنفصل
  - أسئلة وتمارين

Damascus University

التغيير في عقد شركة التضامن والتوصية البسيطة

قد تطرأ تعديلات على عقد الشركة لظروف معينة وقد أجاز قانون الشركات ذلك حسب المواد (32 البند 6، 7)، (40)، (41)، (42) منه.

وتتمثل هذه التغيرات بما يلي:

أولاً: زيادة رأس المال.

ثانياً: تخفيض رأس المال.

ثالثاً: انضمام شريك.

رابعاً: انفصال شريك.

- زيادة رأس المال:

من أهم أسباب زيادة رأس المال ما يلي:

1- اتساع أعمال الشركة.

2- حاجة الشركة لإعادة تقدير الأصول حيث تكون القيم الدفترية لتلك الأصول أصغر من القيم الحالية لها.

3- عدم قدرة الشركة على سداد القرض الدائن للشريك.

وتختلف الإجراءات المحاسبية المتبعة في الدفاتر باختلاف سبب زيادة رأس المال وذلك على النحو التالي:

1- زيادة رأس المال نقداً أو عيناً:

من حـ / النقدية

من حـ / الأصول العينية إلى حـ / رأس المال

2- زيادة رأس المال بأرباح إعادة التقدير التي توزع بين الشركاء بنسبة توزيع الأرباح والخسائر.

من حـــ / إعادة التقدير إلى حـــ / رأس المال

3- زيادة رأس المال بالاحتياطيات والأرباح المحتجزة التي توزع بين الشركاء وبنسبة توزيع الأرباح والخسائر.

من حـــ / الاحتياطيات إلى حـــ / رأس المال

4- زيادة رأس المال بالقروض الدائنة للشركاء.

من حـــ / قرض الشريك إلى حـــ / رأسمال الشريك

5- زيادة رأس المال بالأرصدة الدائنة لحساب جاري الشركاء.

من حـــ / جاري الشركاء إلى حـــ / رأس المال

ويمكن زيادة رأس المال باستخدام أكثر من طريقة من طرق الزيادة ويتم في العادة زيادة رأس المال بعد تسديد الأرصدة المدينة (إن وجدت) كحساب جاري الشركاء.

مثال:

أ، ب، جـــ شركاء بشركة توصية بسيطة، الشريك (جـــ) فيها موص، يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة 1:3:2 على التوالي، وقد اتفقوا بتاريخ 2007/12/31 تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة على زيادة رأسمال الشركة، ليصبح مبلغ (1800000) ل.س حسب الشروط الآتية:

آ- تستخدم قروض الشركاء لسداد جزء من الزيادة في رؤوس أموال الشركاء.

ب- تحوّل أرصدة الحسابات الجارية الدائنة للشركاء إلى حسابات رؤوس أموالهم.

جـــ- يحوّل رصيد حساب الاحتياطي العام إلى حسابات رؤوس الأموال.

د- حصص الشركاء بالزيادة تكون بنسبة حصصهم في توزيع الأرباح والخسائر.

هـ- يسدد الشركاء المتبقي عليهم نقداً بمصرف الشركة.

علماً أنهم رغبوا في إعادة تقدير قيم بعض الأصول كالآتي:

المباني 300000 – الآلات 350000 – سيارات 250000 – بضاعة 350000

وعلى أن تستخدم أرباح إعادة التقدير في سد جزء من الزيادة برأسمال الشركة المتفق عليها.

وقد ظهرت الميزانية العمومية للشركة بتاريخ 2007/12/31 كالآتي:

225000	المباني	800000	رأس المال
370000	الآلات		200000 أ
283000	السيارات		400000 ب
242000	البضاعة		200000 جـ
94500	الذمم المدينة (مدينون)	180000	الاحتياطي العام
55500	أوراق القبض	100000	الحسابات الجارية
30000	المصرف		58200 أ
50000	جاري الشريك (جـ)		41800 ب
	الموصي	115000	قرض الشريك (جـ)
			الموصي
		50000	قرض الشريك (ب)
		89500	الدائنون
		15500	أوراق الدفع
1350000		1350000	

المطلوب:

1- تسجيل القيود اليومية اللازمة لتنفيذ الاتفاق.

2- إعداد الميزانية الافتتاحية للشركة بعد تنفيذ الاتفاق.

الحل:

1- قيود اليومية:

من حـــ/إعادة التقدير		53000
إلى المذكورين		
حـــ/ الآلات	20000	
حـــ/ السيارات	33000	
إثبات النقص في الأصول (خسارة إعادة التقدير)		
من المذكورين		
حـــ/ المباني		75000
حـــ/ البضاعة		108000
إلى حـــ/ إعادة التقدير	183000	
إثبات الزيادة في الأصول (ربح إعادة التقدير)		
من حـــ/ إعادة التقدير		130000
إلى حـــ/ رأس المال	130000	
أ 43333		
ب 65000		
حـــ 21667		
إقفال حساب إعادة التقدير بتوزيعه على الشركاء بنسبة ت.أ.خ		
من المذكورين		
حـــ/ جاري الشريك		41800
(ب)		

حـــ/ قرض الشريك		50000
(ب)		
إلى حـــ/ رأس المال (ب)	91800	
تحويل قرض الشريك وحساب الجاري الدائن إلى حساب رأسماله		

من حـــ/ المصرف		50000
إلى حـــ/جاري الشريك (حـــ)	50000	
الموضي		
سداد الشريك (حـــ) لرصيد حسابه الجاري المدين .		
من حـــ/ قرض الشريك		115000
(حـــ)		
إلى حـــ/ رأس المال (حـــ)	115000	
تحويل قرض الشريك (حـــ) إلى حساب رأسماله		
من حـــ/ جاري الشريك (أ)		58200
إلى حـــ/ رأسمال الشريك (أ)	58200	
تحويل رصيد الحساب الجاري الدائن للشريك (أ) إلى حساب رأسماله		
من حـــ/ الاحتياطي العام		180000
إلى حـــ/ رأس المال	180000	
أ 60000		
ب 90000		
حـــ 30000		

		توزيع الاحتياطي العام على الشركاء بزيادة رأسمالهم وبنسبة توزيع الأرباح والخسائر
425000		من حـ/ المصرف
	425000	إلى حـ/ رأس المال
		أ 171800
		ب 253200
		سداد الشركاء للمتبقي عليهم نقداً عن طريق مصرف الشركة

2- الميزانية الافتتاحية في 2008/1/1

300000	المباني	1800000	رأس المال
350000	الآلات		أ 533333
250000	السيارات		ب 900000
350000	بضاعة		حـ 366667
			(الموصي)
94500	الذم المدينة (مدينون)	89500	الدائنون
55500	أوراق القبض	15500	أوراق الدفع
505000	مصرف		
1905000		1905000	

- تخفيض رأس المال:

من أهم أسباب تخفيض رأس المال ما يلي:

1- زيادة رأس المال عن حاجة الشركة.

2- توالي الخسائر من عام لآخر.

3- حاجة الشركة لإعادة تقدير الأصول حيث تكون القيم الدفترية للأصول أكبر من القيم الحالية لها.

4- عدم قدرة الشركاء على تسديد الأرصدة المدينة لحساباتهم الجاري وتختلف الإجراءات المحاسبية المتبعة في الدفاتر باختلاف سبب تخفيض رأس المال وذلك على النحو التالي:

1- تخفيض رأس المال برد الزيادة نقداً وذلك وفق نسبة يتفق عليها الشركاء.

من حـ / رأس المال إلى حـ / النقدية

2- تخفيض رأس المال بالخسائر وبنسبة توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء.

من حـ / رأس المال إلى حـ / الخسائر المرحلة

3- تخفيض رأس المال بخسائر إعادة التقدير التي توزع بين الشركاء وبنسبة توزيع الأرباح والخسائر.

من حـ / رأس المال إلى حـ / إعادة التقدير

4- تخفيض رأس المال بالقروض المدينة للشركاء.

من حـ / رأس المال إلى حـ / قرض الشريك

5- تخفيض رأس المال بالأرصدة المدينة لحساب جاري الشركاء.

من حـ / رأس المال إلى حـ / جاري الشركاء

ويمكن استخدام طريقة أو أكثر من طرق تخفيض رأس المال.

مثال:

أ، ب، جـ شركاء متضامنون بشركة تضامن، يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة 1:2:3 على التوالي وفي 2008/1/1 اتفق الشركاء على تخفيض رأسمال الشركة للأسباب التالية:

1- وجود أرصدة مدينة للحسابات الجارية للشركاء، ولم يتمكن الشركاء من سدادها للشركة.

2- توالي الخسائر في الشركة منذ عامين، إذ بلغ رصيدها بالدفاتر (336500) ل.س

3- وجود نقدية سائلة بالشركة لم تستثمر بسبب الركود الاقتصادي في النشاط التجاري.

4- بعض الأصول بالشركة مقوّمة بأكثر من قيمتها الحقيقية، وقد قوّمت بعضها باتفاق الشركاء كالآتي:

المباني 350000 – البضاعة 200000 – الآلات 200000 – المدينون 80000

بعد أن أعدم دين مقداره 4500 ل.س لإفلاس صاحبه.

وقد كانت الميزانية العمومية للشركة في 2008/1/1 كما يلي:

402500	المباني	1750000	رأس المال
308400	الآلات		1750000 أ
251100	البضاعة		500000 ب
89500	المدينون		500000 جـ
452800	المصرف	152800	دائنون
159200	جاري الشركاء	97200	أوراق الدفع
	54200 (أ)		
	10000 (ب)		
	95000 (جـ)		
336500	جـ/ توزيع الأرباح والخسائر (رصيد)		
2000000		2000000	

فإذا علمت أن اتفاق الشركاء ينص على تخفيض رأسمال الشركة ليصـــل إلى (300000) و(200000) و(100000) لكل منهم وعلى التوالي، على أن يسدد للشركاء من مصرف الشركة المستحق لهم نتيجة تخفيض رؤوس أموالهم.

المطلوب:

أ- تسجيل قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

ب- تصوير حساب إعادة التقدير وحساب رأسمال الشركاء.

جـ- إعداد كشف الميزانية الافتتاحية للشركة بعد تنفيذ الاتفاق.

الحل:

أ- قيود اليومية:

221500		من حـ/ إعادة التقدير
		إلى المذكورين
	52500	حـ/ المباني
	108400	حـ/ الآلات
	51100	حـ/ البضاعة
	4500	حـ/ المدينون
	5000	حـ/ مخصص ديون مشكوك فيها
		إثبات نقص الأصول بحساب إعادة التقدير
221500		من حـ/ رأسمال الشركاء
		110750 أ
		73833 ب
		36917 جـ
	221500	إلى حـ/ إعادة التقدير

		توزيع رصيد إعادة التقدير (خسائر) بتخفيض حسابات رؤوس أموال الشركاء
159200		من حـ/ رأسمال الشركاء
		أ 54200
		ب 10000
		حـ 95000
	159200	إلى حـ/ جاري الشركاء
		أ 54200
		ب 10000
		حـ 95000
		تخفيض رؤوس أموال الشركاء بأرصدة حساباتهم الجارية المدينة

336500		من حـ/ رأسمال الشركاء
		أ 168250
		ب 112167
		حـ 56083
	336500	إلى حـ/ توزيع الأرباح والخسائر
		توزيع رصيد الخسائر على الشركاء، وتخفيض رؤوس أموالهم بنصيب كل منهم
432800		من حـ/ رأسمال الشركاء
		أ 116800
		ب 104000
		حـ 212000
	432800	إلى حـ/ المصرف
		السداد النقدي للمستحق لكل شريك نتيجة التخفيض

ب-

حـ/ رأسمال الشركاء

منه						له	
أ	ب	جـ	البيان	أ	ب	جـ	البيان
110750	73833	36917	إلى حـ/ إعادة التقدير	750000	500000	500000	من الرصيد 2000/1/1
54200	10000	95000	إلى حـ/ جاري الشركاء				
168250	112167	56083	إلى حـ/ توزيع أرباح وخسائر (خسائر)				
116800	104000	212000	إلى حـ/ المصرف				
300000	200000	100000	الرصيد 2000/1/1				
750000	500000	500000		750000	500000	500000	

حـ / إعادة التقدير

منه		له	
52500	إلى حـ/ المباني	221500	من حـ/ رأسمال الشركاء
108400	إلى حـ/ الآلات		أ 110750
51100	إلى حـ/ البضاعة		ب 73833
4500	إلى حـ/ المدينون		جـ 36917
5000	إلى حـ/ م.د.م.فيها		
221500		221500	

خصوم		الميزانية الافتتاحية 2008/1/1		أصول
رأسمال الشركاء		600000	المباني	350000
300000 أ			الآلات	200000
200000 ب			البضاعة	200000
100000 جـ			85000 المدينون	
الدائنون		152800	5000 – م.د.م.فيها	
أوراق الدفع		97200		80000
			المصرف	20000
		850000		850000

Damascus University

الأسئلة وتمارين

أولاً – الأسئلة:

1- اذكر حالات إثبات شهرة المحل المستمرة في دفاتر الشركة بمناسبة انفصال شريك، وما المعالجة المحاسبية لكل حالة؟

2- كيف تؤثر إعادة تقدير شهرة المحل الظاهرة في الميزانية، عند انفصال الشريك على رصيد حـ/ الشريك المنفصل؟ حدد وجهات النظر في ذلك.

3- اذكر طرق سداد حساب الشريك المنفصل، وما المعالجة المحاسبية لكل منها؟ وأي طريق تنصح اتباعها؟ ولماذا؟

4- كيف يؤثر حصول الشريك المنفصل على بعض الأصول من الشركة على حقوقه فيها، وما المعالجة المحاسبية لتلك الحالة؟

ثانياً – التمارين

1- أ و ب شريكان في شركة تضامن يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة 3-2، وفيما يلي قائمة المركز المالي للشركة في 2007/12/31

			أصول		خصوم وحقوق ملكية
			أصول ثابتة		
	60000		سيارات (بعد الإستهلاك)		رأسمال الشركة
80000	20000		أثاث (بعد الإستهلاك)	60000	أ
				40000	ب
		100000	أصول متداولة		
	60000	20000	بضاعة		احتياطي عام

	30000	مدينون	20000		حـ/ جاري (أ)
	10000	حـ/ جاري ب	10000		قرض الشريك (ب)
120000	20000	صندوق	50000		دائنون
200000			200000		

وفي ذلك التاريخ قرر الشريكان مضاعفة رأسمال الشركة، وبحيث تصبح حصة كل منهما مساوية للآخر، على أن يستخدم في زيادة الحصص رصيد الاحتياطي العام، ورصيد الحساب الجاري الدائن، وقرض الشريط ويقوم كل شريك بسداد الباقي نقداً.

المطلوب:

1- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات زيادة رأس المال.

2- تصوير قائمة المركز المالي بعد زيادة رأس المال مباشرة.

2- أ و ب شريكان في شركة تضامن يقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة 3-2 على التوالي. وفيما يلي قائمة المركز المالي للشركة في 2007/12/31:

أصول			خصوم وحقوق ملكيه		
		أصول ثابتة		1000000	رأس المال
600000	400000	أراضي ومباني (بعد الاستهلاك)	600000		أ
	200000	أثاث (بعد الاستهلاك)	400000		ب
		أصول متداولة			خصوم متداولة
	120000	بضاعة	210000		دائنون
	40000	مدينون	100000		أ. دفع

	50000	حـ/ جاري (أ)			
	30000	حـ/ جاري (ب)			
	320000	صندوق			
560000					
		أرصدة مدينة أخرى			
150000		خسائر تجارية			
1310000			1310000		

وقد قرر الشركاء في ذلك التاريخ تخصيص رأسمال الشركة إلى النصف، على أن تصبح حصص الشريكين متساوية، وذلك باستخدام أرصدة الحسابات الجارية المدينة والخسائر التجارية غير الموزعة، ورد ما تبقى من التخفيض في الحصة نقداً.

المطلوب:

1- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات تخفيض رأس المال.

2- تصوير حساب رأس المال.

3- تصوير قائمة المركز المالي بعد التخفيض مباشرة.

- انضمام شريك

أجاز قانون الشركات زيادة عدد الشركاء وذلك بانضمام شريك أو أكثر للشركة تبعاً لما نصت عليه البنود (1، 2) من المادة /41/ منه.

ومن أهم أسباب انضمام شريك جديد ما يلي:

1 - حاجة الشركة إلى أموال جديدة غير متوفرة لديها.

2- الرغبة في توحيد الجهود والقضاء على المنافسة بين الشركة والشريك الجديد.

3- تمتع الشريك الجديد بخبرات نادرة تفتقر إليها الشركة.

4- حيازة الشريك الجديد لحق اختراع أو احتياز أو علامة تجارية تريد الشركة الاستفادة منها.

5- السمعة الطيبة أو الملائة المالية الكبيرة للشريك الجديد والتي تزيد من ثقة العملاء وتجذبهم وتزيد من فعالية الاستثمار.

ومهما كان سبب الانضمام فإنه يترتب على الشركاء والقدامى وقبل انضمام شريك جديد القيام بالإجراءات التالية:

1- إقفال الاحتياطيات والأرباح المحتجزة في حـ/ رأس المال أو في حـ/ جاري الشركاء.

2- تسوية حـ/ جاري الشركاء في حـ/ المصرف إن تم الاتفاق على ذلك.

3- إعادة تقدير الأصول إن تم الاتفاق على ذلك وإقفال حـ/ إعادة التقدير في حـ/ رأس المال.

إن المعالجة المحاسبية لموضوع انضمام شريك جديد أو أكثر للشركة، يتطلب التمييز بين:

أ- انضمام شريك جديد للشركة، مع بقاء رأس المال الأصلي ثابتاً.

ب- انضمام شريك جديد للشركة، على أساس إضافة حصة جديدة لرأس المال.

ج- تقويم شهرة المحل بمناسبة انضمام شريك جديد.

د- انضمام شريك جديد خلال السنة المالية.

- انضمام شريك جديد للشركة مع بقاء رأس المال الأصلي ثابتاً:

إن انضمام شريك جديد للشركة مع بقاء رأس المال الأصلي ثابتاً، إنما يترتب عليه تغير في حقوق ملكية الشركاء، وربما في عددهم، ويبقى رأس المال ثابتاً في الشركة دون زيادة حيث يقوم الشريك المنضم بشراء حصته في رأس المال من الشركاء القدامى كلهم، أو بعضهم بشرط موافقة باقي الشركاء على ذلك، وهنا في هذه الحالة أصبحت حصة رأس المال في الشركة حصة قابلة للتداول، وتتم المعالجة المحاسبية لعملية بيع الشركاء القدامى لجزء من حصصهم في رأس المال للشريك الجديد بالقيد التالي:

من حـ/ رأس المال	إلى حـ/ رأسمال الشريك الجديد
(الشركاء القدامى كلهم أو بعضهم)	
إثبات بيع الشركاء القدامى لجزء من حصصهم من رأس المال للشريك الجديد	

ويقوم الشريك الجديد بدفع مقابل الحصة المشتراة إلى الصندوق أو المصرف لحساب الشركة، حيث يرحل المبلغ إلى الحساب الجاري الشركاء القدامى، وذلك بالاتفاق معهم ووفق القيد التالي:

من حـ/ الصندوق	إلى حـ/ جاري الشركاء
أو من حـ/ المصرف	(القدامى)

سداد الشريك الجديد مقابل حصة رأس المال المشتراة

للشركاء القدامى

كل حسب الجزء المباع من حصته

ويكون للشركاء القدامى الحق بسحب ذلك المبلغ النقدي في أي وقت، وفق القيد التالي:

من حـ/ جاري الشركاء (القدامى) إلى حـ/ الصندوق

أو إلى حـ/ المصرف

سحب الشركاء القدامى ثمن الجزء المباع من حصصهم في رأس المال

قد يتفق الشركاء القدامى مع الشريك الجديد على الدفع مباشرة لهم، وليس عن طريق صندوق أو مصرف الشركة، وفي هذه الحالة لا يمكن إثبات قيود من أجل إثبات دفع الثمن، وذلك لعدم وجود واقعة مالية بين الشريك الجديد وبين الشركة كشخصية اعتبارية منفصلة عن شخصية الشركاء، وإنما نكتفي بكتابة مذكرة تفيد بأن الشريك الجديد قد سدد مقابل حصته في رأس المال للشركاء القدامى وبصورة شخصية.

مثال:

أ – ب شريكان في شركة تضامن يقتسمان الأرباح أو الخسائر بالتساوي، وقد كانت ميزانية شركتهما بتاريخ 2007/12/31 كالتالي:

	1600000	موجودات ثابتة	1800000		رأس المال
800000		أراضي		900000	الشريك أ
800000		سيارات		900000	الشريك ب
	200000	م. متداولة	30000		احتياطي عام

	100000	مدينون	170000		مطالب متداولة
	100000	أوراق قبض		70000	دائنون
		أموال جاهزة		100000	أوراق دفع
200000		صندوق			
2000000			2000000		

اتفق الشريكان على انضمام الشريك الجديد (ج) للشركة، وعلى أن يتم الانضمام في 2008/1/1 وذلك وفق الشروط التالية:

1- يعاد تقدير كل من الأراضي والسيارات بحيث تقدر الأرض بمبلغ 600000 والسيارة بمبلغ 900000 ل.س

2- يبيع الشريكان (أ - ب) نصف حصصهما في صافي الموجودات بعد إعادة تقديرها للشريك الجديد (ج)، حيث يدفع الشريك (ج) مقابلها نقداً إلى صندوق الشركة.

المطلوب: إثبات ما سبق في دفتر اليومية لشركة التضامن وتصوير الميزانية الافتتاحية للشركة.

الحل:

من حـ/ إعادة التقدير إلى حـ/ الأرض إثبات النقص في قيمة الأرض	200000	200000
من حـ/ السيارات إلى حـ/ إعادة التقدير إثبات الزيادة في قيمة السيارة	100000	100000
من حـ/ رأس المال إلى حـ/ إعادة التقدير 50000 الشريك (أ) 50000 الشريك (ب)	100000	100000

إقفال حـــ/ إعادة التقدير في حـــ/ رأس المال وتحميل الشريكين حسائر إعادة التقدير بنسبة (ت.أ.و.خ)		
من حـــ/ الاحتياطي العام		30000
إلى حـــ/ رأس المال		
الشريك (أ)	15000	
الشريك (ب)	15000	
إقفال حـــ/ الاحتياطي في حـــ/ رأس المال وتوزيعه على الشريكين بنسبة (ت.أ.و.خ)		
من حـــ/ رأس المال	865000	865000
إلى حـــ/ رأسمال الشريك الجديد (ج)		
الشريك (أ)	432500	
الشريك (ب)	432500	
بيع الشريكين (أ و ب) لحصصهما في رأس المال للشريك الجديد (ج)		
من حـــ/ الصندوق		865000
إلى حـــ/ جاري الشركاء		
الشريك (أ)	432500	
الشريك (ب)	432500	
سداد الشريك الجديد (ج) نقدا لمقابل حصته في رأس المال المشتراة من الشريكين (أ و ب)		

الميزانية الافتتاحية للشركة في 2008/1/1

رأس المال		1730000	موجودات ثابتة	1500000
الشريك أ	432500		أراضي	600000
الشريك ب	432500		سيارات	900000
الشريك ج	865000			
مطالب متداولة		170000	م. متداولة	300000

			مدينون	100000	
			أوراق قبض	100000	
		865000	أموال جاهزة		
	1065000		صندوق		
	2765000	2765000			

دائنون	70000				
أوراق دفع	100000				
جاري الشركاء					
الشريك أ	432500				
الشريك ب	432500				
		2765000			

ملاحظة:

إن الشريك الجديد (ج) دفع مبلغاً نقدياً يعادل تماماً حصته في رأس المال، وذلك لأن الشركة قامت بإجراءات إعادة التقدير قبل الانضمام، وبالتالي فإن حصته في صافي موجودات الشركة بعد الانضمام (حصته في رأس المال) إنما تمثل قيمة عادلة جارية، ولا حاجة للدفع أكثر منها عند السداد.

ب – انضمام شريك جديد للشركة على أساس إضافة حصة جديدة لرأس المال:

Admission of a partner by adding a new share of capital:

إن انضمام شريك جديد للشركة على أساس إضافة حصة جديدة لرأس المال، يعني استثمار أموال جديدة وزيادة في رأس المال وأصول الشركة، وزيادة في عدد الشركاء أيضاً، بمعنى أن هناك تغيراً في حجم رأس المال المستثمر في الشركة مع بقاء حصص الشركاء القدامى فيه ثابتة، إذ إن رأس المال سيزيد بمقدار ما يقدمه الشريك الجديد كأصل عيني أو ما يدفعه كمبلغ نقدي مقابل انضمامه للشركة، وتتم المعالجة المحاسبية لإثبات الانضمام بإضافة حصة جديدة لرأس المال بالقيد التالي:

من حـ/ الصندوق إلى حـ/ رأسمال الشريك الجديد

أو من حـ/ المصرف

أو من حـ/ الأصل العيني

ما قدمه الشريك الجديد مقابل حصته في رأس المال

ويمكن للشريك الجديد المنضم أن يقدم ميزانية منشأته الفردية سداداً لحصته في رأسمال الشركة.

مثال:

آ، ب شريكان متضامنان يقتسمان الأرباح أو الخسائر بنسبة 1 – 2، وقد كانت ميزانية شركتهما بتاريخ 2007/12/31 كما يلي:

الميزانية الختامية 2007/12/31

		2000000	موجودات ثابتة		1400000
رأس المال			مباني	700000	
الشريك آ	600000		آلات	700000	
الشريك ب	1400000		م. متداولة		1100000
أرباح محتجزة		150000	بضاعة	600000	
مطالـــب		700000			
متداولة					
دائنون	300000		مدينون	300000	
أوراق دفع	400000		أوراق قبض	200000	
حـ/ جاري			حـ/ جاري		
الشركاء			الشركاء		
الشريك آ		150000	الشريك ب		100000
			أموال جاهزة		400000
			صندوق	200000	
			مصرف	200000	
		3000000			3000000

رغب الشركاء بزيادة الاستثمار في الشركة وزيادة أصولها، فاتفقا على انضمام الشريك ص كشريك ثالث إلى الشركة بتاريخ 2008/1/1، وذلك وفقاً للشروط التالية:

1- يسدد الشريك الجديد ص حصته في رأس المال بتقديم ميزانية متحره، والتي كانت بتاريخ الانضمام كالتالي:

200000	أثاث	900000	رأس المال
400000	بضاعة	80000	دائنون
150000	مدينون	20000	أوراق دفع
150000	أوراق قبض		
100000	صندوق		
1000000		1000000	

2- يعاد تقدير موجودات الشركة كالتالي:

تقدر المباني بمبلغ 800000 ل.س – الآلات 560000 ل.س – البضاعة بمبلغ 700000 ل.س

3- يتوجب على الشركاء القدامى تسديد الأرصدة المدينة، أو سحب الأرصدة الدائنة لحساب جاري الشركاء عن طريق المصرف قبل انضمام الشريك الجديد.

4- للشريك الجديد الحق في ثلث الأرباح، مع بقاء نسبة التوزيع للأرباح أو الخسائر كما هي عليه بين الشريكين القديمين.

المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة لتنفيذ الاتفاق وتصوير الميزانية الافتتاحية للشركة.

الحل:

140000	140000	من حـ/ إعادة التقدير إلى حـ/ الآلات
		إثبات النقص في قيمة الآلات

		200000	
من المذكورين	إلى حـ/ إعادة التقدير		
من حـ/ المباني			100000
من حـ/ البضاعة			100000
إثبات الزيادة في قيمة المباني والبضاعة			
من حـ/ إعادة التقدير	إلى حـ/ رأس المال		60000
	الشريك (أ)	20000	
	الشريك (ب)	40000	
إقفال حـ/ إعادة التقدير في حـ/ رأس المال وتوزيع أرباح إعادة التقدير بنسبة (ت.أ.و.خ)			
من حـ/ الأرباح المحتجزة	إلى حـ/ رأس المال		150000
	الشريك (أ)	50000	
	الشريك (ب)	100000	
إقفال حـ/ الأرباح المحتجزة في حـ/ رأس المال وتوزيعها على الشريكين بنسبة (ت.أ.و.خ)			
من حـ/ جاري الشريك (أ)	إلى حـ/ المصرف	150000	150000
سحب الشريك س للرصيد الدائن في حسابه الجاري			
من حـ/ المصرف	إلى حـ/ جاري الشريك (ب)	100000	100000
تسوية الشريك ع للرصيد المدين لحسابه الجاري			
من المذكورين	إلى المذكورين		
من حـ/ الأثاث	إلى حـ/ الدائنين	80000	200000
من حـ/ البضاعة	إلى حـ/ أوراق الدفع	20000	400000
من حـ/ المدينين	إلى حـ/ رأسمال الشريك المتوفى	900000	150000

من حـ/ أوراق القبض		150000
من حـ/ الصندوق		100000
الموجودات والمطالب المقدمة من الشريك ج		
سداداً لحصته في رأس المال		

الميزانية الافتتاحية

رأس المال		3110000	موجودات		1560000
			ثابتة		
الشريك أ	670000		مباني	800000	
الشريك ب	1540000		آلات	560000	
الشريك الجديد	900000		أثاث	200000	
(ج)					
مطالب متداولة		800000	م. متداولة		1900000
دائنون	380000		بضاعة	1100000	
أوراق دفع	420000		مدينون	450000	
			أوراق قبض	350000	
			أموال جاهزة		450000
			صندوق	300000	
			مصرف	150000	
		3910000			3910000

ملاحظة:

نسبة (ت.أ.أو.خ) بعد الانضمام تتمثل بثلث للشريك الجديد و3/2 للشركاء القدامى بنسبة (ت.أ.أو.خ) القديمة، بمعنى تصبح نسبة (ت.أ.أو.خ) الجديدة بعد الانضمام 2 – 4 – 3 بين الشركاء (أ – ب – ج) على التوالي.

ج – تقويم شهرة المحل (الموجبة والسالبة) بمناسبة انضمام الشريك الجديد:

لا تثبت شهرة المحل في الدفاتر المحاسبية، إلا إذا تم شراء منشأة اقتصادية قائمة بالكامل، وذلك باعتبارها نتيجة عملية تقييم لهذه المنشأة القائمة، نظراً لأن سعر الشراء الإجمالي للمنشأة يزيد عن القيمة السوقية لصافي أصولها الممكن تحديدها، سواء أكانت أصولاً ملموسة أم غير ملموسة.

وعندما يتم إثباتها بالدفاتر تعالج كأصل غير ملموس، ويتم إستنفادها أو إطفاؤها على مدى الفترات المحاسبية المتوقع أن تستفيد منها. ويعني ذلك أن شهرة المحل التي يتم تطويرها داخلياً لا تتم رسملتها ولا يتم إثباتها في الدفاتر، مرد ذلك صعوبة العناصر المكونة للشهرة، مما يؤدي إلى عدم وضوح العلاقة بين المنافع المستقبلية المتوقعة منها والتكاليف المترتبة على تطوير الشهرة ذاتياً، بالإضافة إلى أنه نظراً لعدم وجود عملية تبادل موضوعية مع أطراف خارجية، فإن أي تقييم للشهرة سوف يخلو من الموضوعية وينطوي على كثير من الحكم الشخصي.

1– طرق احتساب شهرة المحل:

يمكن أن نميز بين الطرق التالية:

آ– طريقة متوسط الأرباح لعدد من سنوات سابقة **Profits Average**:

حيث تقدر الشهرة بضعف أو ثلاثة أو خمسة أضعاف (حسب الاتفاق) لمتوسط أرباح عدد من السنوات.

مثال:

بلغت أرباح السنوات الأربع الماضية لإحدى شركات التضامن على التوالي:

900000-800000-700000-600000

وقد اتفق الشركاء أن تكون شهرة المحل ثلاثة أضعاف متوسط أرباح السنوات الأربع الماضية:

الشهرة =	900000+800000+700000+600000 / 4	× 3	2250000-

ب- طريقة فائض صافي الأصول Excess Net Assets:

يتم تحديد صافي قيمة الأصول ثم يتم تقدير عمر الشهرة أي قدرة الشهرة على الاستمرار لمدة معينة.

الشهرة = (متوسط الأرباح × عمر الشهرة) – صافي قيمة الأصول

مثال:

بناءً على معلومات المثال السابق وبفرض أن الشهرة ستستمر لمدة 8 سنوات وأن صافي قيمة الأصول 4000000 فإن شهرة المحل = (750000 × 8) – 4000000 = 2000000

ج- طريقة الأرباح غير العادية وهي أكثر الطرق مو ضوعية لأن تعتمد على أساس موضوعي وليس تقديري ويتمثل بقيمة الأرباح الزائدة عن أرباح الشركات المماثلة.

الشهرة =	رأس المال × الربح غير العادي / الربح العادي	

مثال:

بلغ رأس المال في شركة تضامن 3000000 وقد حققت ربح سنوي بلغ 500000 بينما كانت أرباح الشركات المماثلة 400000 فإن شهرة المحل =

-	3000000 × 100000 / 400000	
750000		

– المعالجة المحاسبية لشهرة المحل في حـــال انضـــمام شـــريك Goodwill in Admission:

أما فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية لشهرة المحل، فسندرس جميع الحـــالات الـــتي تكون عليها الشهرة وهي:

أ– عدم وجود قيمة لشهرة المحل في ميزانية الشركة قبل الانضمام.

ب– وجود قيمة لشهرة المحل في ميزانية الشركة قبل الانضمام.

وسنتناول دراسة كل حالة على حدة.

أ– عدم وجود قيمة لشهرة المحل في ميزانية الشركة قبل الانضمام:

تختلف المعالجة المحاسبية في هذه الحالة تبعاً لاتفاق الشركاء حول شهرة المحل، وذلك حسب الاحتمالات التالية:

1– اتفاق الشركاء القدامى على إثبات شهرة المحل بالدفاتر قبل انضمام الشريك الجديد.

2– اتفاق الشركاء القدامى على عدم إثبات شهرة المحل بالدفاتر، بمناسبة انضمام الشريك الجديد.

3- اتفاق الشركاء القدامى على عدم إثبات شهرة المحل بالدفاتر، وتغـــير نســـبة (ت.أ.أو.خ).

وسنتناول بالدراسة كل حالة على حدة.

1- اتفاق الشركاء القدامى على إثبات شهرة المحل بالدفاتر قبل انضمام الشـــريك الجديد: بعد أن يتم تحديد قيمة شهرة المحل يتم إثباتها بالدفاتر بين الشركاء القدامى، كل حسب حصته في توزيع الأرباح أو الخسائر، وسواء أكان الانضمام بشراء حصـــة

من رأس المال الأصلي للشركة أم كان بإضافة حصة جديدة لرأس المال، فإن إثبات شهرة المحل بالدفاتر يتم بالقيد التالي:

من حـ/ شهرة المحل إلى حـ/ رأسمال (الشركاء القدامى)

إثبات شهرة المحل بالدفاتر بين الشركاء بنسبة (ت.أ.أو.خ)

مثال (1):

انضمام شريك جديد بشراء حصة من رأس المال الأصلي، وعلى أساس القيم الدفترية لموجودات الشركة ومطالبها، واتفاق الشركاء على إثبات شهرة المحل المستترة بالدفاتر قبل انضمام الشريك الجديد، (المبلغ المدفوع من الشريك الجديد = حصته في رأسمال الشركة).

أ – ب شريكان متضامنان يقتسمان الأرباح أو الخسائر بنسبة 2 – 3 على التوالي وفي تاريخ 2007/12/31 تضمنت ميزانية شركتهما التالي:

الميزانية الافتتاحية للشركة في 2008/1/1

		4800000	موجودات ثابتة		1800000
رأس المال			عقار	800000	
الشريك أ	2400000		أثاث	200000	
الشريك ب	2400000		سيارة	800000	
احتياطي		200000	م. متداولة		2500000
مطالب متداولة		300000	مدينون	500000	
قرض	200000		بضاعة	1000000	
دائنون	70000		أوراق قبض	1000000	
أوراق دفع	30000		أموال جاهزة		
			صندوق		1000000
		5300000			5300000

يتم وضع القيد السابق إذا اتفق الشركاء القدامى على استثمار ثمن حصصهم المباعة في رأس المال في الشركة أما إذا لم يتفقوا على استثمار الثمن في الشركة، فـإن المبلغ المدفوع لصندوق أو لمصرف الشركة يرحل إلى حـ/ جاري الشركاء وذلـك بالقيد التالي:

بالمبلغ المدفوع	بالمبلغ المدفوع	من حـ / الصندوق أو المصرف إلى حـ / جاري الشركاء القدامى سداد الشريك الجديد مقابل حصته في رأس المال وتعويض الشركاء القدامى عن مشاركته بالأرباح المستقبلية كل حسب حصته في الأرباح أو الخسائر

مثال (3):

انضمام شريك جديد بشراء حصة من رأس المال الأصلي، وعلى أساس القيم الدفترية للموجودات والمطالب مع الاتفاق على بقاء الشهرة مستترة في الدفاتر.

لو عدنا إلى المثال الأول وفرضنا ثبات جميع المعطيات فيه ما عدا الخاص منها بالشهرة، حيث اتفق الشركاء على عدم إثباتها في الدفاتر.

المطلوب: وضع القيود اليومية اللازمة لتنفيذ الاتفاق في دفاتر الشركة.

الحل:

200000		من حـ/ الاحتياطي إلى حـ/ رأس المال الشريك (أ) 80000 الشريك (ب) 120000 توزيع الاحتياطي بين الشركاء بنسبة توزيع الأرباح أو الخسائر
1250000		من حـ/ رأس المال إلى حـ/ رأسمال الشريك الجديد

620000		الشريك (أ)
630000		الشريك (ب)
		بيع كل من الشريكين (أ) و(ب) ربع حصتيهما في رأس المال إلى الشريك الجديد (ج)
1375000		من حـ/ الصندوق إلى حـ/ جاري الشركاء
	670000	الشريك (أ)
	705000	الشريك (ب)
		سداد الشريك الجديد (ج) مقابل حصته في رأس المال، وتعويض الشركاء القدامى عن مشاركته لهم بالأرباح المستقبلية

انضمام شريك جديد للشركة بإضافة حصة جديدة إلى رأس المال، تتم المقابلة المحاسبية وفق التالي:

المبلغ المدفوع أو القيمة المقدمة		
		من حـ / الصندوق أو المصرف إلى المذكورين
	ق.د	من حـ / الأصل العيني إلى حـ / رأسمال الشريك الجديد
	الفرق بينهما	إلى حـ / جاري الشركاء القدامى أو حـ/رأسمال الشركاء القدامى
		سداد الشريك الجديد مقابل حصته في رأس المال إضافة لتعويض الشركاء القدامى عن مشاركته لهم بالأرباح المستقبلية

مثال (4):

انضمام شريك جديد بإضافة حصة جديد لرأس المال في الشـــركة، وعلـــى أساس القيم الدفترية للموجودات والمطالب مع الاتفاق على بقاء الشهرة مســـتترة في الدفاتر.

لو عدنا إلى المثال (2) وفرضنا ثبات جميع المعطيات فيه مـــا عـــدا الخـــاص بالشهرة، حيث اتفق الشركاء على عدم إثباتها بالدفاتر.

المطلوب: وضع قيود اليومية اللازمة لتنفيذ الاتفاق في دفاتر الشركة.

الحل:

من حـــ/ الاحتياطي		200000	إلى حـــ/ رأس المال
	80000		الشريك (أ)
	120000		الشريك (ب)
			توزيع الاحتياطي بين الشركاء بنسبة توزيع الأرباح أو الخسائر
من حـــ/ الصندوق		2000000	إلى المذكورين
	1750000		حـــ/ رأسمال الشريك الجديد
	100000		حـــ/ جاري الشركاء (أ)
	150000		حـــ/ جاري الشركاء (ب)
			سداد الشريك الجديد (ج) مقابل حصته في رأس المال، إضافة إلى تعويض الشركاء القدامى عن مشاركته لهم بالأرباح المستقبلية

ب- أسلوب المكافأة: Bonus to new Partner

يرى البعض أنه عندما يقوم الشريك الجديد بسداد مبلغ أكبر من القيمة الدفترية لحصته في رأسمال الشركة، فإنه يجب معالجة الفرق على أنه مكافأة يمنحها الشريك الجديد للشركاء القدامى كل حسب حصته في الأرباح أو الخسائر، بمعنى أن التعويض الذي يدفعه الشريك الجديد للشركاء القدامى مقابل مشاركته لهم بالأرباح العادية وغير العادية المستقبلية، إنما هو بمثابة مكافأة يمنحها لهم كل حسب حصته في الأرباح أو الخسائر، ويعتبر أصحاب هذا الرأي أن أسلوب المكافأة إنما يحقق ميزة الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية وفرض التماثل. يمكن القول إنه عند الاتفاق على عدم إثبات الشهرة وسداد الشريك الجديد أكبر من حصته في رأسمال الشركة على أساس القيم الدفترية للأصول، فإن الفرق إما أن يعتبر شهرة محل مستترة، أو مكافأة تمنح للشريكين، والمعالجة المحاسبية لموضوع المكافأة هنا لا تختلف عما سبق شرحه فيما يخص الشهرة المستترة، وسواء استخدمنا أسلوب المكافأة أم أسلوب الشهرة فإن النتيجة النهائية بالنسبة لجميع الشركاء ستكون واحدة، ولكن شريطة أن تكون حصة الشريك الجديد في رأس المال مساوية لحصته في صافي الربح، وأن تكون نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر بين الشركاء بقيت كما هي عليه دون تغيير.

فإذا لم يتوافر هذان الشرطان فإن أرصدة رأس المال بالنسبة للشركاء جميعاً بعد الانضمام ستختلف، فيما لو استخدمنا أسلوب الشهرة عنها فيما لو استخدمنا أسلوب المكافأة، وإن الشريك الجديد المنضم سيستفيد من استخدام أسلوب الشهرة إذا كانت حصته في صافي الدخل أقل من حصته في رأس المال.

3- اتفاق الشركاء القدامى على عدم إثبات شهرة المحل بالدفاتر مع تغيير نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر:

Goodwill not allowed to the new partner with changing in distribution of L & P

لقد تمت معالجة ما سبق من فقرات على أساس أن نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر بين الشركاء القدامى لم تتغير بمناسبة انضمام شريك جديد، ولكن قد يحدث أن يتفق الشركاء على تغير نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر فيما بينهم بعد انضمام شريك جديد للشركة، وفي هذه الحالة لا بد من إعداد مذكرة تسوية لشهرة المحل على الشكل التالي:

مذكرة تسوية لشهرة المحل

المبلغ	البيان	الشريك الأول	الشريك الثاني	الشريك الجديد
مبلغ الشهرة	توزيع الشهرة على الشركاء القدامى بنسبة التوزيع القديمة	X	X	
مبلغ الشهرة	توزيع الشهرة على الشركاء القدامى والشريك الجديد بنسبة التوزيع الجديدة	X -	X -	X
حصة الشريك الجديد من الشهرة	التغير الطارئ على حصص الشركاء في شهرة المحل (الجزء المباع من الشهرة)	XX ±	XX ±	X

إن الهدف من إعداد مذكرة تسوية لشهرة المحل إنما يكمن في تحقيق العدالة بين الشركاء بإجراء قيد تسوية فيما بينهم، فنصيب الشركاء القدامى من الأرباح غير

العادية الناجمة عن الشهرة المستترة، والتي كانوا السبب في خلقهـا وإيجادهـا، إنمـا سيختلف بتغيير نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر إضافة إلى اختلاف حصصهم بالشهرة فيما لو اتفقوا على إثباتها في الدفاتر مستقبلاً، ويترتب على التغيير في نصيب الشركاء القدامى من الأرباح غير العادية، ومن الشهرة المستترة استفادة بعضهم على حسـاب الآخر، وتحقيقاً للعدالة تتم معالجة الموضوع بتوزيع قيمة شهرة المحل كما هـو وارد في الجدول السابق (مذكرة تسوية شهرة المحل)، وتتم التسوية ضمن مـذكرة التسـوية لتحديد حصة الشريك الجديد من الشهرة المباعة له من الشركاء القدامى، وتحديـد الجزء المباع من حصة كل شريك قديم في الشهرة.

مثال:

شركة تضامن مؤلفة من شريكين يقتسمان الأرباح أو الخسائر بالتسـاوي، وقد اتفقا على انضمام شريك ثالث لهما وفق الشروط التالية:

1- تبلغ حصة الشريك الجديد في رأس المال 900000 ل.س، ويتوجب عليه دفـع مقابل حصته في رأس المال نقداً إلى المصرف لحساب الشركة مبلـغ 975000 ل.س.

2- يتقاضى الشريك الجديد ربع أرباح الشركة، وتعدل نسـبة توزيـع الأربـاح أو الخسائر بين الشريكين القديمين لتصبح 2 – 1 للشريك الأول والثاني على التوالي.

3- قدرت شهرة المحل بمناسبة انضمام شريك جديد بمبلـغ 300000 ل.س، وقـد اتفق الشريكان على بقاء الشهرة مستترة في الدفاتر، علـى أن يسـدد الشـريك الجديد نصيبه منها نقداً للمصرف، وعلى أن تبقى وتستثمر في الشركة.

المطلوب: إثبات قيود اليومية بعد الانضمام.

الحل:

مذكرة تسوية شهرة المحل

المبلغ	البيـــان	الشريك الأول	الشريك الثاني	الشريك الجديد
300000	توزيع الشهرة بنسبة التوزيع القديمة	150000	150000	
300000	توزيع الشهرة بنسبة التوزيع الجديدة	150000	75000	75000
حصة الشريك الجديد من الشهرة	التغير الطارئ على حصص الشركاء في شهرة المحل	-	75000 -	75000

نلاحظ وبنتيجة مقارنة حصة كل شريك في الشهرة قبل تغيير نسبة التوزيع وبعدها أن الشريك الأول لم يتأثر بذلك التغيير، إذ إن حصته في الشهرة بقيت كما هي عليه، بينما نجد أن حصة الشريك الثاني في الشهرة قد انخفضت إلى النصف نتيجة التعديل بنسبة توزيع الأرباح أو الخسائر بمناسبة انضمام شريك جديد، ويمثل ذلك الفرق حصة الشريك الجديد في شهرة المحل، بمعنى آخر الشريك الثاني باع نصف حصته في شهرة المحل إلى الشريك الجديد، والذي قام بسدادها إلى حـ/ رأسمال الشريك الثاني عن طريق المصرف إضافة إلى سداد حصته في رأسمال الشركة، وذلك وفقاً للقيد التالي:

		بتاريخه
975000		من حـ/ المصرف إلى حـ/ رأسمال
	75000	الشريك الثاني
	900000	الشريك الجديد
		سداد الشريك الثالث الجديد لحصته في رأس المال والشهرة

ب- وجود قيمة لشهرة المحل في ميزانية الشركة قبل الانضمام:

عندما تقوم الشركة بإعادة تقدير الموجودات والمطالب بما فيها شهرة المحل لتظهر بقيم معدلة وقبل انضمام الشريك الجديد إليها، فإن ذلك الشريك سيدفع مبلغاً مساوياً تماماً لحصته في رأس المال.

أما إذا قررت الشركة عدم القيام بإجراءات إعادة التقدير للموجودات والمطالب فيها، قبل انضمام شريك جديد إليها بحيث بقيت بياناتها المحاسبية تعكس القيم الدفترية للأصول والالتزامات، وتم الانضمام على هذا الأساس فإن المبلغ المدفوع من قبل الشريك الجديد سيكون أكبر من حصته في رأس المال، إذ يتم سداد القيمة الدفترية لحصة رأس المال مضافاً إليه تعويض للشركاء القدامى، عن المشاركة في الأرباح العادية وغير العادية المستقبلية الناتجة عن الجزء المستتر من قيمة شهرة المحل، ويعالج الجزء المستتر من قيمة شهرة المحل إما ببقائها مستترة وعدم إثباتها في الدفاتر أو عدم إثبات الزيادة في قيمة الشهرة مع تغير نسبة توزيع الأرباح والخسائر وكما سبق شرحه.

ملاحظة:

إن التمسك بالتكلفة التاريخية كأساس لتقويم رأس المال في الشركة بمناسبة انضمام شريك جديد يعتبر أكثر ملاءمة، عندما ترتبط نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر بحصص رأس المال مع بقاء نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر ثابتة دون تغيير، أما إذا لم يتحقق هذان الشرطان فإن إعادة تقويم الأصول وفقاً لقيمتها العادلة الجارية يحقق المساواة بين الشركاء جميعاً.

مثال:

(أ – ب) شريكان متضامنان يقتسمان الأرباح أو الخسائر بنسبة 2:1 على

التوالي، وقد قررا انضمام شريك جديد (ج) إليهما مقابل ربع الأرباح أو الخسائر، وبحصة في رأس المال تبلغ 500000 ل.س يسددها الشريك نقداً للمصرف، وبمناسبة انضمام الشريك فقد قرر الشريكان (أ و ب) إعادة تقدير الموجودات حيث قدرت شهرة المحل بمبلغ 200000 ل.س، بينما كانت القيمة الدفترية لها بمبلغ 170000 ل.س.

المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة لانضمام الشريك، وذلك حسب الاحتمالات التالية:

1- اتفاق الشركاء على إثبات الزيادة في قيمة الشهرة.

2- اتفاق الشركاء على عدم إثبات الزيادة في قيمة الشهرة.

3- اتفاق الشركاء على عدم إثبات الزيادة في قيمة الشهرة مع تغير نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر بين الشركاء، ولتصبح بعد الانضمام 1.5 – 1.5 – 1 وعلى التوالي.

الحل:

حسب الاحتمال الأول: الاتفاق على إثبات الزيادة في قيمة الشهرة

من حـ/ شهرة المحل	30000	
إلى حـ/ رأسمال (الشريك أ)		20000
(الشريك ب)		10000
إثبات الزيادة في قيمة الشهرة		
من حـ/ المصرف	500000	500000
إلى حـ/ رأسمال الشريك (ج)		
المبلغ المدفوع من قبل الشريك (ج) سداداً لحصته في رأس المال		

حسب الاحتمال الثاني: الاتفاق على عدم إثبات شهرة المحل، مع الاتفاق على بقاء التعويض في الشركة للاستثمار.

الزيادة في قيمة الشهرة: 30000 ل.س نصيب الشريك الجديد منها يساوي:

30000 / 4 = 7500 ل.س

يدفعها الشريك الجديد (ج) إلى الشركاء القدامى (أ – ب)

حيث توزع بينهما بنسبة 2 – 1 على التوالي ويمكن كتابة القيد التالي:

507500		من حـ/ المصرف	إلى حـ/ رأس المال
	500000		(الشريك ج)
	5000		(الشريك أ)
	2500		(الشريك ب)
		ما دفعه الشريك الجديد ج مقابل حصته في رأس المال، وتعويض الشركاء القدامى عن نصيبه في الزيادة المستترة بالشهرة الظاهرة	

حسب الاحتمال الثالث: عدم إثبات الزيادة في قيمة الشهرة مع تغير نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر لتصبح 1.5 – 1.5 – 1 بعد الانضمام.

مذكرة تسوية شهرة المحل

البيان	(أ)	(ب)	(ج)	المجموع
توزيع الزيادة المستترة في الشهرة الظاهرة بين الشركاء القدامى بنسبة ت.أ.أو.خ القديمة	20000	10000	-	30000
توزيع الزيادة المستترة في الشهرة الظاهرة بين الشركاء بنسبة ت.أ.أو.خ الجديدة	11250	11250	7500	30000
التغير في حصص الشركاء في الشهرة	- 8750	+ 1250	7500	

نلاحظ من مذكرة تسوية شهرة المحل أن الاتفاق على بقاء الزيادة مستترة في شهرة المحل الظاهرة، مع تغير نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر بين الشركاء قد أدى إلى تغير في نصيب كل منهم في الزيادة بقيمة الشهرة، إذ نجد أن نصيب الشريك (أ) منها قد انخفض بمبلغ 8750 ل.س، بينما زاد نصيب الشريك (ب) منها بمبلـــغ 1250 ل.س في حين كان نصيب الشريك الجديد (ج) منها بمبلغ 7500 ل.س، لذلك يمكن كتابة القيدين التاليين:

من حـــ/ المصرف إلى حـــ/ رأسمال		507500
(الشريك ج)	500000	
(الشريك أ)	7500	
ما دفعه الشريك الجديد (ج) مقابل حصته في رأس المال وتعويض عن نصيبه في الزيادة بقيمة الشهرة		
من حـــ/ رأسمال (ب) إلى حـــ/ رأسمال (أ)	1250	1250
المبلغ المحول من الشريك (ب) إلى (أ) مقابل زيادة نصيب الشريك (ب) في الزيادة بقيمة الشهرة على حساب الشريك (أ) منها وذلك نتيجة التغير بنسبة ت.أ.أو.خ		

أسئلة وتمارين

أولاً – الأسئلة:

1- هل يمكن للشريك المنضم شراء حصة من رأس المال الأصلي للشركة بتقديم مقابل تلك الحصة أصول عينية؟ لماذا؟.

2- هل يعني انضمام شريك جديد لشركة بإضافة حصة من رأس المال تغير في حقوق الملكية للشركاء القدامى ولماذا؟.

3- في حال الانضمام بإضافة حصة جديدة لرأس المال هل تحافظ الشركة على نوعها (شرك تضامن – توصية بسيطة)، أو قد يتبع ذلك التحول من التضامن إلى توصية بسيطة ولماذا؟

4- ما الهدف من وراء إعداد مذكرة تسوية شهرة محل في دفاتر الشركة عند انضمام شريك جديد، والاتفاق على بقاء الشهرة أو جزء منها مستتراً مع تغير نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر.

5- وافق كل من الشريكين أ – ب على انضمام الشريك ج إلى شركتهما، ويكون له ثلث رأس المال مقابل استثماره مبلغ 100000، فهل يعني هذا العرض أن من حق الشريك ج الحصول على ثلث أرباح الشركة؟

6- هل يجب إعادة تقدير القيم الدفترية لأصل شركة تضامن أو توصية بسيطة، لتتطابق مع القيم العادلة الجارية لها عند انضمام شريك جديد لها؟ اشرح ذلك مع ضرب مثال محدد.

7- يطلب انضمام شريك جديد لشركة تضامن قائمة باستثمار مبلغ نقدي أكبر من القيمة الدفترية لحصته في رأسمال الشركة، بأي أسلوب يتم تسجيل الانضمام؟ وما الجدل الرئيسي حول ذلك؟

8- شركة توصية بسيطة مؤلفة من الشركاء أ – ب – ج الذين يقتسمون الأرباح أو

الخسائر بالتساوي، وقد اتفق الشركاء على ضم الشريك الجديد (د) إلى الشركة، لما يتمتع به من خبرة فنية عالية مقابل حصوله على سدس رأسمال الشركة، وعلى أن توزع الأرباح أو الخسائر بالتساوي، ويقترح الشريكان أ – بإعادة تقدير صافي الأصول القديمة عند انضمام (د) في حين يعارض الشريك ج الاقتراح، فما رأيك بقبول الاقتراح أو رفضه؟

ثانياً – التمارين

1- يقتسم كل من أ و ب أرباح وخسائر شركتهما بنسبة 7-3 على التوالي، وكانت أرصدة حسابات رأس المال في 2007/12/31 كما يلي:

700000 ل.س (أ) – 600000 ل.س (ب).

وقد وافق الشريكان على انضمام الشريك (ج) كشريك بحصة تعادل 3/1 رأسمال الشركة والأرباح والخسائر مقابل 500000 ل.س وقد بدأت الشركة بعد الانضمام برأسمال إجمالي قدره 1800000 ل.س.

ما أرصدة حسابات رأس المال لكل من أ – ب – ج؟

2- كانت ميزانية شركة التوصية البسيطة المؤلفة من الشركاء أ – ب – ج بتاريخ 2007/12/31 وبالقيم العادلة الجارية كما يلي:

450000	أصول مختلفة	570000	رأس المال
120000	نقدية	260000	الشريك أ
		180000	الشريك ب
		130000	الشريك ج
			(موصي)
570000		570000	

اتفق الشركاء مع (د) على الانضمام إلى الشركة كشريك بحصة مقدارها 25%

من رأس المال والدخل دون إثبات شهرة أو مكافأة.

فما هو المبلغ الذي يجب على الشريك (د) استثماره سواء أكان نقداً أم بأصول أخرى؟

3- بفرض أن الشركاء في التمرين السابق اتفقوا على بيع 20% من حصصهم برأس المال ودخلهم إلى (د) مقابل 125000 ل.س يدفع إليهم مباشرة، كما وافقوا على إثبات الشهرة المستترة قبل الانضمام.

فما أرصدة حسابات رأس المال لكل من أ – ب – ج – د بعد الانضمام؟

4- كانت ميزانية شركة التضامن المؤلفة من الشريكين أ – ب بتاريخ 2007/12/31 كما يلي:

3200000	مباني	7200000		رأس المال
500000	أثاث		4800000	الشريك أ
2300000	بضاعة		2400000	الشريك ب
800000	مدينون	1200000		احتياطي عام
1000000	أوراق قبض	1200000		دائنون
1800000	مصرف			
9600000		9600000		

وفي ذلك التاريخ اتفق الشريكان على انضمام الشريك ج إلى الشركة وبالشروط التالية:

1- بيع الشريكين أ – ب لربع حصتيهما في صافي الموجودات إلى الشريك ج مقابل مبلغ 2700000 ل.س.

2- يقوم الشريك ج بإيداع مقابل حصته في المصرف لحساب الشركة.

3- يقتسم الشركاء الأرباح أو الخسائر بنسبة رؤوس الأموال، علماً بأنها كانت قبل ذلك توزع بنسبة 2-1 على التوالي بين أ و ب.

4- اتفق الشركاء على إظهار شهرة المحل بالكامل قبل الانضمام.

المطلوب:

إثبات قيود اليومية اللازمة لتنفيذ ما سبق.

5- يفرض ثبات جميع المعطيات في التمرين السابق، عدا أن الشركاء اتفقوا على عدم إظهار شهرة المحل بالدفاتر قبل الانضمام.

المطلوب:

إثبات قيود اليومية اللازمة لتنفيذ ما سبق.

6- شركة تضامن مؤلفة من الشريكين أ – اللذين يقتسمان الأرباح أو الخسائر بنسبة 2-1 على التوالي، وقد كانت أرصدة حـ/ رأس المال في 2007/12/31:

- الشريك (أ) 600000 ل.س.
- الشريك (ب) 400000 ل.س.

وفي 2008/1/1 اتفقا على انضمام الشريك ج إلى الشركة بحصة مقدارها 30% من صافي الأصول و20% من صافي الأرباح مقابل استثمار مبلغ 500000 ل.س، وعلى أن تعدل الأرباح أو الخسائر لتصبح بنسبة 3-2-1 على التوالي لكل من أ – ب – ج، ويناقش الشركاء ما إذا كان تسجيل انضمام الشريك الجديد سيكون على أساس منح الشريكين أ – ب مكافأة أو سيكون بإثبات الشهرة.

المطلوب:

1- قيمة مكافأة كل من الشريكين أ – ب.

2- ما مقدار الشهرة المستترة في ضوء استثمار الشريك ج، إذا تم الاتفاق على هذا الحل؟

3- هل يعتبر أسلوب الشهرة أكثر فائدة للشريك ج، إذا كانت السياسة المحاسبية في الشركة استهلاك الشهرة خلال العامين القادمين؟

7- شركة تضامن مؤلفة من الشريكين أ — ب اللذين يقتسمان الأرباح أو الخسائر بنسبة 3-2 على التوالي، وفيما يلي ميزانية الشركة في 2007/12/31

رأس المال		2200000	مباني	1200000
الشريك أ	1200000		أثاث	320000
الشريك ب	1000000		بوليصة تأمين	560000
احتياطي عام		240000	بضاعة	1000000
جاري الشريك أ		40000	مدينون	800000
دائنون		1000000	جاري الشريك ب	120000
أوراق دفع		920000	مصرف	400000
		4400000		4400000

وبتاريخ 2008/1/1 اتفق الشركاء على انضمام الشريك الجديد ج إلى الشركة بالشروط التالية:

1- يعاد تقدير الموجودات كما يلي:

200000 ل.س أثاث — 880000 ل.س بضاعة — تقدر الديون المشكوك فيها بمعدل 5% من رصيد المدينين — القيمة الحالية لبوليصة التأمين 320000 ل.س — تقدر شهرة المحل بمبلغ 360000 ل.س، وقد اتفق الشركاء على عدم إظهارها في الدفاتر.

2- يصبح رأسمال الشركة 4000000 ل.س موزعاً كما يلي:

الشـــريك (أ) 1400000 ل.س – الشـــريك (ب) 1200000 ل.س – الشريك (ج) 1400000 ل.س

3- توزع الأرباح أو الخسائر بعد الانضمام بالتساوي.

4- يدفع الشريك الجديد ج حصته في رأس المال والشهرة إلى المصرف لحســـاب الشركة، كما يقوم الشريكان أ – ب بتسوية ما لهما وما عليهما عن طريـــق المصرف.

5- ترحيل حساب إعادة التقدير والاحتياطي العام إلى الحسابات الجارية للشركاء.

المطلوب:

1- إثبات قيود اليومية اللازمة لتنفيذ ما سبق.

2- وضع قائمة المركز المالي بعد الانضمام في 2008/1/1.

8- شركة تضامن مؤلفة من الشريكين أ – ب اللذين يقتسمان الأرباح أو الخســـائر بنسبة 2-1 على التوالي، وقد كانت ميزانية الشركة بتـــاريخ 2007/12/31 كما يلي:

100000		شهرة محل	5000000		رأس المال
2000000		مباني		3000000	الشرك أ
1000000		الآلات		2000000	الشريك ب
200000		أثاث	170000		دائنون
1000000		بضاعة	100000		أوراق دفع
153000	170000	مدينون			
	17000	– م.د.م. فيها			
317000		أوراق قبض			

			مصرف		500000
		5270000			5270000

وفي 2008/1/1 اتفق الشركاء مع الشريك ج على الانضمام للشركة وفق الشروط التالية:

1- يعاد تقدير الموجودات كما يلي:

- قدرت شهرة المحل بمبلغ 150000 ل.س، وقد تم الاتفاق على عدم إثبات الزيادة في قيمة الشهرة، وعلى أن يدفع الشريك الجديد ج مقابل حصته في الزيادة بقيمة الشهرة لتستثمر في الشركة.
- قدرت المباني بمبلغ 2800000 ل.س والآلات بمبلغ 700000 ل.س والأثاث بمبلغ 100000 والبضاعة بمبلغ 1200000 ل.س، وتبين أن هناك ديناً معدوماً قدره مبلغ 20000 ل.س، وتقرر إبقاء مخصص ديون مشكوك فيها كما هي عليه.

2- يصبح رأسمال الشركة بعد الانضمام 8500000 ل.س موزعاً كما يلي:

الشريك (أ) 150000 ل.س – الشريك (ب) 2200000 ل.س – الشريك (ج) 3150000 ل.س وقد اتفق الشريكان أ – ب على تسوية الفرق عن طريق المصرف لحساب الشركة، كما يدفع الشريك ج مقابل حصته في رأس المال والشهرة نقداً عن طريق المصرف.

3- تصبح نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر بعد الانضمام 2-3-3 على التوالي.

المطلوب:

1_ إثبات قيود اليومية اللازمة لتنفيذ الاتفاق السابق.

2- وضع حساب إعادة التقدير وحساب رأس المال.

3- وضع مذكرة تسوية شهرة المحل.

4- وضع قائمة المركز المالي بعد الانضمام.

9- شركة تضامن مؤلفة من الشريكين أ – ب اللذين يقتسمان الأرباح أو الخسائر بالتساوي، وكان رصيد حـ/ رأس المال لكل منهما مساوياً للآخر، وكانت القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة 800000 ل.س، وقد ينضم إليهما الشريك د على أساس 3/1 الأرباح، وصافي الأصول، وقد استثمر الشريك د مبلغ 340000 ل.س نقداً في الشركة.

المطلوب:

1- إجراء قيود اليومية التي توضح إثبات انضمام الشريك د في سجلات الشركة وفقاً للاحتمالين التاليين:

أ- الانضمام بإضافة حصة جديدة لرأسمال الشركة.

ب- الانضمام بشراء حصة من رأس المال الأصلي.

2- حدد الحالات التي يمكن في ظلها التسوية مع الشركاء القدامى.

10- شركة تضامن مؤلفة من الشريكين أ و ب اللذين يقتسمان الأرباح أو الخسائر بنسبة 3-1 على التوالي، وقد كان رصيد حساب رأس المال في 2007/12/31 على التوالي: 1500000 ل.س – 1000000 ل.س – وبتاريخ 2008/1/1 انضم الشريك الجديد د.

المطلوب:

إثبات قيود اليومية اللازمة لانضمام الشريك د إلى الشركة وفق الاحتمالات التالية:

1- أن يستثمر لشريك د 1500000 ل.س مقابل 1/4 صافي الأصول، ويكـــون إجمالي رأسمال الشركة بعد الانضمام 4000000 ل.س.

2- أن يستثمر الشريك د 1500000 ل.س منه 500000 ل.س بمثابة مكافـــأة للشريكين أ و ب، وفي الوقت نفسه تزيـــد القيمـــة الدفتريـــة للبضـــاعة بمبلـــغ 800000 ل.س ويسجل رأسمال الشريك د 1000000 ل.س.

– انفصال الشريك Retirement of a Partner:

تتضمن عقود شركات التضامن والتوصية البسيطة – غالباً – مجموعة البنـــود التي تسمح باستمرار الكيان القانوني والاقتصادي للشركة عند انفصال أحد الشـــركاء فيها بسبب الوفاة، أو الإفلاس أو الإعسار أو المرض أو حتى عند البيع أو التنـــازل، وذلك بعد موافقة جميع الشركاء على ذلك، وذلك ضماناً لاستمرار نشاطها وفعاليتها من الناحية القانونية.

إن انفصال الشريك عن الشركة يعني زوال صفة الشريك من الناحية القانونية والاقتصادية وحصوله على حقوقه في الشركة حتى تاريخ الانفصال.

وتحدد حقوق الشريك المنفصل في حساب الشريك المنفصل، ويتضمن الجانب المدين من الحساب كل ما يتوجب على الشريك دفعه للشركة (التزاماته تجاه الشركة) من حساب جار مدين، وفوائد مستحقة على حساب الجاري المدين، والمسحوبات إذا لم تقفل في حساب جاري الشركاء، وفوائد المســـحوبات حـــتى تـــاريخ الوفـــاة أو الانفصال وحصته من خسائر إعادة التقدير وخسائر سنوات سابقة، وخســـائر عـــام الانفصال، ويجعل حساب الشريك المنفصل دائناً بكل ما يتوجب على الشركة دفعـــه للشريك (مستحقاته على الشركة) من حـــ/ رأس المال بحصـــة الشـــريك، وقـــرض الشريك والفائدة المستحقة على القرض، ورصيد حـــ/ جـــاري الشـــريك الـــدائن، وفوائده ورواتبه المستحقة ومكافأته غير المقبوضة، وحصته من أرباح إعـــادة التقـــدير ومن أرباح سنوات سابقة، واحتياطات وأرباح عام الانفصال إضافة إلى حصته مـــن شهرة المحل. ويمكن وضع حساب الشريك المنفصل على الشكل التالي:

حـ/ الشريك المنفصل

إلى حـ/ جاري الشريك المدين	من حـ/ رأس المال
إلى حـ/ فوائد مستحقة على الحساب الجاري	من حـ/ جاري الشريك الدائن
إلى حـ/ المسحوبات	من حـ/ فوائد حساب جاري الشريك الدائن
إلى حـ/ فوائد المسحوبات	من حـ/ الاحتياطي العام
إلى حـ/ توزيع الأرباح أو الخسائر	من حـ/ قرض الشريك
إلى حـ/ إعادة التقدير	من حـ/ فوائد القرض المستحقة
إلى حـ/ قرض الشريك	من حـ/ مكافأة الشريك
إلى حـ/ فوائد قرض مستحقة	من حـ/ فائدة رأس المال
إلى حـ/ بوليصة التأمين	من حـ/ توزيع الأرباح أو الخسائر
إلى حـ/ الأصل المقدم له	من حـ/ إعادة التقدير
	من حـ/ التوزيع المؤقت
	من حـ/ شهرة المحل
	من حـ/ رأس المال (الشركاء الباقون كلهم أو بعضهم) شهرة أو بوليصة مستترين
	من حـ/ بوليصة التأمين
رصيد دائن (حقوق للشريك)	رصيد مدين (حقوق على الشريك)
XXX	XXX

ملاحظة:

يتضمن حساب الشريك المنفصل بالجانب الدائن منه حصة الشريك المنفصل (المتوفى) من بوليصة التأمين عندما يكون سبب الانفصال هو الوفاة، أما عندما يكـــون الانفصال لأي سبب آخر فإن حساب الشريك المنفصل قد يتضمن في الجانب المـــدين منه حصة الشريك المنفصل من مبلغ الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للبوليصة، وذلك بعد تخفيض البوليصة من القيمة الاسمية إلى القيمة الحالية (أي إن الشركة كانت تعالج البوليصة على أنها نفقة رأسمالية بالقيمة الاسمية، وترغب بمناسبة انفصال شريك تصحيح معالجة البوليصة واعتبارها نفقة رأسمالية بالقيمة الحالية).

- تحديد حقـــوق الشـــريك المنفصـــل Computation of the retired Partner's rights

إذا لم يتضمن عقد الشركة شروطاً تتعلق بتحديد حقوق الشريك المنفصـــل، فيمكن للشركاء الاتفاق على أسلوب معين لتحديد حقـــوق الشـــريك المنفصـــل، ونلاحظ من حساب الشريك المنفصل أن حقوقه في الشركة تشمل على ما يلي:

1- حصته من صافي الربح أو الخسارة من بداية السنة المالية حتى تاريخ الانفصال.

2- حصته من أرباح أو خسائر السنوات السابقة، وما في حكمها من احتياطات.

3- مستحقاته والتزاماته تجاه الشركة من مكافآت ورواتب وفوائد وقروض.

4- حصته من صافي الموجودات الشركة الظاهرة والمستترة بقيمتها الحالية.

5- رصيد حسابه الجاري.

وسنتناول بالشرح كلاً على حدة:

1- حصته من صافي الربح أو الخسارة من بداية السنة المالية حتى تاريخ الانفصال:

غالباً ما يتضمن عقد الشركة طريقة تحديد حصة الشريك المنفصل من صـــافي

الربح أو الخسارة من بداية السنة حتى تاريخ الانفصال، ويقدر على أساس نسبة معينة من حصته في رأس المال أو على أساس نصيبه من أرباح السنة السابقة،أو على أساس متوسط أرباح سنوات سابقة، وذلك عندما يتضمن عقد الشركة على عدم الانتظار حتى نهاية السنة المالية لتحديد نصيب الشريك المنفصل من أرباح عام الانفصال، وفي هذه الحالة يفتح حـ/ توزيع مؤقت يحدد فيه نصيب الشريك من الربح أو الخسارة من بداية سنة الانفصال حتى تاريخ الانفصال وتعالج محاسبياً بقيود اليومية التالية:

XXX	XXX	من حـ/ التوزيع المؤقت إلى حـ/ الشريك المنفصل إثبات نصيب الشريك المنفصل من أرباح عام الانفصال

وفي نهاية السنة المالية يقفل حساب التوزيع المؤقت في حساب التوزيع النهائي كما يلي:

XXX	XXX	من حـ/ ت. أ.أو.خ إلى حـ/ التوزيع المؤقت إقفال حـ/ التوزيع المؤقت في حـ/ ت.أ.أو.خ

أما عندما يتضمن عقد الشركة الانتظار حتى نهاية السنة المالية، فإن نصيب الشريك المنفصل من أرباح أو خسائر عام الانفصال يحدد على أساس ما تظهره الحسابات الختامية في نهاية عام الانفصال، ويعد لهذا الغرض حساب الأرباح أو الخسائر وحساب توزيع الأرباح أو الخسائر بشكل مجزأ لفترتي ما قبل الانفصال وما بعده، وذلك للتفريق بين أرباح فترة ما قبل الانفصال والتي تكون من حق الشركاء جميعاً بما فيهم المنفصل، حيث توزع بينهم بنسبة توزيع الأرباح أو الخسائر المتفق عليها، وبين أرباح فترة ما بعد الانفصال، والتي تكون من حق الشركاء الباقين فقط.

2- حصته من أرباح أو خسائر السنوات السابقة وما في حكمها من احتياطات:

يتم تحديد حصة الشريك المنفصل من أرباح أو خسائر السنوات السابقة وما

في حكمها من احتياطات عن طريق توزيعها بين الشركاء جميعاً، بما فيهم الشريك المنفصل بنسبة توزيع الأرباح أو الخسائر المتفق عليها، ويرحل نصيب الشريك منها إلى الحساب الجاري أو حساب رأس المال أو حساب الشريك المنفصل.

3- مستحقاته والتزاماته تجاه الشركة من مكافآت ورواتب وفوائد وقرض:

يتم تحديد المكافآت والرواتب المستحقة والقروض للشريك المنفصل حتى تاريخ الانفصال وتقفل في حساب جاري الشركاء أو في حساب الشريك المنفصل، أما فوائد القروض وفوائد رأس المال وفوائد المسحوبات وفوائد الحساب الجاري، فتحدد على أساس نسبتها الواردة في عقد الشركة عن عام الانفصال من بدايته حتى تاريخ الانفصال كنسبة مئوية من (12) شهراً، أو تقفل في حساب جاري الشركاء بالنسبة لفوائد القروض، وفوائد المسحوبات وفوائد رأس المال، أو تقفل مباشرة في حساب الشريك المنفصل.

4- حصته من صافي موجودات الشركة الظاهرة والمستترة بقيمتها الحالية:

يتم تحديد حصة الشريك المنفصل من صافي موجودات الشركة الظاهرة بعد تقييمها بقيمتها الحالية، أي بعد إعادة تقديرها ومعالجتها في حساب إعادة التقدير، وتمثل حصة الشريك المنفصل من صافي موجودات الشركة الظاهرة بقيمتها الحالية حصته من رأسمال الشركة الذي يقفل في حساب الشريك المنفصل.

أما رصيد حساب إعادة التقدير الذي يمثل أرباح أو خسائر إعادة التقدير، فيتم توزيعه على الشركاء جميعاً بنسبة توزيع الأرباح أو الخسائر المتفق عليها، حيث تقفل حصة الشريك المنفصل منها في حساب الشريك المنفصل، إذا لم يتم إقفالها في حـ/ رأس المال (حصة الشريك) أو في حـ/ جاري الشركاء.

ولا بد من الإشارة إلى موضوع:

1- شهرة المحل الظاهرة في الميزانية.

2- بوليصة التأمين الظاهرة في الميزانية.

1- شهرة المحل الظاهرة في الميزانية:

فيما يتعلق بشهرة المحل فتتم معالجتها بمقارنة قيمتها الحالية مع قيمته الدفترية، فإن كانت قيمته الدفترية تمثل القيمة الحالية العادلة لها فإن الأمر لا يحتاج لأي تسوية أما إذا كانت قيمتها الدفترية أصغر من قيمتها الحالية فيتم إثبات الزيادة في قيمة الشهرة بجعل حساب شهرة المحل مديناً بمبلغ الزيادة، الذي يمثل الفرق بين القيمة الحالية والقيمة الدفترية وحساب رأس المال (حصص الشركاء) دائناً بالمبلغ نفسه كل حسب نصيبه في صافي الربح، أما إذا كانت القيمة الدفترية لشهرة المحل أكبر من قيمتها الحالية، فيتم تخفيض قيمة شهرة المحل إلى قيمتها الحالية، وذلك بجعل حساب رأس المال (حصص الشركاء) مديناً بمبلغ التخفيض الذي يمثل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية، وكل حسب حصته من صافي الربح وحساب شهرة المحل دائناً بالمبلغ نفسه ويمكن أن تعالج حصة الشريك المنفصل من شهرة المحل في حساب الشريك المنفصل، إذا لم يتم معالجتها في حساب رأس المال (حصة الشريك)، ويمكن معالجة الزيادة أو النقصان في قيمة شهرة المحل في حـ/ إعادة التقدير كباقي الأصول في الشركة.

2- بوليصة التأمين الظاهرة في الميزانية:

تختلف المعالجة المحاسبية لبوليصة التأمين الظاهرة في الدفاتر باختلاف سبب الانفصال، فإذا كان الانفصال بسبب الوفاة فإن قيمة البوليصة تستحق كاملة في هذه الحالة، حيث تقوم شركة التأمين بدفع كامل قيمة بوليصة التأمين للشركة التي توزعها على الشركاء جميعاً بنسبة توزيع الأرباح أو الخسائر، وذلك بإقفال حـ/ بوليصة

التأمين في حساب جاري الشركاء الباقين وحساب الشريك المنفصل (المتوفى)، وينتهي بذلك عقد التأمين، ومن الممكن أن تقوم الشركة بإبرام عقد تأمين جديد على حياة الشركاء الباقين، أما إذا كان سبب الانفصال بيع حصة رأس المال وبموافقة جميع الشركاء نتيجة إفلاس أو مرض أو إعسار مثلاً، فإن عقد التأمين لا ينتهي بل يظل قائماً وتحد حصة الشريك المنفصل منها بمقارنة قيمة البوليصة الظاهرة في الميزانية مع قيمتها الحالية، فإن كانت القيمة الدفترية لها تمثل القيمة الحالية العادلة، فإن الأمر لا يحتاج إلى تسوية من أجل تحديد حصة الشريك المنفصل منها، إذ إن حصته منها في هذه الحالة قد تضمنتها حصته في صافي موجودات الشركة، على اعتبار أن البوليصة في هذه الحالة أصل ظاهر في الميزانية وبالقيمة الحالية، حيث يأخذ الشريك المنفصل حصته وبنسبة توزيع الأرباح أو الخسائر، أما عندما تكون القيمة الدفترية للبوليصة الظاهرة في الميزانية تساوي مجموع الأقساط المدفوعة، وهي في هذه الحالة اكبر من القيمة الحالية للبوليصة فيتم تخفيض رصيدها إلى ما يعادل قيمتها الحالية في تاريخ الانفصال، حيث يجعل حـ/ قسط بوليصة التأمين دائناً بمبلغ الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية مع جعل ح، جاري الشركاء الباقين أو (حـ/ توزيع الأرباح أو الخسائر)، وحساب الشريك المنفصل مديناً بالمبلغ نفسه كل حسب حصته من صافي الربح قبل الانفصال وذلك بالقيد التالي:

	XX	من المذكورين إلى حـ/ بوليصة التأمين
XX		من حـ/ جاري الشركاء الباقين
XX		من حـ/ الشريك المنفصل
		تخفيض قيمة البوليصة إلى قيمتها الحالية

وبعد هذا الإجراء تصبح القيمة الدفترية للبوليصة مساوية للقيمة الحالية لها، وعندها يأخذ الشريك المنفصل حصته منها كما أشرنا سابقاً.

مما سبق نلاحظ أن بوليصة التأمين الظاهرة في الدفاتر، إما أن تكـــون نفقـــة رأسمالية بالقيمة الحالية مما لا يترتب على ذلك أي تسوية، أو أن البوليصة نفقة رأسمالية بالقيمة الاسمية، وهنا قد ترغب الشركة بتعديل سياستها المحاسبية فيما يتعلق بالبوليصة وبمناسبة انفصال شريك، وذلك باعتبار البوليصة نفقة رأسمالية بالقيمة الحالية، فتقـــوم الشركة بتخفيض قيمة البوليصة إلى قيمتها الحالية وتعالج الفرق بالقيد السابق.

أما فيما يتعلق بحصة الشريك المنفصل من موجودات الشركة المستترة، فلا بد من دراسة موضوع:

1- شـــهرة المحـــل المســـتترة عنـــد الانفصـــال Hide goodwill at retirement.

2- بوليصة التأمين المستترة عند الانفصال Hide Policy at retirement.

1- شهرة المحل المستترة: The hidden goodwill

إن انفصال شريك عن الشركة يعني بيع حصته من شهرة المحل لباقي الشركاء أو لشخص آخر، ونظراً لأن شهرة المحل تتعلق بتحقيق الأرباح غير العادية فإن نصيب كل شريك منها يكون بمقدار نصيبه في صافي أرباح الشركة، ويـــتم تحديـــد حصـــة الشريك المنفصل من شهرة المحل المستترة حسب إحدى الاحتمالات التالية:

أ- إثبات شهرة المحل بالكامل عند الانفصال.

ب- إثبات شهرة المحل بحصة الشريك المنفصل.

ح- بقاء شهرة المحل مستترة.

ء- تغير نسبة الأرباح أو الخسائر بمناسبة الانفصال مع إثبات الشهرة بحصة الشريك المنفصل منها فقط أو عدم إظهارها بالكامل.

وسنتناول بالشرح كل حالة على حدة.

أ- إثبات شهرة المحل بالكامل عند الانفصال:

قد يتفق الشركاء بمناسبة انفصال الشريك على إظهار شهرة المحل بالدفاتر في عام الانفصال، ويتم إثباتها بفتح حـ/ شهرة المحل يجعل مديناً بقيمتها ويجعل حـ/ رأس المال (حصص الشركاء) دائناً بالمبلغ نفسه كل حسب حصته في صافي الربح، ومن الممكن بالنسبة للشريك المنفصل إقفال حصته في شهرة المحل في حساب الشريك المنفصل، إذا لم يتم زيادة رأسماله في الشركة بقيمتها، وذلك بالقيد التالي:

من حـ/ شهرة المحل	XXX	XXX
إلى المذكورين		
حـ/ رأسمال (الشركاء الباقين)		
حـ/ الشريك المنفصل		
إثبات شهرة المحل بالكامل بمناسبة الانفصال		
وبنسبة توزيع الأرباح والخسائر		

إلا أن الشهرة أصل غير مضمون، لذلك تلجأ الشركات إلى استهلاك الشهرة إذا كانت قد دفعت مقابلها وتحميل الأرباح بها، وبدلاً من إثبات الشهرة بكامل قيمتها وخاصة عندما لا يدفع شيء في شرائها، يتفق الشركاء على إثباتها بحصة الشريك المنفصل، لأنه في الواقع اشترتها الشركة من الشريك المنفصل.

. مثال:

شركة تضامن مؤلفة من الشركاء أ – ب – ج الذين يقتسمون الأرباح أو الخسائر بنسبة 2-2-1 على التوالي، وقد قرر الشركاء بمناسبة انفصال شريك ب إثبات شهرة المحل المستترة بالدفاتر، والتي قدرت بمبلغ 200000 ل.س.

المطلوب: وضع قيود اليومية اللازمة لإثبات شهرة المحل المستترة بالدفاتر.

إلى حـ/ رأس المال 80000 الشريك أ 80000 الشريك ب 40000 الشريك ج إثبات شهرة المحل بالكامل في الدفاتر	من حـ/ شهرة المحل	200000	200000

وقد لا تعالج حصة الشريك المنفصل من شهرة المحل في حـ/ رأس المال (حصة الشريك) وإنما في حـ/ الشريك المنفصل وفي هذه الحالة يكون القيد:

إلى المذكورين **80000 إلى حـ/ رأسمال الشريك أ** **40000 إلى حـ/ رأسمال الشريك ج** **80000 إلى حـ/ رأسمال الشريك المنفصل ب** **إثبات شهرة المحل بالكامل في الدفاتر**	**من حـ/ شهرة المحل**	**200000**	**200000**

إن إثبات شهرة المحل في هذه الحالة لا يستند إلى دليل موضوعي ويتناقض مع مبدأ التكلفة، إذ إن موافقة الشركاء على تقدير قيمة الشهرة لا يعتبر دليلاً موضوعياً لقيم الأصول، والحل البديل هو أن يتم إثبات شهرة المحل بحصة الشريك المنفصل منها فقط، باعتبار أن المبلغ دفع له فعلاً، وهو ما يجعل هذا الأسلوب أكثر تبريراً في إثبات شهرة المحل بحصة الشريك المنفصل، ورغم ذلك فإن الدليل الموضوعي لوجود شهرة المحل ما زال قاصراً، لذلك يرى بعض المحاسبين أن الأسلوب الأكثر قبولاً للمحاسبة عن شهرة المحل المستترة عند انفصال أحد الشركاء هو معالجة المبلغ المدفوع إليه كمكافأة للشريك بدلاً من معالجته كشهرة.

ب- إثبات شهرة المحل بحصة الشريك المنفصل:

إضافة لما سبق ذكره وبناء عليه فقد لا يرغب الشركاء بمناسبة انفصال الشريك بإثبات كامل قيمة شهرة المحل بالدفاتر في تاريخ الانفصال، وذلك انطلاقاً من مبدأ الحيطة والحذر في المحاسبة باعتبار أن الشهرة - أصلاً - مستتراً غير مضمون، لذلك يلجأ الشركاء إلى إثبات شهرة المحل بالدفاتر في تاريخ الانفصال بحصة الشريك المنفصل منها فقط، وتحدد حصة الشريك المنفصل من شهرة المحل بمقدار نصيبه من صافي الربح وذلك بالقيد التالي:

من حـ/ شهرة المحل	XXX	XXX
إلى حـ/ الشريك المنفصل (ب)		
إثبات شهرة المحل بحصة الشريك المنفصل بمقدار نصيبه من صافي الربح		

ج- بقاء شهرة المحل مستترة بالدفاتر:

قد يرغب الشركاء في بقاء شهرة المحل مستترة غير ظاهرة بالدفاتر، إذ لا يرون مبرراً لإثباتها سواء أكان بالكامل أم بحصة الشريك المنفصل منها، وفي هذه الحالة تبقى الشهرة مستترة وتحدد حصة الشريك المنفصل منها على أساس حصته في صافي الربح وتعالج بالقيد التالي:

من حـ/ رأس المال (حصص الشركاء)	XXX	XXX
إلى حـ/ الشريك المنفصل		
تخفيض رأسمال الشركاء بمقدار نصيب الشريك المنفصل من شهرة المحل كل حسب حصته في صافي الربح		

ولكن قد لا يرغب الشركاء بتخفيض حصصهم في رأس المال لتعويض

الشريك المنفصل عن حصته في شهرة المحل المستترة، لذلك يلجؤون لمواردهم الخاصة من أجل تعويضه عن حصته في شهرة المحل المستترة، وفي هذه الحالة لا يثبت أي شيء في الدفاتر لعدم وجود واقعة مالية تخص الشركة كشخصية اعتبارية منفصلة عن شخصية الشركاء، وإنما تكتفي بكتابة مذكرة تثبت تعويض الشركاء الباقين للشريك المنفصل عن حصته في شهرة المحل المستترة من مواردهم الخاصة.

مثال: لو تابعنا المثال التوضيحي السابق، وفرضنا أن الشركاء قرروا إبقاء شهرة المحل مستترة بالدفاتر، وتعويض الشريك المنفصل ب عن حصته في شهرة المحل من حـ/ رأس المال، فإن إثبات ذلك يتم بالقيد التالي:

من حـ/ رأس المال		80000	
53333 الشريك أ			
26667 الشريك ج			
إلى حـ/ الشريك المنفصل ب			80000
تخفيض رأس المال (حصص الشركاء) بمقدار نصيب الشريك المنفصل من شهرة المحل، كل حسب حصته في صافي الربح			

ء- تغير نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر بين الشركاء الباقين، مع إثبات شهرة المحل بحصة الشريك المنفصل منها فقط أو عدم إظهارها بالكامل:

لقد تم معالجة الفقرتين السابقتين على أساس أن نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر بين الشركاء بعد الانفصال بقيت كما هي عليه قبل الانفصال، ولم يحدث أي تعديل عليها بمناسبة انفصال الشريك، ولكن ليس هو الحال دائماً فقد يحدث تعديل على نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر بين الشركاء الباقين بعد الانفصال، مما يتطلب إجراء التسوية اللازمة لتحديد نصيب كل من الشركاء الباقين في حصة الشريك

المنفصل من شهرة المحل، ولمعرفة مقدار التعديل الطارئ على حصة كل منهم في شهرة المحل بعد الانفصال نتيجة لتغير نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر، ويتم ذلك بإعداد مذكرة تسوية شهرة المحل على الشكل التالي وبفرض أن الشريك ب منفصل:

مذكرة تسوية شهرة المحل

البيان	الشريك (أ)	الشريك (ب)	الشريك (ج)	المجموع
توزيع كامل الشهرة قبل الانفصال بنسبة ت.أ.أو.خ القديمة	X	X	X	كامل مبلغ الشهرة
توزيع باقي مبلغ الشهرة بعد الانفصال بنسبة توزيع أ.أو.خ الجديدة	X	-	X	باقي مبلغ الشهرة
شراء كل منهما جزء من حصة الشريك المنفصل في شهرة المحل	XX (±)		XX (±)	

إن إعداد مذكرة تسوية شهرة المحل يهدف إلى تحديد نصيب كل من الشركاء الباقين في قيمة شهرة المحل بعد انفصال شريك، وتغير نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر، إضافة إلى بيان مقدار استفادة كل منهم من حصة الشريك المنفصل في شهرة المحل، فإذا اتفق الشركاء على إثبات شهرة المحل بالدفاتر وبحصة الشريك المنفصل منها فقط، مع تغيير نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر، فإن إثبات الشهرة بتلك الحصة ومعالجة استفادة كل منهم من تلك الحصة يتم في حـ/ رأس المال (حصص الشركاء)، إما بالزيادة أو بالنقصان (±) وذلك حسب القيد التالي، وعلى فرض أن الشريك (ب) شريك منفصل وأن الشريك (أ) قد نقصت حصته في شهرة المحل، بينما زادت بالنسبة

للشريك (ج):

		من المذكورين	إلى المذكورين
XXX	XXX	حـــ/ شهرة المحل	حـــ/ الشريك المنفصل ب
XXX	XXX	حـــ/ رأسمال الشريك ج	حـــ/ رأسمال الشريك أ
		إثبات شهرة المحل بحصة الشريك المنفصل، ومعالجة تعديل حصص الشريكين أ – ج بالشهرة في حـــ/ رأس المال	

مثال: لو تابعنا المثال التوضيحي السابق، وفرضنا أن الشركاء اتفقوا على إثبات شهرة المحل بحصة الشريك المنفصل (ب) منها فقط مع تعديل نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر، لتصبح بعد الانفصال بالتساوي.

المطلوب: إعداد مذكرة تسوية شهرة المحل وإثبات قيود اليومية اللازمة.

مذكرة تسوية شهرة المحل

البيان	الشريك (أ)	الشريك (ب)	الشريك (ج)	المجموع
توزيع كامل الشهرة قبل الانفصال بنسبة ت.أ.أو.خ القديمة	80000	80000	40000	200000
توزيع باقي مبلغ الشهرة بعد الانفصال بنسبة ت.أ.أو.خ الجديدة بين الشريكين الباقين	60000	-	60000	120000
استفادة كل منهما جزء من حصة الشريك المنفصل في شهرة المحل	20000 -		20000 +	

نلاحظ من مذكرة تسوية شهرة المحل أن تغير نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر بين الشريكين أ – ج من 2-1 إلى التوزيع بالتساوي أدى إلى انخفاض حصة الشريك

(أ) من شهرة المحل بمبلغ 20000 ل.س، حيث كانت 80000 ل.س قبل انفصال الشريك (ب) وتغير نسبة التوزيع، لتصبح 60000 ل.س بعد الانفصال وتغير نسبة التوزيع، بينما نجد أن حصة الشريك (ج) من الشهرة زادت بمبلغ 20000، إذ كانت قبل الانفصال وتغير نسبة التوزيع 40000 لتصبح 60000 بعد الانفصال وتغير نسبة التوزيع، ويمكن إثبات شهرة المحل بحصة الشريك المنفصل، ومعالجة التعديل في حصة شهرة المحل بالنسبة للشركاء القدامى في حـ/ رأس المال بالقيد التالي:

	من المذكورين		
80000	حـ/ شهرة المحل	80000	إلى المذكورين
20000	حـ/ رأسمال الشريك ج	20000	حـ/ الشريك المنفصل ب
	إثبات شهرة المحل بحصة الشريك المنفصل، ومعالجة التعديل في حصة شهرة المحل بالنسبة للشركاء القدامى في حـ/ رأس المال		حـ/ رأسمال الشريك أ

أما إذا تفق الشركاء على عدم إظهار شهرة المحل بالكامل في الدفاتر، وعلى تعديل نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر، فإن المعالجة المحاسبية في هذه الحالة تتطلب وضع مذكرة تسوية شهرة محل، ثم وضع قيد اليومية اللازم، وذلك حسب التالي بفرض أن الشريك (ب) شريك منفصل.

مذكرة تسوية شهرة المحل

البيان	الشريك (أ)	الشريك (ب)	الشريك (ج)	المجموع
توزيع شهرة المحل بين الشركاء بنسبة ت.أ.أو.خ القديمة	X	X	X	كامل مبلغ الشهرة
توزيع الشهرة بين الشريكين	X	-	X	كامل مبلغ

الباقين بنسبة ت.أ.أو.خ الجديدة				الشهرة
شراء كل منهما جزءاً من حصة كل من الشريكين أ – ج بالشهرة	XX (±)	XX (-)	XX (±)	-

إن انفصال الشريك من الشركة يعني انسحابه عن حصته في شهرة المحل التي تصبح من نصيب الشريكين الباقيين، بحيث تزداد حصة كل منهما في شهرة المحل بمقدار جزء من حصة الشريك المنفصل منها، حيث يقوم الشريكان بسداد حصة الشريك المنفصل في شهرة المحل من حـ/ رأس المال (حصص الشريكين) وذلك بالقيد التالي:

من حـ/ رأس المال (حصص الشركاء) إلى حـ/ الشريك المنفصل تخفيض حـ/ رأس المال (حصص الشركاء) بما يعادل حصة الشريك المنفصل من شهرة المحل المستترة، بعد تعديل نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر	XXX	XXX

مثال:

لو تابعنا المثال التوضيحي وفرضنا أن الشركاء قرروا بمناسبة انفصال الشريك (ب) بقاء شهرة المحل مستترة بالكامل في الدفاتر، مع تغيير نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر لتصبح بالتساوي بين الشريكين (أ – ج) بعد الانفصال.

المطلوب: إعداد مذكرة تسوية شهرة المحل ووضع قيد اليومية اللازم.

مذكرة تسوية شهرة المحل

البيـــان	الشريك (أ)	الشريك (ب)	الشريك (ج)	المجموع
توزيع شهرة المحل بنسبة ت.أ.أو.خ القديمة	80000	80000	40000	200000
توزيع الشهرة بعـــد الانفصـــال بنســـبة ت.أ.أو.خ الجديدة	100000	-	100000	200000
حصة كل من الشريكين أ – ج في نصيب الشريك المنفصل ب من شهرة المحل	+ 20000	80000 -	60000 +	-

نلاحظ من مذكرة تسوية شهرة المحل أن الشريك المنفصل (ب) قد انسحب عن حصته في شهرة المحل والبالغة 80000 ل.س للشريكين (أ – ج)، بحيث زادت حصة الشريك (أ) في شهرة المحل المستترة بمبلغ 20000 ل.س منـــها، بينمـــا زادت أيضاً حصة الشريك (ج) في شهرة المحل المســـتترة بمبلـــغ 60000 ل.س، ويقـــوم الشريكان (أ – ج) بسداد حصة الشريك (ب) من شهرة المحل المستترة حساب رأس المال (حصص الشركاء) مديناً بمبلغ زيادة حصة كل منهما في شهرة المحل، وحســـاب الشريك المنفصل دائناً بالمبلغ نفسه وذلك بالقيد التالي:

80000	80000	من حـــ/ رأس المال 20000 الشريك أ 60000 الشريك ج تخفيض رأس المال بما يعادل حصة الشريك المنفصل من شهرة المحل المستترة، بعد تعديل نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر إلى حـــ/ الشريك المنفصل ب

2- بوليصة التأمين المستترة: The Hidden Policy

تكون بوليصة التأمين مستترة في الدفاتر عندما تعالج على أنها نفقة إيرادية وبمناسبة انفصال الشريك، فإن الشركاء يتفقون على أحد الاحتمالين التاليين:

أ- بقاء البوليصة مستترة.

ب- إثبات البوليصة في الدفاتر كنفقة رأسمالية بالقيمة الحالية.

أ- بقاء البوليصة مستترة:

تحدد حصة الشريك المنفصل من البوليصة المستترة ويتم إثباتها بالقيد التالي:

من حـ/ رأس المال (الشركاء الباقين) إلى حـ/ الشريك المنفصل تخفيض رأسمال الشركاء الباقين بمقدار حصة الشريك المنفصل من البوليصة المستترة، كل حسب حصته من صافي الربح		

ب- إثبات البوليصة في الدفاتر كنفقة رأسمالية بالقيمة الحالية:

قد يتفق الشركاء على تصحيح معالجة البوليصة كنفقة إيرادية، واعتبارها نفقة رأسمالية بالقيمة الحالية، ويتم ذلك بالقيد التالي:

ق.ح	ق.ح	
من حـ/ بوليصة التأمين إلى المذكورين حـ/ رأسمال (الشركاء الباقين) حـ/ الشريك المنفصل إثبات البوليصة في الدفاتر بالقيمة الحالية		

ثم يتم معالجة حساب البوليصة كما وسبق شرحه، حيث يظهر رصيد حـ/ البوليصة في كل سنة بالقيمة الحالية للبوليصة في تلك السنة، ويرحل إلى الميزانية الختامية.

مثال: شركة تضامن مؤلفة من الشركاء أ – ب – ج الذين يتقسمون الأرباح أو الخسائر بالتساوي، وبمناسبة انفصال الشريك أ عن الشركة في **2007/1/1** لأسباب مرضية فقد توفرت المعلومات التالية:

1- كانت الشركة تعالج بوليصة التأمين على حياة الشركاء والبالغة 180000 ل.س كنفقة إيرادية في حـ/ قسط البوليصة.

2- قدرت القيمة الحالية للبوليصة عام الانفصال بمبلغ 30000 ل.س

المطلوب: وضع قيود اليومية اللازمة لتنفيذ الاتفاق حسب الاحتمالين التاليين:

1- اتفاق الشركاء على بقاء بوليصة التأمين مستترة في الدفاتر.

2- إظهار بوليصة التأمين في الدفاتر.

الحل:

حسب الاحتمال الأول:

من حـ/ رأس المال	10000	10000
5000 الشريك ب		
5000 الشريك ج		
إلى حـ/ الشريك المنفصل أ		
تخفيض رأس المال للشركاء الباقين بحصة الشريك المنفصل من بوليصة التأمين المستترة		

حسب الاحتمال الثاني:

من حـ/ بوليصة التأمين		30000
إلى المذكورين	30000	
حـ/ رأس المال		
10000 الشريك ب		
10000 الشريك ج		
10000 حساب الشريك المنفصل أ		
إثبات البوليصة بقيمتها الحالية		

مثال (2):

لو فرضنا أن الشركة في المثال السابق كانت تعالج أقساط بوليصة التأمين كنفقة رأسمالية بالقيمة الاسمية، وقد ظهرت البوليصة في آخر ميزانية للشركة قبل الانفصال بمبلغ 90000 ل.س، وقد قرر الشركاء تخفيض البوليصة إلى قيمتها الحالية بمناسبة انفصال شريك ومعالجتها كنفقة رأسمالية بالقيمة الحالية.

المطلوب: قيود اليومية اللازمة لتنفيذ الاتفاق.

الحل:

إلى حـ/ بوليصة التأمين	من المذكورين	60000	
	حـ/ جاري الشركاء		
	جاري الشريك ب		20000
	جاري الشريك ج		20000
	حـ/ الشريك المنفصل أ		20000
	تخفيض قيمة البوليصة إلى قيمتها الحالية		

5- رصيد الحساب الجاري للشريك المنفصل (أو المتوفى):

يقفل حـ/ جاري الشركاء (حصة الشريك المنفصل) بتاريخ الوفاة أو الانفصال في حـ/ الشريك المنفصل، وتحسب عليه فائدة كنسبة مئوية من (12) شهراً ابتداء من أول السنة المالية حتى تاريخ الانفصال، وتقفل أيضاً في حـ/ الشريك المنفصل، وذلك بأحد القيدين التاليين:

القيد الأول:

إلى المذكورين	من حـ/ الشريك المنفصل	XXX	XXX
حـ/ جاري الشركاء (الشريك المنفصل)			
حـ/ فوائد رصيد حساب جاري			
إقفال رصيد حـ/ جاري الشركاء (الشريك المنفصل)			
وفوائده المدينة في حـ/ الشريك المنفصل			

القيد الثاني:

من المذكورين	XXX	
إلى حـ/ الشريك المنفصل		XXX
حـ/ جاري الشركاء (الشريك المنفصل)		
حـ/ فوائد على رصيد حساب جاري		
إقفال رصيد حـ/ جاري الشركاء (الشريك المنفصل) وفوائده في حـ/ الشريك المنفصل		

ومن الجدير بالذكر أن انفصال الشريك من الشركة لا يعفيه من المسؤولية الشخصية عن الديون الموجودة على الشركة حتى تاريخ الانفصال.

قد يقبل الشريك المنفصل مبلغ أقل من رصيد حسابه عند انسحابه، فإن المعالجة المحاسبية في هذه الحالة تتم باعتبار الفرق بين حساب رأسمال الشريك المنفصل والمبلغ المدفوع إليه، مكافأة للشركاء الباقين في الشركة كل حسب حصته في صافي الربح.

- سداد حقوق الشريك المنفصل: Computation of the settlement Price

يتم سداد حقوق الشريك المنفصل، إما من موارد الشركة أو من موارد الشركاء الشخصية.

1- السداد من موارد الشركة: Repayment from the Income of the Company

عندما يتفق الشركاء على سداد حقوق الشريك المنفصل من موارد الشركة، فيجب عليهم إيجاد الطريقة الملائمة لسداد حقوق الشريك المنفصل، بحيث لا يؤثر السداد من موارد الشركة على سيولتها النقدية، ويؤدي إلى اضطراب في أعمالها

ويزجها في مأزق مالي، لذلك يلجأ الشركاء لعدة طرق من أجل سداد حقوق الشريك المنفصل ومنها:

1- التأمين على حياة الشركاء لضمان تأمين المبلغ النقدي الكافي للسداد حصة الشريك المنفصل في حالة الوفاة.

2- سداد حقوق الشريك المنفصل عن طريق اعتبار المستحق للشريك بمثابة قرض على الشركة، وذلك بعد الاتفاق مع الورثة في حالة الانفصال بسبب الوفاة، أو مع الشريك المنفصل على ذلك، وعلى شروط سداد القرض وأقساطه وفوائده ويكون بالقيد التالي:

من حـ/ الشريك المنفصل إلى حـ/ القرض إثبات حقوق الشريك المنفصل كقرض له	XX	XX

3- تحويل الأوراق المالية للشركة من الدرجة الأولى إلى أوراق نقدية ومواجهة الظروف المالية الطارئة، كما في حالة انفصال الشريك، حيث تقوم الشركة بسداد حقوقه فيها بالقيد التالي:

من حـ/ الشريك المنفصل إلى حـ/ الصندوق أو المصرف سداد حقوق الشريك المنفصل	XX	XX

2- السداد من موارد الشركاء الشخصية:

Repayment the Partner's Personal resources

قد يلجأ الشركاء الباقون إلى سداد حقوق الشريك المنفصل من مواردهم الشخصية بهدف المحافظة على رأسمال الشركة، وعدم الإخلال بمركزها الاستثماري، ويتم ذلك عن طريق قيام شريك أو أكثر من الشركاء الباقين بشراء حصة الشريك المنفصل من أموالهم الشخصية، وبذلك تنقل حقوق الشريك المنفصل إلى الشركاء

الذين اشتروا حصته في الشركة، وتتم المعالجة المحاسبية بالقيد التالي:

من حـ/ الشريك المنفصل		XX	XX
إلى حـ/ رأس المال (حصص الشركاء المشترين)			
شراء الشركاء الباقين حصة الشريك المنفصل			

أما ما يدفعه الشركاء المشترون للشريك المنفصل مقابل حصته في الشركة، ومن مواردهم الشخصية فلا يظهر له أثر محاسبي في دفاتر الشركة لعدم وجود واقعة مالية تخص الشركة كشخصية اعتبارية منفصلة عن شخصية الشركاء فيها، وإنما تكتفي بكتابة مذكرة تثبت أن الشركاء الباقين المشترين قد دفعوا للشريك المنفصل مقابل حصته من مواردهم الخاصة.

أمثلة إيضاحية عامة عن انفصال الشريك

مثال (1):

شركة توصية بسيطة مؤلفة من الشركاء أ - ب - ج، يقتسمون الأرباح أو الخسائر بنسبة 3-2-1 على التوالي، وفي تاريخ 2007/12/31 توفي الشريك ج، وقد كانت ميزانية الشركة في ذلك التاريخ كما يلي:

رأس المال		3000000	موجودات			
			ثابتة			2400000
الشريك أ	1000000		عقار		1000000	
الشريك ب	1000000		سيارة		1250000	
الشريك ج	1000000		أثاث		100000	
احتياطي		200000	بوليصة		50000	
الشركاء			تأمين			
الشريك أ	80000		م. متداولة			730000

الشريك ب	70000		مخـــزون سلعي		550000	
الشريك ج	50000		مدينون	210000		
مطالـــب معداولة		300000	م.د.م.فيها	30000 -	180000	
أوراق دفع	150000		أمـــوال جاهزة			
دائنون	150000		مصرف			3000000
			ح/ تحـــت التسوية			
			إعلان مقدم			70000
		3500000				3500000

فإذا علمت أن:

1- عقد الشركة يتضمن بنود تسمح لها بالاستمرار في أعمالها عند انفصـــال أحـــد الشركاء، وذلك بعد إعادة تقدير الموجودات والمطالب، وبمناسبة وفاة الشريك ج فقد أظهرت نتائج إعادة التقدير التالي:

1270000 ل.س العقار – 1150000 ل.س السيارة – 500000 ل.س مخزون سلعي – 10000 ل.س ديون معدومة – 50000 ل.س م.د.م.فيها.

2- دفعت شركة التأمين قيمة بوليصة التأمين البالغة 150000 ل.س بعـد وفـاة الشريك ج، علماً بأن قسط بوليصة التـأمين المـدفوع في 2007/1/1 بلـغ 10000 ل.س.

3- قرر الشركاء سداد نصف المستحق لورثة الشريك ج من مـواردهم الشخصـية،

والباقي تحرر به كمبيالات تستحق الدفع بعد ستة أشهر من تاريخ الوفاة.

المطلوب: 1- قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم وتحديد حقوقه في الشركة.

2- وضع حساب الشريك المنفصل.

3- إعداد الميزانية الافتتاحية لشركة التضامن في 2008/1/1.

الحل: 1-

2003/12/31		
من حـــ/ إعادة التقدير		180000
إلى المذكورين		
حـــ/ السيارة	100000	
حـــ/ المخزون السلعي	50000	
حـــ/ المدينون	10000	
حـــ/ م.د.م.فيها	20000	
إثبات النقص في الموجودات والزيادة في المطالب		
بتاريخه		
من حـــ/ العقار	270000	270000
إلى حـــ/ إعادة التقدير		
إثبات الزيادة في الموجودات		
بتاريخه		
من حـــ/ إعادة التقدير		90000
إلى المذكورين		
حـــ/ جاري الشريك أ	45000	
حـــ/ جاري الشريك ب	30000	
حـــ/ الشريك المنفصل ج	15000	
إقفال أرباح إعادة التقدير وتوزيعها بين الشركاء بنسبة ت.أ.أو.خ		
بتاريخه		
من حـــ/ المصرف	150000	150000
إلى حـــ/ بوليصة التأمين		
دفع شركة التأمين لقيمة البوليصة		
بتاريخه		

100000		من حـ/ بوليصة التأمين	إلى المذكورين
	50000		حـ/ جاري الشريك أ
	33333		حـ/ جاري الشيك ب
	16667		حـ/ الشريك المنفصل ج
		توزيع قيمة البوليصة بين الشركاء بنسبة توزيع الأرباح أو الخسائر	

بتاريخه			
	1050000	من المذكورين	إلى حـ/ الشريك المنفصل
1000000		حـ/ رأس المال	
50000		حـ/ جاري الشريك ج	
		إقفال حـ/ رأسمال الشريك ج وحسابه الجاري في حـ/ الشريك المنفصل	
بتاريخه			
1081667		من حـ/ الشريك المنفصل ج	إلى المذكورين
	540834		حـ/ أوراق الدفع
	540833		حـ/ رأس المال
			324500 الشريك أ
			216333 الشريك ب
		سداد المستحق لورثة الشريك المنفصل ج	

-2

حـ/ الشريك المنفصل

1081667	رصيد		1000000	من حـ/ رأس المال
	540333	إلى حـ/ رأس المال	50000	من حـ/ جاري الشريك ج
	540834	إلى حـ/ أوراق الدفع	15000	من حـ/ إعادة التقدير
			16667	من حـ/ قسط البوليصة
1081667			1081667	

3- الميزانية الافتتاحية:

		2540833	موجودات ثابتة		2520000
	1324500		عقار	1270000	
	1216333		سيارة	1150000	
		308333	أثاث	100000	
	175000		م. متداولة		650000
	133333		مخزون سلعي	500000	
		840834	مدينون	200000	
	690834		م.د.م.فيها	50000 - 150000	
	150000		أموال جامدة		
رأس المال					
الشريك أ					
الشريك ب					
جاري الشركاء					
الشريك أ					
الشريك ب					
مطالب متداولة					
أوراق دفع					
دائنون					

			مصرف			450000
			إعلان مقدم			70000
		3690000				3690000

مثال (2):

لو فرضنا في المثال السابق أن الشركاء اتفقوا مع الورثة على اعتبار حقوق الشريك المتوفى بمثابة قرض قصير الأجل وبفائدة سنوية 8% فإن رصيد حـ/ الشريك المتوفى في هذه الحالة يعالج محاسبياً بالقيد:

1081667	1081667	من حـ/ الشريك المتوفى	إلى حـ/ القرض
		إثبات حصة الشريك المتوفى بمثابة قرض للشركة	

وبالتالي فإن الميزانية الافتتاحية للشركة ستكون على الشكل التالي:

2520000		2000000	موجودات ثابتة			رأس المال
	12700000		عقار		1000000	الشريك أ
	1150000		سيارة		1000000	الشريك ب
	100000	308333	أثاث			جاري الشركاء
650000			م. متداولة		175000	الشريك أ
	500000		مخزون سلعي		133333	الشريك ب

مطالب متداولة		1381667	مدينون	200000		
أوراق دفع	150000		م.د.م.فيها	50000 -	150000	
دائنون	150000		أموال جاهزة			
قرض	1081667		مصرف			450000
			إعلان مقدم			70000
		3690000				3690000

Damascus University

أسئلة وتمارين

1- اتفق الشركاء أ – ب – ج على شراء حصة الشريك ج في 2007/1/1، وكانت الميزانية العمومية للشركة بذلك التاريخ كما يلي:

500000	شهرة المحل		رأس المال 4300000
2600000	آلات		الشريك أ 2300000
620000	مدينون		الشريك ب 1100000
1380000	نقدية		الشريك ج 900000
			دائنون 800000
5100000			5100000

فإذا علمت أن الأرباح أو الخسائر توزع بنسبة 3-2-1 على التوالي بين الشركاء أ – ب – ج.

المطلوب:

إثبات انفصال الشريك ج وفق الاحتمالات التالية:

1- يدفع الشريكان أ – ب إلى الشريك ج مبلغ 980000 ل.س، وتسجل الزيادة المدفوعة له كمكافأة من قبلهما.

2- يدفع الشريكان أ – ب إلى الشريك ج مبلغ 800000 ل.س، ويسجل الفرق كمكافأة منه للشريكين أ و ب.

3- يدفع الشريكان أ – ب إلى الشريك ج مبلغ 800000 ل.س، على أن يتم تخفيض الشهرة الظاهرة في سجلات الشركة بالفرق بين المبلغ

المدفوع ورصيد حـ/ رأسمال الشريك ج.

4- وافق الشريك ج على قبض 809900 ل.س نقداً، وعلى استلام آلة قيمتها العادلة الجارية 80000 ل.س، وكانت تكلفتها التاريخية 290000 ل.س، وحسب استهلاك لها بنسبة 560 من تكلفتها وليس لها قيمة نفاية.

2- شركة توصية بسيطة مؤلفة من الشركاء أ – ب – ج الذين يقتسمون الأرباح أو الخسائر بنسبة 3-2-1 على التوالي، حيث الشريك ج موص وبتاريخ 2007/2/1، ولأسباب مرضية انفصل الشريك ج عن الشركة وتسلم مبلغ 600000 نقداً، وقد قرر الشريكان أ و ب الاستمرار في الشركة، وهو ما يسمح به عقد الشركة واتفقا على اقتسام الأرباح أو الخسائر بالتساوي بينهما، مقابل استثمار الشريك ب لمبلغ 240000 ل.س نقداً في الشركة، فإذا علمت أنه في تاريخ الانفصال كانت لديك المعلومات التالية:

البيان	رأس المال	الأرباح المحجزة
الشريك أ	760000	840000
الشريك ب	426000	560000
الشريك ج	230000	250000
	1416000	1650000

المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة وفق الاحتمالات التالية:

1- إثبات قيمة شهرة المحل المستترة للشركة بكامل المبلغ المدفوع للشريك ج.

2- إثبات قيمة شهرة المحل المستترة بحصة الشريك المنفصل منها فقط.

3- إثبات قيمة شهرة المحل قبل الانفصال.

4- إثبات الفرق بين المبلغ المدفوع للشريك ج وبين حصته في رأس المال كمكافأة للشريك ج من الشركاء أ و ب.

7- (أ – ب – ج) شركاء في شركة تضامن يقتسمون الأرباح أو الخسائر بالتساوي، وفي 2007/3/31 توفي الشريك ج، وقد اتفق الشريكان أ – ب على الاستمرار في الشركة، وهو ما يسمح به العقد، على أن تحتسب حقوق الشريك المتوفى كما يلي:

1- له من صافي موجودات الشركة ما يعادل حصته منها حسب آخر ميزانية للشركة.

2- له من الأرباح عن المدة من أول السنة المالية إلى تاريخ الوفاة ¼ من أرباح السنة السابقة، أو 10% من رأسماله أيهما أكبر.

3- تقدر شهرة المحل على أساس ضعف متوسط أرباح السنوات الثلاث السابقة.

فإذا علمت أن:

1- كان رأسمال الشريك ج حسب آخر ميزانية للشركة 2000000 ل.س.

2- كانت أرباح السنوات الثلاث السابقة كما يلي، وعلى التوالي:

600000 – 900000 – 750000 ل.س.

3_ تحسب للشريك فائدة على رأس المال بمعدل 5% وعلى المسحوبات بمعدل 8%، علماً بأن مسحوباته خلال العام حتى تاريخ الوفاة 100000 ل.س، ومتوسط السحب ثلاثة أشهر.

4- عليه رصيد مدين في حـ/ جاري الشركاء 40000 ل.س.

المطلوب:

1- إثبات قيود اليومية اللازمة لتنفيذ ما سبق في ظل إثبات شهرة المحل بنصيب الشريك المتوفى ج منها فقط.

2- وضع حساب الشريك المتوفى علماً بأن الشركة دفعت له نصف المستحق بشيك على المصرف، واعتبرت الباقي بمثابة قرض لمدة 3 سنوات بذمة الشركة، وبفائدة سنوية 4% تحسب من تاريخ الوفاة.

4- شركة توصية بسيطة مؤلفة من الشركاء أ - ب - ج الذين يقتسمون الأرباح أو الخسائر بالتساوي، ولأسباب اقتصادية انفصل الشريك الموصي ج عن الشركة بتاريخ 2007/12/31 بالشروط التالية:

1- يعاد تقدير الموجودات والمطالب لتصبح بالقيمة الحالية كما يلي:

شهرة محل 320000 ل.س - بوليصة تأمين 65000 ل.س - مباني 1500000 ل.س - آلات 1000000 ل.س - أثاث 220000 ل.س - بضاعة 500000 ل.س - مدينون 300000 ل.س - أوراق مالية 350000 ل.س.

2- قرر الشريكان شراء حصة الشريك المنفصل ج في الشركة على أن يدفعا المستحق له من مواردهما الشخصية.

وكانت ميزانية الشركة قبل الانفصال في 2007/12/31 كما يلي:

250000		شهرة محل	5000000		رأس المال
2000000		مباني		3000000	الشريك أ
1270000		الآلات		1000000	الشريك ب
320000		أثاث		1000000	الشريك ج
445000		بضاعة	100000		أرباح محتجزة
	400000	مدينون	70000		حـ/ جاري الشركاء
	30000 -	- م.د.م.فيها		40000	الشريك أ
370000				10000	الشريك ب
	400000	أوراق مالية		20000	الشريك ج
	15000	- م. هبوط أسعار أوراق مالية	120000		دائنون
385000					
250000		مصرف			
5290000			5290000		

فإذا علمت: 1- اتفق الشركاء على إثبات بوليصة التأمين بقيمتها الحالية، علماً بـأن الشركة قد تعالج بوليصة التأمين البالغة 15000 ل.س على أنها نفقة إيرادية.

2- ترحل أرصدة حسابات إعادة التقدير والأرباح المحتجزة، وبوليصـة التـأمين إلى حـ/ جاري الشركاء.

المطلوب: 1- إثبات قيود اليومية اللازمة لتنفيذ ما سبق.

2- وضع حساب الشريك المنفصل ج.

3- وضع قائمة المركز المالي للشركة بعد انفصال الشريك ج مباشرة.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الخامس : تصفية شركات التضامن

Dissolution and Liquidation

- مفهوم التصفية
- المعالجة المحاسبية للتصفية
- أنواع المعالجات المحاسبية للتصفية
- التصفية السريعة
- التصفية التدريجية
- أسئلة ومسائل عامة

Damascus University


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

ـــ مفهوم التصفية:

يقصد بالتصفية زوال الشخصية الاعتبارية للشركة، وشطب اسمها من سجل الشركات، ثم بيع موجوداتها وتحصيل ديونها، وتسديد التزاماتها وتوزيع المبالغ المتبقية على الشركاء.

تنقضي شركات الأشخاص في الأحوال التالية:

1- اتفاق الشركاء جميعهم على حل الشركة أو دمجها في شركة أخرى.

2- انتهاء المدة المحددة للشركة.

3- انتهاء الغاية التي أسست من أجلها.

4- بقاء شريك واحد بعد انسحاب الشريك الآخر الوحيد.

5- إشهار إفلاس الشركة عند عجزها عن تسديد الديون ، وهذا الإفلاس يعني إفلاس الشركاء.

6- إشهار إفلاس أحد الشركاء فيها أو الحجر عليه ما لم يقرر باقي الشركاء جميعهم استمرار الشركة بينهم وفقاً لعقد الشركة.

7- فسخ الشركة بحكم قضائي.

8- شطب تسجيل الشركة.

عند انقضاء الشركة يتم تصفيتها طبقاً لما نص عليه عقد الشركة بهذا الخصوص . وإذا لم يتوفر هذا النص في العقد يتم تصفيتها طبقاً للقانون.

تحتفظ الشركة خلال فترة التصفية بشخصيتها ، وتستمر فيها الأعمال التي تؤدي إلى التصفية ، وليس تلك التي تؤدي إلى إنشاء التزامات جديدة . وإذا كانت تصفية شركة التضامن اختيارية فإن باتفاق جميع الشركاء ، فإن الشركاء أنفسهم يعينون المصفي ويحددون أجره. وإذا لم يتفقوا تعين المحكمة المختصة المصفي ، وتحدد أجره . وهذا هو الحال إذا انقضت الشركة بحكم قضائي.

يقوم المصفي فور تعيينه بالإعلان في صحيفة محلية واحدة على الأقل، عن تصفية الشركة . ويقوم بإعداد قائمة بموجودات والتزامات الشركة. ثم يقوم ببيع موجوداتها وسداد التزاماتها . ولا يحق له التنازل عن أي جزء من ديونها على الغير ، إلا بموافقة جميع الشركاء ، أو بإذن من المحكمة كما أنه لا يحق له إبرام عقود جديدة باسم الشركة إلا إذا كان ذلك لأغراض التصفية.

وقد ألزم القانون المصفي باتباع الأولويات التالية عند سداد التزامات الشركة[1]:

1- نفقات التصفية وأتعاب المصفي.

2- المبالغ المستحقة على الشركة للخزينة العامة.

3- المبالغ المستحقة على الشركة للعاملين فيها.

4- الديون المستحقة على الشركة لغير الشركاء فيها على أن تراعى في دفعها حقوق الامتياز.

5- القروض التي قدمها الشركاء للشركة و لم تكن من حصصهم في رأس مالها.

وبعد انتهاء التصفية يتم تحديد أرباح أو خسائر التصفية لتوزع حسب نسب توزيع الأرباح أو الخسائر إذا نص العقد، وإذا لم ينص فبنسبة رأس المال. والمبلغ المتبقي بعد ذلك من أموال الشركة وموجوداتها يوزع بين الشركاء حسب المراكز المالية النهائية للشركاء في حساب رأس المال .

- المعالجات المحاسبية للتصفية:

- أنواع المعالجات المحاسبية للتصفية :

تختلف المعالجة المحاسبية للتصفية باختلاف طريقة التصفية ، فقد يتم بيع الشركة بكامل موجوداتها والتزاماتها دفعة واحدة. أو أن يتم بيع موجودات الشركة دفعة واحدة أو كل أصل على حدة ثم يتم سداد الالتزامات. وقد تتم التصفية بشكل

[1] قانون الشركات الصادر في 2008/3/3 ، المادة (25)

تدريجي لفترة طويلة حيث ، يتم بيع كل أصل على حدة ، ثم يستخدم المبلغ المقبوض لسداد الالتزامات وهكذا حتى تنتهي عملية التصفية.

وقد ينتج عن عملية التصفية تحقيق أرباح أو خسائر توزع على الشركاء بنسبة حصصهم في رأس المال إذا لم ينص عقد الشركة على غير ذلك . وإذا تجاوزت حصة أحد الشركاء من الخسارة صافي حقوقه ، فإن عليه سداد الفرق ؛ إلا إذا كان معسراً حيث يوزع الفرق على باقي الشركاء . وإذا تجاوزت الخسارة صافي حقوق الشركاء جميعاً ، وجب عليهم سداد الالتزامات المترتبة على الشركة من أموالهم الخاصة.

ولإظهار نتائج التصفية وإقفال الحسابات ، يقوم المصفي بفتح الحسابات التالية:

حـ/ التصفية أو حـ/أ.خ التصفية، حـ/البنك، حـ/رأس مال الشركاء .

يظهر رصيد حـ/التصفية أو حـ/نتيجة التصفية ، الربح أو الخسارة الناجمة عن عملية التصفية . ثم يقفل الرصيد في حـ/رأس مال الشركاء. أما حـ/البنك فإنه يظهر حركة النقدية من مقبوضات ومدفوعات ناجمة عن عملية التصفية ويمثل رصيده ، النقدية المتبقية بعد سداد الإلتزامات تجاه الغير. وهذا الرصيد يقفل في حـ/رأس مال الشركاء . أما حـ/رأس مال الشركاء فتقفل فيه ، كما ورد سابقاً ، أرباح أو خسائر التصفية بالإضافة إلى الأرباح أو الخسائر المدورة من سنوات سابقة، والاحتياطيات والحسابات الجارية للشركاء والقروض الممنوحة للشركاء . ويمثل رصيد حـ/رأس مال الشركاء صافي الحقوق المتبقية لهم ، أو الخسائر التي يتوجب سدادها من أموالهم الخاصة. ويجب أن يتساوى رصيد حـ/رأسمال الشركاء مع رصيد النقدية. وإذا كانت التصفية بسبب الاندماج فإن حسابات أخرى تفتح لتظهر عملية الاندماج وانعكاساتها على دفاتر الشركة.

وسوف يستعرض الكتاب في أجزائه التالية الحالات التفصيلية للتصفية كما يلي:

- التصفية السريعة.
- التصفية التدريجية.

- التصفية السريعة : **Quick Liquidation**

تكون التصفية سريعة عندما يتم إنهاء عملية التصفية خلال فترة قصيرة من الزمن. وفي هذه الحالة إما أن يتم بيع الشركة بكاملها بكافة موجوداتها والتزاماتها دفعة واحدة ، حيث يتكفل المشتري بتحصيل الديون وسداد الالتزامات أو أن يتم بيع كافة الأصول دفعة واحدة واستلام قيمتها ثم تستخدم المتحصلات النقدية لسداد الالتزامات ؛ أو أن يتم بيع كل أصل على حدة ثم تستخدم النقدية المحصلة لسداد الالتزامات وفيما يلي عرض لهذه الحالات:

الحالة الأولى: بيع الشركة دفعة واحدة مقابل مبلغ محدد:

فقد يتم بيع الشركة بجميع موجوداتها والتزاماتها دفعة واحدة حيث تنتقل ملكية الموجودات إلى المشتري الذي يتعهد بتحصيل الديون وسداد الالتزامات. وهنا يتم فتح حـ/التصفية ، لتقفل فيه جميع الحسابات التي تظهر في ميزانية الشركة ، عدا النقدية وحقوق الملكية، كما تقفل فيه مصاريف التصفية، ويسجل فيه المبلغ المحصل من المشتري في الطرف الدائن. ويأخذ حـ/التصفية الشكل التالي:

حـ/التصفيـــــــة

×××	الموجودات الثابتة	×××	الالتزامات طويلة الأجل تجاه الغير
×××	الموجودات المتداولة (عدا النقدية)	×××	الالتزامات قصيرة الأجل تجاه الغير
×××	مصاريف التصفية	×××	الحسابات الدائنة الأخرى
		×××	المخصصات بكافة أشكالها
×××	الرصيد (ربح التصفية)	×××	البنك (القيمة البيعية للشركة)
×××		×××	

×××	حـــ/رأس المال	×××	الرصيد (ربح التصفية)
	×× أ		
	×× ب		
	×× جـــ		
×××		×××	

وتكون القيود على الشكل التالي:

×××		حـــ/التصفية
	×××	حـــ/أراض
	×××	حـــ/مبان
	×××	حـــ/مخزون
	×××	حـــ/زبائن
	×××	حـــ/أ.ق
	×××	حـــ/استثمارات قصيرة الأجل (أ.مالية)
		إقفال الحسابات المدينة في حـــ/التصفية
×××		حـــ/قرض طويل الأجل
×××		حـــ/موردين
×××		حـــ/أ.دفع
×××		حـــ/مصاريف مستحقة
×××		حـــ/مخصص إ .مباني
×××		حـــ/مخصص ديون مشكوك فيها
	×××	حـــ/التصفية
		إقفال الحسابات الدائنة في حـــ/التصفية
×××		حـــ/مصاريف التصفية
	×××	حـــ/النقدية

دفع مصاريف التصفية		
	حـ/التصفية	×××
حـ/مصاريف التصفية	×××	
إقفال مصاريف التصفية		
	حـ/البنك	×××
حـ/التصفية	×××	
استلام القيمة البيعية للشركة		

مثال: شركة تضامن مولفة من سامر وهمام وجمال الذين يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي ، كانت ميزانيتها بتاريخ 2004/6/31 كما يلي:

الميزانية

50000	أراض		رأس المال
	40000 مبان		50000 الشريك سامر
15000	(25000) م .أ.مبان		30000 الشريك همام
		100000	20000 الشريك جمال
	30000 أثاث	21000	أرباح غير موزعة
5000	(25000) م. أ.أثاث	22000	قرض الشريك سامر
	120000 بضائع	100000	قروض بنكية
110000	(10000) م. هـ. أسعار بضائع	42000	الموردون
	70000 زبائن	3000	إيرادات مقبوضة مقدماً
65000	(5000) م. د. م. فيها	5000	ضرائب مستحقة
30000	بنك		
10000	جاري الشريك جمال		
6000	إيرادات مستحقة		
2000	مصاريف مدفوعة مقدماً		
293000		293000	

وقد تقرر تصفية الشركة . وقام المصفي ببيع الشركة مقابل مبلغ 160000 حيث تعهد المشتري بتحصيل الديون وسداد الالتزامات ، وبلغت مصاريف التصفية 7000. وقد تم الاتفاق على توزيع أرباح أو خسائر التصفية حسب حصص الشركاء في رأس المال.

المطلوب: فتح الحسابات التالية:

أ- حـ/التصفية.

ب- حـ/رأس المال.

ت- حـ/البنك.

الحل:

حـ/التصفية

50000	حـ/الأراضي	100000	حـ/قروض بنكية
40000	حـ/المباني	42000	حـ/الدائنين
30000	حـ/الأثاث	5000	حـ/الضرائب المستحقة
120000	حـ/البضائع	3000	حـ/إيرادات مقبوضة مقدما
70000	حـ/الزبائن	25000	
6000	حـ/إيرادات مستحقة	25000	حـ/مخصص أ.مباني
2000	حـ/مصاريف مدفوعة مقدما	10000	حـ/مخصص أ.أثاث
7000		5000	حـ/م. هبوط أسعار بضائع
50000	حـ/مصاريف التصفية	160000	
375000	رصيد (ربح التصفية)	375000	حـ/مخصص د.م.فيها
		50000	حـ/البنك
	حـ/رأس المال :		
25000	الشريك سامر		رصيد
15000	الشريك همام		
10000	الشريك جمال		
50000		50000	

حـــ/البنك

30000	رصيد	7000	حـــ/مصاريف التصفية
160000	حـــ/التصفية	183000	رصيد
190000		190000	
183000	رصيد		حـــ/رأس المال
		104000	الشريك سامر
		52000	الشريك همام
		27000	الشريك جمال
183000		183000	

حـــ/رأس المال

سامر	همام	جمال	البيان	سامر	همام	جمال	البيان
—	—	10000	حـــ/جاري جمال	50000	30000	20000	رصيد
				25000	15000	10000	حـــ/التصفية
				22000	—	—	حـــ/قرض الشريك سامر
104000	52000	27000	رصيد	7000	7000	7000	أرباح غير موزعة

104000	52000	37000
104000	52000	27000
104000	52000	27000

حـــ/البنك

104000	52000	37000
104000	52000	27000
104000	52000	27000

رصيد

الحالة الثانية: بيع موجودات الشركة دفعة واحدة وسداد الالتزامات:

في هذه الحالة يتم إقفال حسابات الموجودات (عدا النقدية) في الطرف المدين من حـــ/الصفية ، ويثبت في الجانب الدائن المبلغ المحصل ثمناً لها ، كما تقفل في هذا الجانب المخصصات المشكلة لعناصر الموجودات. ثم تعالج باقي العمليات كما ورد سابقاً.

ويأخذ حـــ/التصفية في هذه الحالة الشكل التالي:

حـــ/التصفية

×××	حـــ/مبان	×××	حـــ/البنك (قيمة الأصول المباعة)
×××	حـــ/أثاث	×××	حـــ/مخصص استهلاك أثاث
×××	حـــ/بضائع	×××	حـــ/مخصص ديون مشكوك فيها
×××	حـــ/الزبائن		حـــ/ الدائنين (تنازل الدائنين عن جزء من
×××	حـــ/أوراق القبض	×××	ديونهم)
×××	حـــ/مصاريف التصفية		رصيد (خسارة التصفية)
×××	حـــ/الدائنين(ديون غير مسجلة عند التصفية)		

xxx		xxx	
xx	رصيد (خسارة التصفية)		حـ/رأس المال
		xx	الشريك أ
		xx	الشريك ب
		xx	الشريك حـ
xxx		xxx	

xxx		حـ/التصفية
	xxx	حـ/المباني
	xxx	حـ/الأثاث
	xxx	حـ/البضائع
	xxx	حـ/الزبائن
	xxx	حـ/أوراق القبض
		الخ .....
		إقفال الموجودات في حساب التصفية
xxx		حـ/مخصص استهلاك أثاث
xxx		حـ/مخصص ديون مشكوك فيها
xxx		الخ .....
	xxx	حـ/التصفية
		إقفال المخصصات في حـ/التصفية
xxx		حـ/النقدية

	xxx	حـ/التصفية بيع موجودات الشركة

ثم تثبت مصاريف التصفية وتقفل ، وتسدد الديون بقيود ، تماماً كما وردت سابقاً ويأخذ حـ/رأس المال الشكل التالي:

حـ/رأس المال

الشريك أ	الشريك ب	البيان	الشريك أ	الشريك ب	البيان
—	xxx	حـ/جاري الشركاء	xxx	xxx	رصيد
xxx	xxx	حـ/خسائر غير موزعة	xxx	—	حـ/جاري الشركاء
xxx	xxx	حـ/التصفية (خسائر التصفية)	xxx	xxx	حـ/الاحتياطيات
xxx	xxx	رصيد (حـ/البنك)	xxx	xxx	حـ/أرباح غير موزعة
			xxx	xxx	حـ/التصفية (أرباح التصفية)
					رصيد (حـ/البنك)
xxx	xxx		xxx	xxx	

مثال: كانت ميزانية شركة التضامن المؤلفة من عوني وغالـــب في 2003/12/31 كما يلي:

الميزانية في 2000/12/31

	40000 مبان	88000	رأس المال
35200	(4800) م. أ.مباني	48000	الشريك عوني
		40000	الشريك غالب
	80000 سيارات	16000	أرباح غير موزعة
64000	(16000) م. أ.سيارات	8000	احتياطيات
16000	بضاعة	67200	دائنون
	24000 مدينون	8800	حـــ/جاري الشركاء
20800	(3200) م. د.م.فيها	4800	الشريك عوني
52000	بنك	4000	الشريك غالب
188000		188000	

وبسبب انقضاء مدة الشركة تقرر تصفيتها في 2004/1/1 ، حيث بـــاع المصـــفي موجودات الشركة وحقوقها تجاه الغير بمبلغ 304000 وسدد ديونها بالكامـــل ، ودفع مصاريف التصفية 8000 ثم سدد حقوق الشركاء .

وفيما يلي المعالجات المحاسبية لتصفية الشركة:

أولا: قيود اليومية :

160000		حـــ/التصفية
	40000	حـــ/المباني
	80000	حـــ/السيارات
	16000	حـــ/البضاعة

حـــ/المدينين	24000	
إقفال الموجودات في حساب التصفية		
حـــ/مخصص اهتلاك مباني		4800
حـــ/مخصص اهتلاك سيارات		16000
حـــ/مخصص ديون مشكوك فيها		3200
حـــ/التصفية	24000	
إقفال المخصصات في حـــ/ التصفية		
حـــ/البنك		304000
حـــ/التصفية	304000	
بيع موجودات الشركة		
حـــ/مصاريف التصفية		8000
حـــ/البنك	8000	
دفع مصاريف التصفية		
حـــ/التصفية		8000
حـــ/مصاريف التصفية	8000	
إقفال مصاريف التصفية		
حـــ/التصفية		160000
حـــ/رأس المال	160000	
80000 الشريك عوني		
80000 الشريك غالب		
توزيع أرباح التصفية		
حـــ/الدائنين		67200
حـــ/البنك	67200	
تسديد ديون الشركة		
حـــ/الاحتياطيات		8000
حـــ/رأس المال	8000	
4000 الشريك عوني		
4000 الشريك غالب		

توزيع الاحتياطيات على الشركة		
حـ/الأرباح غير الموزعة		16000
حـ/رأس المال	16000	
8000 الشريك عوني		
8000 الشريك غالب		
توزيع الأرباح غير الموزعة على الشركاء		
حـ/جاري الشركاء		8800
4800 الشريك عوني		
4000 الشريك غالب		
حـ/رأس المال	8800	
4800 الشريك عوني		
4000 الشريك غالب		
إقفال الحسابات الجارية		
حـ/رأس المال		280800
144800 الشريك عوني		
136000 الشريك غالب		
حـ/البنك	280800	
توزيع حقوق الشركاء		

ثالثاً: حـ/التصفية

حـ/التصفية

40000	حـ/المباني	4800	حـ/ م. اهتلاك مباني
8000	حـ/السيارات	16000	حـ/ م. اهتلاك سيارات
16000	حـ/البضاعة	3200	حـ/م. ديون مشكوك فيها
24000	حـ/المدينين	304000	حـ/البنك
8000	حـ/مصاريف التصفية		
160000	رصيد (أرباح التصفية)		

328000		328000	
160000	حـ/رأس المال	160000	رصيد (أرباح التصفية)
	80000 الشريك عوني		
	80000 الشريك غالب		
160000		160000	

ثالثاً: حـ/البنك

حـ/البنك

52000	رصيد	8000	حـ/مصاريف التصفية
304000	حـ/التصفية	67200	حـ/الدائنين
		280800	رصيد
356000		356000	
280800	رصيد	280800	حـ/رأس المال
			144800 الشريك عوني
			136000 الشريك غالب
280800		280800	

رابعاً: حـ/رأس المال:

الشريك عوني	الشريك غالب	البيان	الشريك عوني	الشريك غالب	البيان
			48000	40000	رصيد
			80000	80000	حـ/التصفية
			4000	4000	حـ/الاحتياطي العام
			8000	8000	حـ/الأرباح غير الموزعة
144800	136000	رصيد (صافي	4800	4000	حـ/جاري الشركاء

			حقوق الشركاء)		
144800	136000			144800	136000
144800	136000	حـ/البنك		144800	136000	رصيد
144800	136000			144800	136000

الحالة الثالثة: بيع موجودات الشركة منفردة وسداد الالتزامات:

قد يباع كل أصل على حدة ،أو تباع أجزاء الأصل ، وتحصّل قيمتها خلال فترات زمنية قصيرة ، عندئذٍ يفتح حـ/أ.خ التصفية لتثبت فيه الأرباح أو الخسائر الناجمة عن بيع كل أصل ،أو عن تحصيل الديون، بعد إقفال المخصصات الخاصة بالأصول الثابتة في حـ/الأصل ، والمخصصات الأخرى المشكلة لمواجهة خسائر محتملة مع الخسائر المتحققة، والمخصصات التي تزيد عن الخسائر تقفل في حـ/نتيجة التصفية.

ويمثل رصيد حـ/أ.خ التصفية، الأرباح أو الخسائر الناجمة عن عملية التصفية.

حـ/أ.خ التصفية

×××	خسارة بيع مبان	×××	أرباح بيع الاثاث
×××	خسارة تحصيل ديون	×××	أرباح سداد الالتزامات
×××	إلخ		(مبالغ تنازل عنها الدائنون)
×××	مصاريف التصفية	×××	مخصص الديون
			(فائض المخصصات)
××	الرصيد (ربح تصفية)	×××	م. هبوط أسعار بضائع
		×××	إلخ ...
×××		×××	

×××	حـ/رأس المال	××	رصيد (ربح التصفية)
	الشريك أ		
	الشريك ب		
	الشريك حـ		
×××		×××	

مثال: شركة تضامن مؤلفة من وائل ويسري اللذين يقتسمان الأربـاح والخسـائر بالتساوي. كانت ميزانية الشركة في 2003/12/31 كما يلي:

الميزانية العمومية في 2003/12/31

24000	صان	90000	رأس المال
	4000 أثاث		60000 الشريك وائل
3000	(1000) مخصص أ.أثاث		30000 الشريك
		14000	يسري
	32000 بضاعة	15000	احتياطي عام
30000	(2000) م . هـ . أ. بضاعة	3000	دائنون
	15000 العملاء	3200	أوراق دفع
10000	(5000) مخصص د.م.فيها		مصاريف مستحقة
9000	أوراق قبض		
6000	حـ/جاري الشركاء		
	4800 وائل		
	1200 يسري		
36000	خسائر مدورة		
7200	بنك		
125200		125200	

وفي 2004/1/1 ونظراً لوقوع خسائر كبيرة ، فقد تقرر تصفية الشـــركة .ثم قـــام المصفي بالأعمال التالية:

1- باع المباني بمبلغ 30000 والأثـــاث بمبلـــغ 600 والبضـــاعة بمبلـــغ 16200 .

2- حصَّـــل من العملاء مبلغ 10200.

3- حصَّـــل أوراق القبض بالكامل.

4- سدد ديون الشركة . وقد تنازل الدائنون عن 10% من ديونهم.

5- بلغت مصاريف التصفية 2100

6- سدد حقوق الشركاء بالكامل.

المطلوب:

1- تسجيل قيود اليومية.

2- فتح الحسابات التالية: حـــ/أ.خ التصفية، حـــ/رأس المال، حـــ/البنك.

الحل: 1 ـــ قيود اليومية:

حـــ/البنك		30000
حـــ/المباني	24000	
حـــ/أ.خ.التصفية	6000	
بيع المباني بربح		
حـــ/مخصص اهتلاك الأثاث		1000
حـــ/الأثاث	1000	
إقفال المخصص في حـــ/ الأصل		
حـــ/البنك		600
حـــ/أ.خ التصفية		2400

	3000	حـ/الأثاث بيع الأثاث بخسارة
16200 2000 13800		حـ/البنك حـ/مخصص هبوط أسعار بضاعة حـ/أ.خ التصفية
	32000	حـ/البضاعة بيع البضاعة بخسارة وإقفال جزء من الخسارة في حـ/ المخصص
10200 4800		حـ/البنك حـ/مخصص د.م.فيها
	15000	حـ/ العملاء تحصيل جزء من الديون وتحميل الديون غير المحصلة على حـ/مخصص الديون
200		حـ/مخصص ديون مشكوك فيها
	200	حـ/أ.خ. التصفية إقفال المتبقي من المخصص
9000		حـ/البنك
	9000	حـ/ أ. القبض تحصيل أوراق القبض
15000		حـ/الدائنين
	13500	حـ/البنك
	1500	حـ/أ.خ. التصفية تسديد المستحق للدائنين بعد تنازلهم عن 10% من ديونهم

حـــ/رأس المال		36000
18000 الشريك وائل		
18000 الشريك يسري		
حـــ/ملخص الدخل (حـــ/ أ. خ)	36000	
توزيع الخسائر بين الشريكين حسب نسبة توزيع أ.خ.		
حـــ/الاحتياطي العام		14000
حـــ/رأس المال :	14000	
7000 الشريك وائل		
7000 يسري		
توزيع الاحتياطي حسب نسبة التوزيع		
حـــ/رأس المال		6000
4800 الشريك وائل		
1200 الشريك يسري		
حـــ/جاري الشركاء	6000	
4800 الشريك وائل		
1200 الشريك يسري		
إقفال الحسابات الجارية		
حـــ/مصاريف التصفية		2100
حـــ/البنك	2100	
دفع مصاريف التصفية		
حـــ/أ.خ. التصفية		2100
حـــ/مصاريف التصفية	2100	
إقفال مصاريف التصفية		

51400		حـــ/رأس المال
		38900 الشريك وائل
		12500 الشريك يسري
	51400	حـــ/البنك
		تسديد حقوق الشركاء

2 ـــ إعداد الحسابات :

حـــ/أ. خ التصفية

2400	حـــ/الأثاث	6000	حـــ/البنك
13800	حـــ/البضاعة	200	حـــ/مخصص د.م.فيها
2100	حـــ/مصاريف التصفية	1500	حـــ/الدائنين
		10600	رصيد
18300		18300	
10600	رصيد	10600	حـــ/رأس المال
			5300 الشريك وائل
			5300 الشريك يسري
10600		10600	

حـ/البنك

7200	رصيد	13500	حـ/الدائنين
24000	حـ/المباني	3000	حـ/أ.دفع
600	حـ/أ.خ التصفية	3200	حـ/المستحقات
600	حـ/الأثاث	2100	حـ/مصاريف التصفية
16200	حـ/البضاعة	51400	رصيد
10200	حـ/المدينين		
9000	حـ/أ.ق		
73200		73200	
51400	رصيد	51400	حـ/رأس المال
			38900 الشريك وائل
			12500 الشريك يسري
51400		51400	

حـ/رأس المال

وائل	يسري	البيان	وائل	يسري	البيان
18000	18000	حـ/ملخص الدخل	60000	30000	رصيد
4800	1200		7000	7000	حـ/الاحتياطي العام
5300	5300	حـ/جاري الشركاء			
38900	12500	حـ/أ.خ التصفية			

			رصيد		
	37000	67000		37000	67000
رصيد	12500	38900	حـ/البنك	12500	38900
	12500	38900		12500	38900

- التصفية التدريجية: **Gradual Liquidation**

تتم التصفية تدريجياً عندما تستغرق عملية التصفية زمناً طويلاً ، بسبب صعوبات بيع الأصول وتحصيل الديون وما يرافق هذه العملية من مشكلات قانونية وغيرها. لذلك يلجأ المصفي إلى استخدام النقدية المتوفرة من بيع الأصول ومن تحصيل بعض الديون، لسداد ديون الشركة تدريجياً حسب أولوية السداد. وعند الانتهاء من سداد الالتزامات تجاه الغير بكاملها ، بما فيها مصاريف التصفية ، يلجأ المصفي إلى توزيع النقدية المتحصلة تدريجياً على الشركاء ، فيما إذا اتفق الشركاء على ذلك. والجدير بالذكر أن توزيع النقدية على الشركاء يتم قبل معرفة أرباح أو خسائر التصفية ، وهنا تظهر مشكلة اختلاف نسبة توزيع الأرباح عن نسب حقوق الملكية عند إجراء التوزيع ، فإذا تم التوزيع حسب نسب الأرباح وتم إهمال نسب حقوق الملكية فقد يحدث أن يسترد أحد الشركاء كامل حقوقه ، أو يزيد عنها قبل أن يستردها شركاء آخرين. وفي حال كانت نتيجة التصفية خسارة يكون قد نال هذا الشريك أرباحاً والآخرون خسائر . وهذا كله يوجب إجراء التسويات بين الحقوق . ولحل هذه المسألة لا بد من التميز بين الحالتين:

الأولى : توافق نسب توزيع الأرباح مع نسب حصص رأس المال.

الثانية : عدم توافق النسبتين.

الحالة الأولى: توافق نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر مع نسبة حصص الشركاء في رأس المال (P&L Ration Same as Capital Ration) :

في هذه الحالة توزع النقدية في كل دفعة حسب نسبة حقوق الملكية لكل شريك. والمبلغ المتبقي بعد سداد كامل حقوق الشركاء يمثل ربح التصفية ويوزع أيضاً بنسبة الحقوق . وإذا لم تكفِ النقدية لسداد حقوق الشركاء بعد انتهاء التصفية تكون النتيجة خسارة يتحملها الشركاء بنسبة حقوقهم أيضاً.

مثال: بافتراض أن أمجد وماهر شركاء في شركة تضامن ويقتسمان الأرباح بنسبة رأس المال . وكانت ميزانية الشركة في 2003/12/31 كما يلي:

96000	موجودات مختلفة	96000	رأس المال
48000	بنك		64000 الشريك أمجد
			32000 الشريك ماهر
		18000	دائنون
		30000	أوراق دفع
144000		144000	

وقد جرى تصفية الشركة تدريجياً ، حيث باع المصفي الموجودات على مراحل وسدد الالتزامات ومصاريف التصفية كما يلي:

الفترة	المبلغ المتحصل	مصاريف التصفية
كانون الثاني	56000	3200
شباط	16000	1600
آذار	8800	1600

المطلوب: إعداد قائمة التوزيع و إعداد الحسابات التالية:

حـ/التصفية، حـ/رأس المال، حـ/البنك.

الحل:

1ـــ قائمة التوزيع

البيان	الشريك ماهر	الشريك أحمد
رصيد رأس المال في 2003/12/31	32000	64000
الدفعة الأولى (المحصلة في نهاية شهر كانون ثاني)		
48000 رصيد حـ/البنك في بداية الفترة		
56000 + المبالغ المحصلة خلال الشهر		
104000 الإجمالي		
(3200) ـــ مصاريف التصفية لشهر كانون الثاني		
100800 الباقي		
(68800) ـــ حقوق الدائنين و أوراق الدفع		
32000 المبلغ المتبقي موزعاً بنسبة حقوق الشركاء	17600	35200
حقوق الشركاء بعد توزيع الدفعة الأولى		
الدفعة الثانية (المحصلة في نهاية شهر شباط)	14400	28800
16000 المبالغ المحصلة خلال الشهر		
(1600) ـــ مصاريف التصفية لشهر شباط.		
14400 المبلغ الباقي موزعاً بنسبة حقوق الشركاء		
حقوق الشركاء بعد توزيع الدفعة الثانية	4800	9600
الدفعة الثالثة المحصلة في نهاية شهر آذار	9600	19200
12000 المبالغ المحصلة خلال الشهر		
(1600) ـــ مصاريف التصفية لشهر آذار		
7200 المبلغ المتبقي من حقوق الشركاء موزعا بنسبة حقوق الملكية وتمثل خسارة التصفية.	2400	4800
	7200	14400

وفيما يلي توضيح لكيفية تحديد الخسارة وتوزيعها على الشركاء:

1- خسائر التصفية بلغت:

أ- مصاريف التصفية: 3200 + 1600 + 1600 = 6400 .

ب- خسارة بيع الأصول : تكلفة الأصول 96000 - المقبوضات من بيع الأصول.

(56000 + 16000 + 8800) = 15200

جـ - إجمالي الخسارة: 6400 + 15200 = 21600

توزع بين الشريكين بنسبة حقوقهم كما يلي:

- حصة أمجد من الخسارة : 21600 × 2 / 3 = 14400
- حصة ماهر من الخسارة: 21600 × 1 / 3 = 7200

2- صافي حقوق الشركاء: (رأس المال – الخسارة)

- الشريك أمجد: 64000 – 14400 =	49600
- الشريك ماهر : 32000 – 7200 =	24800
المجموع	74400

وهي المبالغ نفسها التي حصل عليها عند توزيع المبالغ المحصلة على دفعات.

3- المبالغ التي استلمها الشركاء:

- الشريك أمجد : 35200 + 9600 + 4800 =	49600
- الشريك ماهر: 17600 + 4800 + 2400 =	24800
صافي حقوق الشركاء في الشركة	74400

حسابات التصفية:

حـــ/التصفية

96000	حـــ/الموجودات	56000	حـــ/البنك
3200	حـــ/مصاريف التصفية	43200	رصيد 2004/1/31
99200		99200	
43200	رصيد 2004/2/1	16000	حـــ/البنك
1600	حـــ/مصاريف التصفية	28800	رصيد 2004/2/29
44800		44800	
28800	رصيد 2004/3/1	8800	حـــ/البنك
1600	حـــ/مصاريف التصفية	21600	رصيد 2004/3/31
30400		30400	
21600	رصيد 2004/4/1	21600	حـــ/رأس المال
			14400 الشريك أمجد
			7200 الشريك ماهر
21600		21600	

حـــ/البنك

48000	رصيد	3200	حـــ/مصاريف التصفية
56000	حـــ/التصفية	48000	حـــ/الدائنين
		52800	حـــ/رأس المال
			35200 الشريك أمجد
			17600 الشريك ماهر
104000		104000	
16000	حـــ/التصفية	1600	حـــ/مصاريف التصفية
		14400	حـــ/رأس المال
			9600 الشريك أمجد

		4800 الشريك ماهر	
16000		16000	
8800	حـــ/التصفية	1600	حـــ/مصاريف التصفية
		7200	حـــ/رأس المال
		4800	الشريك أمجد
		2400	الشريك ماهر
8800		8800	

حـــ/رأس المال

البيان	ماهر	أمجد	المجموع	البيان	ماهر	أمجد	المجموع
رصيد	32000	64000	96000	حـــ/البنك 2004/1/31	17600	35200	52800
				رصيد 2004/1/31	14400	28800	43200
	32000	64000	96000		32000	64000	96000
رصيد 2004/2/1	14400	28800	34200	حـــ/البنك 2004/2/28	4800	9600	14400
				رصيد 2004/2/28	9600	19200	28800
	14400	28800	43200		14400	28800	43200
رصيد 2004/3/1	9600	19200	28800	حـــ/البنك 2004/3/31	2400	4800	7200
				حـــ/التصفية	7200	14400	21600
	9600	19200	28800		9600	19200	28800

الحالة الثانية: اختلاف نسبة توزيع الأرباح أو الخسائر عن نسبة حصص الشركاء في رأس المال P&L Radios different from capital ratios

في هذه الحالة يتم تعديل حقوق الشركاء لكي تتوافق مع نسب توزيع الأرباح والخسائر. لذلك فإنه يتم دفع مبالغ لبعض الشركاء دون البعض الآخر لكي تصبح حقوق الشركاء متطابقة مع نسب توزيع الأرباح والخسائر. بعد ذلك يجري توزيع المبالغ المحصلة تدريجياً بنسبة توزيع الأرباح والخسائر.

تتم التصفية حسب هذه الحالة حسب الخطوات التالية :

1- يتم تحديد صافي حقوق كل شريك عند التصفية، وذلك بتعديل رأسماله برصيد حسابه الجاري وحصته من الأرباح أو الخسائر غير الموزعة قبل التصفية بالاحتياطيات وغيرهم...

2- يتم تحديد الأولوية في الدفع: ويتم ذلك بقسمة حقوق كل شريك على النسبة التي تخصه من نسب توزيع الأرباح . والشريك ذو الناتج الأكبر لعملية القسمة يكون له الأولوية في استرداد جزء من حقوقه . ثم يليه في الأولوية الشريك ذو الناتج الأقل وهكذا حتى تتطابق نسب توزيع الأرباح مع حقوق الشركاء.

3- تحديد المبلغ الواجب دفعه لصاحب الأولوية الأولى قبل الدفع لباقي الشركاء ، ثم تحديد المبلغ الواجب دفعه لصاحبي الأولوية الأولى والثانية قبل الدفع للآخرين وهكذا ..

وفيما يلي مثال توضيحي لكيفية تحديد المبالغ:

ليكن سمير وعوني وأكرم شركاء متضامنين يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة (5-3-2) على التوالي وكانت حقوقهم كما يلي:

حصة الشريك سمير : في رأس المال : 70000 + 2000 جاري دائن = 72000

حصة الشريك عوني : في رأس المال : 60000 ـــ 6000 جاري مدين = 54000

حصة الشريك أكرم : في رأس المال: 40000 + 3200 قرض للشريك = 43200

169200

فإن المبالغ الواجب دفعها حسب الأولوية للشركاء تحتسب حسب الخطوات التالية:

1- تحدد الأولوية في الدفع بين الشركاء كما يلي:

	سمير	عوني	أكرم	المجموع
حقوق الشركاء	72000	54000	43200	169200
÷	÷	÷	÷	
نسب توزيع الأرباح	5	3	2	10
=	14400	18000	21600	
الأولوية في الدفع	الثالث	الثاني	الأول	

إذاً الدفع يجب أن يكون أولاً لأكرم ثم عوني . بعد ذلك يتم الدفع بحسب نسب توزيع الأرباح.

2- يحدد المبلغ الواجب سداده أولاً لأكرم قبل عوني ويتم ذلك كما يلي:

أ- تحدد الحصص بينهما على أساس نسب التوزيع:

البيان	عوني	أكرم	المجموع
حقوق الشركاء	54000	43200	97200
نسب التوزيع بينهما	3	2	5
حقوق الشركاء بعد تسويتها للتوافق مع نسب التوزيع	5/3 × 97200 58320=	5/2×97200 38880 =	97200
فرق حقوق الشركاء قبل وبعد التعديل	(4320)	4320	—

يستخلص مما سبق أن أكرم يجب أن يخفض حصته ، أي أن يسترد مبلغ 4320 وأن عوني يجب أن يزيد حصته أي أن يدفع 4320 لكن الشركة قيد التصفية لذلك يجب تخفيض حصة أكرم للتناسب مع حقوق عوني وبالقيمة نفسها .

ب- تحديد المبلغ الواجب سداده لأكرم كما يلي:

الشريك	عوني	أكرم
نسب التوزيع	3	2
حقوق الشركاء بعد التخفيض	54000	س

$$\text{س} = \frac{2 \times 54000}{3} = 36000$$

إذاً المبلغ الواجب دفعه لأكرم قبل عوني:

حقوق أكرم قبل التخفيض = 43200

حقوق أكرم بعد التخفيض = 36000

7200

يستخلص مما سبق أن الشريك أكرم يجب أن يحصل على مبلغ 7200 أولاً قبل غيره.

3- يحدد المبلغ الواجب سداده أولاً لكل من عوني وأكرم معاً بعد أن يكون قد حصل أكرم على الـ 0 7200. (تتبع هنا الخطوات نفسها كما في المرحلة السابقة):

أ- تحدد الحصص على أساس نسب التوزيع للشركاء الثلاثة:

البيان	سمير	عوني	أكرم	الإجمالي
حقوق الشركاء قبل التعديل	72000	54000	36000	162000
نسب التوزيع	5	3	2	10
حقوق الشركاء حسب نسب التوزيع	81000	48600	32400	162000
التعديل الواجب إجراؤه على الحصص	9000	5400	3600	—

إذاً يجب تخفيض حقوق عوني بـ 5400 وأكرم بـ 3600 وزيادة حصة سمير بـ 9000 . وكون الشركة قيد التصفية فإن حصة سمير لن يتم زيادتها لذلك يجب تخفيض حصة عوني وأكرم بحيث يتم المحافظة على التناسب والتوافق مع نسب التوزيع.

ب- تحديد المبلغ الواجب سداده لتخفيض حقوق عوني وأكرم وتحسب كما يلي:

	سمير	عوني	أكرم
نسب التوزيع	5	3	2
حقوق الشركاء	72000	س	ص

حصة عوني: س = $\frac{3 \times 72000}{5}$ = 43200

حصة أكرم :ص = $\frac{2 \times 72000}{5}$ = 28800

أي يجب خفض حقوق عوني من 54000 إلى 43200 أي مبلغ 10800 وخفض حقوق أكرم من 36000 إلى 28800 اي بمبلغ 7200

4- أصبحت حقوق الشركاء كما يلي:

البيان	سمير	عوني	أكرم	الإجمالي
حقوق الشركاء قبل توزيع أي مبلغ لهم	72000	54000	43200	169200
المبلغ المدفوع في الأولوية الأولى	—	—	7200	7200
حقوق الشركاء بعد السداد للشريك أكرم	72000	54000	36000	162000
المبلغ المدفوع للأولوية الأولى والثانية	—	10800	7200	18000
حقوق الشركاء المتناسبة مع نسب توزيع الأرباح	72000	43200	28800	144000
نسب التوزيع	5	3	2	10

5- بعد دفع هذه المبالغ للشركاء عوني وأكرم ،يتم توزيع باقي المبالغ حسب نسب توزيع الأرباح.


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

مسائـــــــل عامة

المسألة الأولى : شركة تضامن مؤلفة من شوقي وحسان وسمير اللذين يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة (40% - 30% - 20%) على التوالي. ونظراً لتوالي الخسائر تقرر تصفية الشركة. وكانت ميزانيتها قبل التصفية كما يلي:

الميزانية العمومية

149740	موجودات مختلفة	180000	حـ/راس المال
3000	بنك		60000 الشريك شوقي
30260	حـ/جاري الشركاء		80000 الشريك حسان
	10640 الشريك شوقي		40000 الشريك سمير
	10260 الشريك حسان	51000	الموردون
	9360 الشريك سمير		
48000	خسائر مدورة		
231000		231000	

وقد بيعت الأصول المختلفة بمبلغ 60000 وبلغت مصاريف التصفية 9860 .

المطلوب:

إعداد الحسابات التالية:

حـ/التصفية، حـ/البنك، وحـ/رأس المال . علماً بأن الشريك سمير مفلس وأن الشريكين الباقيين موسرين.

المسألة الثانية : فادي ويحيى ومنصور شركاء في شركة تضامن ، يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة (40% - 40% - 20%) على التوالي. وكانت ميزانية الشركة في تاريخ 2004/7/31 كما يلي:

الميزانية العمومية في 2004/7/31

75000	مبان	150000	حـ/رأس المال
25000	سيارات		50000 الشريك فادي
12500	أثاث		50000 الشريك يحيى
62500	بضاعة		50000 الشـــــريك
25000	عملاء	12500	منصور
5000	حـ/جاري فادي	87500	حـ/جـاري الشـريك
12500	بنك		منصور
32500	خسائر مدورة		الموردون
250000		250000	

وقد اتفق الشركاء على تصفية الشركة ونتج عن ذلك ما يلي:

1- بيعت المباني بمبلغ 150000 والسيارات بمبلـغ 12500 والبضـاعة بمبلغ 50000 .

2- تم تحصيل 20000 من العملاء .

3- احتفظ منصور بجزء من الأثاث لنفسه قدرت قيمته بـ 10000 .

4- تنازل أحد الموردين عن 5000 من مجموع ديونه.

5- بلغت مصاريف التصفية 5000 .

المطلوب: 1- إثبات قيود اليومية اللازمة لإجراءات التصفية.

1- إعداد حسابات التصفية .

المسألة الثالثة: ثروت ورامي وأمين شركاء في شركة تضامن ، يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة 50% - 30% - 20% على التوالي . وفي 2004/1/1 قرر الشركاء تصفية الشركة وكانت ميزانيتها في ذلك التاريخ كما يلي:

الميزانية العمومية

384000	موجودات مختلفة	280000	رأس المال
16000	بنك		120000 الشريك
			ثروت
			100000 الشريك رامي
		12000	60000 الشريك أمين
		8000	قرض الشريك ثروت
		10000	قرض الشريك رامي
			الموردون
400000		400000	

وقد بيعت الموجودات المختلفة ووزعت أموال التصفية في نهاية كل شهر حسب الجدول التالي:

الشهر	القيمة الدفترية للموجودات	القيمة البيعية	مصاريف التصفية
تموز	104000	92800	800
آب	90000	81200	1200
أيلول	140000	122000	2000
تشرين أول	50000	24000	400
المجموع	384000	320000	4400

المطلوب:

1- إعداد كشف يبين الأولوية في التوزيع والدفعات التي يأخذها كل شريك قبل الآخر.

2- إعداد قائمة التصفية الفعلية وتوزيع صافي المبالغ المحصلة شهرياً بين الشركاء.

3- إثبات قيود اليومية اللازمة في نهاية كل شهر لإتمام عملية التصفية.

4- إعداد حسابات التصفية اللازمة.

المسألة الرابعة : شركة تضامن مؤلفة من ماهر وحمدان وعلاء الذين يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة 30% - 30% - 40% على التوالي. وقد اتفق الشركاء في 2004/5/31 على تصفية الشركة. وكانت ميزانية الشركة في ذلك التاريخ كما يلي:

الميزانية العمومية

96000	موجودات مختلفة	85000	رأس المال
1600	حـ/جاري الشريك علاء		8000 الشريك ماهر
24800	بنك		29000 الشريك حمدان
			48000 الشريك علاء
		4000	قرض الشريك ماهر
		1000	حـ/جاري الشريك حمدان
		32400	مطاليب مختلفة
122400		122400	

وفي شهر حزيران تم بيع 40% من موجودات الشركة بمبلغ 27200 ، وبلغت مصاريف التصفية عنها 320 . وفي شهر تموز تم بيع 30% من موجودات الشركة بمبلغ 20400 ، وبلغت مصاريف التصفية عنها 240 . وتم بيع الباقي خلال شهر آب بمبلغ 54200، وبلغت مصاريف التصفية عنها 440 .

المطلوب:

1- إعداد كشف يبين أولوية التوزيع والدفعات التي يأخذها كل شريك قبل الآخر.

2- إعداد قائمة التصفية الفعلية وتوزيع صافي المبالغ المحصلة شهرياً بين الشركاء.

3- إعداد حسابات التصفية اللازمة.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل السادس :محاسبة شركات التوصية البسيطة

(Limited Liability Partnerships)

- مفهوم التوصية البسيطة
- المعالجة المحاسبية في شركات التوصية البسيطة
- أسئلة ومسائل عامة

Damascus University


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

ـ مفهوم التوصية البسيطة:

تعتبر شركات التوصية البسيطة شكلاً من أشكال تطور شركات التضامن . فهي تتميز عن شركات التضامن بأن الشركاء فيها نوعان: متضامنون وموصون. ينطبق على الشركاء المتضامنين كل ما ذكر عن الشركاء المتضامنين في شركات التضامن، وخاصة ما يتعلق باكتساب صفة التاجر والمسؤولية التضامنية وغير ذلك. أما الشركاء الموصون فهم مسؤولون عن ديون الشركة بمقدار حصصهم في رأس المال فقط دون أموالهم الخاصة؛ كما أنهم لا يكتسبون صفة التاجر.

هذا النموذج المتطور لشركات التضامن مكّن مجموعة من المستثمرين، ممن لا يمكنهم أو لا يرغبون اكتساب صفة التاجر أو تحمل مخاطر غير محدودة ، من استثمار أموالهم. ومن هؤلاء : الموظفون ، أو فاقدوا الأهلية وغيرهم... وحيث أن الشريك الموصي لا يعتبر بحكم القانون تاجراً، بخلاف الشريك المتضامن ، فإنه لا يحق له إدارة الشركة؛ وإذا أنيطت به بعض الأعمال الإدارية في الشركة، فإن مسؤوليته عندئذٍ تمتد إلى أمواله الخاصة ، فيما يتعلق بالالتزامات التي رتبها على الشركة خلال فترة إدارته هذه الأعمال .وبذلك فإن إدارة شركة التوصية البسيطة منوطة بالشركاء المتضامنين فقط . إضافة إلى ذلك فإنه لا يجوز أن يشمل عنوان الشركة على اسم شريك موصٍ، وإلاّ اعتبر مسؤولاً عن ديون الشركة وكأنه شريك متضامن . وإذا تكونت شركة توصية بسيطة من شريك متضامن واحد يجب أن تضاف عبارة وشركاه إلى عنوان الشركة .

ويحق للشريك الموصي في إطار الاعتبارات السابقة التنازل عن حصته في رأس المال دون الحاجة لأخذ موافقة الشركاء المتضامنين (وهذا بخلاف الشريك المتضامن) ،ويصبح بذلك الشريك الجديد شريكاً موصٍ إلا إذا اتفق مع جميع الشركاء المتضامنين على أن يكون شريكاً متضامناً .

أما ما يتعلق بالشركاء المتضامنين في شركة التوصية، مثل انضمام أو انسحاب شريك متضامن وغير ذلك ، فإنه ليس بحاجة لموافقة الشركاء الموصين ، بل لموافقة جميع الشركاء المتضامنين ،أو أكثريتهم إذا أجاز عقد الشركة ذلك. وهذا ينطبق كذلك على تغيير أو تعديل غايات الشركة .

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن وفاة أو إعسار أو انسحاب أو فقدان أهلية شريك موصٍ أو إصابته بعجز دائم لا يؤدي إلى فسخ عقد الشركة وتصفيتها ويبقى ذلك محصوراً بالشركاء المتضامين فقط .

وتتطابق إجراءات تكوين شركة التوصية البسيطة مع إجراءات تكوين شركة التضامن؛ فهي بحاجة إلى إشهار بعد استكمال عملية التسجيل لدى أمين كل الشركات.

المعالجات المحاسبية في شركات التوصية البسيطة:

تتشابه المعالجات المحاسبية في شركات التوصية البسيطة مع تلك في شركات التضامن. ولكن يجب الأخذ بالاعتبار وجود نوعين للشركاء عند فتح الحسابات المتعلقة بحقوق الملكية (حـ/رأس المال، حـ/جاري الشريك، حـ/قرض الشريك ...) كما تفتح كافة حسابات النفقات والإيرادات وحسابات الموجودات والمطاليب دون أي اختلاف في معالجاتها المحاسبية . لكن حالة واحدة تستوجب الوقوف عندها وهي **تصفية شركات التوصية البسيطة: Dissolution and Liquidation** نظراً لاعتبارات وجود شركاء موصين عند توزيع أرباح أو خسائر التصفية. وتتم تصفية شركات التوصية البسيطة للأسباب نفسها المتعلقة بشركات التضامن ، على أن تخص هذه الأسباب الشركاء المتضامنين فقط. عندئذٍ يفتح حـ/التصفية وحـ/توزيع أرباح أو خسائر التصفية ، بالإضافة إلى حـ/راس

مال الشركاء. وتراعى عند توزيع الخسائر ،المسؤولية المحدودة للشريك الموصي، إذ لا يجوز أن تتجاوز حصته من الخسارة مقدار حصته في رأس المال.

وعند تصفية شركات التوصية البسيطة يجب مراعاة ما يلي:

1 - يعتبر قرض الشريك الموصي المقدم للشركة ديناً عادياً كباقي الديون ، ولا يجوز اعتباره جزءا من حقوق ملكية الشريك الموصي، بينما إذا كان القرض مقدماً من شريك متضامن، فإنه يجوز إقفال حساب قرض الشريك في حساب رأسماله.

2- إذا كان القرض ممنوحاً من الشركة إلى الشريك الموصي ، فإن هذا القرض يعامل معاملة الديون الأخرى ، ويجب على الشريك الموصي سداده قبل تصفية حقوقه في الشركة . وبذلك لا يجوز له مثلاً الاحتفاظ بهذا القرض باعتبار أنه سداد لجزء من حصته في رأس المال . وهذا ينطبق كذلك على الشركاء المتضامنين.

3- إذا كانت حصة الشريك الموصي في رأس المال ، غير مدفوعة بالكامل، وكانت حصته من خسائر التصفية تتجاوز المبلغ المدفوع فعلياً ، وجب عليه سداد الفرق.

4- في حال تصفية الشركة وكانت هناك خسائر مدورة غير موزعة قبل بدء عملية التصفية ،ثم نجم عن التصفية خسارة ، يجب أن لا يتحمل الشريك الموصي من نوعي الخسارة ما يزيد عن حصته في رأس المال.

5- في حال وجود حساب جارٍ مدين للشريك الموصي ، وجب معرفة سبب المديونية، فإذا كانت ناجمة عن خسائر من سنوات ماضية ، فإن مسؤوليته عن خسائر التصفية تكون بحدود صافي حصته في رأس المال (أي بعد تنزيل هذه الخسائر من رأس المال).أما إذا كانت المديونية ناجمة عن منسحوبات شخصية وجب على الشريك الموصي سدادها للشركة.

6- إذا كان رصيد الحساب الجاري للشريك الموصي دائناً ، فإنه يعتبر بمثابة دين على الشركة ، ويسدد مع باقي ديونها بغض النظر عن نتيجة التصفية.

7- في حال تصفية الشركة، ونجم عن التصفية خسارة لا تتجاوز رأس مال الشركة ، وكان أحد الشركاء المتضامنين مفلساً ، فإن حصة هذا الشريك من خسائر التصفية توزع على باقي الشركاء بمن فيهم الموصين.

وفيما يلي حالات التصفية المختلفة:

الحالة الأولى: حالة وجود خسائر تصفية تفوق حصة الشريك الموصي في رأس المال وكان أحد الشركاء المتضامنين معسراً .

مثال: أيهم وشركاؤه يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة: 40% لكل من أيهم وأسعد و 20% لحامد .

وكانت ميزانية الشركة كما يلي :

60000	مبان	360000	رأس المال
130000	آلات		160000 أيهم
10000			
90000	أثاث		140000 أسعد
50000	عملاء		60000 حامد (موص)
20000	بضاعة	190000	موردون
200000	بنك	10000	قرض الشريك حامد
	خسائر تجارية		
560000		560000	

وقد اتفق أيهم وأسعد على تصفية الشركة بسبب توالي الخسائر. فتم بيع موجودات الشركة بمبلغ 210000 . وبلغت مصاريف التصفية 12000. وكان الشريك أسعد معسراً. وعليه فإن حسابات التصفية تظهر كما يلي:

حـ/التصفية

600000	حـ/المباني	210000	حـ/البنك
130000	حـ/الآلات	142000	رصيد(خسائر التصفية)
10000	حـ/الأثاث		
90000	حـ/العملاء		
50000	حـ/البضاعة		
12000	حـ/م.التصفية		
352000		352000	
142000	رصيد		حـ/رأس المال
		62000	أيهم
		60000	أسعد
		20000	حامد
142000		142000	

حـ/البنك

20000	رصيد	12000	حـ/م.تصفية
210000	حـ/التصفية	10000	حـ/قرض الشريك حامد
		190000	حـ/الموردين
		18000	رصيد مدين
230000		230000	
18000	رصيد	18000	حـ/رأس مال أيهم
18000		18000	

حـــ/رأس المال

البيان	حامد (موص)	أسعد	أيهم	البيان	حامد (موص)	أسعد	أيهم
رصيد	60000	140000	160000	حـــ/ت.أ.خ	40000	80000	80000
				حـــ/التصفية	20000	60000	62000
				رصيد	ـــــ	ـــــ	18000
	60000	140000	160000		60000	140000	160000
رصيد	ـــــ	ـــــ	18000	حـــ/البيان	ـــــ	ـــــ	18000
	ـــــ	ـــــ	18000		ـــــ	ـــــ	18000

ملاحظة حول الحل:

تبلغ حصة الشريك الموصي حامد من الخسائر التجارية 40000 . في حين أن حصته في رأس المال 60000 . وبذلك يتبقى من حصته في راس المال 20000 أما حصته من خسائر التصفية فكانت 142000×2% = 28400 . ولما كان لا يجوز تحميل الشريك الموصي بأكثر من باقي حصته في رأس المال(20000) فإن الزيادة البالغة 8400 (28400-20000) توزع بين الشريكين الباقيين بنسبة توزيع الأرباح والخسائر(8400 ÷ 2 = 4200 نصيب كل من أيهم وأسعد من خسائر الشريك الموصي) . وبما أن الشريك أسعد معسر فقد تحولت صافي خسارته إلى الشريك أيهم والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول تصفية حقوق الشركاء

البيان	حامد (موصى)	أسعد	أيهم
رأس المال	60000	140000	160000
(–) حصص الشركاء من الخسائر	(40000)	(80000)	(80000)
صافي حقوق الشركاء قبل التصفية	20000	60000	80000
(–) حصص الشركاء من خسائر التصفية	(28400)	(56800)	(56800)
(142000×40% لأيهم وأسعد			
(142000×20% لحامد			
صافي الحقوق بعد التصفية	(8400)	3200	23200
توزيع الزيادة في حصة الشريك حامد (الموصي) من الخسائر،عن حصته في رأس المال ، على الشريكين الباقيين	8400	(4200)	(4200)
صافي حقوق الشركاء المتضامنين بعد التسوية	—	(1000)	19000
تحميل الزيادة ، في خسائر الشريك المتضامن أسعد عن رأس ماله، إلى الشريك أيهم كون الشريك أسعد معسراً.		1000	(1000)
صافي حقوق الشريك أيهم	—	—	18000
تسديد صافي حقوق الشريك أيهم عن طريق البنك	—	—	(18000)
	—	—	—

الحالة الثانية: حالة وجود حـ/جاري مدين للشريك الموصي وحالة عدم سداد آخر لكامل حصته في رأس المال.

مثال : بافتراض أن شركة توصية بسيطة تتكون من إحسان (متضامن) وزهير وغالب (موصون). وكانت الميزانية العمومية في 2003/12/31 كما يلي :

66000	الشهرة			رأس المال	
	20000	الأثاث		66000	إحسان
15600	(4400)	م. أ.أثاث		30000	زهير (موص)
				24000	غالب (موص)
24000	بضاعة		108000	(12000)	حصة غالب
	36000	مدينون			
33600	(2400)	م. م. د.م.فيها	91200		دائنون
			34500		أوراق دفع
63000	أوراق مالية		1500		جاري غالب
26400	بنك				
6600	جاري زهير				
235200			235200		

وقد قرر الشريك حسان تصفية الشركة فبعت الشهرة بمبلغ 20000 والبضاعة بـ 16000 والأثاث بـ 4800 والأوراق المالية بـ 36000 وحُصِّل من المدينين فقط 34800 .

ـ بلغت التعويضات المستحقة غير المسجلة في الدفاتر لصالح العمال 18000 دفعت بالكامل ثم سددت جميع الديون.

بلغت مصروفات التصفية 7200 .

- يتكوّن رصيد حـ/جاري زهير من 3600 مسحوبات شخصية والباقي خسائر من سنوات سابقة.

وعليه فإن حسابات التصفية تظهر كما يلي:

حـ/التصفية

46000	حـ/الشهرة	1200	حـ/مخصص د.م.فيها
8000	حـ/البضاعة	115800	رصيد
10800	حـ/الأثاث		
27000	حـ/أوراق مالية		
18000	حـ/تعويضات العمال		
7200	حـ/م.تصفية	117000	
117000			
115800	رصيد		حـ/راس المال
		65120	إحسان (1430+63690)
		23680	غالب (520+23160)
		27000	زهير
115800		115800	

حـ/ البنك

264000	رصيد	18000	حـ / تعويضات العمال
20000	حـ/ الشهرة	91200	حـ / دائنين
16000	حـ/ البضاعة	34500	حـ / أ. دفع
4800	حـ/ الأثاث	1500	حـ / جاري غالب
36000	حـ/ أ. مالية	7200	حـ / م . تصفية
34800	حـ/ المدينين	880	حـ / رأس مال إحسان
3600	حـ/ جاري زهير		
11680	حـ/ حصة الشريك غالب		
153280		153280	

حـ/رأس المال

إحسان	زهير	غالب	البيان	إحسان	زهير	غالب	البيان
—	3000	—	حـ/جاري زهير	66000	30000	24000	رصيد
65120	27000	23680	حـ/التصفية				
880	—	320	رصيد				
66000	30000	24000		66000	30000	24000	
880	—	—	حـ/البنك	880	—	320	رصيد
—	—	320	حـ/حصة الشريك غالب في رأس المال				
880	—	320		880	—	320	

ملاحظات حول الحل:

1- الشريك الموصي زهير سدد جزءاً من حسابه الجاري المدين بما يعادل المسحوبات الشخصية . ثم جرى تحويل باقي رصيد حسابه إلى حساب رأس ماله.

2- الشريك الموصي غالب سدد حسابه الجاري كباقي ديون الشركة. أما الحصة غير المدفوعة فقد سدد منها 11680 كما يلي:

الحصة غير المدفوعة = 12000

صافي حقوقه بعد التصفية = (320)

11680

3- تم احتساب حصة الشركاء من خسائر التصفية كما يلي:

- الشريك زهير يتحمّل فقط 27000 بما يعادل صافي حقوقه قبل التصفية.

- الشريك إحسان يتحمل حصة من خسائر التصفية /63690/ بالإضافة إلى نصيبه من الزيادة في خسارة الشريك زهير 1430.

- الشريك غالب تحمل حصة من خسائر التصفية /23160/ بالإضافة إلى نصيبه من الزيادة في خسارة الشريك زهير 520 .

تم احتساب صافي حقوق الشركاء وتصفيتها حسب الجدول التالي :

البيـــــــــــان	غالب (موص)	زهير (موص)	إحسان
راس المال	24000	30000	66000
جاري الشريك زهير (بمقدار حصته من خسائر السنوات السابقة)	—	(3000)	—
صافي حقوق الشركاء قبل التصفية	24000	27000	66000
حصة الشركاء من خسائر التصفية(حسب حصصهم في رأس المال)	23160	28950	63690
صافي حقوق الشركاء بعد توزيع خسائر التصفية.	840	(1950)	2310
توزيع الزيادة في حصة الشريك زهير من الخسارة عن حصته في رأس المال ، بين الشريكين الباقيين حسب نسبة حصتيهما في رأس المال:	(520)		(1430)
نصيب إحسان من حصة زهير من الخسارة = 1950 × 66/90 = 1430			
نصيب غالب من حصة زهير من الخسارة = 1950 × 24/90 = 520			
صافي حقوق الشركاء	320	—	880
تسدد حصة الشريك إحسان عن طريق البنك بينما حصة الشريك غالب تخفض من حصته غير المدفوعة في رأس المال(12000 – 320 = 11680)			
	320	—	880

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل السابع : إجراءات تكوين شركات الأموال

مقدمة

- مراحل تأسيس الشركة
- إدارة الشركة المساهمة
- رأس مال الشركة
- القيم المختلفة للأسهم
- المعالجة المحاسبية لإصدار الأسهم نقداً
- طرح الأسهم على الاكتتاب العام
- الأسهم المصدرة مقابل مبلغ نقدي والأسهم المصدرة مقابل عمليات غير نقدية
- تكلفة إصدار الأسهم
- اقتناء الشركة لأسهم رأس مالها (أسهم الخزينة)
- أسئلة على الفصل السابع

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

مقدمة :

تعد الشركات المساهمة الصيغة الأكثر اتساعاً وانتشاراً ضمن الأنواع الثلاثة لمنظمات الأعمال الأساسية (المشاريع الفردية، شركات الأشخاص، وشركات الأموال) سواءً من حيث المبالغ التي يمكن تجميعها أو إدارتها، والبضائع والخدمات، التي يمكن أن تقدمها، وحجم العمالة التي يمكن استخدامها. كما أن ظهور شركات الأموال أدى إلى تطور مفهوم الملكية المشتركة التي كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر وظهور مفهوم الشخصية المعنوية المستقلة بموجب القانون عن المالكين والإدارة. حيث إن للشركة المساهمة كامل الحقوق والامتيازات التي للأشخاص الطبيعيين. إلا أن هناك استثناءً أساسياً هو الامتياز الذي يمنح للشخص الطبيعي وهو حق الانتخاب وتولي وظيفة عامة. في الوقت نفسه إن للشركات المساهمة المهام نفسها والمسؤوليات الملقاة على الشخص الطبيعي كالالتزام بالقانون ودفع الضرائب... الخ. كما أن للشركات المساهمة الحق في الدخول في عقود باسمها كالعقود المتعلقة بالشراء والبيع وامتلاك الأملاك، والاقتراض واستخدام العمال وفصلهم وأن تُحاكِم وتُحاكَم.

إن للشركات المساهمة المقدرة المتميزة في الحصول على رأس مال كبير جداً من أجل تمويل المشاريع ذات العمليات الكبيرة. وتتمكن الشركات المساهمة من الحصول على هذه الأموال من خلال إصدار أسهم وهي وحدات تقوم الشركات المساهمة بموجبها على تجزئة ملكيتها إلى أجزاء صغيرة بحيث يمكن للجميع المساهمة في رأسمال الشركة المساهمة.

يقبل المستثمرون على شراء الأسهم لسببين أساسيين هما:

الأول: أن المستثمرين يشترون الأسهم متوقعين أن قيمتها سوف تزداد عبر الزمن وبالتالي يمكن بيعها مستقبلاً بربح.

الثاني: يتوقع المستثمرون من خلال احتفاظهم بالأسهم أن تدفع لهم الشركة أرباح على شكل توزيعات "Dividends" غالباً ما تكون على شكل نقدي كعائد على استخدام الشركة لأموالهم.

إن اتساع قاعدة الملكية في الشركات المساهمة أدى إلى فصل الإدارة عن المالكين مما تطلب إحداث تطور نوعي في نظام المحاسبة من نظام يهدف إلى رعاية شؤون الملاك وتنظيم وتدوين الحسابات اللازمة للحفاظ على ممتلكاتهم وحمايتها من التلاعب والسرقة (أي من مجرد أداة للرقابة الداخلية على الأملاك) إلى نظام للمعلومات غايته الأساسية توفير المعلومات المناسبة لصناع القرار.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

– إجراءات تكوين شركات الأموال

تنشأ فكرة تكوين شركات الأموال من أجل القيام بمشروع تجاري أو صناعي أو زراعي.

يقوم بفكرة تكوين الشركة شخص أو مجموعة من الأشخاص. اشترطت المادة /98/ من قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 أن لا يقل عدد المؤسسين عن ثلاثة. أما في أمريكا فأغلب قوانين الولايات تتطلب ثلاث أشخاص مؤسسين لشركات الأموال ويجب على كل واحد منهم أن يكون في السن القانوني المناسب. فالمؤسس هو (الشخص الذي يقوم من تلقاء نفسه وبدون سابق توكيل من الغير بالأعمال المادية والقانونية اللازمة لتأسيس الشركة وإيجاد المكتتبين في رأس مالها) (أنطاكي...) هذا ويقوم المؤسسون بالأعمال التحضيرية اللازمة كافة لتأسيس الشركة وصرف جميع النفقات اللازمة لذلك والتي تسمى نفقات التأسيس Organization costs.

هذا وقد أوجب القانون على المؤسسين القيام بالعديد من الواجبات أهمها:

1- إعداد نظام الشركة الأساسي في ضوء نموذج النظام الأساسي للشركات المساهمة التي تصدره الوزارة المعنية. ويتضمن هذا النظام عادة جميع البيانات المتعلقة بهدف الشركة ورأسمالها ومدتها والأسهم وإسناد القرض والإدارة والشؤون المالية.

2- إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للأعمال التي ستمارسها الشركة.

3- تقديم طلب الترخيص مرفقاً بالنظام الأساسي للشركة وبدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع إلى الوزارة المعنية مرفقا بإيصال الرسم الواجب لذلك .

4- طرح الأسهم على الاكتتاب العام بعد انتهاء الإجراءات القاضية بتأسيس الشركة المساهمة وصدور القرار الوزاري القاضي بالمصادقة على النظام الأساسي ونشره أصولاً في الجريدة الرسمية.

5- دعوة الهيئة العامة التأسيسية للاجتماع خلال شهر من إغلاق عملية الاكتتاب.

- مراحل تأسيس الشركة:

أولاً: طلب الترخيص:

يتقدم المؤسسون بطلب الترخيص لهم بتأسيس الشركة مرفقاً بالنظام الأساسي للشركة المنوي تكوينها وبإيصال عن تسديد الرسم الواجب لذلك إلى وزارة الاقتصاد، دائرة الشركات. ويتم التصديق على تواقيع المؤسسين من قبل الكاتب بالعدل أو من أي جهة يحددها الوزير.يمكن أن يقدم طلب التأسيس من قبل شخص واحد ينوب عن المؤسسين بموجب وكالة رسمية منظمة لصالحه من المذكورين.

تصدر الوزارة قرارها بالتصديق على نظام الشركة الأساسي أو على تعديلاته خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وصول الطلب إليها. ويحق للوزارة رفض التصديق على النظام الأساسي أو تعديلاته إذا تبين لها أن هناك مخالفة للأنظمة والقوانين و لم يقم المؤسسين بإزالة المخالفة خلال المهلة التي تحددها الوزارة . يحق للجنة المؤسسين أو الشركة الاعتراض على قرار الرفض خلال ثلاثيني يوماً من تاريخ تبليغهم قرار الوزارة.إذا رفض الوزير الاعتراض جاز للمؤسسين أو للشركة الطعن بقرار الوزير أمام محكمة القضاء الإداري التي تبت في موضوع الاعتراض خلال ثلاثين يوما من تاريخ اكتمال الخصومة في الدعوى بقرار مبرم.

بعد نشر القرار الوزاري بالتصديق على النظام الأساسي للشركة في الجريدة الرسمية يتعين على المؤسسين الحصول على موافقة هيئة الأوراق المالية بشأن طرح أسهم الشركة على الاكتتاب العام.

بعد تغطية رأس المال المعروض للاكتتاب العام وإعلان الهيئة العامة التأسيسية تأسيس الشركة نهائيا وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة الأول.... يقوم مجلس

الإدارة أو أيا من أعضائه بالنشر في الجريدة الرسمية لدى أمانة سجل التجارة وذلك خلال ثلاثين يوم من تاريخ قرار الهيئة العامة التأسيسية القاضي بالإعلان عن تأسيس الشركة.

ثانياً: الاكتتاب بالأسهم:

بعد نشر مرسوم الترخيص وقرار التصديق على النظام الأساسي في الجريدة الرسمية يباشر المؤسسون معاملات الاكتتاب بالأسهم. وقد أجازت المادة 100 من قانون الشركات 3 لعام 2008 أن يكتتب المؤسسون بنسبة لا تقل عن 10% ولا تزيد عن 55% من رأس المال المعروض للاكتتاب العام ولا يجوز للمؤسس الشخص الطبيعي أن يكتتب بأكثر من 10% من رأسمال الشركة. ويجب على المؤسسين تسديد 40% من قيمة الأسهم التي اكتتبوا بها قبل طرح باقي الأسهم على الاكتتاب .. ويجب ذكر ذلك صراحة في طلب الترخيص وفي النظام الأساسي للشركة مع بيان عدد الأسهم التي اكتتب بها كل مؤسس.

وحتى تعدّ الشركة مكونة لابد أن تبلغ الاكتتابات ثلاثة أرباع رأس المال المطروح ولا يقل عن الحد الأدنى المحدد من قبل مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير خلال المدة المحددة لها (لا تقل عن عشرين يوماً ولا تزيد عن تسعين يوماً). أما إذا لم تبلغ ذلك جاز للمؤسسين تمديد الاكتتاب بموافقة الوزارة وهيئة الأوراق المالية مدة لا تتجاوز تسعين يوماً من تاريخ هذه الموافقة.

أما إذا لم يكتمل الاكتتاب بثلاثة أرباع الأسهم بنهاية الميعاد الجديد وكانت قيمة الأسهم المكتتب بها تقل عن الحد الأدنى المحدد من قبل رئيس الوزراء وجب على المؤسسين الرجوع عن تأسيس الشركة. وفي حال الرجوع عن تأسيس الشركة يجب على لجنة المؤسسين خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ انتهاء الاكتتاب أو تاريخ عدم موافقة الهيئة العامة التأسيسية على تأسيس الشركة تقديم طلب إلى الوزارة بطي

قرار التصديق على النظام الأساسي . في حال عدم تقدم طلب الطي من قبل لجنة المؤسسين خلال المهلة المذكورة ترتب بذمتهم الفائدة عن مبالغ الاكتتاب بالمعدل الأقصى المسموح به قانوناً اعتباراً من تاريخ انقضاء هذه المهلة . على الجهة التي يتم الاكتتاب لديها إعادة المبالغ المدفوعة من قبل المكتتبين وذلك بعد تبليغها بقرار الطي بموجب إيصالات رسمية.

للشركة أن تطرح أسهمها على الاكتتاب العام مباشرة أو في إحدى أسواق الأوراق المالية أو عن طريق متعهد تغطية أو أكثر ويجب أن يكون متعهد التغطية مصرفاً أو شركة وساطة مالية مرخصاً لها بممارسة هذا النشاط .

وتتضمن وثيقة الاكتتاب ما يلي:

1- اسم المكتتب وعدد الأسهم التي اكتتب بها.

2- قبول المكتتب بنظام الشركة الأساسي.

3- الموطن الذي اختاره المكتتب على أن يكون سورية.

4- جميع المعلومات الأخرى الضرورية.

يُسلم المكتتب وثيقة الاكتتاب إلى الجهة التي اكتتب لديها، موقعة منه أو ممن يفوضه، ويدفع قسط أو الأقساط الواجبة السداد لقاء إيصال يقدمه للشركة بعد تكوينها. و يُعَدّ الاكتتاب قطعياً عند إتمام هذه المعاملة مع مراعاة الأحكام المتعلقة بزيادة عدد الأسهم المكتتب بها على الأسهم المعروضة.

إذا ظهر أن الاكتتاب تجاوز عدد الأسهم المطروحة فيجب أن توزع هذه الأسهم غرامة بين المكتتبين وأن يراعى في ذلك جانب المكتتبين بعدد ضئيل من الأسهم.

ثالثاً: تخصيص الأسهم:

تقوم لجنة المؤسسين أو إدارة الشركة بتخصيص الأسهم على المكتتبين خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء مهلة الاكتتاب . بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار التخصيص تقوم لجنة المؤسسين أو مجلس الإدارة بتوجيه كتاب مسجل لكل مكتتب على عنوانه المختار يتضمن إشعارا بعدد الأسهم التي تم تخصيصه بها .

على مجلس الإدارة الأول إصدار شهادات الأسهم وإعادة المبالغ الفائضة عن قيمة الأسهم المخصصة للمكتتبين إلى أصحابها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ شهر الشركة وإذا تخلف مجلس الإدارة عن رد المبالغ المترتبة خلال المهلة المحددة ترتب في ذمتهم فائدة بالمعدل الأقصى المسموح به قانوناً على المبالغ الواجبة الرد اعتباراً من اليوم الأول الذي يلي انقضاء المهلة المحددة للرد.

وإذا لم يقم المؤسسون بإرسال هذه الدعوة في ذلك الميعاد قامت الوزارة بالدعوة.

رابعاً: شـــهر الشركـــة

المادة 99 من قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 ف 3 نصت على – بعد تغطية رأس المال المعروض للاكتتاب وإعلان الهيئة التأسيسية تأسيس الشركة نهائياً وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة الأول وتعيين الأشخاص المخولين بصلاحيات تمثيل الشركة ، يقوم مجلس الإدارة أو أي من أعضائه المخولين بإبداع النظام الأساسي المصدق وموافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية على طرح الأسهم على الاكتتاب العام ووثائق تسمية أعضاء مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة ونائبه وأسم أي شخص له صلاحيات بتمثيل الشركة واسم مفتش الحسابات والوثائق المشعرة بتسديد رأس المال وما يشعر بتسليم أو نقل ملكية الحصص العينية وتصريح من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بعدم وجود أسباب تمنعهم من تقلد هذا المنصب وإشعار بالنشر في الجريدة الرسمية لدى أمانة سجل التجارة. وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ قرار الهيئة العامة التأسيسية

القاضي بالإعلان عن تأسيس الشركة نهائياً ويجب على أمين سجل التجارة في هذه الحالة تسجيل الشركة المساهمة في سجلاته ونشر شهادة تسجيل الشركة في الجريدة الرسمية.

ف4 – يجب على الشركة المساهمة شهر أي تعديل على نظامها الأساسي خلال ثلاثين يوماً من مصادقة الوزارة على النظام الأساسي المعدل للشركة أو ثلاثين يوما من تاريخ انقضاء المهلة المحددة لتسديد قيمة أسهم زيادة رأس المال.

خامساً: شهادات الأسهم

نصت المادة 116 من قانون الشركات لعام 2008 على مايلي:

1- لا يحق للشركة المساهمة عند تأسيسها إصدار شهادات بأسهمها إلا بعد استكمال إجراءات شهرها.

2- تقوم الشركة بإصدار شهادات باسهم كل مكتتب.

سادساً: أسناد القرض

تعطي أسناد القرض صاحبها حق استيفاء فائدة محددة تدفع في آجال معينة واسترداد مقدار دينه من مال الشركة.

نصت المادة 121 من قانون الشركات لعام 2008 على انه يحق للشركة المساهمة:

1- أن تصدر أسناد قرض.

2- أسناد القرض هي أوراق مالية ذات قيمة اسمية واحدة قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة تصدرها الشركة للحصول على قرض تتعهد الشركة بموجبها بسداد القرض وفوائده وفقا لشروط الإصدار.

3- يتم طرح أسناد القرض وفقا لأحكام هذا القانون وقانون سوق الأوراق المالية عن طريق دعوة للاكتتاب موجهة للجمهور بعد الحصول على موافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية.

4- يجوز عرض أسناد القرض بقيمتها الاسمية أو بخصم أو بعلاوة إصدار وفي جميع الحالات يتم قيد السند في سجلات الشركة بقيمتها الاسمية.

سابعاً: الهيئة العامة التأسيسية

يجب على لجنة المؤسسين وخلال ثلاثين يوماً من تاريخ قرار التخصيص دعوة المكتتبين إلى عقد الهيئة العامة التأسيسية للشركة و يجب أن يكون موعد الاجتماع خلال ثلاثين يوما من تاريخ توجيه الدعوة. وإذا لم يقم المؤسسون بهذا الواجب في الميعاد المحدد قانوناً .

- يحق لكل مكتتب مراجعة الوزارة التي يجب عليها توجيه هذه الدعوة.
- تنتخب لجنة المؤسسين أحدهم ليرأس جلسة الهيئة العامة التأسيسية.
- لا تكون جلسة الهيئة العامة التأسيسية قانونية إلا بحضور مندوب الوزارة وتقتصر مهمته على التأكد من النصاب القانوني وصحة التصويت.
- لا يكون للمكتتبين الذين قدموا حصصاً عينية حق التصويت على القرارات المتعلقة بحصصهم العينية.
- تنتخب الهيئة العامة التأسيسية مجلس إدارة للشركة ليحل محل لجنة مؤسسي الشركة.

ثامناً: صلاحيات الهيئة العامة التأسيسية

1- الإطلاع على تقرير المؤسسين والموافقة عليه، ويجب أن يتضمن التقرير معلومات كافية عن جميع عمليات التأسيس مع الوثائق المؤيدة لها.

2- تقوم الهيئة بمناقشة نفقات التأسيس وتتخذ القرارات المناسبة بشأنها.

3- البحث في الأسهم العينية وتتخذ القرارات المناسبة بشأنها.

4- البحث في العقود والتصرفات التي تمت أثناء فترة التأسيس وتتخذ القرارات المناسبة بشأنها.

5- انتخاب مجلس الإدارة الأول ومفتش الحسابات.

6- إعلان تأسيس الشركة نهائياً.

يمكن لمالكي مالا يقل عن 10% من الأسهم الممثلة في اجتماع الهيئة العامة التأسيسية للشركة الاعتراض على نفقات التأسيس أو على تقرير تقييم المقدمات العينية او العقود والتصرفات أثناء فترة التأسيس، وبالتالي إقامة الدعوى أمام محكمة البداية المدنية، ولا تؤثر هذه الدعوة على استمرار عمل الشركة .

[illegible] تستقط هذه الدعوى بالتقادم إذا لم تقدم خلال سنتين من تاريخ شهر الشركة.

تاسعاً: الهيئة العامة العادية

نصت المادة 165 من قانون الشركات لعام 2008 على أن :

- تجتمع الهيئة العامة العادية مرة في السنة على الأقل في الميعاد المحدد في نظام الشركة الأساسي على ألا يتجاوز الأشهر الثلاث التالية لنهاية السنة المالية للشركة.
- تجتمع الهيئة بناء على طلب من مجلس الإدارة أو بناء على طلب خطي مبلغ إلى مجلس الإدارة من مفتش حسابات الشركة أو مساهمين يحملون مالا يقل عن 10% من أسهم الشركة.
- على مجلس الإدارة أن يدعو الهيئة للاجتماع في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تلقيه الطلب من المفتش أو المساهمين.
- لا يعتبر الاجتماع الأول قانونيا ما لم يحضره أكثر من نصف أسهم الشركة المكتتب بها ما لم يحدد النظام الأساسي نسبة أعلى .
- إذا لم يتوفر النصاب بمضي ساعة على موعد الجلسة الأولى تعتبر الجلسة الثانية قانونية مهما بلغ عدد الأسهم الممثلة.

- تصدر قرارات الهيئة بأكثرية تزيد عن 50% من الأسهم الممثلة في الاجتماع ما لم يحدد النظام الأساسي نسبة أعلى.

عاشراً: صلاحيات الهيئة

يدخل في جدول أعمال اجتماع الهيئة السنوي الأمور الآتية:

1- سماع تقرير مجلس الإدارة لخطة العمل للسنة المالية المقبلة

2- سماع تقرير مفتش الحسابات

3- مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومفتش الحسابات والمصادقة عليهما

4- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومفتشي الحسابات وتعيين تعويضاتهم.

5- تعيين الأرباح التي يجب توزيعها بناء على اقتراح مجلس الإدارة.

6- تكوين الاحتياطيات.

7- البحث في الاقتراحات الخاصة بالاستدانة وبيع عقارات الشركة ورهنها وإعطاء والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لهم التي تخرج عن صلاحيات مجلس الإدارة واتخاذ القرارات بذلك.

8- إبراء ذمة مجلس الإدارة وممثلي الشركة.

9- أي موضوع آخر مدرج في جدول أعمال الهيئة.

حادي عشر: الهيئة العامة غير العادية

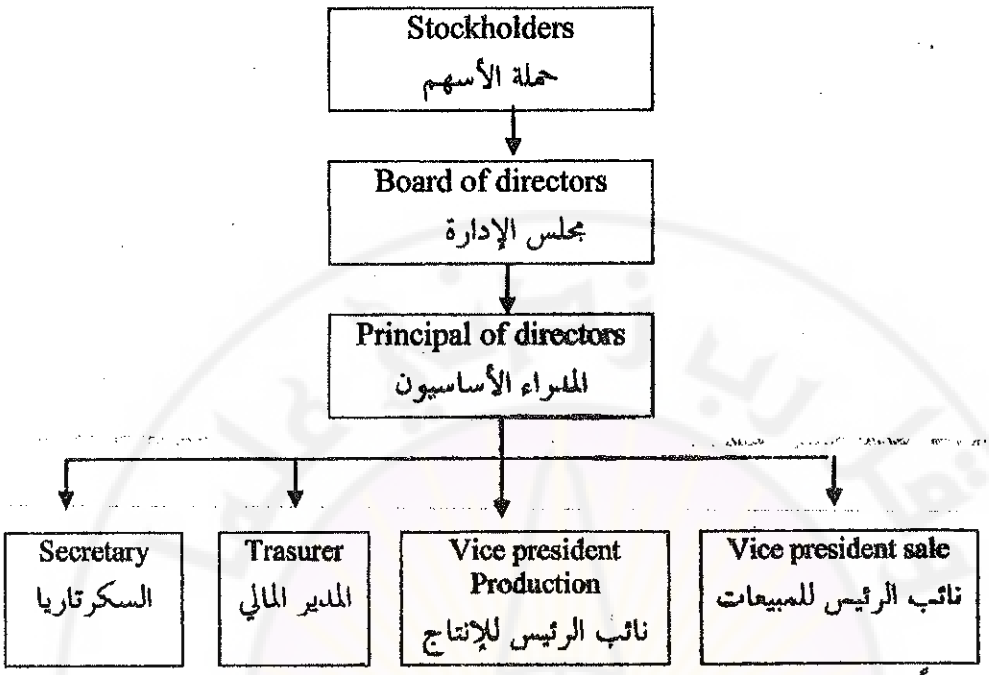
تدعى هذه الهيئة لمناقشة أمور تتعلق بتعديل نظام الشركة الأساسي كتغيير جنسيتها، أو تغيير موضوعها أو شكلها أو حلها قبل حلول أجلها بسبب خسارة

طرأت عليها أدت إلى ضياع قسم كبير من رأس مالها، أو تعديل نظامها الأساسي أو اندماجها بشركة أخرى. وتجتمع هذه الهيئة بناءً على دعوة من مجلس الإدارة كلما رأى المجلس ضرورة لاجتماعاتها أو بناءً على طلب خطي من مفتشي الحسابات، ويجب حضور مساهمين يمثلون ثلاثة أرباع أسهم الشركة وإذا لم يكتمل النصاب يكتفي في الاجتماع التالي بتمثيل 40% من أسهم الشركة على الأقل.ولا يعتبر اجتماع الهيئة العامة غير العادية قانونيا إلا بحضور مندوب الوزارة تصدر القرارات بأكثرية من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع على أنه يشترط خلافاً لهذه القاعدة، أكثرية خاصة تزيد عن نصف رأس المكتتب به إذا كان الأمر يتعلق بتعديل النظام الأساسي والاندماج وحل الشركة ولا تصح المذاكرة بأي موضوع أمام الهيئة العامة غير العادية ما لم يكن قد ذكر صراحة في الدعوة الموجهة للمساهمين.

للهيئة العامة العادية أن تصدر قرارات في الأمور الداخلة ضمن صلاحياتها والأمور الداخلة ضمن صلاحيات الهيئة العامة العادية وفي الحالة الأخيرة تصدر الهيئة قراراتها وفقا للقواعد المتعلقة بالهيئة العامة العادية

- **إدارة الشركة المساهمة:**

تدار الشركة من خلال تفويض السلطة من حملة الأسهم إلى مجلس الإدارة (هيئة المديرين) إلى المدراء وذلك على الشكل التالي:



أولاً: مجلس الإدارة (هيئة المدراء) : Board of directors

- يتولى إدارة الشركة المساهمة مجلس إدارة لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن ثلاثة عشر وفقا لما يحدده النظام الأساسي. يتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة للشركة ، ويجوز أن يكون العضو شخصاً اعتبارياً يمثله شخص طبيعي أو أكثر يسميه لهذا الغرض .
- يحق للشخص الاعتباري الذي قام بتسمية ممثله في مجلس الإدارة تغيير ممثله بموجب كتاب صادر عنه ولا يعتبر هذا التغيير سارياً إلا بعد شهره في السجل.
- مدة ولاية المجلس أربع سنوات ما لم يحدد النظام الأساسي مدة أقل.
- على مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة للشركة للاجتماع خلال تسعين يوماً الأخيرة من مدة ولايته لتنتخب مجلس إدارة يحل محله وإذا تأخر عن الموعد يجب ألا تزيد مدة التأخير عن تسعين يوماً من انتهاء مدة المجلس القائم.

- يجوز إعادة انتخاب الأعضاء المنتهية مدة ولايتهم.
- يجوز أن ينص النظام الأساسي للشركة على منح للساهم الذي يملك 10% من أسهم الشركة الحق بتعيين عضواً أو أكثر في مجلس الإدارة بنسبة ما يملكه من أسهم على أن يزل عددهم من أعضاء المجلس ولا يتدخل في انتخاب أعضاء المجلس الباقين.
- يجب أن يكون أغلب أعضاء مجلس الإدارة من جنسية الجمهورية العربية السورية ويجوز للوزارة تخفيض النسبة أعلاه إذا كانت مساهمة الأجانب برأسمال الشركة تجاوز 65%.

ثانياً: صلاحيات مجلس الإدارة

نصت المادة 140 من قانون الشركات لعام 2008 على أن لمجلس الإدارة السلطات والصلاحيات للقيام بجميع الأعمال التي يقتضيها سير الشركة وفقاً لغايتها، وليس لهذه الصلاحيات من حد إلا ما هو منصوص عنه في هذا القانون أو في نظام الشركة الأساسي. ولكن على المجلس أن يتقيد بتوجيهات الهيئة العامة وأن لا يخالف قراراتها.

ويحدد النظام الأساسي عادة الأعمال التي يستطيع مجلس الإدارة القيام بها والتي تتعلق بالاستدانة وبيع ورهن أصول الشركة والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخصة والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات.

ثالثاً: تعويضات أعضاء مجلس الإدارة

- يعين النظام الأساسي للشركة طريق تحدد المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة على ألا تزيد هذه المكافآت عن 5% من الأرباح الصافية.
- تحدد الهيئة العامة للشركة بدلات الحضور والمزايا الأخرى لأعضاء المجلس في ضوء نشاطات الشركة وفعالياتها.
- يقصد بالأرباح الصافية الأرباح المحققة قبل تنزيل ضريبة الدخل.

رابعاً: مدراء الشركة Corporate officers

مدراء الشركة غالباً ما يتم تعينهم من خلال نظام الشركة الأساسي. عدد المدراء وتسمياتهم الأساسية تختلف من شركة لأخرى، إلا أن أغلب الشركات لديها مدير، عدد من معاوني المدير، سكرتاريا، مدير مالي، ومراقب حسابات.

يعدّ المدير الموظف التنفيذي الأساسي للشركة. يملك السلطة من خلال نظام الشركة لاستخدام الموظفين اللازمين عدا أولئك المعنيين من قبل مجلس الإدارة.

خامساً: تدقيق حسابات الشركة

لما كان من العسير أن يتمكن كل مساهم من تدقيق حسابات الشركة، وكان من المتعذر على المساهمين مراقبة إدارة الشركة – شخصياً – مراقبة مستمرة تنتخب الهيئة العامة جهة لتفتيش حساباتها لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد وتقرر بدل أتعابها أو تفوض مجلس الإدارة بتحديد هذه الأتعاب ونصت المادة 180 شركات 2008 على أن تنتخب الهيئة العامة من جدول المحاسبين القانونيين الذي تعتمده هيئة الأوراق والأسواق المالية مفتشاً للحسابات أو أكثر لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد. وإذا أهملت الهيئة انتخاب المفتشين أو اعتذر هذا المفتش أو امتنع عن العمل فعلى مجلس الإدارة أن يقترح على الوزارة ثلاثة أسماء من قائمة مفتشي الحسابات المعتمدين من هيئة الأوراق لتنتقي منهم من يملأ المركز الشاغر.

ويعدّ مفتشو الحسابات وكلاء عن الهيئة العامة ويتقاضون بهذه الصفة أجوراً عن وكالتهم، ويجوز للهيئة العامة، كما هي الحال في أعضاء مجلس الإدارة عزلهم في أي وقت.

وحددت المادة 187 شركات 2008 مهام مفتشي الحسابات على الشكل التالي يقوم مفتشوا الحسابات مجتمعين أو منفردين بمراقبة سير أعمال الشركة وتدقيق حساباتها. وعليهم بصورة خاصة أن يبحثوا عما إذا كانت الدفاتر منظمة بصورة

أصولية، وعما إذا كانت الميزانية وحسابات الشركة قد نظمت بصورة توضح حالة الشركة الحقيقية. ولهؤلاء المفتشين أن يطلعوا في كل وقت على دفاتر الشركة وحساباتها وأوراقها وصندوقها. ولهم أن يطلبوا من مجلس الإدارة أن يوافيهم بالمعلومات اللازمة للقيام بوظيفتهم، وعلى هذا المجلس أن يضع تحت تصرفهم كل ما من شأنه تسهيل مهمتهم.

سادساً: مسؤولية مفتش الحسابات

يكون مفتش الحسابات مسؤولاً تجاه الشركة وتجاه مساهميها عن تعويض الضرر الذي سببته الأخطاء التي ارتكبها في تنفيذ عمله أو عدم قيامه بالواجبات التي ترتبها عليه القوانين أو نظام الشركة الأساسي وتسقط دعوى المسؤولية المدنية بمضي ثلاث سنوات من تاريخ انعقاد الهيئة العامة للشركة التي تلي فيها تقرير مفتش الحسابات وإذا كان الفعل المنسوب له يشكل جرماً فلا تسقط دعوى المسؤولية المدنية إلا وفقا لأحكام القواعد العامة.

يحق لمفتش الحسابات الطلب لمجلس الإدارة الدعوة إلى انعقاد الهيئة العامة العادية أو غير العادية بناء على كتاب خطي يبين فيه الأسباب الداعية له ، وإذا أهمل مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة للاجتماع في المواعيد المقررة في النظام الأساسي أو في القانون ، على مفتش الحسابات أن يطلب إليه دعوتها .

إذا اطلع مفتش الحسابات على أي مخالفة ارتكبتها الشركة للقانون أو لنظامها الأساسي أو للأنظمة المحاسبية عليه أن يبلغ ذلك خطياً إلى رئيس المجلس أو الهيئة العامة إذا لم تزل المخالفة.

سابعاً: الوثائق، الدفاتر، والسجلات المتعلقة بأسهم رأس المال :

Doucments, Books, and records relating to capital stock

تتكون أسهم رأس المال في شركات الأموال من وحدات ملكية قابلة للتداول. كل وحدة من حقوق الملكية تسمى سهم. يتم تداول الملايين من أسهم رأس

مال الشركة كل يوم عمل في بورصات الأوراق المالية النظامية وفي البورصات الموازية. هذه المبيعات أو التداول نادراً ما يتطلب من الشركة أن تصدر أسهم كطرف في عملية التداول بسبب هذه المبيعات أو التداولات إلا أنها تتم بين حملة الأسهم الموجودين كأفراد أو كمؤسسات استثمارية. يلي عمليات التبادل هذه نقل مادي لشهادات الأسهم.

شهادة السهم Stock certificate

هي وثيقة مطبوعة ومزخرفة تقدم كدليل على ملكية حاملها لعدد محدد من أسهم رأس مال الشركة. عندما يبيع حامل الأسهم عدد من الأسهم، يقوم حامل السهم بالتوقيع على شهادة السهم للمالك الجديد، الذي يقوم بدوره بتقديمها للشركة المصدرة. عند وصول ا لشهادة القديمة للشركة المصدرة، يتم إلغاؤها وتلتصق مع أرومتها في دفتر شهادات الأسهم. ويتم تجهيز شهادة أسهم جديدة للمالك الجديد. يمكن تحديد عدد الأسهم المتداولة في أي وقت من خلال جمع أرومات الأسهم (الأرومات التي ليس فيها شهادات مرفقة) في كتاب شهادات الأسهم.

دفتر أستاذ حملة الأسهم : Stockholders ledgers

ضمن أكثر السجلات أهمية تحتفظ شركات الأموال بدفتر أستاذ حملة الأسهم. يحتوي دفتر حملة الأسهم على مجموعة من الحسابات المساعدة تظهر عدد الأسهم المملوكة حالياً من قبل حملة الأسهم. بما أن دفتر الأستاذ يحتوي على حساب لكل حامل سهم، فهو في الشركات الكبيرة يمكن أن يتكون من أكثر من مليون حساب فرعي. كل حساب لحامل السهم يظهر عدد الأسهم المملوكة سابقاً وحالياً من قبل المساهم، أرقام شهادات الأسهم، والتاريخ الذي تم الحصول فيه على الأسهم وتاريخ التخلص منهم. تسجل القيود على أساس عدد الأسهم وليس على أساس نقدي.

دفتر أستاذ حملة الأسهم وكتاب شهادات الأسهم يحتوي على المعلومات نفسها ، إلا أن دفتر حسابات حملة الأسهم يسجلها حسب التسلسل لحملة الأسهم. وبما أن حامل السهم يمكن أن يمتلك دزينة أو أكثر من شهادات الأسهم، كل واحدة تمثل عدد من الأسهم، فإن تسجيلها في الدفتر يمكن الشركة من:

1- تحديد عدد أسهم حملة الأسهم الذين يحق لهم التصويت بتاريخ اجتماع حملة الأسهم.

2- تجهيز الشيك بالأرباح الموزعة حسب حامل السهم وليس حسب شهادة السهم.

العديد من شركات الأموال الكبيرة التي يتم تداول أسهمها بكثافة تنقل مهمة الاحتفاظ بسجلات الأسهم لوكيل نقل أسهم خارجي ومسجل أسهم (stock trensfer agent). وكيل نقل الأسهم غالباً ما يكون بنك أو شركة أمانات، تُستخدم من قبل الشركة لتنقل الأسهم بين مشتري الأسهم وبائعيها.

يلغي وكيل نقل الأسهم الشهادات المتعلقة بالأسهم المباعة، ويصدر شهادات أسهم جديدة، وتجري القيود المناسبة في دفتر أستاذ حملة الأسهم. ترسل الشهادات الجديدة إلى مسجل الأسهم، غالباً يكون بنك آخر، الذي يحتفظ بسجلات منفصلة للأسهم المتداولة. نظام الرقابة هذا يجعل الأمر صعباً بالنسبة لعمال الشركة من أن يصدروا شهادات أسهم غير صحيحة ويسرقوا قيمتها.

سجل الجلسات : The minutes book

يتم الاحتفاظ بسجل الجلسات من قبل سكرتارية الشركة، يتم فيه:

1- يتم تسجيل العمليات والتصرفات التي تجري ضمن اجتماع حملة الأسهم. وهيئة المديرين.

2- الموافقات المكتوبة على العديد من التصرفات المأخوذة من قبل مدراء الشركة.

لابد من الإشارة إلى أن كل تصرف معمول به من قبل هيئة المديرين وحملة الأسهم يجب أن يكون منسجماً مع الشروط الموضوعة بعقد تكوين الشركة ونظامها الأساسي. لذلك، يحتوي سجل الجلسات على عدد من المعطيات أهمها:

1- نسخة من صك تكوين الشركة.

2- نسخة من نظام الشركة الداخلي.

3- الأرباح المعلنة من قبل مجلس الإدارة (هيئة المديرين).

4- الموافقة على استحواذ الأصول الرئيسية.

5- الموافقة على الاقتراض.

6- الموافقة على زيادة أسهم رأس المال أو تخفيضه.

رأس مال الشركة

Corporate capital

تعرف حقوق الملكية في الشركات المساهمة أنها حقوق حملة الأسهم، أو رأس مال الشركة وتتكون من العناصر الآتية.

1- رأس مال الأسهم Capital stock

2- رأس المال الإضافي Additional paid- in capital

3- الأرباح المحتجزة Retained earning.

يمثل التصنيفان الأوليان- رأس مال الأسهم ورأس المال الإضافي- رأس المال المدفوع، أما الأرباح المحتجزة فتشكل رأس المال المكتسب من قبل الشركة. يتكون رأس المال المدفوع (Paid in capital)من إجمالي المبلغ المدفوع من أجل رأس مال الأسهم (المبلغ المقدم من قبل حملة الأسهم إلى الشركة لاستخدامه في أعمالها). يتضمن رأس المال المدفوع القيمة الاسمية لجميع الأسهم المصدرة زائداً العلاوة أو ناقصاً الخصم خال السماح بإصدار أسهم بأقل من قيمتها الاسمية.

رأس المال المكتسب هو جزء من حقوق الملكية يتحقق عندما تعمل الشركة بشكل مربح، فهو يتكون من جميع الأرباح غير الموزعة والتي يعاد استثمارها في الشركة.

إن التمييز بين رأس المال المدفوع ورأس المال المكتسب مسألة هامة من الناحيتين القانونية والاقتصادية. قانونياً، يمكن الإعلان عن توزيعات أرباح من الأرباح المحتجزة، ولا يمكن الإعلان عنه من رأس المال المدفوع. اقتصادياً، إدارة الشركة، وحملة الأسهم، وغيرهم ينظرون إلى إيرادات الشركة من أجل التنبؤ باستمراريتها وازدهارها.

تمثل حقوق حملة الأسهم الفرق بين أصول الشركة والتزاماتها. لذلك فإن حقوق ملكية حملة الأسهم هي الحقوق الباقية (Residual interest). حقوق ملكية الأسهم تمثل صافي المساهمات المتراكمة من قبل حملة الأسهم بالإضافة إلى الإيرادات التي تم احتجازها. إن حقوق ملكية حملة الأسهم لا تمثل مطاليب في أصول بعينها إنما هي مطاليب في جزء من إجمالي الأصول. إن مبلغها ليس محدداً أو ثابتاً، إنه يعتمد على ربحية الشركة. تزداد حقوق الملكية عندما تكون الشركة رابحة، وهي تنخفض وربما تتلاشى نهائياً إذا كانت الشركة غير رابحة.

ملاحظة أخيرة، هناك الكثير من المعاني المختلفة التي ترافق مع كلمة رأس المال، لأن هذه الكلمة يمكن أن تستخدم بشكل مختلف من قبل المجموعات المتعددة. يمثل رأس المال إجمالي أصول المنشأة. من الناحية القانونية، يعدّ رأس المال ذلك الجزء من ملكية حملة الأسهم المطلوب أن يحتفظ بها قانونياً في أعمال الشركة من أجل الدائنين (القيمة الاسمية للسهم). على العموم، رأس المال القانوني (رأس مال المحدد) هو القيمة الاسمية لجميع الأسهم المصدرة، إلا أنه عند إصدار الأسهم بدون قيمة اسمية حسب ما تقتضيه قوانين بعض الدول فإن رأس المال يمكن أن يكون:

1- إجمالي المبالغ المدفوعة من أجل الأسهم.

2- المبلغ الأدنى المحدد بموجب قانون البلد.

3- مبلغ حكمي (تقديري) يتم وضعه من قبل مجلس الإدارة حسب تقديراتها.

يعرف المحاسبون رأس المال بمفهوم أضيق من إجمالي الأصول لكنه أوسع من رأس المال القانوني. عندما يتحدث المحاسبون عن رأس المال فإنهم يعنون به ملكية حملة السهم.

وللتوضيح سنقوم بتوضيح إظهار رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية في ظل قانون الشركات رقم 3 لعام 2008:

الحالة الأولى:

تم السماح للشركة بإصدار 30000سهم عادي و 20000 سهم ممتاز 6% قيمة السهم الاسمية 500 ل.س وبسعر إصدار 600 ل.س للسهم العادي فقط ونفترض انه تم الاكتتاب ب 80% من الأسهم العادية والممتازة

رأس المال المدفوع

رأس المال المصرح به 30000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س

20000 سهم ممتاز 6% مجمع الأرباح قيمة السهم الاسمية 500ل.س

رأس المال المصدر والمدفوع:

24000 سهم عادي قيمة اسمية 500 ل.س مدفوعة بالكامل	12.000.000
16000 سهم ممتاز 6% مجمع الأرباح بقيمة اسمية 500ل.س مدفوع بالكامل	8.000.000
رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية أسهم عادية	2400.000
رأس المال المدفوع	22.400.000

نلاحظ أن الإفصاح عن رأس المال المصرح به في الميزانية العمومية يتم بصورة إعلامية، ويمثل هذا معلومات ذات فائدة لقارئي الميزانية. ويجدر الإشارة إلى أن بعض المحاسبين يفضلون إظهار رأس المال المدفوع بالنسبة لكل من الأسهم الممتازة والأسهم العادية كل على حدة.

الحالة الثانية:

تم الاكتتاب بكامل الأسهم التي سمح للشركة بإصدارها

رأس المال المدفوع

رأس المال المصرح به 30000 سهم عادي 500 ل.س قيمة اسمية

20000 سهم ممتاز 6% 500 ل.س قيمة اسمية

رأس المال المصدر والمدفوع

30000 سهم عادي بقيمة اسمية 500 ل.س	15000000
20000 سهم ممتاز 6% بقيمة اسمية 500ل.س	1000000
رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الإسمية لأسهم عادية	3000000
رأس المال المدفوع	28.000.000

رأس المال– المصرح به [illegible] ول–

Capital stock authorized and outstansing

يحدد عقد تكوين الشركة عدد الأسهم والقيمة الاسمية (إذا كان لها قيمة اسمية) لكل صنف من أصناف الأسهم التي سمح للشركة أن تصدرها. رأس المال المصرح به (المسموح للشركة بإصداره) هو عدد الأسهم من أسهم رأس المال التي يحق للشركة أن تصدره كما هو مبين في عقد تكوين الشركة.

يمكن للشركة أن لا تصدر كامل الأسهم التي صرح لها بإصدارها مباشرة وذلك وفق قوانين بعض الدول ،أما في سورية وحسب قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 تطرح الأسهم المسموح بإصدارها على الاكتتاب العام ، تصدر الشركة الأسهم التي تم الاكتتاب بها فقط وبالتالي يمكن ألا يتم الاكتتاب بأكثر من 75% من الأسهم المسموح بها وبذلك تعتبر الشركة مكونة .

أما إذا سمح للشركة أن تحتفظ ببعض الأسهم كي تصدرها في المستقبل عندما يكون هناك حاجة لأموال إضافية كما الحال في أمريكا. إذا أصدرت الشركة كامل الأسهم التي صرح لها بإصدارها وتبين فيما بعد أن هناك حاجة لأموال إضافية، فإن على الشركة أن تحصل على موافقة جديدة من الجهة التي يحق لها الموافقة (في أمريكا،

الولاية التي تكونت فيها الشركة، في سورية من وزارة الاقتصاد) من أجل السماح لها بزيادة الأسهم المصرح بها.

إن عملية السماح بإصدار أسهم لا تتطلب قيد يومية. عوضاً عن ذلك، تضع الشركات ملاحظة في حساب رأس المال في دفتر الأستاذ (وفي الغالب في اليومية العامة) وذلك للتذكير بعدد الأسهم المصرح بها.

رأس المال المصدر: يمثل عدد الأسهم التي بيعت وأصدرت شهادات أسهم لحملة الأسهم.

رأس المال المتداول: يمثل عدد الأسهم المصدرة من الأسهم المصرح بها والمتداولة حالياً بين أيدي حملة السهم. إن إجمالي ملكية الشركة تقع في أيدي حملة الأسهم. على سبيل المثال، عندما يصرّح للشركة بإصدار 10000 سهم من أسهم رأس مالها تصدر 8000 سهم فقط، فإن حملة الـ 8000 سهم يملكون 100% من الشركة.

كل سهم متداول من أصناف رأس المال يتمتع بالحقوق والامتيازات نفسها التي يتمتع بها سهم آخر من الصنف نفسه. الأسهم المسموح (المصرح) بإصدارها لكنها لم تصدر بعد تعود لما يسمى أسهم غير مصدرة ليس للأسهم الغير مصدرة أي حقوق أو امتيازات حتى يتم إصدارها، ليس لها الحق بتوزيعات الأرباح، ولا يمكن لها أن تصوت عند اجتماع حملة الأسهم.

يمكن أن يكون هناك فارق بين عدد الأسهم المصدرة وعدد الأسهم المتداولة. الأسهم المصدرة هي التي تم إصدارها من قبل الشركة. جميع الأسهم المتداولة هي أسهم مصدرة، إلا أن العكس ليس صحيح. يعود الفارق إلى الأسهم المعاد شراءها من الشركة من حملة الأسهم، والتي تسمى أسهم الخزينة Treasury stock

- أنواع أسهم رأس المال : Classes of capital stock

يمكن للشركة المساهمة أن تصدر أنواع عديدة من أسهم رأس المال، وتتنوع تلك الأسهم بتنوع الأساس المتخذ للتمييز بينها، وبالتالي يمكن تصنيفها إلى:

1- أسهم عادية وأسهم ممتازة، وذلك حسب الحقوق المرتبطة بالسهم وأولوية الحصول على أحد أو بعض تلك الحقوق الممنوحة لكل نوع. حتى إنه يمكن تقسيم الأسهم الممتازة تقسيماً إضافياً إلى أنواع متعددة وذلك حسب الحقوق المضمونة لكل نوع من تلك الأسهم.

2- أسهم ذات قيمة اسمية أو محددة وأسهم بدون قيمة اسمية أو محددة، وذلك على أساس قيمة السهم.

3- أسهم نقدية وأسهم عينية، وذلك حسب طبيعة مقابل الوفاء بتلك الأسهم.

4- أسهم اسمية وأسهم لحاملها وذلك حسب طبيعة الملكية أو طريقة تداولها.

5- أسهم التمتع وأسهم رأس المال وذلك استناداً إلى أن قيمة تلك الأسهم سوف يتم ردها (استهلاكها) أم لا.

الأسهم العادية: Common stock

إذا أصدرت الشركة نوعاً واحداً من أسهم رأس المال كان ذلك السهم سهماً عادياً. تتمتع الأسهم العادية كافة بحقوق متساوية، كما أن كل سهم من الأسهم العادية يتميز بخصائص محددة تتمثل في تساوي قيمة الأسهم والمسؤولية المحدودة لمالك السهم، وقابلية السهم للتداول. كما أنه يتم الإعلان عن حقوق السهم في مواد عقد تسجيل الشركة المساهمة. وأهم هذه الحقوق:

1- حق التصويت لانتخاب مجلس الإدارة في الاجتماع السنوي، ويكون لكل مساهم عدد من الأصوات يعادل عدد الأسهم العادية التي يملكها.

2- المشاركة في أرباح الشركة من خلال الحصول على الأرباح التي تعلن عن توزيعها هيئة المديرين (مجلس الإدارة).

3- أن يحتفظ بنسبة حق الملكية نفسها التي يتمتع بها عند إصدار أسهم جديدة. وذلك عند إصدار أسهم جديدة يتمتع المساهم القديم بأولوية الاكتتاب بعدد من الأسهم المصدرة يعادل نسبة ما يملكه من أسهم في تاريخ الإصدار الجديد. وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن سحب هذا الحق من المساهمين بعد موافقتهم حتى لا يعيق الشركة عن تحقيق هدفها في تملّك شركات أخرى عن طريق إصدار أسهم إضافية.

4-المشاركة في الباقي من أصول الشركة بعد التصفية بالنسبة والتناسب مع الأسهم التي يملكها، وذلك بعد تسديد التزامات الشركة للغير.

إن إثبات حقوق الملكية في السهم يتم من خلال شهادة السهم المطبوعة، بحيث يظهر على شهادة السهم:

1- اسم الشركة المصدرة للسهم.

2- اسم مالك السهم.

3- صنف ومميزات السهم.

4- عدد الأسهم المملوكة.

5- توقيع المدير المفوض بالتوقيع عن الشركة.

وتكون شهادة السهم مرقمة بشكل مسبق حتى يسهل عدّها ويمكن إصدارها بأي كمية من الأسهم.

وتمثل الأسهم العادية في الغالب حقوق الملكية الصافي (الباقية) في الشركة. ذلك يعني أن كافة التزامات الشركة تأتي قبل مطالب حملة الأسهم العادية.

الأسهم الممتازة : Preferred stock

هي نوع من أسهم رأس المال تتمتع بميزات وحقوق لا تتمتع بها الأسهم العادية. ضمن النوع الأساسي للأسهم الممتازة، يمكن أن يكون لدى الشركة أصناف متعددة من الأسهم الممتازة لكل صنف منها معدلات أرباح مختلفة أو ميزات أخرى.

تصدر الشركة الأسهم الممتازة وذلك كي تتجنب:

1- استخدام سندات بأعباء فائدة ثابتة يجب على الشركة دفعها بغض النظر عن مبلغ صافي الدخل.

2- إصدار الكثير من الأسهم العادية الإضافية مما يؤدي إلى أن تصبح ربحية السهم في السنة الحالية أقل مما كانت عليه في السنة السابقة.

3- تخفيف سيطرة حملة الأسهم العادية على الشركة، على اعتبار أنه في الغالب ليس لحملة الأسهم الممتازة حق التصويت.

على عكس ما هو عليه الحال بالنسبة للأسهم العادية، والتي ليس لها أرباح محددة سواء بحدها الأدنى أو حدها الأعلى، فإن عائد الأرباح على الأسهم الممتازة غالباً ما تكون محددة بمبلغ محدد عن كل سهم أو على شكل نسبة من القيمة الاسمية.

وتتمتع الأسهم الممتازة في معظم الحالات بحق الأولوية لمالكيها في مواجهة مالكي الأسهم العادية في الحصول على حقوقهم عند التصفية. وقد يتضمن عقد إصدار الأسهم الممتازة نصاً يكفل دفع أرباح الأسهم الممتازة غير المعلن عنها في حال التصفية بغض النظر عن رصيد الأرباح المحجوزة. فإذا لم تكف الأرباح المحجوزة لتغطية تلك الأرباح وجب تغطية الفرق من رأس مال الأسهم العادية، ومن ثم يحصل حملة الأسهم العادية على المتبقي من الأصول.

إلا أن أولوية الأسهم الممتازة عند التصفية لا يمكن افتراضها في جميع الحالات وإنما يجب أن يكون منصوصاً عليها في عقد إصدار الأسهم الممتازة. كما أن هذه

الأولوية لا تسري في مواجهة الدائنين، حيث أن لدائني الشركة أولوية الحصول على حقوقهم في مواجهة كل من مالكي الأسهم العادية والأسهم الممتازة.

أنواع الأسهم الممتازة : Types of preferred

عندما تصدر الشركة كلاً من الأسهم العادية وأسهم ممتازة، فإن الأسهم الممتازة يمكن أن تكون:

1- أسهم ممتازة بالأرباح، يمكن أن تكون مجمعة الأرباح أو غير مجمعة الأرباح ومشاركة في الأرباح أو غير مشاركة في الأرباح.

2- أسهم ممتازة بالأصول عند التصفية. (استرداد القيمة الاسمية).

3- أسهم ممتازة يمكن تحويلها أو لا يمكن تحويلها.

4- أسهم ممتازة يمكن استدعاءها.

أسهم ممتازة بالأرباح : Stock preferred as to divideds

يمثل ربح السهم توزيعاً للأصول (غالباً نقداً) والتي تمثل سحب من الإيرادات من قبل المالكيين.

الأسهم الممتازة بالأرباح تعني أن حملة الأسهم الممتازة يحصلون على توزيعات أرباح محددة عن كل سهم قبل حصول حملة الأسهم العادية على أي أرباح. الأرباح عن الأسهم الممتازة هي المبلغ المدفوع لحملة الأسهم الممتازة كعائد عن استخدام أموالهم. بالنسبة للأسهم الممتازة والتي لها قيمة أسمية، غالباً ما تحدد توزيعات أرباح السهم على أساس نسبة مئوية من القيمة الاسمية ولتكن 8% من القيمة الاسمية مثلاً. غالباً ما تكون أغلب الأسهم الممتازة بقيمة اسمية.

غالباً ما يحصل حملة الأسهم الممتازة على توزيعات الأرباح بشكل ربع سنوي. توزيعات أرباح كهذه يجب الإعلان عنها – بشكل كامل أو بجزء منها- من قبل مجلس الإدارة، (هيئة المديرين) وذلك قبل دفعها.

الأسهم الممتازة بالأرباح يمكن أن تكون مجمعة الأرباح ويمكن أن تكون غير مجمعة الأرباح ويمكن أن تكون مشاركة في الأرباح أو غير مشاركة.

الأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح : No cumulativa preferred stock

الأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح هي أسهم ممتازة تفقد حقها في الحصول على أرباح عند عدم الإعلان عن توزيعات أرباح. عندما تكون الأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح ومتداولة، فإن عدم الإعلان عن أرباح في عام ما أو عدم دفعها لا يقتضيان دفعها أو الإعلان عنها في السنة المقبلة. لذلك، فإن الأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح غير مشجعة بالنسبة للمستثمرين ومن النادر إصدارها.

الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح: Cumulative preferred stock

هي أسهم ممتازة يكون حقها في الحصول على توزيعات الأرباح الأساسية تراكمي أي لا يسقط هذا الحق في السنة التي لا يتم فيها توزيع أرباح. لذلك، على الشركات أن تدفع أرباح الأسهم الممتازة المجمعة قبل دفع أي أرباح لحملة الأسهم العادية. على سبيل المثال، بفرض أن لدى إحدى الشركات أسهم ممتازة مجمعة 10%، قيمة اسمية 1000ل.س للسهم المتداول والبالغ قيمتها 1000.000ل.س، وهناك أسهم عادية متداولة قيمتها 10.000.000ل.س، وأن هناك أرباح محتجزة قدرها 3.000.000ل.س.

لم تدفع الشركة أرباح عن سنتين. على الشركة أن تدفع أرباح لحملة الأسهم الممتازة قدرها 200000ل.س (100000 عن كل سنة مضروبة بسنتين) قبل أن تدفع أي أرباح لحملة الأسهم العادية.

أرباح الأسهم متأخرة السداد : Dividend in arrears

هي أرباح أسهم مجمعة غير مدفوعة، بما فيها توزيعات الأرباح الربعية للسنة الحالية غير المعلن عنها. الأرباح المجمعة المتأخرة عنها، لا تظهر إطلاقاً كالتزام على

الشركة لأنها لا تمثل التزاماً قانونياً حتى يتم الإعلان عنها من قبل هيئة المديرين. على أية حال، بما أن مبلغ الأرباح المتأخر عنها يمكن أن يؤثر في قرارات مستخدمي قوائم الشركة المالية، فإن الشركات تفصح عن أرباح كهذه بملاحظة على الهامش يمكن أن تكون الملاحظة على الهامش على الشكل التالي:

(توزيعات أرباح مبلغها 200000ل.س، تمثل أرباح على الشركة عن سنتين هي 10% عن الأسهم الممتازة المجمعة وهي أرباح متأخر عنها اعتباراً من 2004/12/31).

الأسهم الممتازة المشاركة وغير المشاركة بالأرباح:

إذا كان السهم الممتاز مشارك في الأرباح (Participating preferred stock) فإن مالك السهم الممتاز يشارك مالك السهم العادي في أي أرباح توزع بعد أن يحصل السهم العادي على أرباح تساوي المعدل التفضيلي للسهم الممتاز. وقد تكون المشاركة في الأرباح كاملة أو جزئية. لتوضيح ذلك نفترض أن شركة ما أصدرت أسهم ممتازة 5% مشاركة بالكامل في الأرباح بقيمة اسمية 500ل.س للسهم. وأعلنت عن توزيعات أرباح للسهم الممتاز قدره 25ل.س. فإذا أرادت الشركة توزيع أرباح إضافية للسهم العادي فإن الأمر يقتضي توزيع أرباح إضافية مماثلة للسهم الممتاز أما الأسهم الممتازة المشاركة جزئياً في الأرباح فيكون هناك حد أقصى لمشاركة هذه الأسهم في الأرباح الإضافية. بفرض أن الأسهم الممتازة مشاركة في الأرباح في حدود 8%.

ففي هذه الحالة، وبعد أن يوزع مجلس الإدارة الأرباح على الأسهم الممتازة ومن ثم العادية بحدود 5% من القيمة الاسمية وإذا قرر مجلس الإدارة توزيع أرباح إضافية للأسهم العادية وليكن بحدود 5% أخرى ففي هذه الحالة تشارك الأسهم الممتازة بالأرباح بحدود 3% حتى تصل نسبة مشاركتها إلى 8% ويوزع بعدها

للأسهم العادية أرباح بحدود 3% مساوية لما وزّع على الأسهم الممتازة ومن ثم 2% إضافة إلى ذلك للأسهم العادية فقط لتصل نسبة أرباحها إلى 10% وذلك حسب قرار مجلس الإدارة.

أما الأسهم الممتازة الغير مشاركة في الأرباح non participating preferred stock لا يكون لمالك السهم الممتاز غير المشارك في الأرباح غير حق أولوية الحصول على الأرباح قبل السهم العادي، ذلك يعني أنه لا يستحق أي توزيعات إضافية مهما بلغت التوزيعات للأسهم العادية.

امتياز الأسهم الممتازة بالأصول (استرداد القيمة الاسمية) :

stock preferred as to assets

معظم الأسهم الممتازة لها امتياز بالأصول عند تصفية الشركة. وبالتالي تحصل الأسهم الممتازة بالأصول على معاملة خاصة عند التصفية. يحق لحملة الأسهم الممتازة بالأصول الحصول على القيمة الاسمية (أو على قيمة تصفية أكبر متفق عليها) عن كل سهم قبل توزيع أي أصل إلى حملة الأسهم العادية. إذا كانت الأسهم الممتازة بالأصول مجمعة الأرباح وكان هناك أرباح مجمعة لم توزع (Dividend in areara) عن سنة أو أكثر قبل التصفية، عندها يجب دفع تلك الأرباح المجمعة لحملة الأسهم الممتازة بالإضافة إلى القيمة الاسمية حتى وإن لم يكن هناك أرباح محتجزة كافية لتغطية هذه الأرباح بما فيها توزيعات العام الحالي. يمكن أن تكون الأسهم الممتازة ممتازة بالأصول أو بالأرباح أو بكليهما معاً.

الأسهم الممتازة القابلة للتحويل : Convertible preferred stock

هي أسهم ممتازة تصدرها الشركة وتكفل لحاملها حق استبدالها بأسهم عادية للشركة المصدرة وفق معدل تحويل محدد Conversion ratio. الأسهم الممتازة التي لا تحمل هذه الميزة تعتبر أسهم ممتازة غير قابلة للتحويل. يمكن لحملة الأسهم الممتازة القابلة للتحويل أن يستبدلوا أسهمهم حسب رغبتهم بعدد محدد من الأسهم العادية

للشركة نفسها. وقد يكون حق التحويل هذا مكفولاً لمدة محددة تنتهي بعدد من السنوات أو لمدة غير محددة.

يجد المستثمرون أن الأسهم الممتازة القابلة للتحويل جذابة لسببين:

الأول: أن احتمال توزيع أرباح الأسهم الممتازة أكبر مقارنة باحتمال توزيع أرباح الأسهم العادية.

الثاني: يمكن أن يكون امتياز التحويل مصدراً جوهرياً من مصادر ارتفاع السعر. لتوضيح هذه الميزة، بفرض أن إحدى الشركات أصدرت 10000 سهم ممتاز 6% قابل للتحويل، قيمة السهم الاسمية 600ل.س بسعر 600ل.س للسهم الواحد.

هذه الأسهم قابلة للتحويل في أي وقت وفق معدل تحويل سهم ممتاز مقابل سهمين عاديين من أسهم الشركة نفسها قيمة السهم الاسمية 500ل.س والذي يباع في السوق الآن بسعر 550ل.س للسهم الواحد. في السنوات التالية للإصدار أعلنت الشركة زيادات كبيرة في الدخل وزادت توزيعات أرباح السهم العادي من 15 إلى 30 ل.س للسهم، مما أدى على ارتفاع القيمة السوقية للسهم العادي إلى 700ل.س.

يمكن الآن لحلمة الأسهم الممتازة أن:

1- تحويل كل سهم من الأسهم الممتازة إلى سهمين من الأسهم العادية وبالتالي زيادة الأرباح السنوية من 36ل.س (قيمة السهم الممتاز 600ل.س×6%) إلى 60ل.س (سهمين عاديين لكل سهم أرباح سنوية قدرها 30ل.س).

2- بيع أسهمهم الممتازة بمكسب جوهري حيث أن قيمتها السوقية الآن 1400ل.س للسهم الواحد، والتي هي القيمة السوقية لسهمين عاديين.

3- الاستمرارية في الاحتفاظ بالأسهم الممتازة القابلة للتحويل متوقعين تحقيق مكسب أكبر بعد فترة.

الأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء : Callable preferred stock

معظم الأسهم الممتازة قابلة للاستدعاء حسب رغبة الشركة المصدرة. الأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء تعني أنه يمكن للشركة أن تُخبر حملة الأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء أن عليهم تسليم أسهمهم إلى الشركة. كذلك، فإن على حملة الأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء إما تسليم أسهمهم أو تحويلها إلى أسهم عادية.

الأسهم الممتازة غالباً ما تستدعي بسعر استدعاء يمثل القيمة الاسمية للسهم بالإضافة علاوة استدعاء صغيرة بين 3-4% من قيمة السهم الاسمية. علاوة الاستدعاء هذه هي الفرق بين المبلغ الذي تستدعي به الشركة أسهمها الممتاز بقصد الاسترداد والقيمة الاسمية للسهم.

يمكن للشركة المصدرة أن تفرض تحويل الأسهم الممتازة القابلة للتحويل وذلك من خلال استدعاء الأسهم الممتازة بقصد استردادها. حملة الأسهم الممتازة القابلة للتحويل والذين لا يرغبون بتسليم أسهمُهم عليهم عندها تحويل تلك الأسهم إلى أسهم عادية. عندما يسلم حملة الأسهم الممتازة القابلة للاسترداد أسهمهم، تدفع الشركة لحملة الأسهم هذه القيمة الاسمية بالإضافة إلى علاوة الاستدعاء، وأرباح الأسهم المتأخر عنها من سنوات سابقة، وحصة السهم التناسبية من أرباح الدورة التي تم بها الاستدعاء. إذا كانت القيمة السوقية للأسهم العادية التي يمكن للأسهم الممتازة التحويل إليها أعلى من المبلغ الذي يمكن لحملة الأسهم الممتازة الحصول عليه عند رد أسهمهم، عندها من مصلحتهم تحويل أسهمهم الممتازة إلى أسهم عادية. على سبيل المثال، بفرض أن حامل أسهم يملك 1000 سهم من الأسهم الممتازة القابلة للتحويل. بسعر استدعاء هو 1200 ل.س للسهم الواحد، وقابلة للتحويل إلى سهمين من الأسهم العادية (تباع حالياً بسعر 750 ل.س للسهم الواحد)، ولها الحق بـــ 10ل.س أرباح غير مدفوعة عن كل سهم. إذا استدعت الشركة المصدرة أسهمها الممتازة، فإن عليها أن تدفع

لحملة الأسهم إما 1210000ل.س [(1200ل.س+10ل.س) × 1000 سهم] إذا تم تسليم الأسهم للشركة. أو أن قيمة الأسهم العادية تبلغ 1500000ل.س (750ل.س×2000سهم) إذا تم استبدال الأسهم الممتازة بأخرى عادية. من الطبيعي، أن يقوم حملة الأسهم الممتازة بتحويل تلك الأسهم الممتازة إلى عادية.

تستدعي الشركة أسهمها الممتازة لعدة أسباب أهمها:

1- يمكن أن تتطلب الأسهم الممتازة المتداولة أرباح سنوية قدرها 12% بالوقت الذي يمكن للشركة أن تحصل على رأس مال لاستدعاء الأسهم الممتازة بأسهم ممتازة أخرى بأرباح سنوية هي 8% مثلاً.

2- يمكن أن تكون الشركة المصدرة قد حققت أرباح جوهرية بحيث تستطيع أن تستدعي تلك الأسهم الممتازة من الأرباح التي حققتها.

3- يمكن للشركة المصدرة أن ترغب في استبدال الأسهم الممتازة لأن توزيعات الأرباح النقدية للأسهم العادية المماثلة هي أقل من الأرباح التي تدفع للأسهم الممتازة.

الأسهم ذات القيمة الاسمية والأسهم بدون قيمة اسمية:

تسمح قوانين بعض الدول أن يتم إصدار الأسهم العادية أو الممتازة بقيمة اسمية أو بدون قيمة اسمية. والسهم ذو القيمة الاسمية هو ذلك السهم الذي تحدد قيمته بمبلغ معين يكون مكتوباً على شهادة السهم ذاتها. ويمكن أن تكون القيمة الاسمية أي مبلغ ما لم تنص القوانين في الدولة موطن الشركة على عكس ذلك، ففي الولايات المتحدة لا تستلزم القوانين حداً أعلى وحداً أدنى لقيمة السهم لذلك يمكن أن تكون القيمة الاسمية للسهم مائة دولار أو حتى يمكن أن تكون ربع دولار. وفي جمهورية مصر العربية من غير الجائز أن تقل القيمة الاسمية للسهم عن 5 جنيهات أو أن تزيد عن ألف جنيه أما في سورية فقد اشترط القانون أن لا يقل السعر الاسمي للسهم عن 500

ل.س وقد يكون سعر إصدار السهم مساوياً للقيمة الاسمية، وقد يكون أعلى من القيمة الاسمية. ويمثل الفرق رأس مال مدفوع إضافي يعد جزءاً من حقوق الملكية. كما يمكن أن يكون سعر الإصدار أقل من القيمة الاسمية، إذا سمحت قوانين الدولة موطن الشركة بذلك كما الحال في أمريكا، حيث يمثل الفرق رأس مال مدفوع إضافي مدين. وهذا غير مسموح به في سورية.

أما الأسهم بدون قيمة اسمية فهي الأسهم التي لا يكون مكتوباً في شهادة السهم مبلغ معين يمثل قيمة السهم. وإذا كان مسموحاً به إصدار السهم بدون قيمة اسمية، فإن مجلس إدارة الشركة قد يقوم بتحديد قيمة تحكمية لكل سهم تسمى قيمة محددة Stated value وقد لا يحدد أي قيمة للسهم. وغالباً ما تكون القيمة المحددة أقل من سعر الإصدار (المبلغ الذي يدفعه المساهم مقابل السهم). ويطلق على الأسهم التي تتحدد لها قيمة تحكمية أسهم بدون قيمة اسمية ذات قيمة محددة تمييزا لها عن الأسهم التي لا تتحدد لها قيمة تحكمية والتي يطلق عليها اسم بدون قيمة اسمية.

الأسهم النقدية والأسهم العينية :

الأسهم النقدية هي الأسهم التي يتم الوفاء بقيمتها نقداً. وقد يتم الوفاء بالمقابل النقدي دفعة واحدة أو على عدة أقساط. وغالباً ما تتم تجزئة قيمة السهم إلى عدة أقساط يدفع أولها عند الاكتتاب (قسط اكتتاب) ويدفع ثانيها عند تخصص الأسهم للمكتتبين (قسط تخصيص) ويدفع الباقي بقسط واحد أو أكثر (قسط ثالث وقسط رابع.. الخ) تحدد مواعيد استحقاقه بشكل مسبق أو تطلبه الشركة كلما دعت الحاجة. ويتطلب القانون في سورية ألا يقل المدفوع عند الاكتتاب عن 40% من قيمة السهم. كما يتطلب القانون أن يتم سداد 75% من القيمة الاسمية للسهم خلال ثلاث سنوات من تاريخ التأسيس. ويكون للأسهم التي لم يسدد قيمتها بالكامل نفس حقوق الأسهم التي تم سداد قيمتها بالكامل، فيما عدا الأرباح حيث يتم توزيعها بنسبة ما تم

دفعه من قيمتها الاسمية إلى تلك القيمة. ويحظر قانون الشركات 3 لعام 2008 تداول الأسهم النقدية والعينية التي يكتتب فيها المؤسسون قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ شهر الشركة.

أما الأسهم العينية فهي الأسهم التي يتم الوفاء بقيمتها بتقديم أصول عينية. وهذا النوع من الأسهم غالباً يحصل عليه المؤسسين عن طريق تقديم بعض الأصول العينية اللازمة مثل الأراضي والمباني وغيرها. يتعهد المؤسسون بتقديم هذه المقدمات العينية، وقد حرص القانون على تقدير الأصول العينية تقديراً سليماً وذلك حماية للمساهمين الآخرين المكتتبين في الأسهم النقدية حيث قد يعمد مقدمي الأصول العينية إلى المغالاة في تقدير قيم الأصول المقدمة للحصول على أكبر عدد ممكن من الأسهم في مقابلها ومن ثم التمتع بعدد أكبر من الأصوات في الجمعية العمومية وبنصيب أكبر في الأرباح. لذلك يجب أن تقوَّم هذه الأصول بالنقد عن طريق لجنة من الخبراء المختصين ويخضع هذا التقويم لموافقة الهيئة العامة التأسيسية.

وتصدر الأسهم العينية استناداً لطلب الترخيص المقدم لوزارة الاقتصادي والذي يحدد بموجبه تكوين رأس مال الشركة وطريقة سداد رأس المال. وتصدر الأسهم العينية بأرقام متسلسلة ويؤشر على الشهادة الخاصة بها على أنها أسهم عينية، ولا تعطي هذه الأسهم لمالكيها إلا بعد إتمام الإجراءات القانونية لتسليم المقدمات العينية للشركة، وتعد قيمتها مدفوعة بالكامل، وتعد صادرة بدءاً من تاريخ قرار الهيئة العامة التأسيسية بالموافقة عليها. ويحظر تحت طائلة البطلان تداول الأسهم العينية قبل مرور خمس سنوات على إصدارها (شركات 96 ف 3).

أسهم التمتع :

هي الأسهم التي تعطيها الشركة للمساهم الذي قررت استهلاك أسهمه، والأصل أن التشريعات لا تجيز للشركات المساهمة استهلاك أسهمها عن طريق رد

قيمتها إلى المساهمين إلا في حالات معينة، لما ينطوي على ذلك من أضرار بدائني الشركة. ذلك أن الدائنين يعتمدون على أن خسائر الشركة سيتم استيفاؤها من حقوق المساهمين في رأس المال قبل أن تمتد إلى حقوقهم. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً نجد أن قوانين العديد من الولايات لا تسمح بتخفيض عدد الأسهم المصدرة أو تخفيض القيمة الاسمية أو القيمة المحددة للسهم إلا بعد الحصول على موافقة رسمية من السلطات المختصة في الولاية، ولا تمنح هذه الموافقة إذا ما كانت تلك الإجراءات تنطوي على أضرار محتملة للدائنين. وفي جمهورية مصر العربية لا يجيز القانون استهلاك الشركة لأسهمها إلا بالنسبة للشركات التي ينص نظامها على استهلاك أسهمها قبل انقضاء أجل الشركة بسبب تعلق نشاط الشركة بالتزام باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية كاستغلال منجم، أو بئر أو مرفق من المرافق العامة ممنوح لها لمدة محددة. ففي هذه الحالات يكون استهلاك الشركة لأسهم رأس مالها منطقياً وضرورياً. فإذا كان غرض الشركة استغلال منجم أو متجر فسيأتي يوم ينفذ هذا الأصل، وإذا كانت الشركة تقوم باستغلال مرفق عام بموجب امتياز حكومي لمدة معينة فسيأتي يوم تضطر فيه الشركة لتسليم ممتلكاتها للجهة مانحة الامتياز. ولابد للشركة أن تحمي مساهميها مما سيتعرضون له من غبن عن طريق استهلاك أسهمها من الأرباح خلال حياتها وذلك ضماناً لاسترداد المساهمين لرأسمالهم قبل حل الشركة. ويكون استهلاك الأسهم من الأرباح المحققة إما عن طريق استهلاك عدد من الأسهم كل سنة تختار بطريقة القرعة إلى أن يتم الوفاء بقيمة كل الأسهم قبل انقضاء أجل الشركة، أو عن طريق رد جزء من قيمة كل سهم إلى جميع المساهمين وذلك على أساس سنوي بحيث يتم رد قيمة كامل رأس المال في نهاية أجل الشركة.

وحتى لا يلحق ضرر بالمساهم الذين تستهلك أسهمه حيث يحرم من الأرباح التي تحققها الشركة بعد ذلك، فإن الشركة المساهمة التي تقوم باستهلاك أسهمها تصدر

أسهم بدلاً من الأسهم التي تم استهلاكها يطلق عليها أسهم تمتع تكفل لصاحبها نفس الحقوق المكفولة لأسهم رأس المال (أي الأسهم التي لم يتم استهلاكها)، سواء بالتصويت في الجمعية العامة أو في الأرباح الموزعة أو في الحصول على نصيب من ناتج التصفية إن وجد.

الأسهم الاسمية والأسهم لحاملها:

السهم الاسمي هو ذلك السهم الذي يحمل اسم المساهم الذي يملكه وتثبت ملكية المساهم للسهم في سجل خاص تعده الشركة لهذا الغرض يطلق عليه سجل المساهم. أما السهم لحامله فهو ذلك السهم الذي لا يحمل اسم مالكه ومن ثم يعتبر حامل السهم هو مالكه من وجهة نظر الشركة.

7.5 القيم المختلفة للأسهم :

سبق أن تناولنا الأسهم ذات القيمة الاسمية والأسهم ذات القيمة المحددة والأسهم بدون قيمة اسمية ودون قيمة محددة. ونتناول في هذا البند القيم المختلفة للسهم.

1- القيمة الاسمية : Par value

القيمة الاسمية هي تلك القيمة المكتوبة على شهادة السهم ذاتها وقد يتساوى سعر إصدار السهم مع القيمة الاسمية أو يزيد عنها (عند إصدار السهم بعلاوة إصدار) أو قد يقل عنها (إصدار السهم بخصم إصدار) وقد لا تحدد الدولة موطن الشركة حدوداً معينة للقيمة الاسمية كما في الولايات المتحدة. وقد تحدد التشريعات حدود معينة للقيمة الاسمية كما في جمهورية مصر العربية حيث يجب ألاّ تقل القيمة الاسمية عن خمس جنيهات أو أن تزيد عن 1000 جنيه، أما في سورية يجب أن لا تقل القيمة الاسمية للسهم عن 500 ل.س وكثيراً ما تختلف القيمة الاسمية عن القيمة الدفترية وعن القيمة السوقية للسهم.

2- القيمة المحددة : Stated value

إذا كانت الأسهم مصدرة بدون قيمة اسمية فإن القوانين في الدولة موطن الشركة قد تسمح لمجلس الإدارة بأن يحدد قيمة تحكمية للسهم يطلق عليها القيمة المحددة وعادةً ما تقل هذه القيمة المحددة عن السعر الذي يجب أن يصدر به السهم. وإذا زاد سعر إصدار السهم عن القيمة المحددة للسهم فإن الفرق يتم تسجيله في حساب خاص هو حساب رأس المال المدفوع-زيادة عن القيمة المحددة. وعادةً ما لا يكون هناك أي علاقة بين تلك القيمة المحددة وبين القيم الدفترية أو القيم السوقية.

3- القيمة الدفترية : Book value

إن إجمالي القيمة الدفترية للأسهم المتداولة للشركة تساوي إلى صافي الأصول المسجلة للشركة، إن صافي أصول الشركة يمثل حقوق ملكية حملة الأسهم. عند إصدار الشركة لنوع واحد من الأسهم وليكن أسهم عادية. فإن القيمة الدفترية للسهم تحسب من خلال تقسيم إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم على عدد الأسهم العادية المتداولة بالإضافة إلى الأسهم المكتتب بها والتي لم تصدر بعد عند احتساب القيمة الدفترية يمكن الافتراض أنه:

1- أنه يمكن تصفية الشركة دون إحداث أي نفقات إضافية.

2- أن الأصول يمكن بيعها بالمبالغ المسجلة.

3- أن الالتزامات يمكن تسديدها بالمبالغ المسجلة.

بفرض أن قسم حقوق الملكية في إحدى الشركات المساهمة ظهر على الشكل التالي:

حقوق الملكية:	
رأس المال المدفوع	
أسهم عادية- بقيمة اسمية، 1000ل.س	
الأسهم المصرح بها 20000سهم،	
المصدرة والمتداولة	15000000
رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة المحددة	1500000
إجمالي رأس المال المدفوع	16.500.000
أرباح محتجزة	500.000
إجمالي حقوق الملكية	17.000000

إن القيمة الدفترية للسهم تحسب بتقسيم إجمالي حقوق الملكية على عدد الأسهم المصدرة والمتداولة وبالتالي فإن القيمة الدفترية للسهم العادي هي 1133.33 ل.س (17000000ل.س ÷ 15.000 سهم).

أما عندما يكون هناك نوعين أو أكثر من الأسهم المصدرة والمتداولة، فإن احتساب القيمة الدفترية للسهم تصبح أكثر تعقيداً. القيمة الدفترية لكل نوع من الأسهم يعتمد على حقوق الملكية لكل نوع من الأسهم وفقاً للحقوق والالتزامات المكفولة لكل منها، ثم يتم احتساب القيمة الدفترية للسهم من كل نوع بقسمة حقوق الملكية على عدد الأسهم بالنسبة لكل منها. حملة الأسهم الممتازة نموذجياً، يحق لهم الحصول على قيمة التصفية للسهم بالإضافة إلى الأرباح المجمعة والتي لم توزع بعد، لأن أغلب الأسهم الممتازة لها امتياز بأصول المنشأة ومجمعة الأرباح. على أية حال فإن الشروط الخاصة بالأسهم الممتازة سوف تحكم المسألة لتوضيح ذلك، نفترض أن حقوق الملكية في إحدى الشركات المساهمة كانت على الشكل التالي:

حقوق الملكية:	
رأس المال المدفوع	
أسهم ممتازة 6% 10.000 سهم قيمة السهم الاسمية 500ل.س	5.000.000
أسهم عادية 80.000 سهم قيمة السهم الاسمية 500ل.س	40.000.000
رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية للأسهم الممتازة	200.000
إجمالي رأس المال المدفوع	45.200.000
الأرباح المحتجزة	12.800.000
إجمالي حقوق الملكية	58.000.000

1- بفرض أن الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح وغير مشاركة في الأرباح. إن امتياز الأسهم الممتازة في الأرباح والأصول عند التصفية لدرجة تصل إلى أن قيمة السهم عند التصفية مقصورة على القيمة الاسمية 500ل.س، بالإضافة إلى أي أرباح مجمعة للأسهم الممتازة. علماً أن هناك أرباحاً لم توزع منذ أربع سنوات بعد. تحسب القيمة الدفترية لكل سهم في هذه الحالة على الشكل التالي:

	إجمالي	القيمة الدفترية للسهم
إجمالي حقوق الملكية	58000000ل.س	
القيمة الدفترية للأسهم الممتازة (10000سهم) قيمة التصفية10000 سهم ×500= 5000000		

أرباح مجمعة غير موزعة 5000000 × 6%×4سنوات= 1.200.000	6200000	620ل.س
القيمة الدفترية للسهم العادي 5180000 ÷ 80000=647.5ل.س	5180000	647.5ل.س

لاحظ أن رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية للأسهم الممتازة لم تخصص للأسهم الممتازة عند تحديد القيمة الدفترية للسهم الممتاز. إن ما خصص لاحتساب القيمة الدفترية للأسهم الممتازة، قيمة التصفية بالإضافة إلى الأرباح المتراكمة والتي لم توزع عن أربع سنوات.

2- بفرض أن الامتياز مكفول للأسهم الممتازة في حال التصفية بالقيمة الاسمية ورأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية بالإضافة للامتيازات السابقة .

	إجمالي	القيمة الدفترية للسهم
إجمالي حقوق الملكية	58000000	
القيمة الدفترية للأسهم الممتازة (10000سهم)		
قيمة التصفية 10000سهم×500= 5000.000		
أرباح غير موزعة 5000000×6%×4سنوات =1.200.000		
رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية 200000	6400000	640ل.س
القيمة الدفترية للسهم العادي 51600000÷800000=645 ل.س	51600000	645ل.س

3- بفرض أن الأسهم الممتازة غير مجمعة وغير مشاركة في الأرباح وأن امتياز التصفية للأسهم الممتازة يقتصر على القيمة الاسمية، وأن الشركة لم تعلن عن أي توزيعات أرباح خلال العامين الماضيين وأن الشركة أعلنت عن توزيع أرباح العام الحالي الذي سيدفع من الأرباح المحتجزة.

	إجمالي	القيمة الدفترية للسهم
إجمالي حقوق الملكية	58000000	
القيمة الدفترية للأسهم الممتازة		
5000000 + (5000000×6%) =	5300000	530
القيمة الدفترية للأسهم العادية	52700000	658.75

نلاحظ أنه قد تم خصم 300000 من الأرباح المحجوزة عند تحديد حقوق الملكية للأسهم الممتازة المعلن عنها (وهي أرباح العام الحالي). ويمكن للقارئ تعديل الأرقام بسهولة لتحديد القيمة الدفترية للسهم لو افترضنا أن امتياز التصفية للأسهم الممتازة يشمل القيمة الاسمية وعلاوة الإصدار. لابد من الإشارة إلى أنه لا تدفع أرباح الأسهم الممتازة إلا إذا تم الإعلان عنها من قبل مجلس الإدارة.

		إجمالي	القيمة الدفترية
إجمالي حقوق الملكية		58000000	
القيمة الدفترية للأسهم الممتازة			
قيمة التصفية(10000سهم×530)=	5300000		
أرباح مجمعة	1200000	6500000	650ل.س
(5000000×6%× 4 سنوات) =			
القيمة الدفترية للأسهم ا لعادية		51500000	643.75ل.س

4- بفرض أن امتياز الأسهم الممتازة حسب المثال السابق يمثل نفس ما ورد سابقاً في المثال رقم 1 بالإضافة إلى سعر استدعاء قدره 503ل.س عن كل سهم عند التصفية، فالقيمة الدفترية لكل سهم عندئذ تكون:

نلاحظ أنه تم إضافة علاوة استدعاء إلى حقوق ملكية الأسهم الممتازة، وذلك لأن امتياز الأسهم الممتازة ينص على ذلك.

5- بفرض أن الأسهم الممتازة مجمعة ومشاركة بالكامل في الأرباح، وأن امتياز التصفية للأسهم الممتازة يقتصر على القيمة الاسمية، وأن الشركة لم تعلن عن توزيع أرباح خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

		إجمالي	القيمة الدفترية
إجمالي حقوق الملكية		58000000	
القيمة الدفترية للأسهم الممتازة			
قيمة التصفية (10000سهم×500) -	5000000		
أرباح مجمعة(5000000×6%×3)-	900000		
باقي الأرباح المحجوزة (المشاركة)	522222		
القيمة الدفترية للأسهم الممتازة		6422222	642.222ل.س
القيمة الدفترية للأسهم العادية		51577778	644.72ل.س

4- القيمة السوقية :

تتمثل في السعر الذي يمكن للمستثمر المحتمل أن يشتري به السهم من المساهم وذلك في سوق الأوراق المالية. وتتحدد القيمة السوقية للسهم وفقاً لظروف العرض والطلب والتي تتأثر بعوامل مختلفة مثل الأرباح المحققة والأرباح المتوقعة ومعدل الأرباح

الموزعة ومدى انتظام توزيع الأرباح والقيم الجارية للأصول. وتعدّ القيمة السوقية أهم قيم السهم من وجهة نظر كل من المساهم الحالي والمستثمر المحتمل.

5- قيمة رد السهم:

سبق لنا أن أشرنا إلى أنه يحق للشركة استدعاء السهم الممتاز ورد قيمته إذا كان عقد الإصدار يتضمن أنها قابلة للاستدعاء. وفي مثل هذه الحالات يجب أن يتضمن عقد الإصدار سعر الرد والذي يتضمن عادة القيمة الاسمية للسهم مضافاً إليه نسبة معينة من القيمة الاسمية أو مبلغ يطلق عليه علاوة الرد. مضافاً إليها الأرباح التي لم تدفع للسهم الممتاز. فقيمة الرد هي القيمة التي يتعين على الشركة دفعها لمالك السهم إذا ما قررت باختيارها استدعاء السهم.

6- قيمة التصفية: Liquidation value

هي القيمة التي يحصل عليها مالك السهم في حالة تصفية الشركة تصفية فعلية. وإذا كان لدى الشركة نوعاً واحداً من الأسهم فإن ناتج التصفية (القيمة المحصلة من بيع الأصول وتحصيل الحقوق بعد سداد جميع التزامات الشركة قبل الغير) تكون من حق حملة الأسهم العادية، ومن ثم تتحدد قيمة التصفية للسهم العادي في هذه الحالة بقسمة ناتج التصفية على عدد الأسهم.

أما إذا كانت الشركة قد أصدرت أسهم عادية وأسهم ممتازة فإن قيمة التصفية للسهم الممتاز تتحدد وفقاً للشروط المنصوص عليها في عقد الإصدار. أما قيمة التصفية للسهم العادي في هذه الحالة فتتمثل في ناتج التصفية بعد سداد التزامات الشركة تجاه الآخرين مخصوماً منها حقوق الأسهم الممتازة مقسوماً على عدد الأسهم العادية.

الفصل الثامن :تكوين الشركة وإصدار أسهم رأس المال

مقدمة

المبحث الأول : المعالجة المحاسبية لإصدار الأسهم نقداً.

المبحث الثاني : طرح الأسهم على الاكتتاب العام.

المبحث الثالث : الأسهم المباعة مقابل مبلغ نقدي مقطوع
والأسهم المباعة مقابل عمليات غير نقدية.

المبحث الرابع : تكلفة إصدار الأسهم.

المبحث الخامس : أسهم الخزينة

المبحث السادس: تعديل رأس المال في الشركات المساهمة.

أسئلة على الفصل الثامن.

Damascus University


وقل رب زدني علما
Damascus University

مقدمة:

تصدر الشركات المساهمة غالباً نوعاً واحداً أو أكثر من أسهم رأس المال. وقد يكون مقابل الوفاء للسهم نقداً أو عيناً. وقد يكتتب المؤسسون ب أسهم رأس المال كاملة ، أو بجزء منه ويتم طرح الباقي على الاكتتاب العام. وإذا أصدرت الشركة أكثر من نوع واحد من الأسهم فإن الأمر يستلزم تخصيص حساب رأس مال الأسهم لكل نوع من الأسهم على حدة، وذلك لاختلاف الحقوق والأولويات المكفولة لحملة كل نوع.

إن أهم المشاكل المحاسبية المتعلقة بإصدار الأسهم يمكن مناقشتها ضمن المجموعات التالية:

أ- المحاسبة عن إصدار الأسهم نقداً بقيمتها الاسمية

Accounting for par value stock

ب- المحاسبة عن الأسهم المصدرة والمباعة على أساس الاكتتاب العام.

Accounting for stock sold on subscription basis .

جـ- المحاسبة عن إصدار أكثر من صنف من الأسهم مقابل مبلغ إجمالي مقطوع

Accounting for stock issued in combination with other securities (lump sum sale)

د- المحاسبة عن إصدار الأسهم المصدرة بشكل غير نقدي.

Accounting for stock issued in non cash transaction.

هـ- المحاسبة عن تكلفة الإصدار الأسهم.

Accounting for cost of issuing stock.

Damascus University


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

- المعالجة المحاسبية لإصدار الأسهم نقداً

المحاسبة عن إصدار الأسهم بقيمتها الاسمية:

كل سهم من أسهم رأس المال يجب أن يكون بقيمة اسمية وفي أمريكا يمكن أن يكون من دون قيمة اسمية. فالقيمة الاسمية تمثل القيمة المحددة بموجب عقد تكوين الشركة ومطبوعة على شهادة السهم المصدر. وقد حدد القانون في سورية ألا تقل قيمة السهم الاسمية عن 500 ل.س. أما في أمريكا فليس هناك حد أدنى وحد أعلى للقيمة الاسمية. لذلك ليس هناك علاقة للقيمة الاسمية للسهم مع قيمته السوقية العادلة. فالقيمة الاسمية ليست مؤشر على قيمة السهم السوقية. لذلك فإن النقدية المتراكمة نتيجة إصدار أسهم بقيمتها الاسمية يمكن أن تكون مساوية إلى أو أكبر من القيمة الاسمية وفي بعض الدول تكون أقل من القيمة الاسمية. **عند تسجيل إصدار الأسهم المباعة مباشرة للمساهمين نقداً أو عيناً تستخدم الحسابات التالية:**

- يُجعل حساب النقدية مدين بقيمة الأسهم المصدرة والمباعة وحساب رأس المال- أسهم عادية أو أسهم ممتازة دائناً. إذا بيعت تلك الأسهم بأعلى من قيمتها الاسمية أو المحددة يجعل حساب رأس المال المدفوع الإضافي دائناً بالفرق.

يرى بعض أهل الخبرة توسيط حساب الأسهم المكتتب فيها - أسهم عادية حيث يصبح دائناً بقيمتها الاسمية وحساب البنك أو النقدية بالنسبة للأسهم النقدية مديناً، وأن المبلغ المدفوع زيادة أو أقل من القيمة الاسمية يسجل في حساب مستقل تحت اسم حساب رأس المال المدفوع الإضافي

Paid in capital in excess of par value يجب الاحتفاظ بحسابات خاصة لكل صنف من أصناف الأسهم المصدرة وذلك لإظهار المعلومات المطلوبة بقيمتها الاسمية على الشكل التالي:

- **أسهم مكتتب فيها – أسهم عادية أو الأسهم الممتازة** Common stock subscribed. تعكس القيمة الاسمية لأسهم الشركة المصدرة بقيمتها الاسمية يصبح هذا الحساب دائناً عند إصدار الأسهم. لا يتم إجراء أي قيود إضافية على هذا الحساب، إلا إذا تم إصدار أسهم جديدة أو تم استدعاء أسهم كانت قد أصدرت.

- **رأس المال المدفوع الإضافي** Paid capital in excess of par value تشير إلى أي زيادة دفعت من قبل حملة الأسهم عن قيمة الأسهم الاسمية من أجل الأسهم التي اشتروها. عند دفع رأس المال فإن الزيادة عن القيمة الاسمية تصبح جزءاً من رأس المال الإضافي للشركة وليس لحامل السهم أي مطلب أو حق في الزيادة المدفوعة عن غيره من حملة الأسهم للصنف نفسه من الأسهم.

لتوضيح ذلك بفرض أن إحدى الشركات قررت إصدار 10000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س تم إصدارها واكتتب بها المؤسسون نقداً:

القيود المحاسبية لتسجيل عملية الإصدار :

من حـ/ النقدية		5.000.000
إلى حـ/رأس المال- أسهم عادية	5.000.000	
تسجيل إصدار 10000 سهم عادي		
لتباع نقداً بـ 500ل.س للسهم الواحد		

يمكن تسجيل العملية السابقة من خلال قيدين محاسبين يتم بموجبهما توسط حساب أسهم مكتتب بها – أسهم عادية:

1- عند إصدار الأسهم وسداد القيمة نقداً:		
5.000.000		من حـــ/ النقدية
	5.000.000	إلى حـــ/أسهم مكتتب بها - أسهم عادية
		تسجيل إصدار 10000 سهم عادي
		لتباع نقداً بـــ 500ل.س للسهم
2- عند إصدار شهادة السهم:		
5.000.000		من حـــ/أسهم مكتتب بها- أسهم عادية
	5.000.000	إلى حـــ/رأس المال- أسهم عادية
		إصدار شهادات أسهم لـــ 10000 سهم

ملاحظـــة: سوف نتبع في هذا المجال الأسلوب الأول، أي تسجيل العملية بقيد محاسبي واحد.

- بفرض أن الشركة أصدرت 10000 سهم أخرى قيمة السهم الاسمية 500ل.س، بيعت نقداً بـــ 520 ل. س للسهم عندئذ يكون القيد المحاسبي.

5.200.000		من حـــ/ النقدية
		إلى المذكورين
	5.000.000	حـــ/رأس المال- أسهم عادية
	200.000	حـــ/رأس المال المدفوع الإضافي
		تسجيل إصدار 10.000 سهم قيمة اسمية
		500ل.س بيعت نقداً بـــ 520 ل.س

بعد الإصدار الثاني أصبح رأس المال المدفوع في هذه الشركة 10.200.000ل.س، أما رأس المال القانوني فهو 10.000.000، بفرض أن الأرباح المحتجـــزة كانـــت 250.000، تظهر حقوق الملكية في قائمة المركز المالي على الشكل التالي:

حقوق الملكية	
رأس المال المدفوع	
أسهم عادية 20000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500ل.س	10.000.000
رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	200.000
إجمالي رأس المال المدفوع	1020.0000
أرباح محتجزة	250.000
إجمالي حقوق الملكية	10.450.000

- طرح الأسهم على الاكتتاب العام:

افترضنا في مناقشاتنا السابقة أن الأسهم المصدرة تباع نقداً، إلا أنه يمكن أيضاً إصدار الأسهم وبيعها على أساس الاكتتاب العام. عند بيع السهم على أساس الاكتتاب العام يعني أن كامل قيمة السهم لم تدفع بعد وإنما تم دفع جزء من قيمته. فالاكتتاب يمثل عقد بين المكتتب والشركة للحصول على عدد محدد من أسهم رأس المال بسعر محدد على أن يتم الدفع بتاريخ أو تواريخ محددة وفقاً لشروط الاكتتاب. فالمكتتب هو الشخص الذي يجري العقد للحصول على الأسهم. وهكذا، قد يقوم المكتتب بدفع قيمة السهم دفعة واحدة أو يقوم بدفع قيمة السهم على دفعات، يكون إحداها عند الاكتتاب وأخرى عند التخصيص ودفعة أو أكثر في تاريخ أو تواريخ لاحقة محددة أو بناءً على طلب الشركة. إن تسجيل وإصدار أسهم رأس المال على أساس الاكتتاب العام يتطلب ثلاث خطوات.

1- استلام الاكتتابات من أجل تخصيص و إصدار أسهم رأس المال.

2- تجميع الاكتتابات.

3- إصدار شهادات الأسهم. ويتم ذلك حسب قوانين البلد موطن الشركة. ففي أمريكا، لا تصدر شهادة السهم إلا بعد تجميع الاكتتابات بشكل كامل. وفي جمهورية

مصر العربية، يتم إصدار شهادة السهم عند التخصيص مع تسجيل المبلغ المدفوع والأقساط الباقية (وتواريخها إذا كانت محددة) على شهادة السهم. أما في سورية، فتصدر شهادة السهم عند التخصيص أيضاً وذلك وفق قانون الشركات رقم 3 لعام 2008

المحاسبة عن الأسهم المكتتب فيها على أساس الاكتتاب العام :

اشترط قانون الشركات أن تصدر الأسهم بقيمتها الاسمية ولا يجوز أن تصدر بقيمة أدنى من قيمتها الاسمية. وتصدر الشركة شهادات الأسهم التي تم الاكتتاب فيها عند التخصيص وتكون أسهم الشركة إما أسهم نقدية تدفع نقداً دفعة واحدة، أو أقساط يحددها النظام الأساسي على أن لا يقل القسط الواجب تسديده عند الاكتتاب عن 40% من قيمة السهم. **كما يجب أن تسدد قيمة السهم المكتتب به خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور مرسوم الترخيص.** وإما أن تكون الأسهم عينية تعطى لقاء أموال أو حقوق مقومة (أي يجب تشكيل لجنة خبرة لتقدير قيمتها).

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم طرح الأسهم على الاكتتاب العام عن طريق أحد البنوك المرخص لها بتلقي الاكتتابات. عند طرح كامل أسهم رأس المال أو جزء من رأس المال على الاكتتاب العام، فإن نتيجة الاكتتاب تكون أحد ثلاث احتمالات هي:

1- أن يتساوى عدد الأسهم المكتتب فيها مع عدد الأسهم المطروحة على الاكتتاب العام.

2- عدم تغطية الاكتتاب بالحد الأدنى المنصوص عنه قانونياً، وفي هذه الحالة إما أن يفشل المشروع ويتم رد الاكتتاب للمكتتبين أو يتم تخفيض رأس المال بما يتناسب مع الاكتتابات المطلوبة وذلك بناءً على موافقة المكتتبين على ذلك.

3- أن تتجاوز الاكتتابات عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب. يقتضي الأمر تخصيص عدد من الأسهم لكل مكتتب، ورفض الاكتتابات فيما يزيد عن الأسهم

المخصصة.وينص القانون على ضرورة توزيع الأسهم المطروحة غرامة بين المكتتبين، بحيث لا يترتب على ذلك إقصاء المكتب في الشركة أيّاً كان عدد الأسهم التي اكتتب فيها. مع مراعاة جبر الكسور لصالح صغار المكتتبين (حيث أن السهم غير قابل للتجزئة).

المعالجة المحاسبية لإصدار شهادة الأسهم على أساس الاكتتاب العام:

وتتلخص المعالجة الحاسبية لإثبات إصدار الأسهم قبل سداد كامل قيمة السهم على الشكل التالي:

1) تلقي الاكتتابات عن طريق أحد البنوك المرخص لها بذلك «قسط الاكتتاب». يجعل حساب البنك " اكتتاب" مديناً مقابل جعل حساب اكتتابات محصلة – أسهم عادية أم ممتازة دائناً، وذلك بالمبلغ المحصلة من المكتتبين والتي يمكن أن تكون معادلة لعدد الأسهم المطروحة أو أكثر أو أقل.

من حـ/البنك "اكتتاب"		xxx
إلى حـ/ اكتتابات محصلة – أسهم عادية أو أسهم ممتازة	xxx	
قبض قيمة قسط الاكتتاب		

2) عند التخصيص: يحول رصيد حساب اكتتابات محصلة إلى حساب رأس المال- أسهم عادية أو أسهم ممتازة.

من حـ/ اكتتابات محصلة – أسهم عادية أو أسهم ممتازة		xxx
إلى حـ/رأس المال- أسهم عادية أو أسهم ممتازة	xxx	
تحويل الاكتتابات المحصلة إلى حـ/ رأس المال		

- يحول حساب البنك – اكتتاب- إلى حساب البنك- جاري – بالمبالغ المحصلة كاملاً عن قسط الاكتتاب.

من حـــ/البنك –جاري		×××
إلى حـــ/ البنك " اكتتاب"	×××	
تحويل رصيد البنك- اكتتاب إلى الحساب الجاري		

- يتم تحويل الزيادة في الاكتتاب المحصلة، إذا وردت اكتتابات بأكثر مـــن الأســـهم المطروحة على الاكتتاب العام إلى حساب اكتتابات محصلة بالزيادة.

من حـــ/ اكتتابات محصلة – أسهم عادية		×××
إلى حـــ/ اكتتابات محصلة بالزيادة	×××	
تحويل الزيادة في قسط الاكتتاب إلى حساب اكتتابات محصلة بالزيادة		

3) عند طلب قسط التخصيص : يجعل حساب أقساط تحت التحصيل : قسط تخصيص - أسهم عادية أو ممتازة مديناً وحساب رأس المال- أسهم عادية أم ممتازة – دائناً.

من حـــ/ أقساط تحت التحصيل – تخصيص		×××
إلى حـــ/رأس المال- أسهم عادية أو أسهم ممتازة	×××	
طلب قسط التخصيص		

- يتم استخدام رصيد حساب اكتتابات محصلة بالزيادة في سداد جزء أو حساب أقساط تحـــت التحصيل كاملة، إذا لم يكن الرصيد كافياً، يدفع المخصصون بالأسهم الفرق نقداً.

من المذكورين		
من حـــ/ اكتتابات محصلة بالزيادة		×××
من حـــ/ البنك – جاري		×××
إلى حـــ/أقساط تحت التحصيل	×××	
قبض قيمة قسط التخصيص واستخدام حساب اكتتابات محصلة بالزيادة		

4) إذا كان هناك رصيد لحساب اكتتابات محصلة بالزيادة بعد سداد حساب أقساط تحت التحصيل يتم تحويل الزيادة في حساب اكتتابات محصلة بالزيادة إلى حساب أقساط محصلة مقدماً.

من حـ/ اكتتابات محصلة بالزيادة		xxx
إلى حـ/ اكتتابات محصلة مقدماً	xxx	
تحويل الزيادة في حساب اكتتابات محصلة بالزيادة		
إلى حساب أقساط محصلة مقدماً.		

5) عند طلب القسط الأخير، يجعل حساب أقساط تحت التحصيل- أسهم عادية – مديناً وحساب رأس المال دائناً.

من حـ/ أقساط تحت التحصيل – أسهم عادية		xxx
إلى حـ/رأس المال- أسهم عادية	xxx	
طلب القسط الأخير		

- يتم استخدام رصيد حساب أقساط محصلة مقدماً في سداد جزء أو كل حساب أقساط تحت التحصيل، ويتم سداد الفرق نقداً.

من المذكورين		
من حـ/ أقساط محصلة مقدماً		xxx
من حـ/ البنك		xxx
إلى حـ/أقساط تحت التحصيل – أسهم عادية	xxx	
سداد قيمة القسط الأخير		

- يتم إعادة رصيد حساب أقساط محصلة مقدماً إلى المكتتبين بالأسهم بالقيد

من حـ/ أقساط محصلة مقدماً		xxx
إلى حـ/ البنك - جاري	xxx	

مثـــال (1):

طرحت إحدى الشركات المساهمة على الاكتتاب العام 150000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500ل.س و 50000 سهم ممتاز 5% بجمعة الأرباح قيمة الســـهم الاسمية 500ل.س. وكانت شروط الاكتتاب تقتضي بأن يدفع عند الاكتتاب ربـــع القيمة الاسمية بالنسبة للأسهم العادية ونصف القيمة الاسمية بالنسبة للأسهم الممتـــازة، وأن يدفع الباقي على دفعتين متساويتين بالنسبة لكل نوع من الأسهم إحداهما عنـــد التخصيص والأخرى بعد شهرين من التخصيص. تم الاكتتـــاب في جميـــع الأســـهم المطروحة على الاكتتاب العام في 2005/5/1 وتم التخصيص في 2005/6/1. تم تحصيل قسط التخصيص بالكامل خلال المهلة الممنوحة والتي تنتهي في 6/30. وطلب القسط الأخير في 8/30 وتم تحصيله خلال المهلة الممنوحة والتي تنتهي في 9/31.

المطلوب: قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات السابقة:

5/1		
من حـــ/البنك "اكتتاب"		18750.000
إلى حـــ/ اكتتابات محصلة – أسهم عادية	18750.000	
تحصيل قسط الاكتتاب بواقع ربع قيمة السهم عن 150000 سهم عادي125ل.س قيمة السهم الاسمية		
5/1		
من حـــ/البنك "اكتتاب"		12500000
إلى حـــ/ اكتتابات محصلة – أسهم ممتازة	12500000	
تحصيل قسط الاكتتاب بواقع نصف قيمة السهم عن 50.000 سهم ممتاز قيمة السهم الاسمية 500ل.س		
5/1		

من حـــ/اكتتابات محصلة – أسهم عادية		18750.000
إلى حـــ/رأس المال- اسهم عادية	18750.000	
إصدار شهادات الأسهم بالنسبة للأسهم المكتتب بها		
5/1		
من حـــ/ اكتتابات محصلة – أسهم ممتازة		1250.0000
إلى حـــ/رأس المال أسهم ممتازة 5 %	1250.0000	
إصدار شهادات الأسهم بالنسبة للأسهم المكتتب بها		
من حـــ/البنك "جاري "		31250000
إلى حـــ/ البنك " اكتتاب"	31250000	
تحويل حساب البنك اكتتاب إلى حـــ / البنك جاري		
6/1		
من حـــ/أقساط تحت التحصيل- أسهم عادية		28.125.000
إلى حـــ/رأس المال أسهم عادية	28.125.000	
إصدار شهادات أسهم عادية عن قسط التخصيص بواقع نصف قيمة الباقي		
6/30		
من حـــ/البنك "جاري "		28.125.000
إلى حـــ/ أقساط تحت التحصيل -أسهم عادية تخصيص	28.125.000	
قبض قيمة قسط التخصيص الأسهم العادية		
6/1		
من حـــ/أقساط تحت التحصيل-أسهم ممتازة تخصيص		6.250.000
إلى حـــ/ رأس المال- أسهم ممتازة تخصيص	6.250.000	
طلب القسط الأخير و إصدار شهادات أســـهم ممتازة عن قسط التخصيص بواقع نصف الباقي		

6/30		
من حـــ/البنك" جاري"		6.250.000
إلى حـــ/ أقساط تحت التحصيل – أسهم ممتازة تخصيص	6.250.000	
قبض قيمة قسط التخصيص عن الأسهم الممتازة		
8/30		
من حـــ/ أقساط التحصيل (أخير)– اسهم عادية		28.125.000
إلى حـــ/رأس المال– أسهم عادية	28.125.000	
طلب القسط الأخير وإصدار شهادات أسهم عادية		
9/31		
من حـــ/ البنك "جاري"		28.125.000
إلى حـــ/أقساط تحت التحصيل– أخير)– أسهم عادية	28.125.000	
قبض قيمة القسط الأخير عن الأسهم العادية		
8/30		
من حـــ/أقساط تحت التحصيل– أسهم ممتازة		6.250.000
إلى حـــ/رأس المال– أسهم ممتازة	6.250.000	
طلب القسط الأخير وإصدار شهادات أسهم ممتازة		
من حـــ/البنك" جاري"		6.250.000
إلى حـــ/ أقساط تحت التحصيل– أسهم ممتازة	6.250.000	

مثال (2):

طرحت إحدى الشركات المساهمة 64000 سهم عادي على الاكتتاب العام قيمة السهم الاسمية 500ل.س وكانت شروط الإكتتاب أن يدفع 50% من قيمة السهم عند الاكتتاب خلال الفترة من 1/1 إلى 2002/1/31 ونصف الباقي عند التخصيص خلال الفترة بين 3/1 و 2002/3/30 أما الباقي فيطلب كقسط أخير في الفترة من 6/1 ولغاية 2002/3/30. اكتتب الجمهور بـ 90.000 سهم وفي أول آذار تقرر تخصيص الأسهم على النحو التالي:

1- خصص لصغار المكتتبين الأسهم التي اكتتب فيها كل منهم والتي بلغت 15000 سهم.

2- يخصص لكل مكتتب من المكتتبين عدد من الأسهم الباقية يعادل نسبة ما اكتتب فيه من أسهم إلى عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة.

وتقرر الاحتفاظ بالزيادة المحصلة من قسط الاكتتاب لسداد الأقساط الباقية.

المطلوب: تسجيل قيود اليومية للعمليات السابقة والحسابات اللازمة لذلك.

من حـ/البنك"اكتتاب"		22.500.000
إلى حـ/اكتتابات محصلة – أسهم عادية	22.500.000	
قبض قيمة قسط الاكتتاب عن 90000سهم		
قيمة السهم الاسمية50ل.س بواقع 50%		
1/31		
من حـ/اكتتابات محصلة – أسهم عادية		16.000.000
إلى حـ/رأس المال- أسهم عادية	16.000.000	
إصدار شهادات أسهم عادية عن 64000 سهم		
بواقع 50%من قيمة السهم		
1/31		
من حـ/البنك"جاري"		22.500.000

إلى حـــ/ البنك "اكتتاب"	22.500.000	
تحويل حساب البنك اكتتاب إلى حساب جاري بتاريخه		
من حـــ اكتتاب محصلة- أسهم عادية		6.500.000
إلى حـــ/اكتتابات محصلة بالزيادة	6.500.000	
تحويل الزيادة المحصلة إلى حـــ/اكتتابات محصلة بالزيادة عند التخصيص		
من حـــ/أقساط تحت التحصيل -أسهم عادية		8.000.000
إلى حـــ/رأس المال – أسهم عادية	8.000.000	
طلب قسط التخصيص عن بواقع نصف الباقي 125 ل.س من المذكورين		
حـــ/ البنك (15.000 سهم مخصص بالكامل×125ل.س)		1.875.000
حـــ / اكتتابات محصلة بالزيادة – أسهم عادية (49.000 سهم×125)		6.125000
إلى حـــ/ أقساط تحت التحصيل – أسهم عادية	8.000.000	
قبض قيمة قسط التخصيص واستخدام جزء من الاكتتابات المحصلة بالزيادة بتاريخه		
من حـــ/ اكتتابات محصلة بالزيادة-أسهم عادية		375000
إلى حـــ/أقساط محصلة مقدماً	375000	
تحويل الزيادة في قسط الاكتتاب إلى اكتتابات محصلة مقدماً 6/1		
من حـــ/ أقساط تحت التحصيل		8000.000

	8000.000	إلى حـــ/رأس المال- أسهم عادية طلب قيمة القسط الأخير وإصدار شهادة الأسهم بالباقي 6/30
		من المذكورين
37.5000		حـــ/أقساط محصلة مقدماً
7.625.000		حـــ/ البنك "جاري"
	8000.000	إلى حـــ/ أقساط تحت التحصيل- أسهم عاديـــة قبض قيمة القسط الأخير

حـــ/ اكتتاب محصلة

16.000.000	رأس المال		
6.500.000	اكتتابات محصلة بالزيادة	22.50.0000	"البنك"اكتتاب
22.500.000		22.500.000	

حـــ/ البنك "اكتتاب"

22.500.000	اكتتابات محصلة	22.500.000	البنك "جاري"
22.500.000		22.500.000	

حـــ/ البنك "الجاري"

22.500.000	البنك "اكتتاب"	32.000.000	رصيد
1.875.000	أقساط تحت التحصيل		
6.000.000	أقساط تحت التحصيل		
32.000.000		32.000.000	

حـ/ رأس المال

3.2000.000	رصيد	16.000.000	اكتتاب محصلة
		8.000.000	أقساط تحت التحصيل
		8.000.000	أقساط تحت التحصيل
32.000.000		32.000.000	

حـ/ أقساط تحت التحصيل

8.000.000	رأس المال	1.875.000	بنك "جاري"
		6.125.000	اكتتاب محصلة بالزيادة
		8.000.000	
8.000.000	رأس المال	375.000	أقساط محصلة مقدماً
		762.5000	بنك "جاري"
800.000		800.000	

حـ/ أقساط محصلة مقدماً

375.000	أقساط تحت التحصيل	375.000	اكتتابات محصلة بالزيادة
375.000		375.000	

حـ/ اكتتابات محصلة بالزيادة

612.5000	أقساط تحت التحصيل	6.500.000	اكتتابات محصلة
375.000	أقساط محصلة مقدماً		
650.000		6.500.000	

أضواء على الحل:

- يلاحظ ورود اكتتابات زيادة عن المطروح على الاكتتاب العام بمقدار 26000 سهم (64000-90.000).

- يلاحظ تخصيص 15.000 سهم بالكامل لصغار المكتتبين، ذلك يعني أن باقي المكتتبين قد اكتتبوا بـ 75000 سهم (15000-90.000). وحيث أن الفئة الأولى (المخصص لها 15000) قد خصصت لهم الأسهم كاملةً، فإن عليهم سداد كل من قسط التخصيص، والقسط الأخير كاملاً.

أما بالنسبة للفئة الثانية، فقد دفعوا عند الاكتتاب 1785.0000 ل.س (75000 سهم ×250ل.س)، في حين أن قسط الاكتتاب عن الأسهم المخصصة لهم 12250000 ل.س ((64000 سهم- 15000سهم) × 250)، أي أنهم دفعوا زيادة مع قسط الاكتتاب مبلغ 6.500.000 ل.س تم الاحتفاظ بها لسداد الأقساط التالية:

- عند استحقاق قسط التخصيص تم استخدام 6.125.000 ل.س(49.000 سهم× 125ل.س) من المبالغ المحصلة بالزيادة في سداد قيمة التخصيص المطلوب عن الأسهم المخصصة لهذه الفئة ومع ذلك بقي مبلغ 375000 ل.س من المبالغ المحصلة بالزيادة تم تحويلها إلى حساب خاص بالأقساط المحصلة مقدماً لاستخدامها في سداد القسط الأخير عندما يحل أجله أما مساهمي الفئة الأولى المخصص لهم 15.000 سهم كاملةً فقد سددوا كامل حصتهم عن قسط التخصيص نقداً والتي بلغت 1875000 ل.س (15.000 سهم×125).

- عند استحقاق القسط الأخير، البالغ 8.000.000ل.س سدد مساهمي الفئة الأولى قيمة القسط عن الأسهم المخصصة لهم نقداً والبالغة 1.875.000 ل.س(15000سهم× 125 ل.س).

أما الباقي البالغ 6.125.000 ل.س (49000 سهم ×125) والذي هو قيمة القسط الأخير عن الأسهم المخصصة للفئة الثانية، فقد تم سداده من خلال استخدام

مبلغ الـ 375000 ل.س المحصلة بالزيادة والمحولة للأقساط المحصلة مقدماً، والفرق البالغ 5.750.000 ل. تم سداده نقداً لذلك فإن مبلغ النقدية المستلمة عن القسط الأخير بلغت 7.625.000 ل.س ((1.875.000 ل.س عن قيمة قسط الفئة الأولى المخصص لها بالكامل 15.000 سهم ومبلغ 5.750.000ل.س هو الفرق بين قيمة قسط الفئة الثانية البالغ 6.125.000 والباقي بالأقساط المحصلة مقدماً البالغ 37.5000 ل.س)).

- إلا أن الأمر عادة لا يكون بهذه البساطة، حيث ينقسم المساهمون إلى فئات عددية من حيث عدد الأسهم التي اكتتب فيها كل منهم، فضلاً عن أن تخصيص الأسهم بينهم يتم بنسب متفاوتة. ولتسهيل العمليات السابقة يمكن استخدام جدول يحتوي على الأسهم المكتتب فيها، والأسهم المخصصة، والاكتتابات المحصلة... الخ. وعادة ما تُعد الشركة كشوف يسجل فيها أسماء المكتتبين والمستحق السداد أو المستخدم في سداد قسط التخصيص والمحول لأقساط المحصلة مقدماً (إن وجد).

مثال (3): طرحت شركة مساهمة للاكتتاب العام 77850 سهم عادي بقيمة اسمية 500ل.س للسهم، وكانت شروط الاكتتاب أن يتم سداد القيمة على ثلاث أقساط على الشكل التالي:

قسط اكتتاب 200ل.س خلال الفترة بين 3/1 ولغاية 2002/3/31

قسط تخصيص 125 ل.س خلال الفترة بين 5/1 ولغاية 2002/5/13

قسط أخير 175ل.س خلال الفترة بين 8/1 ولغاية 2002/8/30

وردت اكتتابات بـ 135.000 سهم وتقرر تخصيص الأسهم على الشكل التالي:

1- المكتتبون في أقل من مائة سهم يخصص لكل منهم 100% من الأسهم المكتتب فيها وبلغ إجمالي عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة 20000 سهم.

يخصص لكل مساهم مكتتب في 100 سهم وأقل من 200 سهم 75% من

الأسهم المكتتب فيها بحد أدنى 100 سهم، وبلغ إجمالي عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة 24.000 سهم و لم يكتتب أحد من هذه الفئة بأقل من 140 سهم.

2- يخصص لكل مساهم مكتتب في 200 سهم وأقل من 400 سهم 65% من الأسهم المكتتب فيها بحد أدنى 150 سهم، وبلغ إجمالي عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة 20.000 سهم و لم يكتتب أحد من هذه الفئة بأقل من 240 سهم.

3- يخصص لكل مساهم مكتتب في 400 سهم وأقل من 600 سهم 50% من الأسهم المكتتب فيها بحد أدنى 250 سهم، وبلغ إجمالي عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة 22.000 سهم و لم يكتتب أحد من هذه الفئة بأقل من 520 سهم.

4- يخصص لكل مساهم مكتتب في 600 سهم وأقل من 900 سهم 40% من الأسهم المكتتب فيها بحد أدنى 300 سهم، وبلغ إجمالي عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة 24.000 سهم و لم يكتتب أحد من هذه الفئة بأقل من 750 سهم.

5- يخصص لكل مساهم مكتتب في 900 سهم أو أكثر 25% من الأسهم المكتتب فيها بحد أدنى 350 سهم، وبلغ إجمالي عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة 25.000 سهم و لم يكتتب أحد من هذه الفئة بأقل من 1460 سهم.

ولقد تقرر الاحتفاظ بأي مبالغ دفعها المكتتب تزيد عن قسطي الاكتتاب والتخصيص عن الأسهم المخصصة له وذلك من أجل القسط الأخير.

المطلوب: 1-إعداد كشف تفصيلي عن إصدار رأس المال والاكتتاب به.

2-إعداد قيود اليومية اللازمة لإصدار رأس المال

كشف تفصيلي عن إصدار رأس المال والاكتتاب به

مسلسل الثلاثات	أسهم مكتتب فيها سهم (1)	اكتتابات خصصة سهم (2)	اكتتابات عملة ل. س (3)	قسط اكتتاب محول الى رأس المال ل.س (4)	مبالغ عملة بالزيادة مع قسط الاكتتاب ل.س (5)	قسط التخصيص			محول لأقساط عملة متقدماً ل. س (9)			أقساط تالية	
						إجمالي ل. س (6)	محول من اكتتابات خصصة ل. س (7)	مستحق نقداً ل.س (8)		إجمالي ل. س (10)	محول من أقساط عملة متقدماً ل. س (11)	مستحق نقداً ل. س (12)	مرفوض خصمة الأسهم نقداً ل. س (13)
1	20000	20000	4000000	4000000	–	2500000	–	2500000	–	3500000		3500000	–
2	24000	18000	4800000	3600000	1200000	2250000	1200000	1050000	–	3150000		3150000	–
3	20000	13000	4000000	2600000	1400000	1625000	1400000	225000	–	2275000		2275000	–
4	22000	11000	4400000	2200000	2200000	1375000	1375000	–	825000	1925000	825000	1100000	–
5	24000	9600	4800000	1920000	2880000	1200000	1200000	–	1680000	1680000	1680000	–	–
6	25000	6250	5000000	1250000	3750000	781250	781250	–	2968750	1093750	1093750	–	1875000
	135.000	77850	27000000	15570000	11430000	9731250	5956250	3775000	5473750	13623750	3598750	10025000	1875000

نبين فيما يلي طريقة إعداد الجدول:

1- نسجل في الخانة رقم 1 عدد الأسهم المكتتب فيها لكل فئة من المكتتبين بالأسهم.

2- نسجل في الخانة رقم 2 عدد الأسهم المخصصة لكل فئة، وتم احتساب عدد الأسهم المخصصة من خلال ضرب عدد الأسهم المكتتب فيها بالخانة رقم 1 بنسبة التخصيص لنفس الفئة.

3- نسجل في الخانة رقم 3 قيمة الاكتتابات المحصلة، والتي تم الحصول عليها من خلال ضرب الأسهم المكتتب فيها في الخانة رقم 1 في قيمة قسط الاكتتاب.

4- يسجل في الخانة رقم 4 قيمة الاكتتاب المحول لحساب رأس المال والذي يتمثل في حاصل ضرب عدد الأسهم المخصصة في الخانة رقم 2 في قيمة قسط الاكتتاب.

5- يسجل في الخانة رقم 5 المبالغ المحصلة زيادة مع قسط الاكتتاب والتي تتمثل في الاكتتابات المحصلة خانة رقم 3 ناقصاً قسط الاكتتاب عن الأسهم المخصصة والمحوله لحساب رأس المال خانة رقم 4 أو عدد الأسهم المكتتب فيها زيادة ضرب قيمة قسط الاكتتاب.

6- يسجل في الخانة رقم 6 قيمة قسط التخصيص عن الأسهم المخصصة وذلك بضرب عدد الأسهم المخصصة في الخانة رقم 2 في قيمة قسط التخصيص.

7- يسجل في الخانة رقم 7 المبالغ المحصلة بالزيادة مع قسط الاكتتاب لسداد قسط التخصيص أو جزء منه، ويتم التسجيل في هذه الخانة بمقارنة المبالغ المسجلة في الخانة رقم 5 مع المبالغ المسجلة في الخانة رقم 6 وذلك على النحو التالي:

آ- إذا كان رصيد خانة المبالغ المحصلة بالزيادة رقم 5 يساوي صفر، لا يسجل شيء في خانة محوّل من اكتتابات محصلة رقم 7- كما الحال بالنسبة للمكتتبين من الفئة

الأولى، ذلك يعني أن على هذه الفئة سداد كامل المبلغ المستحق عن قسط التخصيص.

ب- إذا كان رصيد خانة المبالغ المحصلة بالزيادة رقم5 أقل من رصيد الخانة رقم 6 إجمالي قسط التخصيص، يتم استخدام كامل المبلغ المحصل بالزيادة في الخانة رقم 5 من أجل سداد قسط التخصيص خانة رقم 6، وبالتالي يسجل كامل المبلغ المسجل في الخانة رقم 5 ضمن الخانة رقم 7 كما الحال بالنسبة للفئة الثانية والثالثة.

جـ- إذا كان الرصيد في الخانة 5 أكبر أو يساوي الرصيد في الخانة رقم 6، يسدد من هذا الرصيد قيمة قسط التخصيص في الخانة رقم 6 وذلك بتسجيله في الخانة رقم 7، وتنقل الزيادة التي هي الفرق بين الخانة رقم 5 والخانة رقم 6 إلى الخانة رقم 9محولاً لأقساط محصلة مقدماً كما هو الحال بالنسبة للفئات 4-5-6

8- يسجل في الخانة رقم 8 المبلغ المستحق نقداً عن قسط التخصيص بعد استخدام المبالغ المحصلة بالزيادة مع قسط الاكتتاب في الخانة رقم 5 كما هو الحال بالنسبة للفئات 2-3-، وتتمثل بالفرق بين الخانة رقم 6 والخانة رقم 7. وهو يمثل المبلغ الذي على المكتتبين بالأسهم سداده نقداً أم عيناً.

9- يسجل في الخانة رقم 9 المبالغ المحولة لأقساط محصلة مقدماً وهي تمثل المبالغ المحصلة زيادة مع قسط الاكتتاب بعد سداد المستحق لقسط التخصيص منها في الخانة رقم 6 وبالتالي نكون أمام أحد احتمالين.

أ- قد تكون المبالغ المحصلة بالزيادة خانة رقم 5 أكبر من إجمالي قسط التخصيص خانة رقم 6 يسجل الفرق بالخانة رقم 9 محول لأقساط محصلة مقدماً ويستخدم هذا الفرق في سداد كامل القسط الأخير أو جزء منه. كما الحال في الفئتين رقم 4 و 5.

ب- قد يكون المحول لأقساط محصلة مقدماً خانة رقم 9 أكبر من إجمالي القسط الأخير خانة رقم 10 عندها يُسدد منها إجمالي القسط الأخير خانة رقم 10 كما

هو الحال في فئة 5-6 وتحوّل الزيادة إلى الخانة رقم 12 التي تمثل المبلغ المـــردود للمكتتبين بالأسهم كما هو الحال في فئة رقم 6.

10-يسجل في الخانة رقم 10 إجمالي مبالغ القسط الأخير (أقساط تالية). تتم مقارنة المبالغ المسجلة في الخانة رقم 10 مع المبالغ المسجلة في الخانة رقم 9 مبـــالغ محوّلة لأقساط محصلة مقدماً وينتج عن ذلك :

أ- إذا كان هناك مبالغ محولة لأقساط محصلة مقدماً كما هو الحال في الفئات 4-5-6 يتم سداد المستحق للقسط الأخير منها جزئياً أو كلياً حسب حجم تلك المبالغ. إذا كان المبلغ المحول لأقساط محصلة مقدماً أكبر من المبلغ المستحق للقسط الأخـــير يـــتم تحويل الزيادة إلى خانة رقم 12 والتي تمثل المبلغ المردود للمكتتبين بالأسهم فئة رقـــم 6.

ب- إذا كانت المبالغ المحولة لأقساط محصلة مقدماً أقل من إجمالي القسط الأخير خانة رقم 10 فئات 1-2-3-4 يتم سداد المستحق (أي الفرق)خانة رقم 12 من قبـــل المكتتبين بالأسهم نقداً أو عيناً. وتمثل في مثالنا الآن10025000ل. س.

قيود اليومية:

2002/3/31		
من حـــ/البنك"اكتتاب		27000000
إلى حـــ/اكتتابات محصلة – أسهم عادية	27000000	
تحصيل قسط الاكتتاب عن 135.000 سهم		
عادي بمعدل 200ل.س للسهم		
بتاريخه		
من حـــ/اكتتاب محصلة – أسهم عادية		15570000
إلى حـــ/رأس المال- أسهم عادية	15570000	

تحويل الاكتتابات المحصلة عن 77.850 سهم عادي×200ل.س إلى حـــ/ رأس المال		
بتاريخه		
من حـــ/البنك"جاري"		27000000
إلى حـــ/ البنك "اكتتاب"	27000000	
تحويل حساب البنك اكتتاب إلى حساب البنك الجاري		
		11430000
من حـــ /اكتتاب محصلة	11430000	
إلى حـــ/اكتتابات محصلة بالزيادة		
تحويل المبالغ المحصلة إلى حساب اكتتابات محصلة بالزيادة		
بتاريخه 2002/5/31		
من حـــ/أقساط تحت التحصيل		9731250
إلى حـــ/رأس المال – أسهم عادية	9731250	
طلب قسط التخصيص عن 77.850 سهم عادي بواقع 125 ل.س		
بتاريخه 2002/5/31		
من المذكورين		5956250
حـــ/ اكتتاب محصلة بالزيادة		3775000
حـــ / البنك جاري	9731250	
إلى حـــ/ أقساط تحت التحصيل – أسهم عادية		
سداد قسط التخصيص باستخدام جزء من الاكتتابات المحصلة		
بتاريخه		
من حـــ/ اكتتابات محصلة بالزيادة		5473750

إلى حـــ/أقساط محصلة مقدماً - أسهم عادية	5473750	
تحويل الاكتتابات المحصلة بالزيادة إلى أقساط محصلة مقدماً		
8/1		
من حـــ/ أقساط تحت التحصيل		13623750
إلى حـــ/رأس المال- أسهم عادية	13623750	
طلب القسط الأخير عن الأسهم العادية		
77.850 سهم × 175ل.س		
بتاريخه		
من المذكورين		
حـــ/أقساط محصلة مقدماً		3598750
حـــ/ البنك "جاري"		10025000
إلى حـــ/ أقساط تحت التحصيل- أسهم عادية	13623750	
سداد المستحق عن القسط الأخير		
بتاريخه		
من حـــ/أقساط محصلة مقدماً		1875000
إلى حـــ/ البنك	1875000	
إعادة المبالغ الزائدة مع قسط الاكتتاب إلى المكتتبين بالأسهم		

وتظهر الحسابات بدفتر الأستاذ على الشكل التالي:

حـ/ البنك – اكتتابات (1)

27.000.000	اكتتابات محصلة	27.000.000	البنك–جاري
27.000.000		27.000.000	

حـ/ اكتتاب محصلة – أسهم عادية (2)

15570000	رأس المال	27000000	البنك–اكتتاب
11430000	اكتتابات محصلة بالزيادة		
27000000		27000000	

حساب البنك – جاري (3)

27000000	البنك اكتتاب	1875000	أقساط محصلة مقدماً
3775000	أقساط تحت التحصيل	38925000	رصيد
10025000	أقساط تحت التحصيل		
40800000		40800000	

حـ/ رأس المال – أسهم عادية (4)

38925000	رأس المال	15570000	اكتتابات محصلة
		9731250	أقساط تحت التحصيل
		13623750	أقساط تحت التحصيل
38925000		38925000	

حـ/ اكتتابات محصلة بالزيادة (5)

5956250	أقساط تحت التخصيص	11430000	اكتتابات محصلة
5473750	أقساط محصلة مقدماً		
11430000		11430000	

حسابات أقساط تحت التحصيل – أسهم عادية (6)

9731250	رأس المال	5956250	اكتتابات محصلة بالزيادة
13623750	رأس المال	3775000	البنك - جاري
		3598750	أقساط محصلة مقدماً
		10025000	البنك –جاري
23355000		23355000	

حـ/ أقساط محصلة مقدماً (7)

1875000	إلى حـ/البنك	11430000	اكتتابات محصلة بالزيادة
3598750	أقساط تحت التحصيل		
11430000		11430000	

وتظهر حقوق الملكية في قائمة المركز المالي في 2002/8/31

رأس المال المصدر والمدفوع

38925000

77.850 سهم عادي × 500ل.س قيمة السهم

38925000

تجدر الإشارة إلى أنه لو تم إعداد الميزانية في 2002/5/31 فإن حقوق الملكيـــة تظهر على الشكل التالي:

رأس المال المصدر والمدفوع

25301250

77.850 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500ل.س

مدفوع منها 200ل.س اكتتاب و 125 تخصيص

أقســـــاط محصـــــلة مقـــــدماً (1875000-5473750ل.س المـــــردود)

3598750

رأس المال المدفوع

28900000

طريقة احتساب رأس المال المدفوع:

- قسط الاكتتاب 135.000سهم×200 =	27000000
- قسط التخصيص 77.850× 125 =	9731250
	36731250
ناقص- مبالغ محصلة بالزيادة	11430000
	25301250
يضاف + المحوّل لأقساط محصلة مقدماً	3598750
(1875000-5473750ل.س)	28900000

تأخر المساهمين عن سداد الأقساط:

يُعدّ المساهم المكتتب بأسهم متأخراً عن الدفع عندما يفشل دفـــع القســـط المطلوب في تاريخ الاستحقاق. بموجب عقد بيع الأسهم حيث تتحدد تواريخ معينـــة لأداء الأقساط التالية لقسط التخصيص وذلك في نشره الاكتتاب مع تسجيلها علـــى

شهادة السهم (إذا كان يتم إصدارها قبل دفع قيمة السهم بالكامل). أو تحددها الشركة فيما بعد تبعاً لحاجتها إلى أموال. وبما أن هذه العقود تتطلب الدفع النقدي المباشر للرصيد المستحق في فترة التقسيط، فإن المكتتب المتأخر يمكن أن يكون قد دفع جزء من القيمة الإجمالية للاكتتاب. إن معالجة المبلغ المدفوع والرصيد المتبقي المستحق دفعه يعتمد على القوانين النافذة في بلد تكوين الشركة. ففي سورية وعملاً بالمادة 62 ف 6 من قانون الشركات3 لعام 2008 يحق لمجلس إدارة الشركة بيع الأسهم المتأخر عن تسديد القسط المستحق في المدة المعينة لأدائه من قبل مجلس الإدارة وفق الإجراءات التالية:

1- تبلّغ الشركة المساهم المقصر في موطنه المختار في بطاقة مكشوفة مضمونة يذكر فيها اسمه وعدد الأسهم وأرقامها ويكلف فيها بتسديد الأقساط المستحقة في ميعاد أسبوع من تاريخ وصول البطاقة إليه.

2- إذا لم تسدد الأقساط بانتهاء هذا الميعاد يحق للشركة أن تعرض تلك الأسهم للبيع بالمزاد العلني، وأن تعلن عن ذلك في صحيفتين يوميتين من الصحف المنشورة في مركز إدارة الشركة على مرتين على الأقل. على ألا تقل المدة التي تفصل تاريخ البيع عن تاريخ نشر الإعلان في الصحيفتين لأول مرة عن عشرين يوماً. بعد انقضاء المدة يحق للشركة إجراء معاملة البيع في الزمان والمكان المعلن عنهما ولا يقبل القسط المتأخر دفعه في اليوم المحدد لإجراء المزاد. كما يحق للشركة أن تبيع الأسهم بعد انقضاء الميعاد المعين في البورصة إن وجدت.

يستوفى من ثمن البيع كل مطلوب الشركة من أقساط مستحقة وفوائد ونفقات ويرد الباقي لصاحب السهم.

إذا لم تكف أثمان البيع لتسديد مطلوب الشركة فلها الرجوع بالباقي على المقصر وعلى مالكي الأسهم السابقين.

وتعتبر قيود الشركة فيما يتعلق بمعاملات البيع الجبري صحيحة ما لم يثبت عكس ذلك.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية فإن هناك ثلاث احتمالات:

1-يمكن أن يحصل المساهم المكتتب على عدد الأسهم التي يكون قد دفع قيمتها كاملة مع إلغاء الرصيد الباقي بموجب العقد.

2-يمكن إعادة المبلغ المدفوع للمساهم المتأخر (غالباً بعد تخفيض أي نفقات أو خسائر تكون قد حصلت نتيجة بيع الأسهم إلى أطراف أخرى).

3-أن المبلغ المدفوع يمكن احتجازه لصالح الشركة. وفي هذه الحالة، فإن المبلغ المحتجز يضاف إلى رأس المال الإضافي من حساب الاكتتابات المتأخر عنها للإشارة إلى مصدر رأس المال تلك .

وفي جمهورية مصر العربية فإن من حق الشركة تحميل المساهم (أو المكتتب فيها) فوائد تأخير عندما يقوم بسداد الأقساط المتأخر عنها، كما يكون من حق الشركة إلغاء الأسهم (أو الأسهم المكتتب فيها) المخصصة للمساهم (أو المكتتب) وإصدار أسهم جديدة، إذا لم يقم المساهم (أو المكتتب) بسداد الأقساط المتأخرة .

المعالجة المحاسبية للأسهم المتأخر عن تسديدها:

لم ينص قانون الشركات على تحميل المساهم المتأخر بفوائد تأخير إذا سدد قيمة الأقساط المستحقة قبل تاريخ المزاد لذلك فإن معالجة الأسهم المتأخر عنها اقتصر على بيع الأسهم وسداد رصيد البيع للمساهم المتأخر بعد تخفيض فوائد التأخير (التي تحسب على القسط أو الأقساط المستحقة من تاريخ انتهاء فترة سداد القسط لتاريخ البيع وفق معدل فائدة محدد غالباً الفائدة السوقية) وكافة مصاريف البيع التي تكبدتها الشركة مقابل البيع وقيمة الأقساط المتبقية، وما تبقى بعد ذلك يكون من حق المساهمين المتأخرين عن الدفع، وفي حال عدم كفاية ثمن البيع لسداد كل المستحق

للشركة ترجع الشركة على المساهمين المتأخرين بالفرق. ويكون من حق الشـــركة أن تقوم بإلغاء الأسهم (الأسهم المكتتب فيها) وإصدار أسهم جديدة.

ولتوضيح المعالجة المحاسبية نفترض المثال التالي:

مثال:

طرحت إحدى الشركات المساهمة على الاكتتاب العام 10.000 سهم قيمة السهم الأسمية 500 ل.س تدفع على الشكل التالي:

قسط اكتتاب 250 ل.س يدفع خلال الفترة بين 1/1/ ولغاية 1/31.

قسط تخصيص 150 ل.س يدفع خلال الفترة بين 4/1 ولغاية 4/30.

قسط أخير 100 ل.س يدفع خلال الفترة بين 12/1 ولغاية 12/31.

وقد وردت اكتتابات بـــ 12.000 سهم. وعند سداد قسط التخصـــيص تـــأخر المساهم عصام المكتتب بـــ 400 سهم والمخصص له 300 سهم عن سداد قســـط التخصص والقسط الأخير. قررت الشركة بيع أسهم عصـــام المســـاهم المتـــأخر إلى المساهم غسان في 11/30 بسعر 425ل.س على أن يُنزّل القسط الأخير من ثمـــن البيع، واحتساب فوائد تأخير بلغت 1416 ل.س ودفعت الشركة مصـــاريف بيـــع أسهم 1200ل.س حملتها على المساهم المتأخر عصام.

المطلوب: - تسجيل قيود اليومية اللازمة

الحل

3.000.000		(1) من حـــ/البنك"اكتتاب إلى حـــ/اكتتابات محصلة – أسهم عادية تحصيل قيمة قسط الاكتتاب عن 12.000سهم بواقع 250ل.س (2) بتاريخه
	3.000.000	

من حـــ/اكتتاب محصلة – أسهم عادية		2.500.000
إلى حـــ/رأس المال أسهم عادية	2.500.000	
تحويل الاكتتابات المحصلة إلى رأس المال عن10.000 سهم مصدر بواقع 250ل.س		
(3) بتاريخه		
من حـــ/البنك"جاري"		3.000.000
إلى حـــ/ البنك "اكتتاب"	3.000.000	
تحويل حساب البنك اكتتاب إلى حـــ/البنك جاري		
(4) بتاريخه		
من حـــ اكتتاب محصلة- أسهم عادية		500.000
إلى حـــ/اكتتابات محصلة بالزيادة	500.000	
تحويل الزيادة في الاكتتاب إلى حـــ/اكتتابات محصلة بالزيادة		
(5) 4/ 30		
من حـــ/أقساط تحت التحصيل- تخصيص		1.500.000
إلى حـــ/رأس المال – أسهم عادية	1.500.000	
طلب قسط التخصيص عن 10.000سهم×150ل.س		
(6) بتاريخه		
من المذكورين		
حـــ/ اكتتابات محصلة بالزيادة		500.000
حـــ /البنك – جاري		980.000
حـــ/ أقساط متأخر عنها – تخصيص		20.000
إلى حـــ/ أقساط تحت التحصيل – تخصيص	1.500.000	
سداد الباقي من قسط التخصيص مع تأخر مساهم مكتتب بـــ 400 سهم ومخصص له 300 سهم		

احتساب القسط المتأخر عنه	
300 سهم × 150=	45000
مدفوع مع قسط الاكتتاب	
100 سهم × 250=	- 25000
المتأخر عنه	20000

(7)11/30		
من حـــ/مصاريف البيع		1200
إلى ح/ المصرف	1200	
سداد مصاريف البيع		
(8)11/30		
من المذكورين		
حـــ/ البنك		97500
حـــ /أقساط متأخر عنها		30000
إلى حـــ/ المساهمين المتأخرين	127500	
بيع أسهم المساهم عصام المتأخر بسعر 425×300		
سهم مع تخفيض القسط الأخير من ثمن البيع		
(9) 10/31		
من ح/ المساهمين المتأخرين عن الدفع		52.616
الى المذكورين		
ح/ أقساط متأخر عنها- قسط تخصيص	20.000	
ح/ أقساط متأخر عنها- قسط أخير	30.000	
ح/ فوائد تأخير	1416	
ح/ م. بيع	1200	

تحميل المساهم عصام المتأخر بقسطي التخصيص والأخير وفوائد التأخير وم. البيع		
11/30 (10)		
من حـــ/المساهمين المتأخرين عن الدفع		74.884
إلى حـــ/ المصرف	74.884	
السداد للمساهمين المتأخرين عن الدفع المستحق لهم		
11/30 (11)		
من حـــ/فوائد التأخير		1416
إلى حـــ/ أرباح محتجزة	1416	
تحويل فوائد التأخير للأرباح المحتجزة		
(12)		1.000.000
من حـــ/ أقساط تحت التحصيل- قسط أخير		
إلى حـــ/رأس المال-أسهم عادية	1.000.000	
طلب القسط الأخير عن 10.000 سهم بواقع 100 ل.س		
بتاريخه (13)		
حـــ/ البنك- جاري		1.000.000
إلى حـــ/ أقساط تحت التحصيل	1.000.000	
قبض قيمة القسط الأخير		

حـ/ البنك جاري

3.000.000	بنك اكتتاب	1200	م. بيع
980.000	أقساط تحت التحصيل	74.884	مساهمون متأخرون عن الدفع
1.000.000	أقساط تحت التحصيل قسط أخير	5.001.416	رصيد
97.500	مساهمون متأخرون		
5.077.500		5.077.500	رصيد

حـ/ البنك – اكتتاب

3.000.000	اكتتابات محصلة	3.000.000	بنك جاري
3.000.000		3.000.000	

حـ/ اكتتابات محصلة

2.500.000	رأس المال	3.000.000	بنك اكتتاب
500.000			
3.000.000		3.000.000	

حـ/ اكتتابات محصلة بالزيادة

500.000	أقساط تحت التحصيل	500.000	اكتتابات محصلة
500.000		500.000	

حـ/ أقساط تحت التحصيل

1.500.000	حـ/رأس المال	500.000	اكتتابات محصلة بالزيادة
1.000.000	رأس المال	980.000	البنك -جاري
		20.000	أقساط متأخر عنها-تخصيص
		1.000.000	بنك جاري
2.530.000		2.530.000	

حسابات رأس مال الأسهم

5.000.000	رصيد	2.500.000	اكتتابات محصلة
		1.500.000	أقساط تحت التحصيل
		1.000.000	أقساط تحت التحصيل
5.000.000		5.000.000	

حـ/ م. البيع

1200	مصرف	1200	مساهمين متأخرين
1200		1200	

حـ/ المساهمون المتأخرون عن الدفع – عصام

20.000	أقساط متأخر عنها –تخصيص	97.500	البنك
30.000	أقساط متأخر عنها أخير	30.000	أقساط تحت التحصيل
1416	فوائد تأخير		
1200	م. البيع		
74.884	المصرف		
127.500		127.500	

حـ/ أرباح محتجزة

		1416	فوائد تأخير

حـ/ فوائد تأخير

1416	أرباح محتجزة	1416	مساهمين متأخرين
1416		1416	

حـ/ أقساط متأخر عنها

20.000	أقساط تحت التحصيل	20.000	مساهمون متأخرون
30.000	أقساط تحت التحصيل	30.000	مساهمون متأخرون
50.000		50.000	

الميزانية

5.001.416	المصرف	5.000.000	رأس المال (أسهم عادية 10.000سهم×500
		1416	أرباح محتجزة (فوائد تأخير)
5.001.416		5.001.416	

الأسهم المصدرة مقابل مبلغ نقدي
والأسهم المصدرة مقابل عمليات غير نقدية

إصدار أكثر من صنف من الأسهم مقابل مبلغ إجمالي:

Stock issued with other securities "lump sum sales"

بشكل عام تبيع الشركات أصناف من الأسهم بشكل منفصل عن بعضها البعض، وبالتالي فإن المبلغ المتحصل يخصص لكل صنف من الأصناف ذات العلاقة. أحياناً، يتم إصدار صنفين أو أكثر من الأسهم مقابل مبلغ إجمالي. من الشائع، على سبيل المثال أن يتم إصدار أكثر من صنف من أصناف الأسهم مقابل الاستحواذ على شركة أخرى، المشكلة المحاسبية في عملية بيع إجمالية كهذه هي توزيع المبلغ المتراكم بين أصناف الأسهم. هناك طريقتان متوفرتان لتخصيص القيمة لكل صنف هما:

1- الطريقة التناسبية 3- طريقة الزيادة

أولاً: الطريقة التناسبية Proportional method

إذا كانت القيمة السوقية العادلة أو غيرها من القيم متوفرة كأساس لتحديد القيمة ا لمتعلقة بكل صنف من أصناف الأسهم، فإن المبلغ الإجمالي (المتراكم) المحصول عليه يُخصص بين أنواع الأسهم على أساس نسبي، ذلك يعني نسبة كل صنف إلى المجموع على سبيل المثال، إذا تم إصدار 1000 سهم عادي قيمة السهم المحددة 500ل.س وبقيمة سوقية 700 ل.س للسهم و 1000 سهم ممتاز قيمة أسمية 500 ل.س وبقيمة سوقية عادلة 600ل.س للسهم الواحد مقابل مبلغ لإجمالي وقدره 1.000.000 ل.س. إن توزيع مبلغ 1.000.000ل.س لكلا صنفي الأسهم سوف يكون على الشكل التالي:

القيمة السوقية العادلة للأسهم العادية 700.000ل.س

(1000سهم×700ل.س)

القيمة السوقية العادلة للأسهم الممتازة 600.000 ل.س

(1000سهم×600سهم)

القيمة السوقية العادلة الإجمالية 1300000ل.س

المبلغ المخصص للأسهم العادية

$$\frac{700.000}{1300.000} \times 1000.000 = 538461.5$$

المبلغ المخصص للأسهم الممتازة

$$\frac{600.000}{1300.000} \times 1000.000 = 461538.5$$

إجمـــالي التوزيع 1000.000

ثانياً- طريقة الزيادة Incremental method :

في بعض الأحيان حيث لا توجد هناك إمكانية لتحديد القيمة السوقية العادلة لكافة أصناف الأسهم. فإن القيمة السوقية المستخدمة كأساس هي القيمة الســـوقية المعروفة للأسهم والباقي من المبلغ الإجمالي يُخصص لصنف الأسهم الآخر المعروفـــة قيمته السوقية. على سبيل المثال، إذا تم إصدار 1000 سهم عادي قيمة السهم المحددة 500ل.س وبقيمة سوقية 700ل.س، و 1000 سهم ممتاز بقيمة اسمية 500ل.س، ليس لها قيمة سوقية بعد، مقابل مبلغ إجمالي قدره 1.000.000ل.س، فإن توزيـــع مبلغ الـــ 1.000.000ل.س لكلا صنفي الأسهم يتم حسب التالي:

المبلغ الإجمالي المحصول عليه 1000.000ل.س

المبلغ المخصص للأسهم العادية (1000سهم×200ل.س) 700.000 ل.س

الرصيد المخصص للأسهم الممتازة 300.000 ل.س

إذا لم يكن هناك قيمة سوقية عادلة محددة لأي صنف من أصناف الأسهم المصدرة مقابل هذا المبلغ النقدي، فإن توزيع المبلغ يمكن أن يتم بشكل تحكمي. يمكن استخدام تقدير الخبراء في هذا المجال. أو إذا كان معروفاً أن أحد أصناف الأسهم أو أكثر من صنف سوف لن يكون له قيمة سوقية في المستقبل القريب، فإن الأساس التحكمي يمكن أخذه بالحسبان مع الإشارة إلى إمكانية إجراء تعديل وفق القيمة السوقية العادلة عند تكوين قيمة سوقية عادلة لتلك الأسهم.

الأسهم المصدرة مقابل عمليات غير نقدية :

المحاسبة عن إصدار أسهم رأس المال مقابل أصول أو خدمات يتطلب تحديد قيمة لتلك الأسهم. القاعدة العامة هي ((أن الأسهم المصدرة مقابل أصول أو خدمات وليس مقابل نقد يجب أن تسجل إما بالقيمة السوقية العادلة للأسهم المصدرة أو القيمة السوقية العادلة للمقابل غير النقدي الذي تم الحصول عليه، أيهما أكثر وضوحاً للتقدير)).

إذا كان يمكن تقدير كلتا القيمتين بسهولة وعملية التبادل ناتجة عن عمليات تفاوضية (Arm's length exchange) يمكن أن يكون هناك اختلاف بسيط في قيمهم السوقية العادلة. في حالات كهذه ليس مهماً أي قيمة تم أخذها بعين الاعتبار كأساس لتقدير التبادل .

أما إذا لم يكن من الممكن تحديد القيمة السوقية العادلة لكل من الأسهم المصدرة والأصول أو الخدمات المقدمة، فإن القيمة التي يمكن تحديدها عموماً توضع

من قبل هيئة المديرين أو الإدارة بمبلغ يعتقدون أنه عادلاً ولا يمكن دحضه بالأدلة والبراهين. غالباً ما يتم الاعتماد على تقييمات تقوم بها لجان مستقلة. وبالتالي، يجب عدم استخدام القيمة السوقية أو الدفترية أو المحددة كأساس لتقييم صفقات كهذه.

الأسهم غير المصدرة Unissued stock وأسهم الخزينة(أسهم مصدرة تم إعادة الحصول عليها إلا أنها لم تسحب من التداول) يمكن تبادلها مقابل أصول أو خدمات. إذا تم استخدام أسهم الخزينة يجب عدم أخذ تكلفتها في الحسبان كعامل حاسم عند تأسيس قيمة سوقية عادلة للأصول والخدمات. عوضاً عن ذلك، إذا كانت القيمة السوقية العادلة لأسهم الخزينة معروفة، فإنه يجب أن تستخدم لتقييم تلك الأصول أو الخدمات. إذا لم تكن القيمة السوقية العادلة لأسهم الخزينة معروفة، فإنه يجب استخدام القيمة السوقية العادلة للأصول أو الخدمات المقدمة، إذا كانت قابلة للتحديد.

الآتي سلسلة من العمليات توضح إجراءات تسجيل إصدار 10000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500ل.س من أجل الحصول على براءة اختراع، في حالات متعددة.

1- القيمة السوقية العادلة لبراءة الاختراع لم تحدد بعد إلا أن القيمة السوقية العادلة للأسهم معروفة وهي 5.400.000ل.س.

قيود اليومية اللازمة لتسجيل براءة الاختراع وإصدار شهادة السهم :

من حـ/براءة الاختراع		5.400.000
إلى المذكورين		
حـ/أسهم مكتتب فيها- أسهم عادية	5.000.000	
حـ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	400.000	

		إصدار 10.000 سهم عادي قيمة اسمية 500ل.س للسهم مقابل براءة اختراع

عند إصدار شهادة السهم:

5.000.000		من حـ/أسهم مكتتب فيها- أسهم عادية
	5.000.000	إلى حـ/رأس المال- أسهم عادية
		إصدار شهادات الأسهم

يمكن تسجيل العملية في قيد محاسبي واحد على الشكل التالي:

5400.000		من حـ/براءة الاختراع
		إلى المذكورين
	5000.000	حـ/ رأس المال -أسهم عادية
	400.000	حـ/ رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية
		أصول شهادات الأسهم مقابل براءة الاختراع

2- إذا كانت القيمة السوقية العادلة للأسهم العادية لم تحدد بعد، إلا أن القيمة السوقية العادلة لبراءة الاختراع محددة على أنها 5.500.000 ل.س:

5.500.000		من حـ/براءة الاختراع
		إلى المذكورين
	5.000.000	حـ/أسهم مكتتب فيها- أسهم عادية
	500.000	حـ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية

عند إصدار شهادة السهم:

من حـــ/أسهم مكتتب فيها- أسهم عادية		5.000.000
إلى حـــ/رأس المال- أسهم عادية	5.000.000	

3- كلاً من القيمة السوقية العادلة للأسهم العادية والقيمة السوقية لبراءة الاختراع غير معروفتان بعد.. يجب استشارة اختصاصي خبير مستقل لتقدير قيمة براءة الاختراع، وقد قدّرها بمبلغ 1250000ل.س وأن هيئة المديرين وافقت على التقييم.

من حـــ/براءة الاختراع		5.250.000
إلى المذكورين		
حـــ/أسهم مكتتب فيها- أسهم عادية	5.000.000	
حـــ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة السوقية	250.000	
إصدار 10.000 سهم قيمته الاسمية 500ل.س للسهم مقابل براءة اختراع بـــ 5.250.000ل.س		

عند إصدار شهادة السهم:

من حـــ/أسهم مكتتب فيها		5.000.000
إلى حـــ/رأس المال- أسهم عادية	5.000.000	
إصدار شهادات الأسهم		

لا بد من الملاحظة إلى أن قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 وفي المادة 93 منه نصت على أنه إذا كان جزء من رأسمال الشركة مقدمات عينية يرفق المؤسسون أو الشركة طلب التصديق على النظام الأساسي بتقرير من جهة محاسبية

سورية ذات خبرة أو من شركة محاسبية دولية معتمدة من الوزارة يتضمن تقديراً لقيمة المقدمات العينية.

أما في أمريكا فقط أعطى قانون الشركات الأمريكية هيئة المديرين الحق في تقييم المقدمات مقابل الأسهم العادية. ويتم أحياناً تقييم تلك الأصول بأكبر من قيمتها الحقيقية وهذا يؤدي إلى تقييم حقوق حملة الأسهم بأكبر من حقهم الحقيقي الناتج عن التقييم التضخمي للأصول المقدمة وهو ما يسمى أسهم مميهه Watered stock. والأسهم المميهة يمكن حذفها من بنية الشركة من خلال تخفيض قيمة الأصول المقيمة بأكبر من قيمتها الحقيقة.

أما إذا كانت نتيجة إصدار الأسهم مقابل ممتلكات أو خدمات مسجلة بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية فالنتيجة هي احتياطات سرية.

ويمكن الحصول على هذه الاحتياطات السرية من خلال الاستهلاك أو الاستنفاذ الكبير للأصول، أو من خلال اعتبار المصاريف الرأسمالية على أنها مصاريف إيرادية، أو من خلال التخفيض الكبير في قيمة البضائع أو إعدام الكثير من الديون، أو من خلال تقييم الالتزامات بشكل أكبر من حقيقتها .

قد يقوم بعض المؤسسون بتقديم أصول والتزامات منشأة فردية أو شركة أشخاص قائمة مقابل أسهم عادية. لابد من تقييم قيمة صافي الأصول المقدمة مقابل الأسهم من قبل لجنة خبراء حسب قانون التجارة السوري وتطابق تقدير تقييم لجنة الخبراء مع تقدير المؤسسين للأصول أو تزيد عنه حتى يمكن اعتبار قيمتها مقبولة.

مثال:

بفرض أنه تم تأسيس شركة مساهمة برأس مال قدره 30.000.000 ل.س مقسم إلى 40.000سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س و 20.000 سهم ممتاز 5% قيمة السهم الاسمية 500ل.س وبفرض أن خمس من المؤسسين قدموا أصول

والتزامات شركة تضامن كحصة عينية مقابل 20.000 سهم عادي، وأن المؤسسين الآخرين قاموا بدفع قيمة 10.000 سهم عادي بالكامل وتقرر طرح الأسهم الممتازة وباقي الأسهم العادية على الاكتتاب العام. وبفرض ان القيمة المقدرة للأصول المنتقلة كانت كما يلي:

أراضٍ ومبانٍ 2.500.000، آلات 2.700.000، السيارات 1.350.000، المدينون 1.400.000، العدد والأدوات 1780.000، شهرة محل 570.000ل.س.

وبفرض أن الالتزامات المنتقلة إلى الشركة المساهمة تتمثل في رصيد الدائنين البالغ 300.000ل.س

الحل: سنتناول تسجيل القيود المحاسبية المتعلقة باكتتاب المؤسسين وسداد القيمة نقداً وعيناً. أما الجانب المتعلق بطرح الأسهم على الاكتتاب العام سوف لن نعالجه لأننا تطرقنا للمعالجة المحاسبية لطرح الأسهم على الاكتتاب العام سابقاً.

		من المذكورين
2.500.000		حـ/الأراضي والمباني
2.700.000		حـ/ الآلات
1.350.000		حـ/السيارات
1.400.000		المدينون
1.780.000		العدد والآلات
570.000		شهرة المحل
		إلى المذكورين
	300.000	الدائنين
	10.000.000	حـ/الأسهم المكتتب فيها- أسهم عادية

		إثبات انتقال أصول والتزامات شركة التضامن إلى الشركة المساهمة مقابل الاكتتاب بـ 20.000 سهم قيمته الاسمية 500 ل.س
5.000.000		من حـ/ البنك
	5.000.000	إلى حـ/الأسهم المكتتب فيها- أسهم عادية
		إثبات تحصيل اكتتاب المؤسسين بـ 10.000 سهم نقداً قيمة السهم الاسمية 500ل.س
15.000.000		من حـ/ أسهم مكتتب بها- أسهم عادية
	15.000.000	إلى حـ/رأس مال الأسهم - أسهم عادية
		إثبات إصدار شهادات 30.000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س مدفوعة بالكامل

بفرض أن القيمة السوقية العادلة للسهم 550ل.س فيكون القيد المتعلق بالأسهم المصدرة مقابل أصول وخصوم شركة التضامن على النحو التالي :

		من المذكورين
2.500.000		حـ/ الأراضي
2.700.000		حـ/ الآلات
1.350.000		حـ/ السيارات
1.400.000		المدينون
1.780.000		العدد والأدوات
1570.000		شهرة المحل
		إلى المذكورين
	300.000	حـ/ الدائنين

	1.000.000	حـــ/الأسهم المكتتب فيها – أسهم عادية
	1.000.000	حـــ/ رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية

الأصول والالتزامات المقدمة سداداً لحصة المؤسسين

10.000.000		من حـــ/ الأسهم المكتتب فيها–أسهم عادية
	10.000.000	إلى حـــ/رأس المال –أسهم عادية
		إصدار شهادات الأسهم

أما إذا كانت القيمة السوقية العادلة للأسهم غير معروفة وكانت القيم السوقية العادلة للأصول المقدمة كالتالي:

أراضٍ 3.000.000، آلات 2.800.000، سيارات 1.500.000، المدينون 1.450.000، العدد والأدوات 1950.000، شهرة محل 570.000 والدائنون 300.000 فيكون القيد المحاسبي.

الأصول والالتزامات المقدمة سداداً لحصة المؤسسين

		من المذكورين
3.000.000		حـــ/ الأراضي
2.800.000		حـــ/ الآلات
1.500.000		حـــ/ السيارات
1.450.000		المدينون
1950.000		العدد والأدوات
570.000		شهرة المحل
		إلى المذكورين
	300.000	حـــ/ الدائنين
	10.000.000	حـــ/الأسهم المكتتب فيها – أسهم عادية
	970.000	حـــ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية

		الأصول والالتزامات المقدمة سداداً لحصة المؤسسين
10000000		من حـ/ الأسهم المكتتب فيها – أسهم عادية
	10000000	إلى حـ/رأس المال – أسهم عادية
		إصدار شهادات الأسهم

مثال:

بفرض أنه تم إصدار 200 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500ل.س مقابل الخدمات القانونية المقدمة لتكوين الشركة. لم يتم تداول أي سهم بعد، لذلك فإن القيمة السوقية العادلة للأسهم غير معروفة. وقد وافق المحامي بشكل مسبق على مبلغ مقداره 150.000ل.س مقابل الخدمات التي يقدمها، ولكنه قرر أن يقبل الأسهم عوضاً عن النقدية. القيد المحاسبي لذلك:

الأصول والالتزامات المقدمة سداداً لحصة المؤسسين:

150.000		من حـ/ تكلفة التأسيس
		إلى المذكورين
	100.000	حـ/الأسهم المكتتب فيها – أسهم عادية
	50.000	حـ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية
		تسجيل إصدار 200 سهم عادي قيمه الاسمية 500 ل.س مقابل الخدمات القانونية التي قدمها المحامي عند إصدار شهادة السهم
100.000		من حـ/ أسهم مكتتب فيها- أسهم عادية
	100.000	إلى حـ/رأس مال الأسهم- أسهم عادية

يجب تقييم خدمات التأسيس القانونية المقدمة على أساس المبلغ المتفق عليه سابقاً لأن تلك القيمة أكثر وضوحاً من القيمة الاسمية للأسهم العادية.

نفقات إصدار الأسهم Cost of issuing stock

تتمثل في النفقات التي تتحملها الشركة في سبيل إصدار الأسهم وطرحها للاكتتاب العام. وعادةً ما تقوم الشركة بتحميل المكتتبين بمصاريف الإصدار حيث تتضمن شروط الاكتتاب دفع مبلغ معين مع قسط الاكتتاب مقابل مصاريف الإصدار.

يتم إثبات تحصيل مصاريف الإصدار ضمن القيد المتعلق بتلقي الاكتتابات وذلك بجعل حساب المصرف مديناً وجعل حساب اكتتابات محصلة (بقيمة قسط الاكتتاب) وحساب مصاريف إصدار محصلة (بقيمة مصاريف الإصدار المحصلة دائناً).

×××		من حـ/ البنك
		إلى المذكورين
	×××	حـ/اكتتاب محصلة-أسهم عادية أو أسهم ممتازة
	×××	حـ/م. إصدار محصلة

أما مصاريف الإصدار الفعلية المدفوعة فيتم تسجيلها بجعل حساب مصاريف الإصدار مديناً وجعل حساب البنك دائناً بالقيد التالي:

×××		من حـ/ مصاريف الإصدار
	×××	إلى حـ/ البنك
		دفع مصاريف الإصدار الفعلية

ويتم إقفال حساب مصاريف الإصدار المدفوعة في حساب مصاريف الإصدار المحصلة:

×××		من حـ/ مصاريف إصدار محصلة
	×××	إلى حـ/مصاريف إصدار مدفوعة
		إقفال م. الإصدار المدفوعة بمصاريف الإصدار المحصلة

إذا كان حساب مصاريف الإصدار المحصلة أكبر من مصاريف الإصدار المدفوعة، يعدّ رصيد حساب الإصدار المحصلة جزءاً من حقوق الملكية أي يقفل في حساب رأس المال المدفوع بالقيد.

من حـ/ مصاريف إصدار محصلة		xxx
إلى حـ/ رأس المال المدفوع- من م. الإصدار		
إقفال الزيادة في مصاريف الإصدار برأس المال المدفوع	xxx	

أما إذا كانت مصاريف الإصدار المدفوعة أكبر من مصاريف الإصدار المحصلة لتغطيتها، فإن رصيد حساب مصاريف الإصدار المدفوعة يظهر في جانب الأصول في الميزانية إلى أن يتم استنفاذه.

مثال:

طرحت إحدى الشركات المساهمة 10.000 سهم عادي على الاكتتاب العام قيمة السهم الاسمية 500ل.س على أن يسدد على ثلاث دفعات:

قسط اكتتاب 200ل.س يدفع بين 1/1 و 2001/1/30

قسط تخصيص 150ل.س يدفع بين 3/1 و 2001/3/31

قسط ثالث 150ل.س يدفع بين 7/1 و 2001/7/31

يدفع مع قسط الاكتتاب 10 ل.س عن كل سهم مصاريف إصدار.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة على فرض أن شهادة السهم سوف تصدر قبل سداد كامل قيمة الأسهم (عند التخصيص) وفق الحالات التالية لمصاريف الإصدار الفعلية المدفوعة:

1- بلغت مصاريف الإصدار المدفوعة (الفعلية) 100000ل.س

2- بلغت مصاريف الإصدار المدفوعة 120000 ل.س

3- بلغت مصاريف الإصدار المدفوعة 80000 ل.س

الحـــل:

وفق الاحتمال الأول:

1/30		
من حـــ/ البنك/اكتتاب		2100,000
إلى المذكورين		
حـــ/اكتتاب محصلة- أسهم عادية	2000.000	
حـــ/مصاريف إصدار محصلة	100.000	
سداد قسط الاكتتاب عن 10.000 سهم بمعدل 200 ل.س للسهم ومصاريف إصـــدار بمعـــدل 10ل.س عن كل سهم مصدر		
بتاريخه		
من حـــ/اكتتاب محصلة		2000.000
إلى حـــ/رأس المال- أسهم عادية	2000.000	
تحويل الاكتتابات المحصلة إلى حساب رأس المال		
بتاريخه		
من حـــ/البنك- جاري		2100.000
إلى حـــ/البنك – اكتتاب	2100.000	
تحويل رصيد البنك اكتتاب إلى حساب البنك جاري		
بتاريخه		
من حـــ/مصاريف الإصدار الفعلية		100.000
إلى حـــ/ المصرف	100.000	
دفع مصاريف إصدار أسهم نقداً		
بتاريخه		

من حـــ/مصاريف الإصدار المحصلة		100.000
إلى حـــ/م. الإصدار الفعلية	100.000	
إقفال م. الإصدار المحصلة بمصاريف الإصدار المدفوعة فعلاً		
3/1		
من حـــ/أقساط تحت التحصيل		1500.000
إلى حـــ/رأس المال- أسهم عادية	1500.000	
إصدار شهادات أسهم عـــن قســـط التخصـــيص 10.000 سهم بمعدل 150ل.س للسهم		
3/31		
من حـــ/ المصرف- جاري		1500.000
إلى حـــ/أقساط تحت التحصيل- تخصيص	1500.000	
قبض قيمة قسط التخصيص بواقع 150ل.س للسهم		
7/1		
من حـــ/أقساط تحت التحصيل -أخير		1500.000
إلى حـــ/أرس المال- أسهم عادية	1500.000	
إصدار شهادات أسهم عن القسط الأخير بمعـــدل 150ل.س عن 10.000 سهم		
7/31		
من حـــ/ البنك- جاري		1500.000
إلى حـــ/ أقساط تحت التحصيل- أخير	1500.000	

الحل وفق الاحتمال الثاني:

نتطرق للقيود المتعلقة بمصاريف الإصدار الفعلية والمحصلة فقط:

2001/1/1		
من حـــ/مصاريف الإصدار الفعلية		120.000

	120.000	إلى حـــ/المصرف دفع مصاريف إصدار فعلية نقداً 1/30
100.000		من حـــ/ مصاريف الإصدار المحصلة
	100.000	إلى حـــ/مصاريف الإصدار الفعلية إقفال م. الإصدار الفعلية بمصاريف الإصدار المحصلة

بالنسبة لرصيد حساب مصاريف الإصدار المدفوعة والبالغ الآن 20.000 يظهر في جانب الأصول في الميزانية إلى أن يتم اهتلاكه على عدد من السنوات.

الحل وفق الاحتمال الثالث:

		2001/1/1
80.000		من حـــ/مصاريف الإصدار الفعلية
	80.000	إلى حـــ/المصرف دفع مصاريف الإصدار 1/30
80.000		من حـــ/ مصاريف الإصدار المحصلة
	80.000	إلى حـــ/مصاريف الإصدار الفعلية إقفال م. الإصدار الفعلية بمصاريف الإصدار المحصلة بتاريخه
		من ح/مصاريف إصدار محصلة
20.000		إلى ح/ رأس المال المدفوع الإضافي
	20.000	إقفال رصيد حساب مصاريف الإصدار المحصلة في حساب رأس المال المدفوع الإضافي

مصـــاريف التأسيس:

يتطلب تأسيس الشركة دفع بعض المصروفات من قبل المؤسسين، كنفقـــات محاسبية وقانونية، ومصاريف دراسة الجدوى الاقتصادية، وأتعـــاب إعـــداد النظـــام

الأساسي للشركة، ورسوم التسجيل والطابع، ومصاريف المطبوعات والبريد، ومصاريف انعقاد الهيئة التأسيسية.

يقوم المؤسسون باقتطاع مصاريف التأسيس التي كانوا قد دفعوها وذلك بعد اعتمادها من قبل الهيئة التأسيسية، ويتم إثبات رد هذه النفقات إلى المؤسسين بجعل حساب مصاريف التأسيس مديناً وحساب البنك دائناً.

تعدّ مصاريف التأسيس أصلاً معنوياً تستفيد منها الشركة على مدى عمرها. لذلك، فهي تظهر في الميزانية الافتتاحية للشركة ضمن الأصول الثابتة غير الملموسة، ويتم استنفاذها على عدد من السنوات (هي في الغالب خمس سنوات) على اعتبارها نفقة رأسمالية (إيرادية مؤجلة).

اقتناء الشركة لأسهم رأس مالها

(أسهم الخزينة)

Treasury Stock

ليس من غير المعتاد أن تقتني الشركة أسهم رأسمالها، وذلك من خلال شراء هذه الأسهم من السوق أو نتيجة تبرع أحد المساهمين للشركة ببعض أو بكل أسهم رأس ماله (عن طريق الهبة). وفي دراسة لمؤسسة ميريل ليـنش Merril Lynch and Co. قدر أنه في السنوات الأخيرة أعلنت أكثر من 1400 شركة برامج شراء أسهم تجاوزت 80 بليون دولار و 204 مليون سهم. وأكبر برنامجين لإعادة شراء الأسهم هما برنامج جنرال موتورز التي اشترت 20% (64 مليون سهم) من أسهمها مقابل 4.8 بليون دولار وشركة سانتافي ساوثرن باسيفيك Santafe Southern pacific التي اشترت 38% (60 مليون سهم) من أسهمها بمبلغ 304 بليون دولار في منتصف العقد 1990. وتسمى الأسهم التي تعيد الشركة

اقتنائها بالشراء أو الهبة أسهم الخزينة Treasury stock. هناك العديد من أسباب إعادة امتلاك الشركة لأسهمها المتداولة أهمها:

1- تساهم في تحقيق توزيع كفء للضريبة على النقدية الزائدة المقدمة لحملة الأسهم، حيث أن معدل الضريبة على العائد الرأسمالي الناتج عن بيع الأسهم للشركة من قبل حملة الأسهم هي بشكل تقريبي نصف معدل الضريبة على الدخل الطبيعي. نتيجة لذلك فإن أغلب حملة الأسهم سوف يدفعون ضريبة أقل إذا هم حصلوا على نقدية نتيجة بيع أسهمهم للشركة عوضاً عن حصولهم على توزيع أرباح نقدية.

2- زيادة العائد على السهم والعائد على حقوق الملكية، من خلال تخفيض عدد الأسهم المتداولة ومن خلال تخفيض حقوق ملكية حملة الأسهم، ويظهر هذا بشكل جلي من خلال إظهار نسب إنجاز الشركة بشكل أفضل.

3- الحصول على أسهم إضافية جاهزة للاستخدام عند الاندماج.

4- من أجل إعادة إصدار اسهم للمدراء والعمال وذلك وفق خطة كمكافأة أو كعلاوة للموظفين.

5- إن تخفيض عدد حملة الأسهم يمكّن الإدارة والمالكون الحاليون من إبعاد المالكين الخارجيين من السيطرة على الشركة والتأثير عليها. بعض الشركات العامة اختارت أن تصبح شركات خاصة (GO Private) وذلك من أجل أن تلغي دور المالكيين الخارجيين من خلال شراء الأسهم المتداولة كافة.

6- حتى تصنع الشركة سوقاً لأسهمها في البورصة. من خلال شراء الشركة لأسهمها من البورصة، فإنها تخلق طلباً على أسهمها وهذا ما يؤدي إلى خلق استقرار (توازن) في أسعار الأسهم أو يمكن أن يؤدي إلى زيادة سعر السهم في السوق.

إن عملية شراء الشركة لأسهمها المتداولة يجب ألاّ تؤدي إلى إنقـاص رأس المال القانوني (القيمة الاسمية أو القيمة المحددة أو القيمة المكتتب بها لأسهم رأس المال) لذلك فإن شراء الشركة لأسهمها يجب أن يكون من الأرباح المحجوزة.

أولاً: مفهوم أسهم الخزينة

عند شراء الشركة لأسهم رأس مالها يحدث تخفيض في كل من أصول الشركة وحقوق ملكية حملة الأسهم. ولما كان من غير المناسب أن تمتلك الشركة جزء منها، لذلك عليها إما أن تعيد بيع تلك الأسهم أو أن تقوم بإلغائها.

فإذا قامت الشركة بإعادة بيع أسهم رأس مالها، فإن الأمر لا يعـدو كونـه تداول لأسهم الشركة في السوق بين المستثمرين بعضهم البعض، إلا أن هذا الاحتمال لا يجعل من أسهم الخزينة أصل يظهر على ميزانية الشركة. إن شراء الشركة لأسـهم رأس مالها يؤدي إلى تخفيض حقوق ملكية حملة الأسهم لكنها لا تحصل على أصل. إن امتلاك أسهم الخزينة لا يعطي الشركة الحق في التصويت، أو أن تمارس حق الشـفعة كحامل سهم، أو أن تحصل على توزيعات أرباح، أو أن تحصل على أصـول عنـد التصفية.

تماثل أسهم الخزينة رأس مال الأسهم غير المصدر، فهي لا تعتبر أصل يظهر على الميزانية.

ثانياً: شراء أسهم الخزينة

هناك طريقتان شائعتان للمعالجة المحاسبية عن أسهم الخزينة هما:

1- طريقة التكلفة **Cost method**.

2- طريقة القيمة الاسمية أو القيمة المحددة **Par or stated value**

كلا الطريقتين مقبولتين بشكل عام، إلا أن طريقة التكلفة تتمتع بانتشار أكبر وذلك من خلال جعل حساب أسهم الخزينة مديناً بتكلفة شراء الأسهم وحساب النقدية دائناً. وإظهار حساب أسهم الخزينة على الميزانية على شكل تخفيض لإجمالي رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة (حقوق الملكية).

أما طريقة القيمة الاسمية أو القيمة المحددة فإنها تسجل جميع العمليات المتعلقة بأسهم الخزينة بقيمتها الاسمية أو القيمة المحددة وتظهر أسهم الخزينة على شكل تخفيض من رأس المال فقط.

لذلك ستقتصر معالجتنا لأسهم الخزينة على طريقة التكلفة من حيث أنها أكثر انتشاراً أو أكثر منطقية.

ثالثاً: المعالجة المحاسبية لإعادة شراء الشركة لأسهمها (أسهم الخزينة)

تستمد هذه الطريقة اسمها من حقيقة أن حساب أسهم الخزينة يتم تسجيله بتكلفة شراء أسهم الخزينة. وبموجب هذه الطريقة يصبح حساب أسهم الخزينة مديناً بتكلفة شراء تلك الأسهم، وعند إعادة إصدار الأسهم من أجل بيعها يصبح حساب أسهم الخزينة دائناً بالتكلفة نفسها. لتوضيح ذلك :

نفترض أن قسم حقوق ملكية حملة الأسهم في إحدى الشركات المساهمة يظهر على الشكل التالي في 2001/12/31 وقبل شراء الشركة بعض اسهمها:

حقوق ملكية حملة الأسهم	
رأس المال المدفوع	
مصدر ومتداول 100.000 سهم عادي قيمة	50.000.000
السهم الاسمية 500ل.س	
رأس المال الإضافي	2.000.000

إجمالي رأس المال المدفوع	52.000.000
أرباح محتجزة	300.000
إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم	52.300.000

في 2002/1/20 قامت الشركة بشراء 10.000 سهم من أسهم رأس مالها بسعر 700 ل.س للسهم فالقيد المحاسبي يكون:

7000000	----	من حـ/أسهم الخزينة
	7000000	إلى حـ/ النقدية
		شراء 10000 سهم تكلفة السهم 700 ل.س

لاحظ أن أسهم الخزينة أصبحت مدينة بتكلفة شراء الأسهم. إن حساب رأس المال المدفوع الأساسي، أسهم عادية، لم يتأثر لأن عدد الأسهم المصدرة لم يتغير، والأمر صحيح أيضاً بالنسبة لرأس المال المدفوع الإضافي. يظهر تخفيض أسهم الخزينة من إجمالي رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة في قسم حقوق ملكية حملة الأسهم بالنسبة لهذه الشركة على الشكل التالي:

حقوق ملكية حملة الأسهم	
رأس المال المدفوع	
أسهم عادية 100.000 سهم مصدر 500ل.س قيمة السهم الاسمية	
90.000 سهم متداول	50.000.000
رأس المال الإضافي	2.000.000
إجمالي رأس المال المدفوع	52.000.000
أرباح محتجزة	300.000
إجمالي رأس مال المدفوع والأرباح المحتجزة	52.300.000
ناقصاً: تكلفة شراء أسهم الخزينة	
10000سهم ×700 ل.س	7.000.000
إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم	45.300.000

لاحظ أن تكلفة شراء أسهم الخزينة تُخفض من إجمالي الأسهم العادية، ورأس المال الإضافي والأرباح المحتجزة، ونتيجة لذلك تخفض حقوق ملكية حملة الأسهم.

يتم الإفصاح عن كل من أرقام الأسهم التي تم إصدارها أولاً والبالغة 100.000 سهم وعن عدد الأسهم التي هي الآن أسهم خزينة (10.000سهم) الفرق بين الأسهم المصدرة 100000سهم وأسهم الخزينة 10000سهم يمثل الأسهم المتداولة(90000 سهم متداول).

والمقصود بمفهوم الأسهم المتداولة Outstanding stock هو عدد الأسهم التي هي في ملكية حملة الأسهم.

رابعاً: المعالجة المحاسبية لبيع أسهم الخزينة

كما ذكرنا سابقاً تقوم الشركة بشراء أسهمها من السوق بغرض إلغائها أو بغرض إعادة بيعها.

فإذا قامت الشركة بإعادة بيع أسهم الخزينة التي حصلت عليها عن طريق الشراء، فإن المعالجة المحاسبية لبيع أسهم الخزينة يعتمد على السعر.

فإذا كان سعر بيع أسهم الخزينة معادلاً لتكلفة شرائها فإن سعر البيع يسجل محاسبياً بجعل حساب النقدية مديناً وحساب أسهم الخزينة دائناً.

من ح/ النقدية		7.000.000
إلى ح/أسهم الخزينة	7.000.000	
بيع 10.000 سهم من أسهم الخزينة بسعر 700 ل.س للسهم		

أما إذا كان سعر بيع أسهم الخزينة غير معادل للتكلفة، فإن المعالجة المحاسبية عن بيع أسهم الخزينة المباعة يعتمد على ما إذا كانت تلك الأسهم مباعة بأعلى من تكلفة شرائها أو بأقل من تكلفة الشراء.

1- بيع أسهم الخزينة بأعلى من التكلفة:

عندما يكون سعر بيع أسهم الخزينة أعلى من تكلفة شرائها، فإن الفرق يضاف إلى حساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة. لتوضيح ذلك، بفرض أن الشركة باعت 1000 سهم من أسهم الخزينة "التي تم الحصول عليها سابقاً بسعر 700ل.س" بسعر 720ل.س لكل سهم فالقيد المحاسبي:

من ح/النقدية		720.000
إلى المذكورين		
أسهم الخزينة	700.000	
رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة	20.000	
بيع 1000 سهم من أسهم الخزينة بسعر 720ل.س للسهم		

نلاحظ أن الزيادة المتحققة من إعادة بيع أسهم الخزينة تم اعتبارها على أنها رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة وليست ربح ناتج عن بيع أسهم الخزينة وذلك لسببين هما:

1- لأن الربح الناتج عن البيع، يحصل عند بيع أصل، وأن أسهم الخزينة ليس أصل.

2- لا تحقق الشركة أرباح أو تتكبد خسائر من عمليات بيع متعلقة بأسهمها فالشركة لا تبيع نفسها لنفسها.

لذلك إن رأس المال المدفوع الذي يظهر بسبب بيع أسهم الخزينة يجب ألاّ يدخل في عملية قياس صافي دخل الشركة. وأن رأس المال المدفوع الناتج من بيع أسهم الخزينة يظهر بشكل منفصل على الميزانية كجزء من رأس المال المدفوع.

2- بيع أسهم الخزينة بسعر أقل من تكلفة الشراء:

عند بيع أسهم الخزينة بسعر أقل من تكلفة شرائها، فإن الزيادة في تكلفة الشراء عن سعر البيع تُحمل على رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة. لذلك بفرض أن الشركة باعت 1000 سهم آخر من أسهم الخزينة بسعر 690 ل.س للسهم، فالمعالجة المحاسبية لهذه العملية :

		من المذكورين
690.000		حـ/ النقدية
10.000		حـ/رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة
	700.000	إلى ح/أسهم الخزينة
		بيع 1000 سهم من أسهم الخزينة بسعر 690 ل.س للسهم الواحد.

نلاحظ من خلال قيدي البيع السابقين (البيع أعلى من سعر تكلفة الشراء والبيع بأقل من تكلفة الشراء) أن:

1- أسهم الخزينة أصبحت دائنة بتكلفة الشراء في كلتا الحالتين.

2- تم استخدام رأس المدفوع من أسهم الخزينة من أجل معالجة الفرق بين التكلفة وسعر إعادة البيع.

3- إن الحساب الأساس لرأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية وحساب الأسهم العادية لم يتأثرا أيضاً.

عندما يتم استنفاذ رصيد حساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة نتيجة إعادة بيع أسهم الخزينة بأقل من تكلفة الشراء، فإن أي زيادة للتكلفة على سعر البيع بعد ذلك يتم تحميلها على حساب الأرباح المحتجزة. لتوضيح ذلك، بفرض أن الشركة باعت 1000 سهم آخر من أسهم الخزينة بسعر 650ل.س للسهم فإن رصيد حساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة يظهر على الشكل التالي:

حساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة

10.000	أسهم الخزينة	20.000	من النقدية
10.000	رصيد		
20.000		**20.000**	
		10.000	رصيد

في هذه الحالة فإن الفرق بين تكلفة أسهم الخزينة (1000×700= 700.000 ل.س) وسعر إعادة بيع أسهم الخزينة (1000×650= 650.000ل.س) البالغ 50.000 يتم تحميله على الشكل التالي:

10.000 ل.س على الرصيد الباقي من حساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة والباقي البالغ 40.000 ل.س يُحمل على حساب الأرباح المحتجزة والقيد المحاسبي هو:

		من المذكورين
650.000		ح/ النقدية
10.000		ح/ رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة
40.000		ح/ الأرباح المحتجزة
	700.000	إلى حـ/أسهم الخزينة
		بيع أسهم الخزينة

جانب حقوق الملكية في الميزانية

حقوق ملكية حملة الأسهم

رأس المال المدفوع

أسهم عادية 100.000 سهم مصدر 500ل.س قيمة السهم الاسمية

90.000 سهم متداول 50.000.000

رأس المال الإضافي 2.000.000

إجمالي رأس المال المدفوع 52.000.000

أرباح محتجزة 260.000

إجمالي رأس مال المدفوع والأرباح المحتجزة 52.260.000

ناقصاً: تكلفة شراء أسهم الخزينة 56.00.000

إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم 46660.000

3- إلغاء أسهم الخزينة Retiring treasury stock

يمكن لهيئة المديرين أن توافق على إلغاء أسهم الخزينة وسحبها نهائياً من التداول. ينتج من إلغاء أسهم الخزينة تخفيض عدد الأسهم المصدرة بالأسهم الملغاة بقيمتها الاسمية أم المحددة مقابل إقفال حساب أسهم الخزينة. إذا كانت الأسهم الملغاة

قد سبق وأصدرت برأسمال مدفوع زيادة عن القيمة الاسمية أم المحددة يتم تخفيضه بمـــا يخص الأسهم .

وإذا أسفرت عملية إلغاء الأسهم عن تحقيق أرباح وذلك في حال شراء أسهم الخزينة بأقل من سعر إصدارها، فيتم إضافة تلك الأرباح لحساب رأس المال المـــدفوع من أسهم الخزينة، لتوضيح ذلك: بفرض أن الشركة اشترت أسهم الخزينة بسعر 610 ل.س الذي كانت قد أصدرته بقيمة اسمية 600ل.س ليباع بـــ 620ل.س للســـهم الواحد وبفرض أن الشركة قامت بإلغاء 5000 سهم من أسهم الخزينة التي كانت قد اشترتها .

فالمعالجة المحاسبية تكون:

– عند شراء أسهم الخزينة:

3050.000		من ح/ أسهم الخزينة
	3050.000	إلى ح/النقدية
		شراء 5000 سهم بسعر 610ل.س

– عند الإلغاء :

		من المذكورين
3000.000		حـــ/رأس المال– أسهم عادية
100.000		حـــ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية
		إلى المذكورين
	3050.000	أسهم الخزينة القيمة الاسمية
	50.000	رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة

أما إذا أسفرت عملية إلغاء أسهم الخزينة عن تحقيق خسائر وذلك في حـــال شراء أسهم الخزينة بأعلى من سعر إصدارها الأساسي ففي مثالنا السابق بفـــرض أن الشركة اشترت أسهم الخزينة بسعر 630ل.س ففي هذه الحالة يتم تحميل الخســـائر

أيضاً لحساب رأس المال المدفوع من أسهم الخزينة أما إن لم يكن هناك يوجد رصيد لهذا الحساب فيتم تحميلها لحساب الأرباح المحتجزة.

شراء أسهم الخزينة

3150.000		من ح/ النقدية
	3150000	إلى ح/أسهم الخزينة
		شراء 5.000 سهم عادي بسعر 630 ل.س للسهم

وعند اتخاذ قرار بإلغاء أسهم الخزينة يكون القيد المحاسبي

		من المذكورين
3000.000		ح/رأس المال- أسهم عادية
100.000		ح/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية
50.000		ح/ الأرباح المحتجزة
	3150.000	إلى ح/ أسهم الخزينة
		إلغاء 5000 سهم من أسهم الخزينة

وقد لا تسفر عملية إلغاء أسهم الخزينة عن أي ربح أو خسارة وذلك عند شراء الشركة لأسهم الخزينة بسعر معادل لسعر إصدارها الأساسي. ففي مثالنا السابق ولما كانت الأسهم قد أصدرت بقيمة اسمية 600ل.س للسهم ليباع بـ 120ل.س للسهم وبفرض أن الشركة اشترت 5000 سهم بسعر 620ل.س من السوق وبعد ذلك قامت الشركة بإلغاء تلك الأسهم. فالمعاجلة المحاسبية:

1- شراء أسهم الخزينة:

3100.000		ح/أسهم الخزينة
	3100.000	إلى ح/ النقدية

		شراء 5000 سهم من أسهم الخزينة بسعر 620 ل.س للسهم

2- إلغاء أسهم الخزينة:

		من المذكورين
3000.000		ح/رأس المال- أسهم عادية
100.000		ح/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية
	3100.000	إلى ح/ أسهم الخزينة
		إلغاء 5000 سهم من أسهم الخزينة

تعديل رأس المال في الشركات المساهمة

قد تضطر الشركات إلى إجراء تعديل على رأس مال الشركة وذلك حسب الظروف التي تستدعي ذلك إما من حيث زيادة رأس المال وذلك عندما تكون الشركة بحاجة إلى أموال إضافة بقصد التوسع أو بقصد تمويل نشاطات استثنائية ليس لدى الشركة المال الكافي لذلك. أو قد تضطر الشركة إلى تخفيض رأس المال وذلك بسبب تعرضها لخسائر كبيرة، أو بسبب أن حجم رأس مال الشركة أكبر من مقدرة الشركة على استخدام تلك الأموال في الاستثمارات المتوفرة أو المتوقعة، لذلك تعمد الشركة إلى تخفيض رأس المال للتخلص من تلك الخسائر وإزالتها من قوائمها المالية أو إعادة الزيادة في الأموال إلى المساهمين كي لا تشكل عبئاً على الشركة وبالتالي تؤدي إلى تخفيض حصة السهم من الأرباح (أي العائد على رأس المال).

- زيادة رأس المال:

قد تضطر الشركة بعد تكوينها إلى موارد مالية إضافية، لذلك وتحسباً لهذه المسألة يلجأ المؤسسون إلى أن يكون رأس المال المصرح به أكبر من حاجة الشركة

الآنية على الاستثمار وذلك وتحسباً لحاجتهم مستقبلاً إلى زيادة رأس المال. لأن إصدار رأس المال المصرح به لا يحتاج إلى الموافقات اللازمة لإصدار رأس مال جديد من خلال زيادة رأس المال المصرح به.

وقد اشترط قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 عند زيادة رأس المال في مادته 101 أن يكون رأس المال قد سدد كاملاً وأن تكون الأقساط قد دفعت بكاملها وحتى تزيد الشركة رأسمالها لا بد لها من موافقة هيئتها العامة غير العادية والوزارة وكذلك موافقة هيئة الأوراق **والأسواق** المالية. وهذا ما أتت عليه معظم القوانين في أغلب دول العالم حتى **تتمكن الشركة** من زيادة رأس مالها.

أولاً: إجراءات زيادة رأس المال

يصدر قرار زيادة رأس المال من الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بناءً على اقتراح من مجلس إدارة الشركة. لذلك يمكن تلخيص إجراءات زيادة رأس المال بالتالي:

1- دعوة المساهمين إلى هيئة عامة غير عادية لإقرار زيادة رأس المال.

2- الحصول على قرار من وزارة الاقتصاد بالتصديق على قرار الهيئة العامة غير العادية وموافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية

3- نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

3- توجيه الدعوة للاكتتاب مع البيانات القانونية.

4- تحديد المصرف الذي يتم فيه الاكتتاب، وتسجل المبالغ في حساب يفتح باسم الشركة.

5- يقدم مجلس الإدارة وخلال شهرين من إغلاق الاكتتاب تصريحاً إلى وزارة الاقتصاد يتضمن عدد المكتتبين والمبالغ المدفوع.

6- دعوة الهيئة العامة للمساهمين للإطلاع على تقرير المجلس المتعلق بالزيادة.

ثانياً: طرق زيادة رأس المال

تتم زيادة رأس المال وفق إحدى الطرق التالية:

1- إصدار أسهم جديدة عادية أم ممتازة عن طريق إصدار الأسهم المصرح بها والغير مصدرة أو الحصول على موافقة جديدة من أجل إصدار رأس مال مصرح به جديد.

2- من خلال الاحتفاظ بما سبق احتجازه من احتياطات أو أرباح غير موزعة وتحويلها إلى رأس المال.

3- تحويل رأس المال المقترض إلى رأس مال الأسهم.

وسنتناول في هذا الفصل الحالات المتنوعة لزيادة رأس المال.

1- زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة:

تؤدي هذه الطريقة إلى الحصول على أموال جديدة للشركة تدفع من قبل المساهمين القدامى أو من قبل مساهمين جدد أو من قبل الفريقين معاً. ويتم إصدار الأسهم الجديدة وتحصيل قيمتها وفقاً للقواعد والشروط نفسها الخاصة بإصدار الأسهم عند تأسيس الشركة. إلا أن زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة قد يؤدي إلى الإضرار بالمساهمين القدامى، إذا ما كان سعر الإصدار مساوياً لقيمتها الاسمية. نظراً لأن المساهمين الجدد يشاركون المساهمين القدامى في الاحتياطات والأرباح غير الموزعة والتي سبق احتجازها قبل الإصدار الجديد مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الدفترية للسهم وبالتالي القيمة البيعية له. لذا تعمد الشركة إلى بيع الإصدار الجديد بسعر إصدار يزيد عن قيمته الاسمية بمبلغ يعادل نصيب السهم قبل الإصدار الجديد من الاحتياطات والأرباح غير الموزعة يسمى رأس المال المدفوع الإضافي (علاوة إصدار). هكذا، فإن رأس المال المدفوع الإضافي (علاوة الإصدار) هي الثمن الذي يدفعه المساهم الجديد بالإضافة إلى القيمة الاسمية للسهم وذلك مقابل انضمامه للشركة ودفعاً للضرر عن المساهمين القدامى. إن هذه العلاوة هي مثابة أموال احتياطية

للمساهمين الجدد تضاف إلى الأموال الاحتياطية التي حققها المساهمون القدامى، ويجب أن تدفع بالكامل مع قسط الاكتتاب.

سعر إصدار الأسهم:

يتحدد سعر إصدار أسهم الزيادة في ضوء المركز المالي للشركة، فالمركز المالي للشركة يلعب دوراً أساسياً في تحديد القيمة السوقية للسهم لأن القيمة السوقية للسهم ترتفع وتنخفض حسب مركزها المالي والاحتياطات والأرباح التي تكون قد كونتها خلال حياتها. لذلك فإن سعر إصدار السهم الجديد قد يختلف عن قيمته الاسمية زيادة أو نقصاناً أو قد يكون مساوٍ للقيمة الاسمية. ولما كان إصدار الأسهم الجديدة بالقيمة الاسمية يشكل ضرراً للمساهمين القدامى، لذلك يبقى على الشركة أن تصدر أسهمها بقيمة أعلى من قيمتها الاسمية. ولتحديد القيمة التي يجب أن تصدر بها أسهم الزيادة لابد من تحديد القيمة الدفترية للسهم التي تمثل القيمة الحقيقية للسهم والتي دائماً ما تكون قريبة من القيمة السوقية فالقيمة الدفترية للسهم تساوي إلى رأس المال مضافاً إليها الاحتياطات والأرباح المكونة خلال عمر الشركة مقسوماً على عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة. تكون القيمة الدفترية للسهم في الغالب أعلى من القيمة الاسمية وهذه الزيادة تعود إلى ما يسمى رأس المال المدفوع الإضافي (علاوة الإصدار) التي يجب طلبها عند إصدار أسهم الزيادة. فعند بيع السهم الجديد بسعر إصدار معادل لقيمة السهم الدفترية لايخسر المساهم القديم شيء كما أن المساهم الجديد لايحقق أي مكاسب على حساب المساهم القديم. لتوضيح ذلك: بفرض أننا حصلنا على البيانات التالية من قسم حقوق الملكية في ميزانية إحدى الشركات المساهمة.

- رأس المال المصرح به 100.000 سهم قيمة السهم الاسمية 500ل.س
- رأس المال المصدر والمدفوع 80.000 سهم عادي 40.000.000
- احتياطي إجباري 4.000.000

– احتياطات اختيارية وأرباح محتجزة	2.000.000
–حقوق الملكية	46.000.000

ونظراً لأن الشركة بحاجة إلى أموال إضافية قررت إصدار 20.000 سهم جديد من أسهمها المسموح لها بإصدارها. فما هو سعر الإصدار الذي على الشركة أن تصدر سهمها به ؟

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{رأس المال+ الاحتياطات والأرباح المحتجزة}}{\text{عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة}}$$

$$575 = \frac{6.000.000 + 40.000.000}{80.000}$$

لذلك، على الشركة أن تصدر أسهمها الجديدة بسعر 575 ل.س أي بزيادة مقدراها 75 ل.س عن قيمة السهم الاسمية تسمى علاوة إصدار. وهكذا يمكن للمساهمين القدامى والجدد شراء هذه الأسهم بسعر الإصدار هذا دون أن يحقق أي منها مكاسب على حساب الآخر. لتوضيح ذلك، كما ذكرنا لو أصدرت الشركة 20000 سهم جديد من أسهمها المصرح بها بسعر إصدار 575 للسهم الواحد، فهل تتغير القيمة الدفترية للسهم ؟ الجواب لا.

القيمة الدفترية على افتراض تمت الزيادة =

$$\frac{\text{رأس المال القديم+الاحتياطات والأرباح المحتجزة+رأس المال الجديد+علاوة إصدار الأسهم}}{\text{عدد الأسهم القديمة + عدد الأسهم الجديدة}}$$

$$575 \text{ ل.س} = \frac{1.500.000 + 10.000.000 + 6.000.000 + 40.000.000}{20.000 + 80.000}$$

لاحظ أن القيمة الدفترية للسهم لم تتغير إذا تم إصدار أسهم الزيادة بعلاوة إصدار قدرها 75ل.س التي تمثل ما حققته الشركة من ازدهار خلال عمرها الإنتاجي والذي هو حق للمساهمين القدامى وحدهم، لا يجوز للمساهمين الجدد مشاركتهم فيه خلال بيع السهم بقيمته الاسمية. لأن بيع السهم الجديد بالقيمة الاسمية سيؤدي إلى تحقيق المساهمين الجدد مكاسب على حساب المساهمين القدامى، كذلك الأمر سيؤدي ذلك إلى تخفيض القيمة الدفترية وبالتالي السوقية للسهم. لتوضيح ذلك، بفرض أن الشركة باعت أسهم الزيادة بقيمتها السوقية أي بـ 500ل.س للسهم الواحد. تكون القيمة الدفترية:

$$\frac{10.000.000 + 6.000.000 + 40.000.000}{100.000} = 560 \text{ ل.س}$$

وبالتالي يخسر المساهم القديم عن كل سهم يملكه مبلغ 15ل.س هي الفرق بين القيمة الدفترية للسهم قبل الزيادة والقيمة الدفترية على افتراض تمت الزيادة ولكن بالقيمة الاسمية للسهم، كما أن المساهم الجديد يحقق مكسباً قدره 60ل.س عن كل سهم يشتريه وهو يمثل الفرق بين القيمة الاسمية التي يشتري السهم بها وقيمة السهم الدفترية أي التي يستطيع أن يبيع السهم بها في سوق الأوراق المالية لو أراد ذلك.

تعويضاً للمساهمين القدامى عن ذلك، أعطى المشرّع للمساهمين القدامى حق الأفضلية بالاكتتاب وذلك بالنسبة والتناسب لما يملكوه مع ما تصدره الشركة من أسهم جديدة. ففي مثالنا السابق يشمل حق الأفضلية في الاكتتاب سهم جديد مقابل أربع أسهم قديمة أي يحق لمن يملك أربع أسهم قديمة أن يشتري سهماً جديداً بسعر 500ل.س أو أن يبيع هذا الحق لمساهم جديد كي يتمكن من شراء سهم جديد. وبالتالي فإن قيمة حق الأفضلية في الإكتتاب هي 15ل.س عن كل سهم قديم والتي

تمثل الفرق بين القيمة الدفترية للسهم قبل الزيادة والقيمة الدفترية للسهم على افتراض تمت الزيادة.

لذلك، على كل مساهم جديد يرغب بشراء سهم واحد أن يشتري أربع حقوق أفضلية من المساهم القديم حتى لا يحقق مكاسب على حساب المساهم القديم وبالتالي تصبح قيمة السهم التي على المساهم الجديد دفعها هي القيمة الاسمية للسهم 500ل.س (والتي تمثل الآن سعر الإصدار الجديد) بالإضافة إلى قيمة أربع حقوق أفضلية قيمة كل حق 15ل.س أي 60ل.س تدفع للمساهم القديم وخارج دفاتر الشركة عن كل سهم يشتريه المساهم الجديد.

إذاً ما يدفعه المساهم الجديد

= 500 ل.س القيمة الاسمية تدفع للشركة + 60ل.س قيمة حقوق الأفضلية تدفع للمساهم القديم.

= 560

إن قيمة حقوق الأفضلية هذه لا علاقة لها بالدفاتر التجارية للشركة، تتم خارج دفاتر الشركة بين المساهمين القدامى والمساهمين الجدد. إن ما يخص الشركة هو سعر إصدار السهم أي مبلغ 500ل.س.

بفرض أن أحد المساهمين قرر شراء 100 سهم من أسهم الزيادة التي أصدرتها الشركة في مثالنا السابق بقيمتها الاسمية 500ل.س للسهم الواحد.

يكون على المساهم الجديد دفع مبلغ 50.000ل.س إلى الشركة قيمة الأسهم وشراء 400 حق أفضلية (100 سهم جديد × 4 حقوق أفضلية للسهم) قيمة حق الأفضلية الواحد هو 15ل.س أي عليه دفع مبلغ 6000ل.س لأحد المساهمين القدامى مقابل شرائه لحقوق الأفضلية هذه.

تسجل الشركة في دفاترها قيمة الأسهم التي باعتها بقيمتها الاسمية أي 50.000ل.س أما مبلغ الـ 6000ل.س الذي دفعه المساهم الجديد لشراء حقوق الأفضلية من المساهم القديم فهو عملية تجارية بين المساهم القديم والجديد تجري خارج دفاتر الشركة بين المساهمين.

لابد من التنويه إلى أن أغلب الشركات تترك الآن لسوق الأوراق المالية تحديد قيمة أسهمها السوقية عند زيادة رأس المال. وحق المساهم هو في شراء أسهم جديدة بنسبة ما يملكه من أسهم بالنسبة لرأس المال وذلك حفاظاً على هذه النسبة بعد الزيادة. على سبيل المثال: إذا قررت الشركة إصدار 10.000 سهم جديد، وإن المساهم يملك 10% من أسهم الشركة قبل الزيادة في هذه الحالة له الحق بشراء 1000 سهم جديد قبل أي مساهم جديد(10.000 سهم × 10%) وذلك للحفاظ على نسبة ما يملك من رأس المال في الشركة.

مثال:

بالاطلاع على قسم حقوق الملكية لدى إحدى الشركات المساهمة في 2002/6/30 تبين ما يلي:

- رأس المال المصدر والمدفوع	
أسهم عادية (20.000 سهم ×500ل.س)	10.000.000
- احتياطي إجباري وأرباح محتجزة	2.000.000
حقوق الملكية	12.000.000

بتاريخه قررت الشركة زيادة رأس المال إلى 15.000.000ل.س من خلال إصدار 10.000 سهم عادي جديد بسعر إصدار قدره 550ل.س للسهم الواحد.

المطلوب: 1- تحديد القيمة الحقيقية للسهم قبل زيادة رأس المال.

2- تحديد القيمة الحقيقة للسهم على افتراض تمت زيادة رأس المال.

3- تحديد علاوة الإصدار اللازمة كي لا يحقق أي من المساهمين مكسباً على حساب مساهم آخر.

4- تحديد حق الأفضلية في الاكتتاب.

4- إجراء القيود المحاسبية اللازمة، على افتراض أن القيمة طلبت على قسطين متساويين وبافتراض أن شهادة السهم تصدر بعد سداد كامل قيمة الأسهم.

الحل:

1- القيمة الحقيقية للسهم قبل الزيادة = رأس المال + الاحتياطات والأرباح المحجزة / عدد الأسهم

= (2.000.000 + 10.000.000) / 20.000 = 600 ل.س

2- القيمة الحقيقية للسهم على افتراض تمت الزيادة =

(رأس المال القديم + الاحتياطات والأرباح المحجزة + رأس المال الجديد + علاوة الإصدار) / (عدد الأسهم القديمة + عدد الأسهم الجديدة)

= (500.000+5.000.000+2.000.000+10.000.000) / (20.000 سهم قديم + 10.000 سهم جديد) = 583.33 ل.س

3- نلاحظ أن القيمة الحقيقية على افتراض تمت الزيادة قد انخفضت عن القيمة الحقيقية قبل الزيادة، وهذا ما يؤدي إلى خسارة للمساهم القديم مبلغ 16.67 ل.س عن

كل سهم يملكه يمثل الفرق بين ما كان يمكن أن يبيع سهمه قبل الزيادة وما يمكنه من بيع سهمه بعد الزيادة(600-583.33). كما أن المساهم الجديد يحقق ربحاً قدره 33.34ل.س عن كل سهم يشتريه وهو يمثل الفرق بين ما دفعه للشركة قيمة كل سهم يشتريه 550ل.س وبين ما يمكنه بيع سهمه في السوق المالي وهو 583.33 ل.س لذلك وتفادياً لهذه الخسارة كان على الشركة أن تصدر أسهمها بسعر يساوي القيمة الدفترية قبل الزيادة أي بسعر 600ل.س أي برأس مال إضافي قدره 100ل.س (600-500) وليس برأس مال إضافي قدره 50ل.س (550-500).

4- حق الأفضلية في الاكتتاب: يمثل الفرق بين القيمة الحقيقية للسهم قبل الزيادة والقيمة الحقيقية للسهم على افتراض تمت الزيادة أي 16.67 (600-583.33). لذلك على كل مساهم يرغب في شراء سهم جديد أن يشتري حق أو حقوق الأفضلية اللازمة وهي تمثل نسبة الأسهم الجديدة إلى الأسهم القديمة. عدد الأسهم القديمة يمثل ضعف عدد الأسهم الجديدة.

5- قيود اليومية اللازمة: لا تختلف إجراءات إثبات إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس المال عن ماسبق بيانه بالنسبة لإصدار الأسهم عند تكوين الشركة.

وعلى فرض أن الشركة طرحت أسهم الزيادة على الاكتتاب العام لتحصيل قيمتها على قسطين أحدهما في 6/30 والثاني في 2007 /9/30

- بتاريخ الإصدار والاكتتاب بالأسهم

2002/6/30		
من حـ/البنك		3.000.000
إلى المذكورين		
حـ/اكتتاب محصلة-أسهم عادية	2.500.000	
حـ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	500.000	

قبض قيمة قسط الاكتتاب عن 1000سهم بواقع 250 ل.س وعلاوة 50 ل. س بتاريخه		
من حـ/اكتتاب محصلة		2.500.000
إلى حـ/رأس المال- أسهم عادية	2.500.000	
إصدار شهادات الأسهم أو تخصيص الأسهم		

عند طلب القسط الثاني:

من ح/أقساط تحت التحصيل- أسهم عادية		2.500.000
إلى ح/رأس المال – أسهم عادية	2.500.000	
طلب القسط الثاني		

طلب القسط الثاني:

بتاريخه		
من ح/البنك		2.500.000
إلى ح/ أقساط تحت التحصيل – تخصيص	2.500.000	
قبض قيمة القسط الثاني		

2- زيادة رأس المال عن طريق ضم الأرباح المحجوزة:

تعمد الشركات عادة إلى حجز جزء من أرباحها السنوية في صورة احتياطات أو أرباح غير موزعة، وتستخدم تلك الاحتياطات والأرباح غير الموزعة في تمويل نشاط الشركة، لذلك، فإن توزيع جزء منها في ضوء ما يسمح به القانون يؤدي إلى المساس بالمركز المالي للشركة. لذلك، تلجأ الشركات إلى ضم تلك الأرباح إلى رأس المال لأن إدماجها في رأس المال يمنع إمكانية توزيعها مستقبلاً، علماً أن إدماجها في

رأس المال لا يؤدي إلى زيادة الموارد المالية للشركة إلا أنه يكفل للشركة الاحتفاظ بها بشكل دائم.

تصدر الشركات مقابل تلك الأرباح والاحتياطات المدموجة في رأس المال أسهم جديدة تعادل قيمتها ما تم ضمه من الأرباح والاحتياطات إلى رأس المال وتوزع هذه الأسهم على المساهمين مقابل الارباح التي كان يفترض ان توزع عليهم نقداً وتسمى أسهم منحة. ويحقق هذا الإجراء مصلحة كل من الشركة والمساهمين والدائنين.

حيث يسمح هذا الإجراء للشركة بالاحتفاظ بالأموال بصفة دائمة وفي الوقت نفسه تقوم بإجراء توزيعات أرباح للمساهمين في شكل أسهم وبالتالي توصل جزء من الأرباح للمساهمين دون إضعاف المركز النقدي للشركة. كما أن الشركات تلجأ إلى هذا الأسلوب من أجل توزيع أسهم مكافأة للإداريين والعمال النشيطين في الشركة من خلال منحهم خيارات لشراء سهم الشركة بسعر محدد وفي زمن محدد.

كما أن هذا الإجراء يحقق مصلحة المساهمين حيث يحصل كل منهم على أسهم دون مقابل ودون خضوع تلك التوزيعات إلى ضريبة الدخل حيث أن هذا الشكل من التوزيعات معفى من ضريبة الدخل لأنه لا يعد دخلاً من وجهة نظر ضريبة الدخل.

كما أن هذا الإجراء يحقق مصلحة دائني الشركة، من حيث أنه يزيد الضمان المكفول للدائنين. وغني عن القول أن توزيع أسهم منحة يؤدي إلى تخفيض القيمة الدفترية للسهم وقد يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية أيضاً مما يزيد في حجم الطلب على أسهم الشركة في السوق المالي أي يصبح السهم أكثر ملاءمة للتعامل التجاري.

عند اتخاذ قرار إدماج الأرباح المحجوزة (أو الاحتياطي أو الأرباح غير الموزعة) يتم جعل حساب الأرباح المحجوزة أو حساب الاحتياطي أو الأرباح غير الموزعة (تبعاً للحالة) مديناً وجعل حساب توزيعات أسهم دائناً.

وعندما يتم إصدار وتوزيع الأسهم على المساهمين يجعل حساب توزيعات أسهم مديناً وحساب رأس المال أسهم عادية أو ممتازة دائناً.

لتوضيح ذلك: بفرض أن إحدى الشركات المساهمة والتي يبلغ رأسمال مالها 10.000.000 ل.س مقسم إلى أسهم عادية قيمة السهم الاسمية 500ل.س. كما أن هناك احتياطيات وأرباح محتجزة قدرها 2.000.000ل.س.

قررت الشركة زيادة رأس المال عن طريق ضم نصف الاحتياطي على رأس المال مقابل إصدار أسهم عادية مدفوعة بالكامل على المساهمين بمعدل سهم واحد عن كل مئة سهم يملكها المساهم.

القيود اللازمة إثبات ذلك:

- اتخاذ قرار إدماج الأرباح والاحتياطي برأس المال

من حـ/ الاحتياطيات والأرباح المحتجزة		1.000.000
إلى حـ/ أسهم منحة مستحقة التوزيع	1.000.000	
اتخاذ قرار الهيئة العامة بتوزيع أسهم منحة		

قرار توزيع أسهم منحة على المساهمين بمعدل سهم واحد عن مئة سهم من خلال ضم الاحتياطيات.

- إصدار الأسهم وتوزيعها على المساهمين

من ح/أسهم منحة مستحقة التوزيع		1.000.000
إلى ح/رأس المال- أسهم عادية	1.000.000	
إثبات إصدار 1.000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500ل.س مدفوعاً كاملاً		

وتظهر حقوق الملكية في الميزانية على الشكل التالي:

حقوق الملكية:	
رأس المال المصدر والمدفوع	
22.000 سهم عادية قيمة السهم 500ل.س	11.000.000
الاحتياطيات والأرباح المحتجزة	1.000.000
رأس المال المدفوع	12.000.000

نلاحظ أن إصدار أسهم المنحة لم يضعف المركز المالي للشركة بـــل أدى إلى الحفاظ على مقدرتها المالية، الذي حصل هو إجراء تعديل على حقوق ملكية حملـــة الأسهم فقط.

لابد من التنويه إلى أن الشركة وعند زيادة رأس مالها من خلال إصدار أسهم منحه بتحويل جزء من الأرباح المحتجزة والاحتياطات، تعتمد كأساس في تحديد سعر الإصدار على ما إذا كان التوزيع كبيراً، 20%-25% من الأسهم المتداولة أم كان التوزيع صغيراً (أقل من ذلك). إذا كان التوزيع كبيراً يكون الهدف تخفـــيض القيمـــة السوقية للسهم لذلك، تعتمد الشركة القيمة الاسمية للسهم كأساس كما هو في مثالنا. أما إذا كان التوزيع صغيراً تعتمد الشركة كأساس القيمة السوقية للسهم لأن أثر ذلك على سعر السوق سوف يكون ضعيفاً.

3-تحويل السندات القابلة للتحويل إلى أسهم:

السندات القابلة للتحويل هي السندات التي يمكن تحويلها خلال مدة زمنيـــة محددة بعد إصدارها إلى أوراق مالية أخرى. يجمع السند القابل للتحويل كلاً من منافع السند وامتياز تبديله بأسهم حسب الخيار الذي يحمله.

تصدر الشركات أوراق مالية قابلة للتحويل لسببين اثنين:

1- الرغبة في زيادة التمويل بالملكية دون التنازل عن السيطرة أكثر مما هو ضروري. لتوضيح ذلك، بفرض أن إحدى الشركات المساهمة ترغب بتجميع 9.000.000 ل.س خلال المدة التي يباع فيها سهمها العادي بـ 600ل.س.

إن إصدار كهذا يتطلب بيع 15000 سهم (9.000.000÷ 600ل.س) وذلك بغض النظر عن تكلفة الإصدار.

إذا باعت الشركة 6000 سند قيمة السند الاسمية 1500ل.س، كل سند قابل للتحويل إلى سهمين عاديين، يمكن للشركة عندها أن تجمع مبلغ 9.000.000ل.س من خلال تعهدها بإصدار 12.000 سهم من أسهمها العادية.

2- السبب الثاني هو الحصول على تمويل بأسهم عادية بمعدلات منخفضة. إن ميزة تحويل السندات إلى أسهم عادية تُغري المستثمر بقبول معدل فائدة أقل مما لو أن السندات أُصدرت دون ميزة التحويل. إن قبول المستثمر بمعدل فائدة أقل يعود إلى حقه بشراء أسهم الشركة العادية بسعر ثابت حتى تاريخ الاستحقاق.

المحاسبة عن سندات الدين القابلة للتحويل تتطلب التقرير عن مسائل تتعلق بـ:

1- تاريخ الإصدار A time of issuance

2- تاريخ التحويل A time of conversion

3- تاريخ الاستدعاء A time of retirement

1- تاريخ الإصدار:

طريقة تسجيل السندات القابلة للتحويل بتاريخ الإصدار هي الطريقة نفسها المتبعة عند تسجيل سندات الدين المصدرة دون ميزة التحويل. أي خصم أو علاوة ناتجة من إصدار السندات القابلة للتحويل تستنفذ حتى تاريخ الاستحقاق لأنه من الصعوبة توقع متى يتم التحويل.

2- تـاريخ التحويـل:

عند تحويل سندات الدين إلى أوراق مالية أخرى، تكمن المشكلة المحاسبية في تحديد المبلغ الذي يجب أن تسجل به الأوراق المالية المستبدلة بسندات دين. هناك طريقتان:

1-استخدام طريقة القيمة الدفترية لتسجيل تحويل السندات، تعـدّ الطريقة الأكثر استخداماً من الناحية العملية والأكثر قبولاً مـن قبل المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP.

2-استخدام طريقة القيمة السوقية عند تسجيل عملية التحويل.

لتوضيح ذلك نورد المثال التالي:

بفرض أن إحدى الشركات المساهمة أصدرت سنداً قيمته الاسمية 1000ل.س بعلاوة إصدار قدرها 60ل.س قابل للتحويل إلى سهمين من أسهمها العادية قيمة السـهم الاسمية 500ل.س. بتاريخ التحويل كان مبلغ العلاوة غير المستنفذ 50ل.س وقيمـة السند السوقية 1200ل.س وسعر السهم في السوق 520ل.س .

القيد المحاسبي وفق أسلوب القيمة الدفترية:

من المذكورين		
حـ/سندات الدين المستحقة		1000
حـ/ علاوة إصدار السندات		50
إلى المذكورين		
حـ/رأس المال- أسهم عادية	1000	
حـ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	50	
تسجيل تحويل سند قيمته الاسمية 1000ل.س وعلاوة إصداره غير المستنفذة 50ل.س مقابل 10 أسهم عادية.		

إن ما يؤيد طريقة القيمة الدفترية هي أنها تستند إلى أن هناك اتفاق قـد نشـأ بتاريخ الإصدار مفاده هو أن تدفع الشركة مبلغ نقدي محدد بتاريخ الاستحقاق أو أن

تصدر عدد محدد من أسهم رأس المال. لذلك عند تحويل سندات الدين إلى أسهم ملكية استناداً إلى شروط التحويل بموجب عقد تحويل، فإنه يجب عدم الاعتراف بربح أو بخسارة ناتجة عن عملية التحويل.

القيد المحاسبي وفق أسلوب القيمة السوقية:

من المذكورين		
حـ/سندات الدين المستحقة		1000
حـ/علاوة إصدار السندات		50
حـ/خسارة استدعاء السندات		150
إلى المذكورين		
حـ/رأس المال- أسهم عادية	1000	
حـ/رأس المال الإضافي زيادة عن القيمة الاسمية	200	
تسجيل تحويل سند قيمته السوقية 1200ل.س وعلاوة إصدار غير المستنفذة 50ل.س مقابل سهمين عاديين		

بما أن عملية التحويل قد تمت من قبل حامل السند (وليس من قبل مصدره) فهو ليس إطفاءً مبكراً للدين. لذلك، يجب عدم الإفصاح عن الربح أو الخسارة كعنصر استثنائي في قائمة الدخل (Extrardinary item).

والقيد المحاسبي:

من حـ/ ملخص الدخل		150
إلى حـ/ خسارة استدعاء السندات	150	
قفل خسارة استدعاء السندات في ملخص الدخل		

ولابد من الإشارة إلى أن عقد إصدار السندات القابلة للتحويل إلى أوراق مالية يتضمن شروط التحويل والتي تشمل المدة التي يكون فيها حق التحويل مضموناً لحامل السند، وسعر التحويل، ومعدل تحويل. ويمثل سعر التحويل العلاقة بين القيمة الاسمية للسند وبين عدد الأوراق المالية التي يحصل عليها حامل السند مقابل تحويل

السند الذي يملكه إلى أوراق مالية أخرى. فإذا كانت القيمة الاسمية للسند القابل للتحويل إلى أسهم عادية 1000ل.س، وكانت شروط التحويل تنص على حق حامل السند في تحويل السند الذي يملكه إلى أربعة أسهم عادية في أي وقت. بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ الإصدار، يكون عندها سعر التحويل 250 ل.س (1000ل.س ÷4)، أما معدل التحويل فيمثل عدد الأسهم العادية التي يحصل عليها حامل السند عند استعماله لحق التحويل، حسب مثالنا فإن معدل التحويل هو 4 أسهم عادية لكل سند، أي عند تحويل مائة سند إلى أسهم عادية، يحصل حملة السندات على 400 سهم عادي مقابل 100سند.

مثال:

أصدرت إحدى الشركات المساهمة 10.000 سند 7% قابلة للتحويل إلى أسهم عادية القيمة الاسمية للسند 1000ل.س وأن عقد الإصدار ينص على حق حامل السند في تحويل السند إلى سهم ونصف من الأسهم العادية للشركة في أي وقت، بعد سنتين من تاريخ الإصدار وحتى تاريخ الاستحقاق. كانت القيمة الاسمية لأسهم الشركة 550ل.س وسعر إصدار السند 600ل.س. قام أحد حملة السندات باستخدام حق تحويل سنداته المائة التي يملكها إلى أسهم عادية، في وقت كان رصيد حساب السندات القابلة للتحويل 10.000.000ل.س وعلاوة إصدار السندات 250.000ل.س وكانت القيمة السوقية للسند في تاريخ التحويل 1200ل.س

الحل:

السندات المحوّلة	100 سند
عدد الأسهم المصدرة (100سند ×1.5أسهم)	150 سهم
القيمة الاسمية للسندات المحوّلة	100سند×1000= 100.000
علاوة إصدار السندات المحوّلة	250.000 رصيد علاوة إصدار السندات÷10.000سند = 25ل.س 100سندمحوّل× 25 = 2500ل.س (رصيد علاوة إصدار السندات المحوّلة).
القيمة السوقية للسندات المحوّلة	100×1200=120.000ل.س

القيود المحاسبية حسب الطريقة الأولى- عدم تحقيق ربح أو خسارة نتيجة التحويل (بالقيمة الاسمية للسندات المحوّلة)

من المذكورين		
حـــ/سندات دين مستحقة		100.000
حـــ/علاوة إصدار سندات		2500
إلى المذكورين		
حـــ/رأس المال- أسهم عادية	75.000	
حـــ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	27500	
تحويل 100سند إلى 150 سهم عادي		

القيود المحاسبية حسب طريقة القيمة السوقية - الاعتراف بالربح والخسارة الناتجة من التحويل:

من المذكورين		
حـــ/سندات دين مستحقة		100000
حـــ/علاوة إصدار سندات		2500
حـــ/ خسارة استدعاء السندات		17500
إلى المذكورين		
حـــ/رأس المال- أسهم عادية	75.000	
حـــ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	45.000	
تحويل 100سند إلى 400 سهم عادي		

بنهاية الدورة يتم قفل خسارة السندات في ملخص الدخل

التحويلات المستحثة (المستعجلة) Induced conversion:

يرغب مصدر السندات أحياناً في أن يشجع حملة السندات القابلة للتحويل إلى أوراق مالية (ملكية) بتحويل سنداتهم بشكل مبكر حتى يخفّض من تكاليف الفائدة أو

حتى يُحسِّن من مستوى التمويل بالملكية بالنسبة لمستوى التمويل بالدين. لذلك، يمكن لمصدر السندات أن يقدم بعض المحفِّزات الإضافية (بشكل نقدي أو على شكل أسهم) تسمى حلاوة (Sweetener) تشجيعاً لعملية التحويل. يتم التقرير عن تلك الحلاوة على أنها نفقة تُحمَّل على الدورة الحالية بمبلغ يساوي للقيمة العادلة للأوراق المالية الإضافية أو كتعويض إضافي آخر.

نفرض أن لدى إحدى الشركات المساهمة سندات قيمتها الاسمية 1.000.000ل.س قابلة للتحويل إلى 1500 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500ل.س. رغبت الشركة تخفيض تكلفة الدين السنوية، لذلك، وافقت على أن تدفع لحملة السندات القابلة للتحويل مبلغ80.000ل.س كتعويض إضافي إذا رضوا بالتحويل.

بفرض أنه تم تحويل كامل السندات، يكون القيد المحاسبي على الشكل التالي:

من المذكورين		
حـ/سندات الدين المستحقة		1000.000
حـ/نفقات تحويل سندات الدين		80.000
إلى المذكورين		
حـ/رأس المال- أسهم عادية	750.000	
حـ/رأس المال الإضافي	250.000	
حـ/النقدية	80.000	
تحويل سندات إلى أسهم عادية ودفع تعويض إضافي		

يسجل مبلغ الـ 80.000ل.س المدفوع تشجيعاً لتحويل السندات على أنه نفقة تحمل على الدورة الحالية وليس تخفيضاً لحقوق الملكية.

من حـ/ملخص الدخل		80.000
إلى حـ/نفقات تحويل سندات الدين	80.000	
تحميل علاوة التحويل على إيرادات الدورة		

يرى بعض المختصين أن نفقة التحويل المستعجلة هذه تمثل تكلفة الحصول على رأس مال ملكية. لذلك يجب الاعتراف بها على أنها تخفيض (تكلفة) رأس المال المكتسب وليس عبئاً على الدورة. على أية حال، ترى هيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB أنه عندما يكون هناك حاجة لدفع مبالغ إضافية لحث حملة السندات على تحويل سنداتهم، فإن المبلغ المدفوع يكون من أجل خدمة (أن يحول حملة السندات بالزمن المحدد) وبالتالي يجب التقرير عنها على أنها عبء. إلا أنه لايتم التقرير عنها في قائمة الدخل على أنها عنصر استثنائي Extraordinary.

- 4- تحويل الأسهم الممتازة الى أسهم عادية (رأس المال)

محاسبياً الفرق بين السند القابل للتحويل والسهم الممتاز القابل للتحويل بتاريخ الإصدار هو أن السند القابل للتحويل يعتبر على أنه التزام، بينما يعدّ السهم الممتاز (إلا إذا كان هناك شرط استرداد قانوني) القابل للتحويل على أنه جزءٌ من حقوق ملكية حملة الأسهم، إضافة لذلك عند التنفيذ على الأسهم الممتازة القابلة للتحويل ليس هناك مبرراً منطقياً للاعتراف بالمكسب أو الخسارة. ليس هناك اعتراف بمكسب أو خسارة عندما تتعامل الشركة مع حملة أسهمها في حدود مقدرتهم كمالكين للشركة.

يتم عندها تطبيق طريقة القيمة الدفترية: تصبح الأسهم الممتازة مع ما يخصها من رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية مدينة، وتصبح الأسهم العادية مع ما يخصها من رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية (إذا كان هناك زيادة بالمبلغ المسدد من الأسهم الممتازة ورأس المال المدفوع الذي يخصها) دائناً.

يمكن أن يكون هناك معالجة مختلفة عندما تكون القيمة الاسمية للأسهم العادية المصدرة أكبر من القيمة الدفترية للأسهم الممتازة في هذه الحالة تصبح الأرباح المحتجزة مدينة بالفرق.

مثال:

أصدرت إحدى الشركات المساهمة 2000 سهم من أسهمها العادية (قيمة السهم الاسمية 500ل.س) مقابل تحويل 1500 سهم ممتاز (قيمة السهم الاسمية 500ل.س) كانت قد صدرت بعلاوة إصدار قدرها 60000ل.س. القيد المحاسبي:

		من المذكورين
750.000		حـ/رأس المال- أسهم ممتازة قابلة للتحويل
60.000		حـ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية
190.000		حـ/الأرباح المحتجزة.
	1000.000	إلى حـ/رأس المال- أسهم عادية
		إصدار 2000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500ل.س بغرض تحويل 1500 سهم ممتاز قيمة السهم الاسمية 500ل.س

السبب المنطقي لجعل الأرباح المحتجزة مدينة بالفرق هو أنه عُرض على حملة الأسهم الممتازة عائد إضافي ليسهل تحويلها إلى أسهم عادية، تم تحميل الأرباح المحتجزة بهذا العائد الإضافي. يرى آخرون أن يتم تخفيض رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية بهذا العبء الإضافي.

مثال:

أصدرت إحدى الشركات المساهمة 1000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 1000ل.س، مقابل تحويل 1000 سهم ممتاز قيمة السهم الاسمية 1500ل.س وعلاوة إصدار 250ل.س. قيود اليومية:

		من المذكورين
1500.000		حـ/رأس المال- أسهم ممتازة
25.000		جـ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية
		إلى المذكورين

حـ/ رأس المال-أسهم عادية	1000.000	
حـ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية	525.000	

بموجب هذا المثال، تم إضافة الزيادة في القيمة الاسمية للأسهم الممتازة ورأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية للأسهم المحولة إلى أسهم عادية إلى رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية – أسهم عادية – وبالتالي تم تطبيق طريقة القيمة الدفترية.

– تخفيض رأس المال:

تلجأ الشركات إلى تخفيض رأس المال عند تعرضها لأحد الاحتمالات التالية:

أ- بهدف تغطية خسائر كبيرة تعرضت لها ولا يتوقع تغطيتها من الأرباح التي ينتظر تحققها في السنوات المقبلة. لا يترتب على إجراء كهذا رد أي مبلغ فعلي للمساهمين عند إجراء التخفيض، إلا أنه يسمح للشركة بتوزيع أرباح للمساهمين خلال السنوات التالية للتخفيض، إذا ما تحققت الأرباح المتوقعة. كما أن هذا الإجراء يؤدي إلى إظهار رأس المال بقيمته الحقيقة فضلاً عن الإفصاح عن المعدل الحقيقي للعائد على رأس المال المستثمر إذا ما تحققت الأرباح المتوقعة مستقبلاً.

ب- التخلص من الأرباح العاطلة والزائدة عن مقدرة الشركة على استثمارها في نشاطاتها الحالية أو المستقبلية . يتم في هذه الحالة رد مبالغ فعلية إلى المساهمين بحيث تعود بالفائدة عليهم من خلال استثمارهم تلك الأموال في مجالات أفضل. كما أن تخفيض رأس المال يؤدي إلى الإفصاح عن المعدل الحقيقي للعائد على رأس المال، مما يؤدي إلى رفع القيمة السوقية للسهم.

ج- إظهار الموجودات بقيم غير صحيحة وذلك بسبب عدم إخضاعها لمعدلات استهلاك مناسبة مثلاً. لذلك لابد من إعادة تقييم موجودات الشركة ومطالبيها وإظهارها بقيمتها الحقيقة من خلال توسيط حساب إعادة التقدير.

د- حماية مصالح المساهمين في الشركات التي تتعلق نشاطاتها باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية أو مرفق من المرافق العامة لفترة محدودة من الزمن. يتم ذلك من الأرباح المحققة خلال عملها وذلك حفاظاً على مصالح المساهمين والدولة مانحة الامتياز ودائني الشركة. ويتم تخفيض رأس المال في مثل هذه الحالات إما عن طريق تخفيض القيمة الاسمية أو القيمة المحددة أو القيمة المكتتب بها (حالة الأسهم دون قيمة اسمية ودون قيمة محددة) أو عن طريق تخفيض عدد الأسهم المصدرة بإلغاء نسبة منها، أو عن طريق إعفاء المساهمين (أو المكتتبين) من دفع باقي الأقساط التي لم تطلب بعد. ولابد من الإشارة إلى أن تخفيض رأس المال يعود بالضرر على دائني الشركة نظراً لانتقاص قيمة الضمان العام المكفول لهم. لأنه لا يحق لدائني الشركة الرجوع على المساهمين لاقتضاء ديونهم إذا لم تكف أموال الشركة لسدادها. لذلك تضع القوانين عادة شروطاً معينة لاتخاذ قرار التخفيض أو تقيد من سلطة اتخاذ هذا القرار مع وضع الضمانات اللازمة للدائنين.

كما أن شراء الشركة لأسهم رأس مالها من السوق بقصد إلغائها أو بيعها يعني رد قيمة هذه الأسهم للمساهمين وبالتالي فإن اتخاذ قرار بإلغائها أو الاحتفاظ بها دون إعادة بيعها (دون اتخاذ قرار صريح بإلغائها) إنما هو إجراء ينطوي على تخفيض رأس المال، مما يتطلب اتخاذ الإجراءات التي يستلزمها القانون في الدولة موطن الشركة في هذه الحالة.

يتضح مما سبق أن تخفيض رأس المال يمكن أن يتم بوسائل عديدة أهمها:

1- تخفيض قيمة السهم
2- تخفيض عدد الأسهم
3- رد قيمة السهم (إستهلاك رأس المال)
4- إلغاء الأسهم المقتناة (أسهم الخزينة)

سنتناول فيما يلي المعالجة المحاسبية للحالات الثلاث الأولى، أما الحالة الرابعة فقد تمت معالجتها مع أسهم الخزينة.

أولاً: تخفيض قيمة السهم

أحد طرق تخفيض رأس المال، تخفيض القيمة الاسمية أو القيمة المحددة أو القيمة المكتتب بها وذلك:

1) لتغطية خسائر محققة أو 2) لرد قيمة الجزء المخفض من رأس المال إلى المساهمين أو 3) اعفائهم من سداد باقي الأقساط التي لم تطلب بعد. ولا يجوز أن تقل القيمة الاسمية للسهم عن القيمة الأسمية المحددة طبقاً لقانون الشركات رقم 3 لعام 2008

لتوضيح ذلك:

بفرض أن رأس مال إحدى الشركات المساهمة 20.000.000ل.س مقسم إلى 25.000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 800ل.س مدفوع بالكامل، وبفرض أن الشركة اتخذت الإجراءات القانونية (قرار الجمعية العامة غير العادية وموافقة وزارة الاقتصاد وهيئة الأسواق والأوراق المالية) لتخفيض القيمة الاسمية للسهم إلى 700ل.س .

القيود المحاسبية لذلك:

من حـ/رأس المال- أسهم عادية(قيمة اسمية 400ل.س)		20.000.000
إلى المذكورين		
حـ/رأس المال – أسهم عادية	17500000	
حـ/راس المال- إعادة تقويم الأسهم	25000000	
إثبات تخفيض القيمة الاسمية للسهم من 800ل.س إلى 700ل.س بقرار الجمعية العامة غير العادية		

بالنسبة إلى حساب رأس المال – إعادة تقويم أسهم، يمكن استخدامه في تغطية الخسائر المحققة وبالتالي يجعل هذا الحساب مديناً ويجعل حساب الخسائر دائناً. بفرض أن الخسائر كانت معادلة لمبلغ إعادة التقويم.

2500000		من ح/رأس المال- إعادة تقويم الأسهم
	2500000	إلى ح/خسائر محققة من إعادة التقويم
		استخدام حساب إعادة التقويم في تغطية الخسائر المحققة

أما إذا تم استخدام تلك المبالغ في رد قيمة الجزء المخفض من رأس المال فيجعل هذا الحساب مديناً ويجعل حساب المساهمين دائناً:

2500000		من ح/رأس المال- إعادة تقويم الأسهم
	2500000	إلى ح/ المساهمين
		قرار إعادة مبلغ التخفيض إلى المساهمون

وعندما يتم دفع القيمة المردودة للمساهمين، يجعل حساب المساهمين مديناً ويجعل حساب البنك دائناً.

2500000		من ح/ المساهمين
	2500000	إلى ح/ البنك
		رد مبلغ تخفيض رأس المال إلى المساهمين

أما إذا كانت قيمة السهم غير مدفوعة بالكامل وتقرر تخفيض رأس المال عن طريق إعفاء المساهمين من سداد القسط أو الأقساط الباقية، فإن الأمر لا يحتاج إلى قيود محاسبية، وإنما يحتاج إلى إثبات قرار الجمعية العامة غير العادية بهذا الخصوص بصورة بيانية في اليومية العامة.

ثانياً: تخفيض عدد الأسهم

في هذه الحالة يتم تخفيض راس المال من خلال إلغاء عدد من الأسهم بالنسبة لكل مساهم على أساس نسبة معينة من الأسهم التي يملكها وبحيث لايترتب على ذلك

إخراج أحد المساهمين ولا أن يترتب عليه تجزئة السهم، مع الاحتفاظ بالقيمة الاسمية أو القيمة المحددة أو القيمة المكتتب بها على ما كانت عليه قبل تخفيض رأس المال.

لتوضيح ذلك:

بفرض وحسب مثالنا السابق كان قرار الجمعية غير العادية تخفيض رأس المال من خلال إلغاء 40.000 سهم من أسهم الشركة أي بمعدل سهم واحد من كل خمسة أسهم. يتم إثبات هذا القرار بالقيد التالي:

من ح/رأس المال- أسهم عادية		2.000.000
إلى ح/رأس المال- إعادة تقويم	2.000.000	
إثبات قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ.. رقم .. بتخفيض عدد الأسهم بمعدل سهم واحد من كل خمسة أسهم		

بالنسبة للجزء المخفض من رأس المال والمحوّل لحساب رأس المال- إعادة تقويم أسهم يتم معالجته كما مر معنا في الفقرة السابقة. فيما لو كان إطفاءً لخسائر كانت الشركة قد تكبدتها:

من ح/رأس المال- إعادة تقويم		2.000.000
إلى ح/خسائر محققة-إعادة التقويم	2.000.000	
استخدام الجزء المخفض من رأس المال بإطفاء الخسائر المحققة		

أما إذا تم إعادة المبلغ إلى المساهمين وذلك برد قيمة الجزء الملغي من الأسهم:

من ح/رأس المال- إعادة تقويم		2.000.000
إلى ح/ المساهمين	2.000.000	
إثبات قرار الجمعية العامة غير العادية بإلغاء عدد من الأسهم ورد المبلغ إلى المساهمين		

حين دفع القيمة إلى المساهمين

من ح/ المساهمين		4.000.000
إلى ح/ البنك	4.000.000	
رد قيمة الأسهم الملغاة إلى المساهمين		

ثالثاً: رد قيمة السهم بالكامل (استهلاك رأس المال)

تلجأ الشركات المساهمة التي تتكون لاستغلال مورد من الموارد الطبيعية كشركات المناجم والمحاجر وآبار النفط، أو التي تتكون لاستغلال مرفق من المرافق العامة (امتيازاً حكومياً كشركات الكهرباء أو الشركة التي تتكون لاستغلال أحد الفنادق) إلى رد قيمة أسهم رأس مالها إلى المساهمين خلال حياتها من الأرباح المحققة وذلك حفاظاً على مصالح المساهمين والدولة مانحة الامتياز ودائني الشركة. فإذا قامت الشركة برد قيمة بعض أسهمها دون تحقيق أرباح أو بما يزيد عن الأرباح المحجوزة لهذا الغرض، فإن ذلك يؤدي لإنقاص قيمة الأصول ورأس المال في آن واحد. وبالتالي إلى الإضرار بالدائنين من حيث إنقاص الضمان العام المكفول لهم، كما أنه يؤدي بالإضرار بالجهة مانحة الامتياز، ذلك أن رد جزء من رأس المال دون تحقيق أرباح كافية لتغطية قيمة الجزء المردود يؤدي لإنقاص (أو استنفاذ) رأس المال استنفاذاً حقيقياً وبالتالي استنفاذ ما يقابله من أصول.

وفي هذه الحالة قد لا تجد الشركة في نهاية حياتها أصولاً لتسليمها للجهة مانحة الامتياز مما يعتبر إضراراً بتلك الجهة. **لتوضيح ذلك:**

بفرض أن أصول إحدى الشركات المساهمة ورأس مالها عند التكوين بلغ 10.000.000ل.س بفرض أنه بنهاية العام حققت الشركة أرباحاً قدرها 1.000.000 ل.س تظهر الميزانية على الشكل التالي:

11.000.000	أصول	10.000.000	رأس المال
		1.000.000	أرباح محجوزة
11.000.000		11.000.000	

بفرض أن الشركة ردت جزءاً من رأس المال يعادل الأرباح المحتجزة. يؤدي ذلك إلى إنقاص كل من الأصول ورأس المال، وتظهر الأصول بمبلغ 10.000.000ل.س ورأس المال 9.000.000ل.س واحتياطي رد الأسهم المحتجزة 1.000.000ل.س

الميزانية

10.000.000	أصول	9.000.000	رأس المال
		1.000.000	احتياطي رد الأسهم
10.000.000		10.000.000	

نلاحظ أنه بالرغم من رد جزء من رأس المال فقد تم إحلال احتياطي رد الأسهم محل هذا الجزء المخفض لتحويل الأصول، ومن ثم فلا ضرر يقع على الجهة مانحة الامتياز أو على الدائنين.

بفرض أن الشركة قامت برد مبلغ 1.500.000ل.س إلى المساهمين، تصبح الأصول في هذه الحالة 9.500.000 يقابلها رأس المال 8.500.000ل.س واحتياطي رد الأسهم 1.000.000ل.س .وهذا يعني أن الشركة ردت جزء من رأس المال المدفوع وليس من الأرباح المحتجزة أي كأنها باعت جزء من أصولها.

الميزانية

9.500.000	أصول	8.500.00	رأس المال
		1.000.000	احتياطي رد الأسهم
9.500.000		9.500.000	

نلاحظ أن رأس المال قد انخفض بمبلغ 1.500.000ل.س و لم يتم تعويض ذلك إلا بمبلغ 1.000.000 ل.س من الأرباح المحتجزة أي أن الأموال المتاحة لتمويل الأصول نقصت 500.000ل.س وهو نفس المقدار الذي نقصت فيه الأصول. لو استمر الحال على هذا المنوال سينتهي الأمر إلى رد كامل قيمة رأس المال ولكن على حساب الأصول التي ستصبح في نهاية عمر المشروع صفر.

هناك عدة طرق يمكن للشركة اتباعها لرد قيمة الأسهم في حالة الشركات التي تقوم باستغلال مورد من الموارد الطبيعية أو مرفق عام لمدة محددة من الزمن.

1- رد قيمة نسبة معينة من الأسهم سنوياً لكل مساهم بما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها (ومن ثم إلغاؤها)، كأن ترد الشركة قيمة سهم واحد من كل عشرة أسهم يمتلكها المساهم، وفي السنة الثانية ترد قيمة سهمين من كل خمسة عشر سهم يمتلكه المساهم مثلاً.

2- رد قيمة الأسهم للمساهمين عن طريق الاختيار العشوائي (القرعة). وفي هذه الحالة لابد من إصدار أسهم تمتع مقابل الأسهم المستهلكة، وذلك بواقع سهم تمتع مقابل كل سهم ردت قيمته. وتخول أسهم التمتع صاحبها بكامل الحقوق التي كانت تخوله إياها الأسهم التي ردت إليه. يتم إثبات إصدار أسهم التمتع في اليومية العامة بصورة بيانية ويتم الإفصاح عنها في الميزانية ضمن عناصر حقوق الملكية دون تضمين أي قيمة لها.

3- رد جزء من قيمة السهم لجميع المساهمين كل سنة بحيث يتم رد قيمة السهم للمساهمين في نهاية عمر الشركة وهنا لا ضرورة لإصدار أسهم تمتع لأن جميع المساهمين على قدم المساواة.

4- شراء الأسهم من البورصة، ومن ثم إلغاؤها وهذا تم شرحه عند الحديث عن أسهم الخزينة.

والقيود المحاسبة المتعلقة باستهلاك (رد قيمة الأسهم) على الشكل التالي:

1- عند تخصيص جزء من الأرباح المحققة لتكوين احتياطي لرد قيمة الأسهم:

من ح/توزيع الأرباح		xxx
إلى ح/ احتياطي رد قيمة السهم	xxx	
إثبات تخصيص جزء من الأرباح لتكوين احتياطي رد قيمة السهم للمساهمين		

3- عند اتخاذ قرار رد قيمة السهم وتحديد عددها وتخصيصها للمساهمين:

من ح/رأس المال- أسهم عادية		xxx
إلى ح/ المساهمين	xxx	
إثبات رد قيمة .. سهم للمساهمين بمعدل ... سهم عن كل .. سهم		

3- عند قيام المساهمين بسحب قيمة الأسهم التي تقرر رد قيمتها فعلاً:

من ح/ المساهمين		xxx
إلى ح/ البنك	xxx	
إثبات دفع قيمة... سهم إلى المساهمين		

بشكل عام سيؤدي هذا الإجراء إلى انخفاض رأس المال، إلا أن ظهور احتياطي رد قيمة الأسهم سيعوض هذا الانخفاض.

إن رد قيمة الأسهم للمساهمين كاملة أو بجزء منها لا يترتب عليه حرمان المساهم أو المساهمين بأي حق من الحقوق التي كانت تضمنها له الأسهم التي تم رد قيمتها إليه.

مثال:

في 2002/1/1 تكونت شركة مساهمة لاستغلال أحد الفنادق على مدى عشر سنوات برأسمال 20.000.000ل.س وقد كانت نتيجة أعمال الشركة بنهاية العام الأول على الشكل التالي:

الميزانية

22.000.000	أصول	20.000.000	رأس المـــــــــــال
			(40.000سهم×500)
		2.000.000	أرباح محتجزة
22.000.000		22.000.000	

قرر مجلس إدارة الشركة رد 10% من قيمة الســـهم لكافـــة المســـاهمين

المطلوب:

- القيود اللازمة لاستهلاك رأس المال وإعداد الميزانية بعد رد قيمة السهم
- وضع الميزانية بعد استهلاك جزء من رأس المال.

قيود اليومية:

من ح/ الأرباح والخسائر المحتجزة		2.000.000
إلى ح/احتياطي رد قيمة الأسهم	2.000.000	
إثبات تخصيص جزء من الأرباح لتكوين احتياطي رد قيمة الأسهم بمعدل 10% من الأسهم العادية		
من ح/ رأس المال		2.000.000
إلى ح / المساهمين	2.000.000	
إثبات رد قيمة 40.000 سهم للمساهمين بمعدل 10% من الأسهم المصدرة		
من ح/المساهمين		2.000.000
إلى ح/ البنك	2.000.000	
إثبات دفع 10% قيمة 40.000 سهم للمساهمين		

الميزانية بعد إثبات رد قيمة الأسهم

20.000.000	أصول		رأس مال
		18.000.000	رأس المال المصدر والمدفوع
		360.000	
		2.000.000	احتياطي رد قيمة الأسهم
20.000.000		20.000.000	

نلاحظ أن رأس المال قد انخفض بمقدار 2.000.000ل.س ليحل محله رصيد احتياطي رد الأسهم بالمقابل انخفض رصيد الأصول 2.000.000 ل.س أيضاً.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

أسئلة وتمارين

الأسئلة:

1- تتمتع الأسهم المصدرة من نوع واحد بالامتيازات التالية:

آ- المشاركة في الأرباح بشكل تناسبي.

ب- المشاركة في أصول الشركة الباقية بشكل تناسبي.

ج- المشاركة في تدقيق الشركة بشكل تناسبي.

د- المشاركة في إدارة الشركة بشكل تناسبي.

2- من مزايا شركات الأموال:

آ- صعوبة نقل الملكية.

ب- المسؤولية المحدودة لحملة الأسهم.

ج- استمرارية الحياة بالنسبة للمنشأة.

د- سهولة تجميع الأموال.

3- حدد قانون الشركات عدد المؤسسين بما لا يقل عن :

آ- اثنان. ب- خمسة.

ج- ثلاثة. د- أربعة.

4- يباشر المؤسسون إجراءات الاكتتاب على أسهم الشركة :

آ- بعد تقديم طلب الترخيص إلى وزارة الاقتصاد.

ب- بعد توقيع الوزير المختص.

ج- بعد نشر مرسوم الترخيص وقرار التصديق على النظام الأساسي في الجريدة الرسمية.

د- بعد انعقاد الهيئة التأسيسية الأول.

5- حتى تعتبر الشركة مكوّن لابد أن تصل الاكتتابات إلى:

آ- 40% من الأسهم المطروحة على الاكتتاب العام.

ب- 50% من الأسهم المطروحة على الاكتتاب العام.

ج- 70% من الأسهم المطروحة على الاكتتاب العام.

د- 75% من الأسهم المطروحة على الاكتتاب العام.

6- عند تأسيس الشركة على المؤسسين أن يدفعوا:

آ- 40 % من قيمة السهم.

ب- 50% من قيمة السهم.

ج- 70 % من قيمة السهم.

د- 75 % من قيمة السهم.

7- من صلاحيات الهيئة العامة التأسيسية عدا :

آ- الاطلاع على تقرير المؤسسين والموافقة عليه.

ب- البحث في الأسهم العينية والمكافآت الممنوحة للمؤسسين.

ج- انتخاب مجلس الإدارة الأول ومفتش الحسابات.

د- زيادة رأس المال.

8- من صلاحيات الهيئة العامة غير العادية عدا:

آ- زيادة رأسمال الشركة.

ب- حل الشركة.

ج- اندماج الشركة.

د- الموافقة على التقرير السنوي لمجلس الإدارة.

9- حتى يكون النصاب قانونياً في اجتماع الهيئة العامة غير العادية يجب أن يحضر مساهمين يمثلون:

آ- ثلثي أسهم الشركة.

ب- ثلاثة أرباع أسهم الشركة.

ج- نصف أسهم الشركة.

د- ثلث أسهم الشركة.

10- يتم التعاقد مع مفتش حسابات أو أكثر وذلك من خلال:

آ- انتخابه من قبل مجلس الإدارة.

ب- انتخابه من قبل الهيئة العامة غير العادية.

ج- انتخابه من قبل الهيئة العامة العادية.

د- تعيينه من قبل رئيس مجلس الإدارة.

11- يتكون رأس المال المدفوع مما يلي :

آ- رأس مال الأسهم وحده.

ب- رأس المال الإضافي وحده.

ج- الأرباح المحتجزة.

د- رأس مال الأسهم ورأس المال الإضافي.

- تكونت إحدى الشركات المساهمة في 2006/1/1 برأس مال قدره 100000 سهم عادي قيمة السهم الأسمية 1000 ل.س و 50000 سهم ممتاز 7% قيمة السهم الأسمية 500 ل.س. أصدرت الشركة 80000 سهم عادي و 40000 سهم ممتاز وباعت السهم العادي بسعر 1200 ل.س نقداً والسهم الممتاز بسعر 600 ل.س نقداً .

12- يكون إجمالي رأس المال المدفوع :

آ- 120000000 ب- 125000000

ج-10000000 د- 150000000

13- يكون رأس المال الإضافي :

آ- 25000000 ب- 20000000

ج-30000000 د- 19950000

14- يسجل رأس المال المصرح به على الشكل التالي:

آ- 12500000 ل.س ب- 10000000 ل.س

ج-80000 سهم عادي و 40000 سهم ممتاز

د- 100000 سهم عادي و 50000 سهم ممتاز

15- أي من العبارات التالية غير صحيحة:

آ- ليس من الضروري أن تتساوى الأسهم المصدرة مع الأسهم العادية المصرح بها.

ب- كافة الأسهم المصدرة هي أسهم متداولة.

ج- كافة الأسهم المتداولة هي أسهم مصدرة.

د-العبارة ج غير صحيحة.

16- يتم الإفصاح عن أرباح الأسهم المتأخر توزيعها:

آ- كالتزام على الشركة ضمن الالتزامات المتداولة.

ب- كالتزام على الشركة ضمن الالتزامات طويلة الأجل.

ج- أصل من أصول الشركة ضمن الأصول المتداولة.

د- بملاحظة على الهامش.

17- أي من العبارات التالية غير صحيحة:

آ- لا تعطى الأسهم العينية لمالكيها إلا بعد إتمام الإجراءات القانونية لتسليم المقدمات العينية للشركة.

ب- تعتبر الأسهم العينية صادرة من تاريخ قرار الهيئة التأسيسية بالموافقة عليها.

ج- يمكن تداول الأسهم العينية من تاريخ صدورها .

د- يمكن تداول الأسهم العينية بعد خمس سنوات من تاريخ صدورها.

18- تحتسب القيمة الدفترية للسهم العادي وفق ما يلي:

آ- إجمالي حقوق الملكية – حقوق حملة الأسهم الممتازة

عدد الأسهم المصرح بها.

ب- إجمالي حقوق الملكية بما فيها حقوق حملة الأسهم الممتازة

عدد الأسهم العادية المصدرة وغير المصدرة.

ج- إجمالي حقوق الملكية – حقوق حملة الأسهم العادية

عدد الأسهم المصدرة والمتداولة.

د- إجمالي حقوق الملكية – حقوق الأسهم الممتازة

عدد الأسهم العادية المتداولة + الأسهم المكتتب بها والتي لم تصدر بعد.

التمارين:

التمرين الأول :

في 2006/1/1 تكونت إحدى الشركات المساهمة من خلال السماح لها بإصدار 100.000 سهم عادي بقيمة اسمية 500 ل.س للسهم الواحد. تم الاكتتاب بـ 80.000 سهم وسدد المكتتبون 50% من قيمة السهم عند الاكتتاب أما الباقي فتم تحصيله على الشكل التالي:

في 7/5 تم تحصيل 25% من قيمة الأسهم الباقية.

في 9/5 تم تحصيل الباقي من قيمة الأسهم.

المطلوب:

1-تسجيل قيود اليومية اللازمة لإصدار الأسهم وسداد القيمة.

2-بيان قسم حقوق الملكية على الميزانية.

التمرين الثاني:

في 2005/1/1 عرضت إحدى الشركات المساهمة على أساس الاكتتاب العام ولعدد محدود من الأفراد الحق في شراء 1000 سهم لكل منهم، قيمة السهم الاسمية 500 ل.س، ليباع نقداً بسعر 520 ل.س. قَبِل هذا العرض 1000 شخص ممن عرضت عليهم الأسهم ودفعوا 40% من قيمة السهم كدفعة أولى، على أن يطلب مجلس الإدارة الأقساط الباقية على الشكل التالي:

في 2005/6/5 تم طلب 35% من قيمة السهم

في 2005/9/7 تم طلب الباقي من قيمة السهم.

المطلوب:

-قيود اليومية اللازمة لتكوين الشركة وسداد قيمة الأسهم وإصدار شهادات الأسهم.

التمرين الثالث:

في 2004/1/1 تكونت شركة مساهمة من خلال السماح لها بالإصدار 1500.000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س. اكتتب المؤسسون في 20% من تلك الأسهم. طرحت باقي أسهم رأس المال على الاكتتاب العام على أن تحصل قيمتها على ثلاث أقساط على النحو التالي:

200 ل.س قسط اكتتاب في 2004/1/1

200 ل.س قسط تخصيص في 6/1 إلى 6/30

100 ل.س قسط ثالث في 10/1 إلى 10/30

فإذا علمت :

- سدد المؤسسون قيمة الأسهم التي اكتتبوا بها نقداً:

- أقفل باب الاكتتاب في 2004/7/1، وتبين أن الأسهم المكتتب بها قد تجاوزت ما طرح على الاكتتاب العام وبلغت 1.700.000 سهم، لذا تقرر التخصيص على النحو التالي:

1- مكتتبين في أقل من 2000 سهم خصص لهم كامل الأسهم التي اكتتبوا بها وبلغت اكتتاباتهم 200.000 سهم.

2- مكتتبين في 2000 سهم وأقل من 4000 سهم خصص لهم 80% من طلباتهم البالغة 300.000 سهم.

3- مكتتبين في 4000 سهم وأقل من 6000 سهم خصص لهم 70% من طلباتهم البالغة 500.000 سهم.

4- مكتتبين في 6000 سهم وأقل من 10.000 سهم خصص لهم 60% من طلباتهم البالغة 600.000 سهم.

5- مكتتبين بأكثر من 10.000 سهم خصص لهم 50% من طلباتهم البالغة 100.000 طلب.

فإذا علمت أنه تم استخدام الزيادة الواردة مع قسط الاكتتاب لسداد بقيمة الأقساط، وأن شهادات الأسهم تصدر عند التخصيص (قبل استيفاء كامل قيمة السهم).

المطلوب: 1-إعداد قائمة الاكتتاب والتخصيص الخاصة بالاكتتاب العام.

2-قيود اليومية اللازمة لإثبات إصدار الأسهم.

3- تصوير الحسابات اللازمة.

4- إعداد الميزانية الافتتاحية للشركة.

التمرين الرابع:

في 2005/6/1 وافقت الهيئة العامة غير العادية للشركة السورية للمعادن على زيادة رأس مالها من خلال إصدار 100.000 سهم عادي قيمة اسمية 500 ل.س بسعر

إصدار 550 ل.س، و 50.000 سهم ممتاز 6% مجمعة الأرباح قيمة اسميـــة 500 ل.س بسعر إصدار 520 ل.س.

اكتتب المساهمون القدامى في 25% من الأسهم العادية و 20% من الأسهم الممتازة وسددوا قيمة أسهمهم بالكامل نقداً في تاريخ الإصدار.

أما باقي الأسهم فقد طرحت للاكتتاب العام على أن تحصيل قيمتها على ثلاث أقساط على النحو التالي:

البيان	أسهم عادية	أسهم ممتازة
قسط اكتتاب يحصل من 2005/6/30-6/1	250 ل.س بما فيه العلاوة	220 ل.س بما فيه العلاوة
قسط تخصيص يحصل من 8/31-8/1	150	150
قسط أخير يحصل من 11/30-11/1	150	150

تم الاكتتاب بالأسهم الممتازة كاملة وسددت جميع الأقساط في مواعيدها.

بالنسبة للأسهم العادية وردت اكتتابات في 130.000 سهم وتم التخصيص علـــى الشكل التالي:

-مكتتبون في 60.000 سهم خصص لهم 50% من اكتتاباتهم.

-مكتتبون في 50.000 سهم خصص لهم 80% من اكتتاباتهم.

-مكتتبون في 20.000 سهم خصص لهم 25% من اكتتاباتهم.

المطلوب:

1- تسجيل قيود اليومية اللازمة لإثبات زيادة رأس المال بافتراض أن شهادة السهم تصدر عند التخصيص.

2- تصوير الحسابات اللازمة لإثبات زيادة رأس المال.

3- بافتراض أن المساهم غسان المكتتب بـ 5000 سهم تأخر عن سداد المستحق عليه من قسط التخصيص، في 2005/10/15 باعت الشركة أسهمه إلى عصام بسعر 480 ل.س بعد أن حملته بمصاريف بيع 20.000 ل.س وفوائد تأخير قدرها 5000 ل.س. علماً أن المساهم غسان ضمن الذين خصص لهم 25% من اكتتاباتهم.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية وتصوير الحسابات اللازمة لإثبات زيادة رأس المال ومعالجة الأسهم المتأخر عنها وإعادة إصدارها.

التمرين الخامس:

في 2004/1/1 أصدرت إحدى الشركات المساهمة 1000.000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س للسهم. تم الاكتتاب في هذه الأسهم على النحو التالي:

1-اكتتب بعض المؤسسين بـ 100.000 سهم وتم دفع القيمة نقداً.

2-اكتتب مؤسس آخر في عدد من الأسهم مقابل تقديمه الأصول الآتية:

آ-قطعة أرض تبلغ تكلفتها 2000000 ل.س، قدرت قيمتها بـ 2500000 ل.س

ب-بضاعة تبلغ تكلفتها 1500000 ل.س، قدرت قيمتها 1750000 ل.س.

ج-أسهم في شركة أخرى تبلغ تكلفتها 500000 قدرت قيمتها ب 750000ل.س

3-تم طرح الأسهم على الاكتتاب العام على أن يدفع المكتتبين 40% من القيمة الاسمية للسهم عند الاكتتاب، و 30% من قيمة السهم عند التخصيص خلال الفترة 8/25 إلى 9/15، ويدفع باقي قيمة السهم بقسط واحد خلال الفترة من 11/1 إلى 11/15.

تم الاكتتاب في عدد من الأسهم يعادل مرة ونصف عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب العام. وتم التخصيص على الشكل التالي:

آ- خصص للمكتتبين بعدد قليل من الأسهم 1000 سهم وما دون 100% من أسهمهم وبلغت 85.000 سهم.

ب- خصص للمكتتبين بـ 50.000 سهم ومادون 90% من اكتتاباتهم التي بلغت 200.000 سهم.

جـ- خصص للمكتتبين بـ 40.000 سهم ومادون 80% من اكتتاباتهم التي بلغت 300.000 سهم.

د- خصص للمكتتبين بـ 30.000 سهم ومادون 70% من اكتتاباتهم التي بلغت 350.000 سهم.

هـ- خصص للمكتتبين بـ 20000 سهم ومادون بـ 35% من اكتتاباتهم التي بلغت 400000 سهم.

فإذا علمت أن الشركة قررت الاحتفاظ بالاكتتابات الزائدة لمقابلة الأقساط التالية عن الأسهم المخصصة، وأن جميع الأقساط حصلت في مواعدها وأن شهادة السهم يتم إصدارها عند التخصيص.

المطلوب:

1-إعداد قائمة الاكتتاب والتخصيص الخاصة بالاكتتاب العام.

2-إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

التمرين السادس:

في 20004/1/1 تكونت شركة مساهمة لاستغلال أحد الفنادق لمدة 20 سنة وذلك برأس مال قدره 400.000 سهم قيمة السهم الاسمية 500 ل.س. قررت الشركة رد قيمة أسهمها خلال حياتها موزعة بالتساوي على مدار فترة الاستغلال

وذلك بطريقة القرعة مع إصدار أسهم تمتع بنفس عدد الأسهم التي ترد قيمتها لأصحابها. لذا قامت الشركة باحتجاز مبلغ من أرباح العام يكفي لتغطية قيمة الأسهم التي تقرر ردها علماً أن الأرباح المحققة عن عام 2004 بلغت 15000000ل.س.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة بفرض تمام عملية الرد في 2004/12/31 وبيان أثر ذلك على الميزانية في ذلك التاريخ.

التمرين السابع:

أصدرت إحدى الشركات المساهمة 5000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 1000 ل.س وقيمته السوقية 1250ل.س و 2000 سهم ممتاز قيمة السهم الاسمية 500 ل.س وقيمة السوقية 750 ل.س مقابل مبلغ إجمالي قدره 6500.000 ل.س.

المطلوب:

توزيع المبلغ الإجمالي هذا:

أولاً: وفق الطريقة التناسبية.

ثانياً: وفق طريقة الزيادة على فرض أنه ليس للأسهم الممتازة قيمة سوقية بعد.

التمرين الثامن:

أصدرت إحدى الشركات المساهمة في 2005/6/30، 1000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س وذلك مقابل أتعاب لموسسه المحاماة التي تتعامل معها:

المطلوب: تسجيل عملية إصدار الأسهم العادية وفق الاحتمالات الآتية:

آ- القيمة السوقية العادلة للأسهم غير معروفة إلا أن التكلفة العادلة لأتعاب المحاماة معروفة على أنها 600.000 ل.س.

ب- القيمة السوقية العادلة للأسهم معروفة على أنها 750.000 ل.س غير أن التكلفة العادلة لأتعاب المحاماة غير معروفة.

جـ- كلاً من القيمة السوقية العادلة للأسهم والتكلفة العادلة لأتعاب المحاماة غير معروفة. وتم تقدير التكلفة العادلة لأتعاب المحاماة من قبل خبير مستقل بمبلغ 550.000 ل.س.

التمرين التاسع:

في 2004/6/1 طرحت إحدى الشركات المساهمة 100.000 سهم عادي على الاكتتاب العام قيمة السهم الاسمية 500 ل.س على أن يسدد على ثلاث أقساط على الشكل التالي:

قسط اكتتاب 200 ل.س يدفع في 2004/6/1

قسط تخصيص 150 ل.س يدفع في 2004/11/15

قسط ثالث 150 ل.س يدفع في 2005/1/15

يدفع مع قسط الاكتتاب 20 ل.س عن كل سهم مصاريف إصدار .

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة على فرض أن شهادة السهم سوف تصدر بعد سداد كامل قيمة السهم وأن مصاريف الإصدار الفعلية كانت :

آ- بلغت مصاريف الإصدار الفعلية 2.000.000 ل.س

ب- بلغت مصاريف الإصدار الفعلية 2.200.000 ل.س

جـ- بلغت مصاريف الإصدار الفعلية 1.800.000 ل.س

التمرين العاشر:

إليك بعض الأرصدة التي ظهرت في دفاتر إحدى الشركات المساهمة في 2005/1/1:

- حساب رأس المال 200.000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س
- حساب الأرباح المحتجزة 5.000.000 ل.س.
- حساب أسهم بالخزينة 1500.000 ل.س (تكلفة شراء السهم 600 ل.س).

وقد قامت الشركة خلال العام بالعمليات الآتية فيما يتعلق بأسهم الخزينة:

1- قامت الشركة بشراء 10.000 سهم من أسهم رأس مالها بسعر 590 ل.س.

2- قامت الشركة ببيع 8000 سهم بسعر 650 ل.س.

3- قامت الشركة ببيع 5000 سهم بسعر 620 ل.س (تتضمن رصيد الأسهم التي كانت موجودة في الخزينة ببداية العام).

4- قررت الشركة إلغاء باقي الأسهم الموجودة بالخزينة.

المطلوب:

إجراء قيود اليومية وتصوير الحسابات اللازمة لإثبات العمليات السابقة .

التمرين الحادي عشر:

تأسست في 2004/1/1 شركة النماء للأعمال الزراعية المساهمة المغفلة برأس مال قدره 200.000.000 ل.س (400.000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س. تم الاكتتاب بجميع الأسهم وسددت قيمتها بالكامل في حساب الشركة لدى المصرف.

في 2005/5/1 قررت الشركة زيادة رأس مالها إلى 250.000.000 ل.س من خلال إصدار 100.000 سهم عادي جديد بسعر إصدار 520 ل.س للسهم الواحد، وكانت شروط الإصدار تقضي بتسديد قيمة الأسهم على الشكل التالي:

220 ل. س قسط أول يدفع في 2005/5/1

200 ل.س قسط ثاني يدفع في 2005/9/1

100 ل.س قسط ثالث يدفع في 2005/12/1

طرحت الأسهم على الاكتتاب العام بعد أن تنازل المساهمون القدامى عن أفضليتهم في الاكتتاب وبيعهم لهذا الحق للمكتتبين الجدد، وقد تم الاكتتاب بجميع الأسهم وسددت الأقساط في مواعيدها إلى المصرف.

في 2005/12/31 ظهرت الأرصدة التالية علاوة على الأرصدة الناتجة عن العمليات السابقة.

أرصدة مدينة ومجموعها (401.415.000 ل.س)

أراضٍ 84.705.000، مبانٍ 100.000.000، بضاعة 18.750.000، أثاث 55.000.000، سيارات 25.000.000، زبائن 25.000.000، مشتريات 78.500.000، دعاية وإعلان 1.500.000، مردودات مبيعات 2.500.000، رسوم جمركية على المشتريات 1.925.000، عمولة وكلاء الشراء 385.000، وراتب إداري 1.500.000، قرطاسية ولوازم مكتبية 2.500.000، تأمين ضد الحريق750.000، مصاريف نقل مبيعات150.000، مصاريف إدارية مختلفة 750.000، خصم ممنوح على المبيعات 2.500.000.

أرصدة دائنة مجموعها (161.915.000 ل.س).

مبيعات 115.500.000، موردون 12.500.000، مردودات مشتريات 3.500.000،خصم مكتسب 3.165.000، احتياطي إجباري 9.500.000، مجمع اهتلاك مباني 10.000.000، مجمع اهتلاك أثاث 2.750.000، مجمع اهتلاك سيارات 5.000.000 ل.س.

في 2005/12/31 تبين ما يلي:

1- قدرت بضاعة آخر المدة بمبلغ 15350.000 ل.س

2- تبين أن مصاريف الاستهلاك تحتسب على الشكل التالي:

المباني 10% الأثاث 5% السيارات 20%.

3- إن ما يخص العام الحالي من نفقات الدعاية والإعلان 900.000 ل.س.

4- تبين أن ما يخص العام الحالي من المصاريف الإدارية 500.000 ل.س.

5- تبلغ الرواتب الشهرية 130.000 ل.س.

6- تبين أن الديون السيئة والتي لا يمكن تحصيلها مبلغ 2.000.000 ل.س وتقرر تشكيل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها للعام القادم بمعدل 15% من رصيد المدينين.

المطلوب:

1-تكملة ميزان المراجعة.

2-تسجيل قيود زيادة رأس المال علماً أن شهادة السهم تصدر قبل سداد كامل قيمة السهم.

3-احتساب حق الأفضلية في الاكتتاب.

4-إعداد قائمة الدخل والميزانية الختامية في 2005/12/31.

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل التاسع : حقوق حملة الأسهم

- رأس المال المدفوع- الأرباح المحتجزة – توزيعات الأرباح
- سياسات توزيع الأرباح
- أنواع توزيعات الأرباح
- تسجيل أسهم المنحة القليلة
- تسجيل توزيعات أرباح أسهم المنحة الكبيرة
- اشتقاق الأسهم
- آثار توزيعات أرباح الأسهم الممتازة
- توزيع الأرباح المحتجزة
- توزيع الأرباح في الشركات المساهمة السورية
- قانون حقوق ملكية حملة الأسهم
- حساب حصة السهم من الأرباح
- تمارين

Damascus University


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

رأس المال المدفوع– الأرباح المحتجزة – توزيعات الأرباح :

يقدم حملة الأسهم بوصفهم مالكين للشركة الكثير من رأس المال من أجل نشاطاتها. يعدّ رأس المال المدفوع على أنه الجزء الدائم نسبياً من حقوق حملة الأسهم. أما رصيد الأرباح المحتجزة فيعتبر على أنه الجزء المؤقت من رأس مال الشركة وهو مصدر توزيع الأرباح لحملة الأسهم ويسمى رأس المال المكتسب.

ناقشنا في الفصل الثاني رأس المال المدفوع الذي تم الحصول عليه من خلال إصدار أسهم رأس المال بشكل نقدي، أملاك، أو خدمات. وسنناقش في هذا الفصل مصادر أخرى لرأس المال وعناصر تؤثر على الأرباح المحتجزة.

الأرباح المحتجزة:

تشكل الأرباح المحتجزة جزءاً من حقوق ملكية حملة الأسهم وتتشكل بشكل نموذجي من أرباح الشركة التي تتراكم عاماً بعد عام. وتشكل الأرباح المحتجزة مورداً لأصول الشركة مثلها مثل رأس المال المدفوع. لذلك، فإن رأس المال المدفوع هو الاستثمار الحقيقي من قبل حملة الأسهم، أما الأرباح المحتجزة فهي استثمار من قبل حملة الأسهم من خلال الأرباح التي لم يتم سحبها من الشركة.

إن رصيد حساب الأرباح المحتجزة في الشركة هو صافي دخل الشركة ناقصاً صافي خسائرها، من تاريخ بدء الشركة حتى الآن، ناقصاً منه إجمالي الأرباح الموزعة خلال المدة.صافي الدخل يؤدي إلى زيادة الأرباح المحتجزة بينما يؤدي صافي الخسارة وتوزيعات الأرباح إلى تخفيض الأرباح المحتجزة في السنة المحددة. لذلك، فإن رصيد الأرباح المحتجزة يمثل صافي الدخل المتراكم في الشركة الذي لم يتم توزيعه لحملة الأسهم.

عندما يكون رصيد الأرباح المحتجزة مديناً، يكون هناك عجز، وتشير الشركة إلى العجز من خلال تسجيل الأرباح المحتجزة بمبلغ سلبي في قسم حقوق حملة الأسهم

في الميزانية. **ليس على الشركة أن تغير اسم الحساب في دفتر الأستاذ العام حتى وإن كان الرصيد مديناً.**

يتضمن صافي الدخل أنواعاً عديدة من مصادر الدخل، ويتضمن بما يتضمن الدخل الناتج عن العمليات الأساسية للمنشأة (مثل المنتجات المصنّعة أو البيعية) بالإضافة إلى نشاطات إضافية أو مساعدة مثل (التخلص من الخردة أو تأجير مكان غير مشغول) بالإضافة لما ينتج من إيراد من عناصر غير اعتيادية. كل ما سبق يؤدي إلى زيادة الدخل الصافي الذي يؤدي إلى زيادة الأرباح المحتجزة.

سياسة توزيع الأرباح: Dividend policy

إن تحديد المبلغ المناسب للتوزيع من الأرباح يعتبر قراراً إدارياً صعباً. لا ترغب الشركات التي توزع أرباحاً في أن تلغي أو حتى تخفّض توزيع الأرباح لأنها تخشى أن ينظر إليها بشكل سلبي من قبل سوق الأوراق المالية. لذلك فإن الشركات التي توزع أرباحاً سوف تبذل قصارى جهدها للاستمرار في ذلك. بالإضافة إلى أن نوع حملة الأسهم (خاضعين للضريبة أو لا، مستثمرين أفراداً أو مستثمرين في هيئة شركات) يؤدي دوراً كبيراً في سياسة توزيع الأرباح. على سبيل المثال، المنشآت غير الخاضعة للضريبة تفضل التوزيع النقدي للأرباح وليس على شكل أسهم لأن مسألة الضريبة أو الإعفاءات التي تتمتع بها الأرباح الرأس مالية ليست ذات أهمية بالنسبة لهم. لا توزع الشركات عادة كامل الأرباح المحتجزة المتوفرة لديها **وذلك للأسباب التالية:**

1- تستلزم اتفاقيات القروض مع بعض الدائنين الاحتفاظ بكامل أو بجزء من الأرباح، على شكل أصول، لإنشاء حماية إضافية للدائنين في مواجهة خسارة محتملة.

2- تتطلب بعض القوانين أن تحتفظ الشركة بإيرادات معادلة لتكلفة أسهم الخزينة المشتراة حتى تتمكن من الإعلان عن توزيع أرباح.

3- الرغبة في الاحتفاظ بأصول كان يمكن أن توزع كأرباح، من أجل النمو والتوسع. وتسمى هذه الحالة بالتمويل الداخلي، أو إعادة توظيف الأرباح في المنشأة ثانية.

4- الرغبة في تخفيف مسألة توزيع الأرباح من عام لآخر من خلال تراكم الأرباح في السنوات الجيدة واستخدام أرباح متراكمة كهذه أساساً لتوزيع الأرباح في السنوات السيئة.

5- الرغبة في بناء أساس لمواجهة احتمال الخسارة أو الأخطاء في حساب الأرباح.

إذا رغبت الشركة في الإعلان عن توزيع أرباح، عليها أن تطرح سؤالين أساسيين هما:

1- هل يسمح الوضع العام للشركة بتوزيع أرباح من الناحية القانونية؟

2- هل يسمح الوضع العام للشركة بتوزيع أرباح من الناحية الاقتصادية؟

9.2.1 قانونية توزيع الأرباح: Legality of dividend

يمكن تحديد قانونية توزيع الأرباح من خلال مراجعة القوانين المطبقة في البلد. ففي بكا يتم تقسيم الولايات المتحدة الأمريكية إلى ثلاث مجموعات بغرض مقارنة د على توزيع الأرباح والتوزيعات الأخرى على المالكين.

– العدد الأكبر يسمح بالتوزيعات طالما أن الشركة غير معسرة، والمقصود عسار هو عدم مقدرة الشركة على دفع ديونها عند استحقاق تلك الديون في رة الطبيعية لأعمال الشركة. بشكل عام، يجب أن يتم التوزيع من الأرباح ة أو من الأرباح المحتجزة.

لمجموعة الثانية تضع قيوداً على التوزيع مثل:

أ-أن تكون الشركة قادرة ومليئة مالياً لسداد التزاماتها.

ب-ألاّ يتجاوز التوزيع القيمة العادلة لصافي الأصول.

عوضاً عن ربط التوزيعات بالقيمة الدفترية للأصول تم ربطها بالقيمة العادلة (التخمينية) للأصول.

3- المجموعة الثالثة تستخدم قيوداً متعددة معينة تتشكل من الملاءة المالية وتحليل السيولة والمخاطرة التي تقدمها ميزانية الشركة . من أجل تجنب التوزيعات غير القانونية لأصول الشركة لحملة الأسهم فإنه يجب تفحص قانون الشركات في الدولة ذات العلاقة.

أما في سورية، يخضع توزيع الأرباح في الشركات المساهمة لقانون الشركات رقم 3 لعام 2008 وذلك بناء على قرار الهيئة العامة للشركة.وعلى مجلس الإدارة تسليم تلك الأرباح خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اجتماع الهيئة العامة.

- الوضع المالي وتوزيعات الأرباح:

Financial condition and dividend distribution

تولي إدارة الشركة الجيدة اهتماماً لأمور أكثر من الجوانب القانونية لتوزيع الأرباح،ـ يجب إعطاء أهمية للجوانب الاقتصادية في الشركة، والوضع الأكثر أهمية هو مسألة السيولة في الشركة.

بفرض أن ميزانية إحدى الشركات أظهرت الوضع التالي:

500.000 أصول ثابتة	400.000 رأس المال
	100.000 أرباح محتجزة
500.000	500.000

يبدو أن رصيد الأرباح المحتجزة في هذه الشركة دائن بمبلغ 100.000ل.س، يمكن لهذه الشركة إذا لم يكن هناك قيود أخرى أن توزع أرباح أسهم في حدود الأرباح المحتجزة، لكن وحيث إن كامل أصول الشركة هي أصول

ثابتة ومستخدمة في أعمال الشركة، لا يمكن لهذه الشركة أن توزع أرباحاً نقدية إلا إذا باعت من تلك الأصول في حدود الأرباح التي ترغب في توزيعها، أو أن تقوم بالاقتراض من أجل ذلك.

أما إذا أظهرت الميزانية أن هناك أصولاً متداولة، فالسؤال يبقى ما إذا كانت الشركة ستحتاج هذه النقدية لأغراض أخرى؟.

بفرض أن ميزانية الشركة كانت على الشكل التالي:

100.000	نقدية	60.000	التزامات متداولة
460.000	أصول ثابتة		حقوق الملكية
		400.000	رأس المال
		100.000	أرباح محتجزة
		500.000	
		560.000	
560.000			

إن وجود التزامات متداولة تشير إلى أن جزءاً من الأرباح سوف يُحتاج لمواجهة هذه الديون عند استحقاقها. كما أن هناك حاجات للنقدية يوم بيوم من أجل الأجور وغيرها من المصاريف الإدارية على الإدارة أن تأخذها بالحسبان قبل الإعلان عن مقدرة الشركة على توزيع أرباح.

كما أن على الإدارة أن تأخذ في الحسبان التضخم النقدي وتكاليف الاستبدال قبل التعهد بتوزيع أرباح. فخلال مدة التضخم النقدي الكبير هناك بعض التكاليف (تكلفة استهلاك الأصول الثابتة) التي تُحمَّل كمصروف حسب مبدأ التكلفة التاريخية للمحاسبة تبدو هذه التكاليف على أنها منخفضة مقارنة بسعر شرائها المقارن، لذلك يبدو الدخل على أنه أكبر مما هو في الحقيقة لأن عدداً من التكاليف لم

يعدّل حسب التضخم النقدي. لتوضيح ذلك، نفترض أن إحدى الشركات المساهمة أعلنت عن دخل صافٍ قدره 179 مليون ليرة سورية حسب التكلفة التاريخية.

إلا أنه، عندما تم تعديل هذا الدخل حسب التضخم العام أصبح الدخل الصافي قدره 68 مليون ليرة، بالرغم من أن الشركة كانت قد وزعّت أرباحاً نقدية قدرها 72 مليون ليرة حسب دخلها الجاري فهل كان التوزيع النقدي للأرباح مبالغ فيه؟

- أنواع توزيعات الأرباح Types of dividends

تستند توزيعات الأرباح في الغالب، إما على الأرباح المتراكمة والمتمثلة في الأرباح المحتجزة، أو على عنصر آخر من عناصر رأس المال الذي هو رأس المال المدفوع الإضافي. من الطبيعي أن يتوقع حملة الأسهم أن الشركة قد عملت بشكل ناجح وأنهم يحصلون على توزيعات أرباح هي جزء من الأرباح التي حققتها. أما بالنسبة لتوزيعات التصفية Liquidating dividends التي هي (توزيعات أرباح على الأسهم لا تستند إلى الأرباح المحتجزة) على الشركة أن تفصح عن ذلك بشكل كافٍ برسالة لحملة الأسهم وهكذا تكون الشركة قد استبعدت مسألة سوء الفهم عن مصدر تلك التوزيعات. توزيعات الأرباح غالباً تكون من النماذج التالية:

1- توزيعات أرباح نقدية Cash dividend

2- توزيعات أرباح عينية Property dividend

3- توزيعات أرباح بسندات دفع Script dividend

4- توزيعات التصفية Liquidating dividend

5- توزيعات الأرباح على شكل أسهم المنحة Stock dividend

على هيئة المديرين (مجلس الإدارة) الإعلان عن توزيعات الأرباح قبل دفع تلك الأرباح حتى يتم تسجيلها في دفتر محاضر جلسات الشركة. هناك ثلاث تواريخ هامة فيما يتعلق بتوزيع أرباح الأسهم:

1- تاريخ الإعلان: يشير إلى تاريخ قرار مجلس الإدارة بالموافقة على دفع أرباح. إن قرار مجلس الإدارة يخلق التزاماً على الشركة مفاده أن هناك أرباحاً مستحقة التوزيع.

2- تاريخ التسجيل: تحدد **هيئة المديرين** تاريخ التسجيل (هي التي تقرر أيّاً من حملة الأسهم قد حصلوا **على أرباح**). تسجل الشركة حملة أسهمها الذين يستحقون توزيعات الأرباح.

3- تاريخ الدفع: يبين متى ستدفع الشركات الأرباح لحملة الأسهم.

لتوضيح العلاقة بين هذه التواريخ الثلاثة في الواقع العملي، نفترض أن هيئة المديرين في إحدى الشركات المساهمة أعلنت عن توزيع أرباح نقدية في 5 أيار من العام 2002 (تاريخ الإعلان). التوزيعات النقدية المعلنة والتي هي 10.25ل.س للسهم الواحد لحملة الأسهم المسجلين في ا تموز من العام 2002 (تاريخ التسجيل)، مستحق الدفع في 10 تموز (تاريخ الدفع).

بما أن العمليات المالية قد حصلت في كلٍ من تاريخ الإعلان (يكون قد حصل التزام) وفي تاريخ الدفع (الدفع نقداً)، يتم تسجيل قيود اليومية اللازمة لهذه العمليات في هذين التاريخين. ليس هناك ضرورة لقيود يومية عند تاريخ التسجيل. والسبب وراء ذلك أنه قد تتم عمليات بيع أسهم بين تاريخ الإعلان وتاريخ التسجيل. لذلك، فإن عمليات البيع التي تحصل بين هذين التاريخين توخذ بالحسبان. أما إذا حصلت عمليات بين تاريخ الدفع وتاريخ التسجيل فلا توخذ بالحسبان.

- توزيعات أرباح نقدية:

تصوت الهيئة العامة للمساهمين على الإعلان عن توزيع أرباح نقدية، وإذا تمت الموافقة على ذلك أصولاً، يتم الإعلان عن التوزيعات ذلك يعني خلق التزام على الشركة. قبل دفع الأرباح، يجب إعداد قائمة حديثة بأسماء حملة الأسهم، لذلك يكون هناك فاصل زمني بين تاريخ الإعلان وتاريخ الدفع هذا الفاصل هو تاريخ التسجيل. إذا تمت الموافقة على التوزيع في 1/10 (تاريخ الإعلان) يمكن لهيئة المديرين أن تحدد أن تاريخ الاستحقاق (تاريخ الدفع) هو 2/5 لجميع حملة الأسهم المسجلين في 1/25 (تاريخ التسجيل). هذه الفترة بين 1/10 و 1/25 تعطي وقتاً لأي عملية نقل ملكية أسهم لم تنجز لأن تنجز ولتسجّل مع وكيل نقل الملكية، والمدة الزمنية بين 1/25 و 2/5 تعطي الفرصة لوكيل نقل الملكية أو لقسم المحاسبة (ذلك يعتمد على من أنجز العمل) لأن يجهز قائمة بأسماء حملة الأسهم في1/25 ولتجهيز الشك بالأرباح الموزعة لإرساله بالبريد.

تمثل عملية الإعلان عن توزيع أرباح الأسهم نقداً التزاماً على المنشأة، وبما أن الدفع مطلوب خلال مدة قصيرة فهي تُعدّ التزاماً متداولاً على المنشأة.

تجري المنشأة قيود اليومية التالية لتسجيل الإعلان عن التوزيع والدفع للأرباح المستحقة نقداً.

مثال:

أعلنت شركة الخليج المساهمة في 24 حزيران عن توزيعات أرباح نقدية قدرها 1ل.س عن كل سهم من الأسهم البالغة 1.8 مليون سهم تستحق الدفع في 26 تموز لكل حامل سهم مسجل في 15 تموز.

تكون القيود المحاسبية على الشكل التالي:

تاريخ الإعلان 24 حزيران		
1.800.000		من حـــ/الأرباح المحتجزة
	1.800.000	إلى حـــ/أرباح مستحقة التوزيع
		الإعلان عن توزيع أرباح بمعدل 1ل.س عن 1.8 مليون سهم

تاريخ التسجيل – 15 تموز– ليس هناك قيود محاسبية :

تاريخ الدفع في 26 تموز		
1.800.000		من حـــ/أرباح مستحقة التوزيع
	1.800.000	إلى حـــ/ النقدية
		دفع الأرباح المستحقة التوزيع لحملة الأسهم

يمكن الإعلان عن توزيع الأرباح إما على شكل نسبة مئوية معينة من القيمة الاسمية للسهم 6% مثلاً أرباح عن الأسهم العادية أو على شكل مبلغ لكل سهم كان يكون 0.60ل.س عن كل سهم من الأسهم العادية مثلاً. في الحالة الأولى يتم ضرب النسبة المئوية بالقيمة الاسمية للأسهم المتداولة للوصول إلى إجمالي الأرباح الموزعة. وفي الحالة الثانية يتم ضرب المبلغ المقرر توزيعه عن كل سهم بعدد الأسهم المتداولة. لابد من الإشارة إلى أنه لا يتم الإعلان عن توزيع أو دفع أرباح عن أسهم الخزينة.

– توزيع الأرباح عيناً : **Property dividend or Dividends in kinds**

يمكن أن يكون توزيع الأرباح عينياً على شكل بضـــائع، أو عقـــارات، أو استثمارات أو على أي شكل آخر تقرره هيئة المديرين. غالباً ما يكون علـــى شـــكل توزيع لاستثمارات الشركة في أوراق مالية لشركة أخرى.

إن توزيع الأرباح عيناً يمثل نقلاً غير مبادلي (باتجاه واحد، من الشركة إلى حملة الأسهم أو العكس) بين الشركة ومالكيها. **وتسجل عملية نقل الملكية هذه (توزيع الأرباح**

العينية) بالقيمة العادلة لهذه الأصول، حيث نص رأي هيئة المبادئ المحاسبية صراحة على ذلك (إن نقل الأصول غير النقدية في عملية غير تبادلية لحملة الأسهم أو لمنشأة أخرى يجب أن تسجل بالقيمة العادلة للأصول المنقولة، ويجب الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجتين عن التخلص من هذه الأصول)[1].

عند الإعلان عن التوزيعات العينية، على الشركة أن تثبت قيمة الأصول غير النقدية التي سيتم توزيعها بقيمتها العادلة، وتعترف بأي مكسب أو خسارة آتية من الفرق بين القيمة العادلة للأصول والقيمة المقدرة بتاريخ الإعلان. يمكن عندها تسجيل توزيع الأرباح العينية من خلال جعل حساب الأرباح المحتجزة مديناً وحساب أرباح عينية مستحقة التوزيع دائناً بمبلغ مساوٍ للقيمة العادلة للأصول التي سيتم توزيعها. عند توزيع الأرباح العينية (الدفع) يتم جعل حساب أرباح عينية مستحقة مديناً والحساب الذي يحتوي على الأصول الموزعة دائناً (والمعاد تقييمه بالقيمة العادلة) على سبيل المثال:

قررت إحدى الشركات المساهمة نقل بعض استثماراتها في الأوراق المالية السوقية التي تبلغ تكلفتها 1.250.000ل.س من خلال الإعلان عن توزيع أرباح عينية بتاريخ 2000/12/28 والتي تستحق التوزيع في 2001/1/30 لحملة الأسهم المسجلين في 2001/1/15. بتاريخ الإعلان كانت القيمة السوقية لتلك الأوراق المالية 2.000.000ل.س

القيود المحاسبية لإثبات ذلك: 2000/12/28

من حـ/ الاستثمار في الأوراق المالية		750.000
إلى حـ/المكاسب الناتجة عن زيادة القيمة السوقية للأوراق المالية	750.000	

(1) Accounting for nonmonetary transaction, "opinions of the accounting principles board no. 29 (NewYork:AIC PA, 1973), par 18.

		إثبات الزيادة في قيمة الأوراق المالية حسب قيمتها العادلة

تاريخ الإعلان 2000/12/28

2.000.000		من حـــ/الأرباح المحتجزة
	2.000.000	إلى حـــ/ أرباح مستحقة التوزيع عيناً
		الإعلان عن توزيع أرباح أسهم عينية

تاريخ التوزيع 2001/1/30:

2.000.000		من حـــ/أرباح مستحقة التوزيع عيناً
	2.000.000	إلى حـــ/الاستثمارات في الأوراق المالية
		توزيع أرباح الأسهم المستحقة التوزيع عيناً

- **توزيع أرباح الأسهم بسندات دفع: Script dividend**

أرباح الأسهم مستحقة التوزيع بسندات، تعني أنه عوضاً عن دفع أرباح الأسهم مباشرة (الآن) اختارت الشركة أن تدفعها في تاريخ لاحق. السند المصدر لحملة الأسهم كتوزيع أرباح هي شكل خاص من أشكال أوراق الدفع. يتم الإعلان عن توزيع أرباح بسندات دفع عندما يكون هناك قصور في نقدية الشركة إلا أن الشركة كانت قد حققت نجاحات جيدة. يمكن لمستلم أرباحه بورقة دفع أن يحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق أو أن يبيعها في سوق الأوراق المالية ليحصل على نقوده مباشرة، أو يخصمها لدى البنك.

عند الإعلان عن توزيع أرباح بسندات دفع يصبح حساب الأرباح المحتجزة مديناً، وحساب أوراق الدفع المستحقة لحملة الأسهم دائناً، ويتم التقرير عن هذا الالتزام بضمن التزامات الشركة في الميزانية. عند الدفع، يصبح حساب أوراق الدفع المستحقة لحملة الأسهم مديناً وحساب النقدية دائناً. إذا كانت أوراق الدفع هذه

حاملة للفائدة، فإن الجانب المتعلق بدفع الفائدة نقداً يجب أن يصبح مديناً بمصـــروف الفائدة لا أن يعامل على أنه جزء من أرباح الأسهم. على سبيل المثال:

أعلنت إحدى الشركات المساهمة عن توزيـــع أربـــاح بســـندات دفـــع في 2002/5/27 تستحق بعد شهرين بمقدار 1.5 ل.س للسهم، علماً أن أسهم الشركة العادية كانت في ذلك التاريخ 2545000 سهم متداول ومستحق الـــدفع بتـــاريخ التسجيل 2002/6/5. تحمل أوراق الدفع معدل فائدة قدرها 10% سنوياً وتستحق في 2002/7/27. القيود المحاسبية لمعالجة ذلك:

بتاريخ الإعلان 5/27:

من حـــ/ الأرباح المحتجزة		3.817.500
إلى حـــ/ أوراق الدفع لحملة الأسهم	3.817.500	
الإعلان عن توزيع أرباح أسهم بسندات دفع		

بتاريخ الدفع 2002/7/27:

من المذكورين		
حـــ/ أوراق الدفع لحملة الأسهم		3.817.500
حـــ/مصروف الفائدة		63.625
(12/2×0.10×3817500)*		
إلى حـــ/ النقدية	3.881.125	
دفع قيمة أوراق الدفع المصدرة لحملة الأسهم مع مصروف الفائدة.		

*- المدة التي حسبت على أساسها الفائدة تبدأ من تاريخ الإعلان عن توزيع الأرباح ولتاريخ الدفع.

توزيعات أرباح الأسهم من رأس المال المدفوع أو ما يسمى توزيعات التصفية:
Liquidating dividends

تستخدم بعض الشركات رأس المال المدفوع أساساً من أجل توزيع أرباح الأسهم. إلا أن عدم الإفصاح المناسب عن هذه الحقيقة، يجعل بعض حملة الأسهم يعتقدون أن الشركة تعمل بربح. وبالنتيجة يمكن أن يؤدي ذلك إلى بيع أسهم إضافية بسعر أعلى من السعر المضمون لها . لكلمة أخرى، إن أي توزيع للأرباح لا يستند على الإيرادات يعتبر تخفيضاً لرأس مال الشركة المدفوع وبالتالي فهو توزيع تصفية. يمكن تجنب هذا النوع من التضليل المقصود أو غير المقصود من خلال طلب قائمة تبين مصدر كل توزيع من توزيعات الأرباح المرافقة لشك توزيع الأرباح. إن قانونية دفع أرباح تصفية كهذه يعتمد على مصدر رأس المال المدفوع وقوانين الشركات في الدولة. بشكل عام يمكن للشركات التي تعمل في المناجم والمقالع أن توزع أرباح أسهم مساوية لإجمالي الدخل المتراكم والاستنفاذ. يعدّ جزء الأرباح الموزع الزائد عن الدخل المتراكم على أنه إعادة لجزء من استثمارات حملة الأسهم (استهلاك لرأس المال) . على سبيل المثال:

أعلنت إحدى الشركات المساهمة عن توزيع أرباح أسهم لحملة أسهمها العادية قدرها 1.200.000ل.س. إن إعلان توزيع الأرباح النقدية أشار إلى أن 900.000ل.س يجب أن تُعَدّ على أنها توزيع من أرباح الشركة والباقي يُعَدّ من رأس المال المدفوع.

والقيود المحاسبية هي: بتاريخ الإعلان:

من المذكورين		
حـ/ الأرباح المحتجزة		900.000
حـ/رأس المال المدفوع		300.000
إلى حـ/ أرباح مستحقة التوزيع	1.200.000	
الإعلان عن توزيع أرباح		

بتاريخ الدفع:

من حـ/ أرباح مستحقة التوزيع		1.200.000
إلى حـ/ النقدية	1.200.000	
دفع الأرباح المستحقة التوزيع		

في بعض الأحيان، يمكن أن تقرر الإدارة وقف عمل الشركة وتعلن عن توزيعات تصفية. في هذه الحالات، يمكن أن تأخذ التصفية عدداً من السنوات لتحقق بيعاً عادلاً للأصول، وكل دفعة من توزيعات التصفية هذه تؤدي إلى تخفيض رأس المال المدفوع.

توزيعات أرباح الأسهم على شكل أسهم منحة: Stock dividends:

إذا أرادت الشركة رسملة جزء من إيراداتها (إعادة تصنيف المبالغ من رأس مال مكتسب إلى رأس مال مدفوع) يمكنها أن تصدر أسهم منحة من نوع الأسهم نفسها المملوكة من قبل حملة أسهمها:

ليس لأسهم المنحة من أثر في حجم حقوق ملكية حملة الأسهم أو على صافي أصولها. إنما تؤدي إلى تخفيض الأرباح المحتجزة وزيادة رأس المال المدفوع بمبلغ متساوٍ. تصبح القيمة الدفترية لكل سهم من الأسهم المماثلة أقل بعد توزيع أسهم المنحة مباشرةً، يحصل هذا الانخفاض لأن عدد الأسهم المتداولة يكون قد ازداد دون زيادة في إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم. كما أن أسهم المنحة لا تؤثر في نسبة ملكية السهم في الشركة، على سبيل المثال، حامل أسهم يملك 1000 سهم في شركة مساهمة عدد أسهمها المتداولة 100.000 سهم، إنه يملك 1% من الأسهم المتداولة. إذا أصدرت الشركة 10% أسهم منحة، يبقى حامل الأسهم هذا مالكاً لـ 1% من الأسهم المتداولة – 1100 سهم من أصل 110.000 سهم متداول.

يمكن للشركة أن تعلن عن توزيع أرباح من خلال إصدار أسهم منحة وذلك لعدة أسباب:

1- يمكن أن تكون الأرباح المحتجزة قد أصبحت كبيرة بالنسبة لحقوق حملة الأسهم، وهكذا يمكن للشركة أن ترغب في رأس مال دائم أكبر.

2- يمكن أن يكون السعر السوقي لأسهم الشركة قد زاد عن مستوى التبادل التجاري المرغوب. لذلك، فإن أسهم المنحة تخفض بشكل عام القيمة السوقية لكل سهم من الأسهم العادية للشركة من خلال زيادة عدد أسهم الشركة المعروضة للتداول.

3- يمكن أن ترغب هيئة مديري الشركة في زيادة عدد حملة أسهم الشركة (الذين يمكن أن يشتروا منتجاتها) وبالنهاية زيادة عددهم من خلال زيادة عدد الأسهم المتداولة. كما أن بعض حملة الأسهم يحصلون على أسهم منحة من اجل بيعها إلى آخرين.

4- يمكن أن تعوض توزيعات أسهم المنحة رغبات حملة الأسهم العادية بتوزيع أرباح نقدية حيث قد لا يكون هناك نقدية كافية من اجل دفع الأرباح نقداً.

إن نسبة الأسهم المصدرة تحدد ما إذا كانت أسهم المنحة هي أسهم قليلة أو أسهم منحة كبيرة. تستخدم الشركات معالجات محاسبية مختلفة لكل صنف من أصناف أسهم المنحة.

تسجيل أسهم المنحة القليلة Recording small stock dividend

عندما تكون أسهم المنحة أقل من 20-25% من الأسهم المتداولة بتاريخ الإعلان عن التوزيعات يكون لحجم أسهم المنحة الصغير هذا أثر قليل على السعر السوقي لتلك الأسهم. لذلك فإن مهنة المحاسب تتطلب أن يتم تحويل قيمة توزيعات هذه بأسهم منحة من حساب توزيع الأرباح وبالقيمة السوقية العادلة للأسهم المحولة.

إن مبرر هذا الأسلوب في معالجة أسهم المنحة هو أن أغلب مستلمي أسهم المنحة ينظرون إليها على أنها توزيع (لأرباح الشركة المحتجزة) وغالباً بقيمة معادلة للقيمة السوقية للأسهم الإضافية المستلمة. لتوضيح ذلك:

بفرض أنه سُمح لإحدى الشركات المساهمة بإصدار 20000 سهم عادي مصدر ومتداول قيمة السهم الاسمية 500ل.س، أعلنت هيئة المديرين عن توزيع أسهم منحة قدره 10%. كان السعر السوقي لتلك الأسهم 525ل.س للسهم الواحد مباشرة قبل الإعلان عن أسهم المنحة. كان رصيد الأرباح المحتجزة 2500000ل.س.

بما أن التوزيعات هي أقل من 20- 25% من الأسهم المتداولة فإن أرباح الأسهم الموزعة هذه تعالج بالقيمة السوقية. إن قيود اليومية لتسجيل الإعلان عن أسهم المنحة في 2002/8/10 هي:

من حـ/الأرباح المحتجزة		1.050.000
إلى المذكورين		
حـ/أسهم المنحة مستحقة التوزيع (2000سهم×500ل.س)	1.000.000	
حـ/رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية (2000سهم×25ل.س)	50.000	

		تسجيل الإعلان عن توزيعات أسهم منحة 10% يجب توزيع الأسهم في 2002/9/20 لحملة الأسهم المسجلين في 2002/8/30

لاحظ أنه ليس هناك أصول أو التزامات قد تأثرت بالإعلان عن أسهم المنحة. بشكل مجرد لم يكن القيد أكثر من إعادة تصنيف لحقوق حملة الأسهم. إذا تم تجهيز ميزانية بين تاريخي الإعلان عن توزيع أرباح والتوزيع يجب إظهار أسهم المنحة العادية مستحقة التوزيع في قسم حقوق الملكية بشكل إضافة لرأس مال الأسهم (بينما تظهر التوزيعات النقدية والتوزيعات العينية المستحقة على أنها التزامات متداولة).

عند إصدار أسهم المنحة فالقيد المحاسبي لتسجيل الإصدار:

من حـ/أسهم المنحة مستحقة التوزيع		1000.000
إلى حـ/رأس المال- أسهم عادية	1000.000	
تسجيل توزيع 2000 سهم من الأسهم العادية كما سُمح بالإعلان عن أسهم المنحة بتاريخ 2002/8/10		

ليس مهماً القيمة العادلة بتاريخ أسهم المنحة، بحيث يحتفظ كل حامل سهم بالنسبة نفسها من حقوق الملكية في الشركة. إذا تم إعداد الميزانية بين تاريخ الإعلان عن توزيع 10% أسهم منحة وتاريخ إصدار الأسهم فإن القائمة المناسبة لعرض آثار أسهم المنحة هي:

حقوق حملة الأسهم

رأس المال المدفوع

أسهم عادية 20000 سهم عادي مصدر ومتداول قيمة السهم الأسمية 500 ل.س

10000.00 ل.س

أسهم منحة مستحقة التوزيع بتاريخ2002/9/20،

2000 سهم بالقيمة الاسمية	1000.000
القيمة الاسمية للأسهم المصدرة والتي يجب إصدارها	11000.000
رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية من أسهم المنحة	50.000
إجمالي رأس المال المدفوع	11050000
أرباح محتجزة	1450.000
إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم	12500000

تسجيل توزيعات أرباح أسهم المنحة الكبير :

Recording large stock dividends

أسهم المنحة التي تزيد عن 20-25% من الأسهم المتداولة تُعَدّ توزيع كبير لأسهم المنحة. بما أن هناك هدفاً واحداً من التوزيع الكبير لأسهم المنحة ألا وهو تخفيض القيمة السوقية للأسهم وبالتالي فإنه يمكن تداول الأسهم بسهولة أكبر، فإن الشركة لا تستخدم القيمة السوقية العادلة للأسهم في قيودها. تعالج الشركات توزيعات كهذه بالقيمة الاسمية أو بالقيمة المحددة وليس بالقيمة السوقية العادلة. بالنسبة للأسهم المصدرة دون قيمة اسمية أو قيمة محددة، تقوم هيئة المديرين بوضع قيمة لتلك الأسهم.

لتوضيح معالجة أسهم المنحة التي تزيد عن 20-25%: بفرض أن إحدى الشركات كان قد سُمح لها بإصدار 10.000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 500 ل.س، جميع الأسهم مصدرة ومتداولة. أعلنت الشركة عن توزيع أرباح 30% أسهم منحة في 2002/9/20 لتصدر في 2002/10/15 لحملة الأسهم المسجلين في 2002/10/10.

القيود المحاسبية لذلك:

بتاريخ الإعلان 2002/9/20:

من حـــ/ الأرباح المحتجزة		15.00000
إلى حـــ/أسهم المنحة مستحقة التوزيع	15.00000	
3000سهم×500ل.س		
الإعلان عن توزيع 30% أسهم منحة كأرباح		

بتاريخ التوزيع 2002/10/15:

من حـــ/أسهم المنحة مستحقة التوزيع		15.000.00
إلى حـــ/رأس المال حـــ/أسهم عادية	15.000.00	
(3000 سهم ×500ل.س)		
إصدار 30% أسهم منحة كأرباح		

بما أن هناك اختلاف في المعالجة المحاسبية بين الإعلان عن أسهم المنحة الكبير وأسهم المنحة الصغير فإنه على المحاسبين أن يقرروا الحجم المناسب لأسهم المنحة قبل إجراء أي قيود محاسبية.

اشتقاق الأسهم: Stock splits

اشتقاق الأسهم هو توزيع 100% أو أكثر من الأسهم الإضافية لأسهم الشركة المصدرة يترافق مع تخفيض القيمة الاسمية للسهم. لا تستلم الشركة أي أصول مقابل هذه العملية. يؤدي اشتقاق السهم إلى انخفاض كبير في القيمة السوقية لكل سهم من الأسهم المتداولة. إن عملية اشتقاق 2-1 تضاعف عدد الأسهم المتداولة مرتين وعملية اشتقاق 3-1 تضاعف عدد الأسهم ثلاث مرات وهكذا دواليك.

بالرغم من أن اشتقاق الأسهم يخفض القيمة الاسمية للسهم إلا أن المبلغ الدائن في حساب رأس المال- أسهم عادية يبقى نفسه. على سبيل المثال، إن إعلان عملية اشتقاق أسهم 2-1 تؤدي إلى تخفيض القيمة الاسمية للسهم إلى النصف. تلجأ الشركات إلى اشتقاق الأسهم عندما تكون أسعار أسهمها في السوق مرتفعة وبالتالي تكون عملية تداول أسهمها في البورصة قليلة من قبل المستثمرين. هناك اعتقاد لدى الكثير من إدارات الشركات ضرورة أن تكون أسعار الأسهم منخفضة لتكون بمتناول أكبر عدد من المستثمرين. لذلك تلجأ الشركات إلى عمليات اشتقاق الأسهم.

من وجهة النظر المحاسبية، ليس هناك ضرورة لقيود محاسبية لاشتقاق الأسهم، إلا أنه يجب كتابة ملاحظات تشير إلى أن القيمة الاسمية للأسهم قد تغيرت وأن عدد الأسهم قد ازداد. هذا النقص في حقوق ملكية حملة الأسهم الآتي من عملية الاشتقاق يمكن توضيحه من خلال عملية اشتقاق أسهم إحدى الشركات المساهمة 2-1 حيث إنه لدى الشركة 1000 سهم قيمة السهم الاسمية 100ل.س إن عملية الاشتقاق أدت إلى مضاعفة عدد الأسهم المصدرة وتخفيض القيمة الاسمية للسهم إلى النصف:

حقوق ملكية حملة السهم قبل الاشتقاق 1-2		حقوق ملكية حملة السهم بعد الاشتقاق 1-2	
أسهم عادية سهم عادي قيمة أسمية 1000 ل.س	1000.000	أسهم عادية سهم عادي قيمة أسمية 500 ل.س	1000.000 2000
أرباح محتجزة	50.000	أرباح محتجزة	50.000
حقوق الملكية	1050.000	حقوق الملكية	1050.000

يرى بعض الباحثين ضرورة إجراء قيود محاسبية في اليومية العامة والمسألة لا تتعدى- جعل حساب رأس المال أسهماً عادية مدينة وكذلك الأمر في حساب رأس مال أسهم عادية دائنة مع شرح عملية القيد بحيث يتم إظهار أن عدد الأسهم أصبح مضاعفاً والقيمة الاسمية للسهم انخفضت إلى النصف.

100.000		من حـ/ رأس المال – أسهم عادية
	100.000	إلى حـ/ رأس المال – أسهم عادية
		تسجيل عملية اشتقاق أسهم 2-1 1000 سهم
		قيمة اسمية 100 ل.س للسهم استبدلت بـ
		2000 سهم قيمة اسمية 50 ل.س للسهم الواحد.

الفرق بين أسهم المنحة واشتقاق الأسهم:

إن إصدار أسهم منحة يؤدي إلى زيادة رأس المال وانخفاض الأرباح المحتجزة بمبلغ متساوٍ. أما اشتقاق الأسهم فإنه لا يؤثر في رأس المال ولا على الأرباح المحتجزة إنه بشكل مجرد يؤدي إلى زيادة عدد الأسهم المشتقة وتخفيض القيمة الاسمية للسهم الذي يتم اشتقاقه. ليس لأسهم المنحة واشتقاق الأسهم أي تأثير على إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم.

آثار توزيعات أرباح الأسهم الممتازة : Effects of dividend preferences

في حال وجود نوعين من الأسهم في بنية رأس مال الشركة المساهمة (أسهم ممتازة، وأسهم عادية) فإن لامتياز الأسهم الممتازة أثراً على توزيع الأرباح، يتجلى هذا الأثر من خلال تحديد أهم أشكال امتياز الأسهم الممتازة التي يمكن حصرها فيما يلي:

1- أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأرباح فقط.

2- أن الأسهم الممتازة مجمعة وغير مشاركة في الأرباح.

3- أن الأسهم الممتازة غير مجمعة لكنها مشاركة في الأرباح.

4- أن الأسهم الممتازة مجمعة ومشاركة في الأرباح.

الأمثلة الآتية توضح العديد من آثار توزيعات أرباح الأسهم الممتازة على توزيعات الأرباح بين حملة الأسهم الممتازة وحملة السهم العادي.

بفرض أنه في إحدى الشركات المساهمة كانت أرباح العام 50.000 ل.س يجب توزيعها كأرباح أسهم نقدية. والقيمة الاسمية للأسهم العادية المتداولة 400.000ل.س، والقيمة الاسمية للأسهم الممتازة 6% هي 100.000ل.س

يتم توزيع الأرباح لكل صنف من أصناف الأسهم على الشكل التالي، حسب الافتراضات السابقة:

1- أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأرباح فقط:

	أسهم ممتازة	أسهم عادية	إجمالي
6% من 100.000 ل.س	6000	-	6000
الباقي لحملة الأسهم العادية		44.000	44.000
المجموع	6000	44.000	50.000

3- إذا كانت الأسهم الممتازة مجمعة إلا أنها غير مشاركة، وأن الأرباح لم توزع لحملة الأسهم الممتازة عن سنتين ماضيتين يتم أولاً توزيع أرباح للأسهم الممتازة عن السنتين اللتين لم توزع الشركة عنهما أرباح والباقي يعتبر من حق حملة الأسهم العادية بعد اقتطاع أرباح للأسهم الممتازة عن العام الحالي أيضاً:

	أسهم ممتازة	أسهم عادية	إجمالي
توزيعات أرباح أسهم ممتازة مجمعة متأخرة 6% من 100.000ل.س عن سنتين(100.000ل.س×6%×2)	12.000	-	12.000

توزيعات أرباح أسهم ممتازة مجمعة 6% عن العام الحالي	6000	-	6000
الباقي لحملة الأسهم العادية	-	32.000	32.000
المجموع	18.000	32.000	50.000

3- إذا كانت الأسهم الممتازة غير مجمعة إلا أنها مشاركة في الأرباح بشكل كامل[1]:

وذلك يعني أنه بعد أن توزع الشركة أرباحاً للأسهم الممتازة والأسهم العادية حسب امتياز الأسهم الممتازة، يوزع الباقي من الأرباح بنسبة رأس المال وذلك على الشكل التالي:

أصناف الدائنين	اسهم ممتازة	أسهم عادية	إجمالي
أرباح أسهم عن العام الحالي 6%	6000	24.000	30.000
توزيع أرباح أسهم مشاركة 4%	4000	16.000	20.000
المجموع	10.000	40.000	50.000

تم تحديد المشاركة في الأرباح على الشكل التالي:

أرباح أسهم العام الحالي

		إجمالي
أسهم ممتازة 6% من 100.000 ل.س	6000	30.000
أسهم عادية 6% من 400.000 ل.س	24.000	

(1) عندما تكون الأسهم الممتازة مشاركة، يمكن أن يكون هناك اتفاقات متنوعة عن كيفية تنفيذ مزية المشاركة. في حال غياب أي اتفاق خاص يمكن اعتماد الإجراءات الآتية:

أ- بعد تحديد الأرباح الموزعة للأسهم الممتازة عن السنة الجارية، تحصل الأسهم العادية على النسبة نفسها من القيمة الاسمية للأسهم المتداولة وهي في مثالنا 6% من 400.000ل.س .

ب- إذا كان هناك متبقٍّ من الأرباح المعلنة للتوزيع على الأسهم العادية والممتازة، يوزع هذا المتبقي مشاركة بالنسبة والتناسب بين الأسهم للممتازة والأسهم العادية المتداولة حسب قيمتها الاسمية- 20.000× (500.000/100.000) للممتازة و 20.000×(500.000/400.000) للعادية.

المبلغ المتوفر للمشاركة (50.000-30.000)	20.000
القيمة الاسمية للأسهم المشاركة	
(100.000+400000)- 500.000ل.س	500.000
معدل المشاركة (500.000÷20.000)	%4
أرباح الأسهم المشاركة	
أسهم ممتازة 4% من 100.000 ل.س	4000ل.س
أسهم عادية 4% من 400.000ل.س	16.000
	20.000

4- إذا كانت الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح ومشاركة بشكل كامل بالأرباح، علماً أن الأرباح لم توزع على الأسهم الممتازة لسنتين ماضيتين(يتم استخدام الإجراءات المتبعة في المثال السابق نفسها).

	أسهم ممتازة	أسهم عادية	إجمالي
توزيعات أرباح أسهم ممتازة 6%مجمعة من 100.000ل.س متأخر عن سنتين	12.000	-	12.000
توزيعات أرباح أسهم العام الحالي	6000	24.000	30.000
توزع أرباح المشاركة			
الباقي من الأرباح-			
(50.000-42.000)= 8000 نسبة			
نسبة المشاركة=			
8000÷500.000=1.6%	1600	6400	8000
المجموع	19.600	30.400	50.000

- توزيع الأرباح المحتجزة Appropriation of retained earning

إن عملية تخصيص الأرباح المحتجزة تتعلق بسياسة الشركة وتتطلب موافقة من هيئة المديرين (مجلس الإدارة). استناداً لبيان هيئة معايير المحاسبة المالية رقم 5 (FASB

(statement #5 التي ترى أن تخصيص الأرباح المحتجزة يُعَدّ عملاً مقبولاً، بشرط أن يظهر ضمن قسم حقوق الملكية في قائمة المركز المالي ويظهر بشكل واضح على أنه توزيع للأرباح المحتجزة [1].

إن عملية تخصيص الأرباح المحتجزة ليست أكثر من إعادة تصنيف لتلك الأرباح ولأغراض محددة. إن عملية التوزيع لا تضع النقدية جانباً: إنها تبين أن الإدارة لا تهدف إلى توزيع الأصول إنما توزيع أرباح الأسهم لمستوى معادل للمبلغ المخصص لأن الشركة تحتاج تلك الأصول لأغراض محددة. عند إجراء التخصيص، يصبح حساب الأرباح المحتجزة مديناً (يخفض) بالمبلغ المخصص، وينشأ حساب جديد لغرض محدد تم التخصيص من أجله يصبح دائناً بالمبلغ المحوّل من الأرباح المحتجزة. عندما تصبح عملية التخصيص غير ضرورية، إما لأن الهدف الخاص بها والتي احتجزت الأرباح بسببها قد تم إنجازه، أو أن هناك خسارة قد حصلت، أو أنها لم تعد تبدو على أنها ممكنة، يجب إعادة المبلغ المحتجز إلى حساب الأرباح المحتجزة وغير المخصصة. انسجاماً مع بيان هيئة معايير المحاسبة المالية رقم 5 والتي ترى أنه (يجب عدم تحميل الأعباء أو الخسائر للمخصص من الأرباح والخسائر، ويجب عدم تحويل جزء من الأرباح المخصصة إلى دخل)[2].

هناك العديد من الأسباب التي يمكن ذكرها من أجل تخصيص الأرباح المحتجزة والتي أهمها:

1- حجوزات قانونية Legal restriction

قوانين بعض الدول تمنع الشركة من شراء أسهمها (أسهم الخزينة) إلا إذا كانت هناك أرباح محتجزة متوفرة للتوزيع على حملة الأسهم بمبلغ معادل لتكلفة أسهم

---

[1] - Accounting for contingencies, statement of financial accounting standards no.5 (Stamford, conn: FASB, March 1975), par 15.

[2] -Ibid, par 15.

الخزينة. إذاً، يجب احتجاز أرباح للتعويض عن أسهم رأس المال التي تم استحواذها مؤقتاً باسم أسهم الخزينة. بكلمة أخرى، لا يمكن شراء أسهم الخزينة إلا من أرباح الشركة، وليس من رأس المال المدفوع.

2- حجوزات تعاقدية Contractual restriction

غالباً ما يكون هناك قيود على إصدار بعض السندات، تحتوي على ضرورة تخصيص أرباح بمبالغ محددة كل عام من عمر القرض. الأرباح المخصصة هذه غير متوفرة للتوزيع كأرباح أسهم حتى يتم سداد القرض. الأرباح المخصصة وفق شروط كهذه تسمى احتياطي استهلاك السندات.

3- تخصيص أرباح لمواجهة خسائر محتملة

Existence of possible or expected loss

يمكن تخصيص الأرباح لمواجهة خسائر متوقعة مقدرة ناتجة عن دعاوى قضائية، التزامات تعاقدية ملزمة، استدعاء الدين. تخصيصات كهذه لا تخفض إجمالي الأرباح المحتجزة. إنها تُظهر لقارئ القوائم المالية أن جزءاً من الأرباح المحتجزة غير ممكن توزيعه كأرباح أسهم نقداً. وهكذا،فإن تسجيل هذه التخصيصات يضمن أن الشركة قد حددت التدفق النقدي الخارج من أجل أرباح أسهم نقدية خلال فترة سداد القرض. إن تسجيل عملية تخصيص الأرباح المحتجزة لا تستلزم حجز نقود جانباً لمواجهة الغرض المحجوزة من أجله.

4- حماية رأس المال العامل:

Protection of working capital position

يمكن لهيئة المديرين أن تسمح بتخصيص أرباح " من أجل رأس المال العامل" من الأرباح المحتجزة حتى تشير إلى أن المبلغ الموجود غير متوفر ليوزع كأرباح على حملة الأسهم، لأن هناك رغبة قوية بالحفاظ على وضع قوي للشركة. مثال آخر على ذلك هو اتخاذ هيئة المديرين قرار بتمويل برنامج بناء من خلال التمويل الداخلي. إن

عملية تخصيص الأرباح للتوسع الصناعي جاءت لتشير إلى أن الأرباح المخصصة للتوسع سوف لن يُنظر إليها من قبل مجلس الإدارة على أنها متوفرة للتوزيع أرباح أسهم نقدية.

تضع بعض الشركات مخصصات من أجل الخسائر الطارئة العامة، أو تخصيص أرباح لأغراض عامة غير محددة. تُعَدّ هذه الأمور مبررة في بعض الأحيان من الناحية القانونية أو بموجب قيود تعاقدية.

- **توزيع الأرباح في الشركات المساهمة في سورية:**

تخضع عملية توزيع الأرباح في الشركات المساهمة في سوريا إلى قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 وقد حددت المادة 200 من القانون المذكور الأرباح الصافية على أنها الفارق بين مجموع الإيرادات المتحققة في أي سنة مالية والمصروفات والاستهلاك في تلك السنة من جهة أخرى وقبل تنزيل المخصص لضريبة دخل الأرباح الصافية للشركة، لذلك يمكن القول أن الأرباح الصافية والتي تخضع للتوزيع هي الأرباح قبل اقتطاع مؤونة الضريبة والتي يتم توزيعها على الشكل التالي:

1- مؤونة ضريبة الدخل : يقتطع من الربح الصافي الخاضع لضريبة دخل الأرباح المبلغ الذي يعادل الضريبة محسوبا وفقاً للأسس التي نص عليها قانون ضريبة الدخل.

2- الاحتياطي الإجباري: أوجب قانون الشركات في مادته 197 اقتطاع 10% من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي إجباري وللشركة أن توقف هذا الاقتطاع إذا بلغ هذا الاحتياطي ربع رأس المال إلا انه يجوز الاستمرار في هذا الاقتطاع حتى يبلغ مجموع الاقتطاع لهذا الاحتياطي كامل رأس المال.

يستعمل هذا الاحتياطي لتأمين الحد الأدنى للربح المحدد في النظام

الأساسي للتوزيع على المساهمين وذلك في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح الشركة بتأمين هذا الحد أو لمواجهة الظروف الاستثنائية وغير المنتظرة.

3- الاحتياطي الاختياري: المادة 198 من قانون الشركات نصت على أن للهيئة العامة للمساهمين أن تقرر سنوياً اقتطاع مالا يزيد عم 20% من أرباحها الصافية عن تلك السنة لحساب الاحتياطي الاختياري ويستعمل هذا الاحتياطي وفقا لما يقرره مجلس الإدارة أو الهيئة العامة للمساهمين وللهيئة العامة أن تقرر توزيع الجزء غير المستهلك منه أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

4- تعويضات مجلس الإدارة : نصت المادة 156 من قانون الشركات على ان النظام الأساسي للشركة أن يعين طريقة تحديد المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة على ألا تزيد هذه المكافآت عن 5% منن الأرباح الصافية على أن تحدد الهيئة العامة بدلات الحضور والمزايا الأخرى لأعضاء المجلس في ضوء نشاطات الشركة.

مثال:

أظهرت قائمة الدخل لإحدى الشركات المساهمة أرباح صافية قدرها 1000.000 ل.س وذلك قبل اقتطاع ضريبة الدخل البالغة 200.000 ل.س.

المطلوب: توزيع هذه الارباح وفق قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 علما ان الهيئة العامة للمساهمين قررت اقتطاع 15% من الارباح الصافية من اجل الاحتياطي الاختياري ومكافأة المجلس 5%

مشروع التوزيع:

- احتياطي إجباري	100.000
- احتياطي اختياري	150.000
- مجلس الإدارة	50.000
توزع بين حملة الأسهم العادية والممتازة	300000

حساب الأرباح والخسائر

100000	احتياطي إجباري	1000000	من ح/ أ.خ
150000	احتياطي اختياري		
50000	تعويضات مجلس الإدارة		
700000	حصة المساهمين		

توزيع الأرباح بين الأسهم الممتازة والأسهم العادية:

الذي يحكم توزيع الأرباح بين الأسهم الممتازة والأسهم العادية هو امتياز الأسهم الممتازة والذي سبق شرحه في فصل سابق.

بفرض أن الأسهم الممتازة 6% مجمعة الأرباح ومشاركة في حدود 9% وأن الشركة لم توزع أرباح عن عامين سابقين علما أن رأس المال موزع على الشكل التالي:

1- 3000000 ل. س أسهم عادية

2- 2000000 ل.س أسهم ممتازة 6% مجمعة الأرباح ومشاركة بحدود 9%.

التوزيع:

البيان	أسهم ممتازة	أسهم عادية
أرباح مجمعة عن سنتين 2*%6*2000000	240000	-
توزيعات العام الحالي	120000	180000
توزيعات المشاركين	60000	90000
الباقي من حق حملة الأسهم العادية	-	10000
المجموع	420000	280000

- قائمة حقوق ملكية حملة الأسهم: Statement of stockholders

يحتوي التقرير السنوي لأغلب الشركات على أربع قوائم مالية هي، الميزانية، قائمة الدخل، قائمة حقوق الملكية (عوضاً عن قائمة الأرباح المحتجزة)، وقائمة التدفقات النقدية. قائمة حقوق الملكية هي ملخص للعمليات التي تؤثر على الحسابات في قسم حقوق حملة الأسهم في الميزانية خلال دورة محددة. تتضمن هذه العمليات نشاطات تؤثر على حسابات رأس المال المدفوع وعلى الأرباح المحتجزة. وهكذا، فإن قائمة حقوق الملكية تتضمن معلومات موجودة في قائمة الأرباح المحتجزة بالإضافة إلى معلومات أخرى إضافية.

تعكس الأعمدة الموجودة في قائمة حقوق الملكية أسماء الحسابات ضمن قسم حقوق الملكية: نوع الأسهم المصدرة والمتداولة، رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية (أو المحددة)، الأرباح المحتجزة، وأسهم الخزينة. يشير كل صف إلى أثر العمليات الرئيسية التي تؤثر في حساب أو أكثر من حسابات حقوق الملكية. وهكذا، فإن قائمة حقوق ملكية الأسهم غالباً ما تعكس:

1- رصيد أول الفترة الزمنية Balance at the beginning of the period

2- إضافات Addition

3- تخفيضات Deductions

4- الرصيد بنهاية الفترات الزمنية Balance at the end of the period

إن الإفصاح عن التغييرات في الحسابات المنفصلة والتي تشكل حقوق ملكية حملة الأسهم أصبح أمراً مطلوباً حتى تصبح القوائم المالية قوائم معلوماتية بشكل أكثر فعالية.

انظر إلى التوضيح الآتي الذي يمثل قائمة حقوق ملكية حملة أسهم إحدى الشركات المساهمة.

Damascus University

قائمة حقوق ملكية حملة الأسهم

للعام المالي المنتهي في 2002/12/31 (م)

	أسهم ممتازة 6% قيمة السهم الأسمية 50 ر.س	أسهم عادية قيمة أسمية 700ر.س	رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الأسمية	أرباح محتجزة	أسهم الخزينة	إجمالي
رصيد 2002/1/1	2500.000	10500.000	2000000	2500.000	(420000)	1708.0000
إصدار 10000 سهم عادي	–	7000000	1000000	–	–	8000.000
أسهم منحة 5% من الأسهم العادية (1250) سهم	–	875.000	27.5000	(1150000)	–	–
شراء 1200 سهم (أسهم خزينة)	–	–	–	–	(900.000)	(900.000)
صافي الدخل	–	–	–	185.0000	–	185.0000
أرباح أسهم نقداً:						
أسهم ممتازة	–	–	–	(15.0000)	–	(150.000)
أسهم عادية	–	–	–	(45.0000)	–	(45.0000)
رصيد 2002/12/31	2500000	18375000	3,275000	9350000	(1320000)	23765000

لاحظ أن قائمة حقوق الملكية كانت ملخص لأهم أرصدة الحسابات المتعلقة بقسم حقـوق الملكية.

فقد أظهر الصف الأول رصيد أول المدة لكل حساب من حسابات حقوق الملكية.

أظهر الصف الثاني أن الشركة أصدرت 10000 سهم جديد من الأسهم العاديـة، وأعلنت عن أسهم منحة 5% من الأسهم العادية.

في الصف الثالث، كما أن الصف الرابع بين أن الشركة اشترت 1200سهم من أسهمها العادية (أسهم خزينة) وهكذا بالنسبة لبقية الصفوف. لتبيان أثر كل عملية على كل صف من الصفوف، نقوم بجمع وطرح محتويات كل عمود للوصول إلى الرصيد النهائي لحسابات حقوق ملكية حملة الأسهم.

حساب حصة السهم من الأرباح

Computing earning per share

تشير حصة السهم من الأرباح إلى الدخل المتحقق لكل سهم من أسهم الشركة العادية. لذلك، يتم الإفصاح عن حصة السهم العادي من الأرباح فقط. على سبيل المثال، بفرض أن الدخل الصافي لإحدى الشركات قدره 300.000ل.س وأن الوسطي المرجح لعدد الأسهم العادية هو 100.000سهم لذلك العام، فإن حصة السهم العادية من الأرباح هي 3 ل.س (300.000÷100000سهم). بسبب أهمية معلومات حصة السهم من الأرباح، فإنه يتطلب من أغلب الشركات أن تقدم هذه المعلومات علي وجه قائمة الدخل (يستثنى من ذلك الشركات المساهمة غير العامة). بشكل عام يتم التقرير عن المعلومات المتعلقة بحصة السهم من الأرباح تحت بند صافي الدخل في قائمة الدخل، وبالتالي يكون الإفصاح عن حصة السهم من الأرباح حسب مثالنا السابق علي الشكل التالي:

قائمة الدخل	
صافي الدخل	300.000ل.س
حصة السهم من الأرباح	3.00 ل.س

قد تحتوي قائمة الدخل على مكونات وسيطة للدخل، كأن يكون الدخل مكّون من عمليات مستمرة وعمليات غير مستمرة، عناصر استثنائية وغير استثنائية (غير عادية)، يجب الإفصاح عن ربحية السهم من كل عنصر من تلك العناصر. حسب الشكل التالي:

حصة السهم من الأرباح	
الدخل من العمليات المستمرة	
(ربح العمليات المستمرة ÷ عدد الأسهم المتداولة)	4 ل.س
خسارة من العمليات غير المستمرة (صافي من الضريبة)	
خسارة العمليات غير المستمرة ÷ عدد الأسهم	0.6 ل.س
الدخل قبل العناصر الاستثنائية والأثر التراكمي للتغير في المبادئ المحاسبي	3.4
مكاسب استثنائية (صافي من الضريبة)	
صافي المكاسب الاستثنائية ÷ عدد الأسهم	1.00
الأثر التراكمي للتغير في المبادئ المحاسبية (صافي من الضريبة)	

الأثر التراكمي للتغير في المبادئ المحاسبية ÷ عدد الأسهم	0.5
صافي الدخل	4.90

المصدر : كتاب المحاسبة المتوسطة دونالديكسو 2001 ص873.

تمكن هذه الإفصاحات مستخدم القوائم المالية ملاحظة آثار الدخل الآتي من العمليات المستمرة على حصة السهم من الأرباح، بشكل أساسي عن الدخل أو الخسارة الآتية من العناصر غير العادية لأعمال الشركة(سيتم مناقشتها بشكل موسع عند مناقشة قائمة الدخل).

حصة السهم من الأرباح– بنية رأس المال البسيط

Earning per share0 simple capital structure

يكون تركيب رأس المال بسيطاً عندما يكون مكون من أسهم عادية فقط أو لا يتضمن أسهم عادية يمكن عند تحويلها أو تنفيذها أن يؤدي ذلك إلى تخفيض حصة السهم من الأرباح. (تكون بينة رأس المال مركبة عندما يحتوي على أوراق مالية يمكن أن يكون لها أثر تخفيضي في حصة السهم من الأرباح عند تحويلها). إن عملية حساب حصة السهم من الأرباح في بنية رأس المال المركب تحتوي على عنصرين بالإضافة إلى صافي الدخل – هما:

1–حصة الأسهم الممتازة من الأرباح.

2–الوسطي المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة.

– حصة الأسهم الممتازة من الأرباح: Perferred stock dividable

كما أشرنا سابقاً، المقصود بحصة السهم من الأرباح هي حصة السهم العادي من الأرباح عندما يكون رأس مال الشركة مكون من نوعين من الأسهم المتداولة العادية والممتازة، فإنه يتم طرح أرباح الأسهم الممتازة للسنة الحالية من صافي الدخل للوصول إلى الدخل المتوفر لحملة الأسهم العادية:

$$\text{حصة السهم من الأرباح} = \frac{\text{صافي الدخل – أرباح الأسهم الممتازة}}{\text{الوسطي المرجح لعدد الأسهم العادية والمتداولة}}$$

عند التقرير عن حصة السهم من الأرباح، يجب طرح أرباح الأسهم الممتازة من كل عنصر من العناصر الوسيطة المكونة للدخل (الدخل من العمليات المستمرة، والدخل قبل العناصر الاستثنائية وأخيراً من صافي الدخل) للوصول إلى الدخل المتوفر لحملة الأسهم العادية. إذا تم الإعلان عن أرباح للأسهم الممتازة وتبين أن هناك صافي خسارة، يتم إضافة أرباح الأسهم الممتازة إلى صافي الخسارة، وذلك بهدف حساب حصة السهم من الخسارة. أما إذا كانت الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح وأنه لم يتم الإعلان عن أرباح الأسهم الممتازة للعام الحالي، فإنه يجب طرح مبلغ مساوي لمبلغ الأرباح التي كان يجب الإعلان عنها للعام الحالي فقط من صافي الدخل أو تضاف إلى صافي الخسارة. بالنسبة للأرباح المتأخر عنها (In arrears) والتي تخص سنوات سابقة تكون مشمولة ضمن حسابات السنوات السابقة.

الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة :

Weighted Average number of shares

في جميع الأساليب التي يتم فيها حساب حصة السهم من الأرباح، يشكل الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة خلال الدورة العنصر الأساسي للتقرير عن المبلغ المتعلق بحصة السهم من الأرباح. بالنسبة للأسهم المصدرة أو المشتراة خلال الدورة تؤثر على العدد المتداول من الأسهم ويجب أن تثقل بجزء من الدورة التي بقيت فيها الأسهم متداولة. المنطق وراء هذا الأسلوب هو أن نجد العدد المكافئ لكامل الأسهم المتداولة خلال العام. لتوضيح ذلك، بفرض أن التغييرات التي حصلت العام في الأسهم العادية المتداولة لإحدى الشركات المساهمة هي التالية:

التاريخ	تغييرات الأسهم	الأسهم المتداولة
1/ كانون ثاني	رصيد أول المدة	90.000
1/ نيسان	إصدار 30000 سهم لتباع نقداً	30.000
		120.000

1/تموز	شراء 39000 سهم من أسهم الشركة(أسهم خزينة)	(39.000)
		81.000
1/تشرين الثاني	إصدار 60000 سهم لتباع نقداً	60.000
31/كانون أول	رصيد آخر المدة	141.000

لحساب الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة، يتم إجراء الحساب التالي:

الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة			
الفترات التي بقيت فيها الأسهم متداولة	(A) الأسهم المتداولة	(B) جزء السنة	(C) الأسهم المرجحة
1/كانون الثاني-1/نيسان	90000	3/12	22500
1/نيسان – 1/ تموز	120000	3/12	30000
1/تموز-1/ تشرين الثاني	81000	4/12	27000
1/تشرين الثاني-31/كانون أول	141000	2/12	23500
الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة			103000

كما بيّنا كان هناك 90000 سهم متداول مدّة ثلاثة أشهر، والتي تحولت إلى 22500 سهم تُمثل كامل الأسهم للعام. بما أنه تم إصدار أسهم إضافية في 1/نيسان فإن عدد الأسهم المتداولة قد تغير ويجب تثقيل هذه الأسهم بالفترة الزمنية التي بقيت فيها متداولة. عندما تم شراء 39000 سهم في 1/ تموز، فإن عدد الأسهم المتداولة قد انخفض وبالتالي يجب إجراء حساب جديد لتحديد عدد الأسهم المتداولة المرجحة المناسب.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

تمارين

التمرين الأول:

قررت إحدى الشركات المساهمة توزيع أرباح عينية على حملة الأسهم بتاريخ 2004/12/25 من خلال نقل بعض استثماراتها في الأوراق المالية والتي تبلغ كلفتها 2.500.000 ل.س. وتستحق التوزيع في 2005/1/25 للمسجلين في 2005/1/10 .

بتاريخ الإعلان كانت القيمة السوقية لتلك الأوراق المالية 2.700.000 ل.س.

المطلوب:

إجراء القيود المحاسبية اللازمة للقيام بعملية التوزيع.

التمرين الثاني:

في 2005/12/20 قررت إحدى الشركات المساهمة توزيع أرباح على شكل أسهم منحة قدرها 2.000.000 ل.س، علماً أن القيمة الاسمية للسهم 500 ل.س والقيمة السوقية 600 ل.س. على أن التوزيع في 2006/1/17 للمسجلين في 2006/6/10.

المطلوب:

1- تسجيل القيود اللازمة لتوزيع الأرباح هذه بفرض أن هذه التوزيعات تمثل 15% من أسهم رأس المال.

2- أن هذه التوزيعات تمثل 30% من أسهم رأس المال.

التمرين الثالث:

في 2005/12/31 كان رصيد الأرباح القابلة للتوزيع بين حملة الأسهم الممتازة 6% والأسهم العادية 500.000 ل.س. علماً أن القيمة الاسمية للأسهم العادية 2.000.000 ل.س والقيمة الاسمية للأسهم الممتازة 6% هي 1.000.000 ل.س.

المطلوب:

توزيع هذه الأرباح بين الأسهم العادية والممتازة ضمن الفرضيات التالية:

1- أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأرباح.

2- أن الأسهم الممتازة مجمعة ومشاركة في الأرباح.

3- أن الأسهم الممتازة غير مجمعة لكنها مشاركة في الأرباح.

4- الأسهم الممتازة مجمعة ومشاركة في الأرباح.

التمرين الرابع:

كان ناتج أعمال إحدى الشركات المساهمة بعد الضريبة مبلغ 25000000 ل.س علماً أن ضريبة الدخل تشكّل 20%.

المطلوب:

توزيع الأرباح وفق قانون الشركات رقم 3 لعام 2008

Damascus University

الفصل العاشر : إعسار شركات الأموال وتصفيتها

Dissolution and liquidation

إعسار شركات الأموال وتصفيتها

- حالات التصفية
- تسديد حقوق حملة الأسهم
- تمارين

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

إعسار الشركات وتصفيتها

للشركة دورة حياة كما هي للأفراد، تتعرض الشركة خلالها إلى صعوبات مالية عديدة قد تؤدي إلى إفلاس الشركة وبالتالي تصفيتها **وأهم هذه الصعوبات:**

- استمرار الخسائر في أعمال الشركة.
- التوسع في منح الائتمان للزبائن.
- ضعف إدارة رأس المال العامل.
- عدم التفاعل وتفهم التغييرات الاقتصادية الحديثة.
- عدم كفاية التمويل.
- ضعف مبيعات الشركة.

سريعاً تتبع هذه المشكلات المتعلقة بتسيولة الشركة عقبة يصعب حلها حيث تفشل الشركة في سداد ديونها المستحقة، وبالتالي تحل المرحلة القاسية من حياة الشركة ويكون أمامها أحد خيارين.

الأول: الصلح الواقي .

الثاني: إعلان إفلاس الشركة وإعسارها.

الصلح الواقي: هو أن تصل إدارة الشركة إلى عدة ترتيبات مع الدائنين تكون في النتيجة لمصلحة الشركة والدائنين معاً حيث نصت المادة 413 تجاري 33 -2007 أن من حق التاجر قبل توقفه عن الوفاء أو خلال الأيام العشرة التي تلي توقفه أن يطلب من محكمة البداية المدنية في المنطقة التي فيها مركزه الرئيسي أن تدعو دائنيه ليعرض عليهم صلحاً واقياً من الإفلاس.

- إذا اعتبرت المحكمة أن الطلب قانونياً تأمر بمقتضى قرار لا يقبل أي طريق من طرق المراجعة دعوة الدائنين للحضور أمام قاضي منتدب للمناقشة والمذاكرة في اقتراح الصلح الواقي.

- يقوم كاتب المحكمة بشهر القرار بوساطة إعلانات تلصق على لوحة الإعلانات في المحكمة وتنشر خلاصته في إحدى الصحف ويطلب تسجيله في سجل التجارة . وإذا اقتضى الأمر للمحكمة أن تطلب تسجيل الخلاصة في الصحف الأجنبية (تجاري 417).
- يعين القاضي مفوضا من غير الدائنين مهمته مراقبة المشروع والتثبت ممالة ومما عليه من ديون وإجراء التحقق من تصرف المدين ويقدم تقريراً لكتلة الدائنين.
- بعد اطلاع المفوض على دفاتر المدين ومستنداته ،يضع تقريراً مفصلاً عن حالة المدين التجارية وعن تصرفاته ويودع هذا التقرير ديوان المحكمة قبل موعد الاجتماع المعين للصلح بثلاث أيام على الأقل.
- في أثناء إجراءات الصلح الوقائي يبقى المدين قائماً بإدارة أمواله ويبقى مثابراً على القيام بجميع الأعمال العادية المختصة بتجارته تحت إشراف المفوض وإدارة القاضي المنتدب.
- يدعو القاضي المنتدب أصحاب العلاقة إلى حضور جلسة معينة أمام المحكمة لأجل تصديق الصلح في ميعاد لا يتجاوز 20 يوماً .
- إذا رفضت المحكمة تصديق الصلح فعليها أن تعلن الإفلاس من تلقاء نفسها.
- يستفيد الشركاء المسؤولون شخصياً عن ديون الشركة من الصلح الممنوح لها ما لم يتضمن عقد الصلح نصاً مخالفاً.
- لا يجوز منح الصلح الواقي لشركة تجارية أصدرت إسناد قرض تزيد قيمتها عن 20% من مجموع الديون التي عليها ما لم تحصل على موافقة

الهيئة العامة لأصحاب الأسناد المذكورة على المقترحات بقرار يتخذ وفقاً لشروط النصاب والأغلبية المطلوبة في الشركات المساهمة.

- موافقة الهيئة العامة لأصحاب اسناد القرض واجبة أياً كانت النسبة بين مبلغ الدين الناشئ عن الإسناد ومجموع الدين العام إذا كان عقد الصلح يتضمن شروطاً خاصة لا تفق مع الشروط التي عُينت عند إصدار الاسناد فيما يختص بأصحابها.
- يحق للمحكمة بناء على طلب أي دائن يقدم خلال ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ شهر حكم التصديق أن تبطل الصلح وان تشهر إفلاس المدين إذا ثبت انه بالغ في تحديد الديون المترتبة عليه أو أخفى قسما لا يستهان به من موجوداته.
- لا تقبل أي دعوة أخرى لإبطال الصلح بعد تصديقه.
- إذا حكم بإبطال الصلح برئت ذمة الكفلاء الذين لم يشتركوا في الحيلة من الالتزامات التي ترتبت عليهم في عقد الصلح.

الإفلاس : وهو الإعلان عن إفلاس الشركة واللجوء إلى المحكمة من أجل الحصول على قرار بتصفية الشركة.

لم يتعرض قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 ولا قانون التجارة رقم 33 لعام 2007 لإفلاس الشركات المساهمة علماً أن قانون التجارة القديم قد حدد من هم الذين يقدمون التصريح الرامي لاستصدار الحكم بإفلاس الشركة المغفلة أو محدودة المسؤولية كما حدد القانون المذكور المحكمة التي يقدم لها هذا التصريح على أية حال يستشف من القانونين الجديدين أن الحكم بالإفلاس يجب أن يتضمن الأمور التالية مهما تكن الأسباب التي أدت إلى شهر الإفلاس

1- تعين تاريخ التوقف عن الدفع حيث أن هذا التاريخ يساعد على تعين المدة التي تعدّ خلالها معظم تصرفات التاجر مشبوهة.

2-تعين وكيل أو عدة وكلاء للإفلاس تسلم إليهم إدارة أموال المفلس

3- تعين القاضي المنتدب للإفلاس الذي تكون مهمته الإشراف على إجراءاتها وعلى أعمال وكيل التفليسة

إن صدور قرار المحكمة بإفلاس الشركة يعني البدء بأعمال التصفية. فالتصفية تعني (البدء باتخاذ مجموعة من الإجراءات الضرورية لإنهاء عمليات الشركة ودفع ما عليها من ديون وتحصيل مالها من ذمم وتحويل موجوداتها إلى نقود لإمكان توزيعها على الشركاء بوساطة القسمة).

حالات التصفية

liquidation forms

تتوقف الشركة عن ممارسة أعمالها من تاريخ صدور قرار الهيئة العامة في حال التصفية الاختيارية، ومن تاريخ صدور قرار المحكمة في حال التصفية الإجبارية وتستمر الشخصية الاعتبارية للشركة خلال أعمال التصفية يمثلها المصفي لحين فسخها بعد الانتهاء من أعمال التصفية الكاملة.

فالتصفية هي المرحلة الأولى للفسخ. فالفسخ يعني إنهاء الشخصية الاعتبارية للشركة أما التصفية فهي إنهاء الوجود المادي للشركة بتحويل موجوداتها إلى أموال سائلة توزع على مستحقيها من دائنين ومساهمين.

مما تقدم نرى أن هناك حالتين للتصفية:

1- تصفية اختيارية بقرار من الهيئة العامة غير العادية.

2 تصفية إجبارية بقرار من المحكمة.

أولاً: التصفية الاختيارية : voluntary liquidation

تصفى الشركة المساهمة العامة تصفية اختيارية في أي من الحالات التالية:

1-انتهاء المدة المحددة للشركة بموجب عقد تكوينها ما لم تقرر الهيئة العامة تمديدها.

2-انتهاء المشروع الذي تأسست الشركة من أجله.

3-زوال موضوع المشروع نفسه الذي تأسست الشركة من أجله.

4- في أي حالات أخرى ينص عليها نظام الشركة.

ثانياً: التصفية الإجبارية: Statutory Liquidation

كما ذكرنا سابقاً انه لايوجد نص يتعلق بتصفية الشركة المساهمة في قانون الشركات الجديد إنما يمكن أن يتمّ تصفية الشركة بشكل إلزامي بناءً على طلب يقدم إلى المحكمة من وكيل التفليسة أو النيابة العامة أو عفواً من تلقاء نفسها وللمحكمة أن تقرر تصفية الشركة في أي من الحالات الآتية:

1 إذا عجزت الشركة عن الوفاء بالتزاماتها.

2- ذا تجاوزت خسائر الشركة 75% من رأس مالها المكتتب به ما لم تتخذ الهيئة العامة غير العادية قراراً بتخفيض رأس المال أو أي إجراء آخر.

3- وجود أسباب عادلة تبرر للمحكمة حل الشركة لارتكاب مخالفات جسيمة للقانون ولنظامها الأساسي تبرر للمحكمة حلها.

ثالثاً: إجراءات التصفية

تسير إجراءات التصفية حسب الخطوات أو المراحل التالية:

1- تبدأ التصفية بصدور قرار التصفية عن اجتماع الهيئة العامة غير العادية.

2- تعيين مصفون للشركة من قبل الهيئة العامة غير العادية. إذا لم يمكن الحصول على قرار من الهيئة العامة، فيعود أمر تعينهم إلى المحكمة.

3- تتوقف الشركة التي تقرر تصفيتها عن ممارسة أعمالها من تاريخ صدور قرار الهيئة العامة في حالة التصفية الاختيارية. ومن تاريخ صدور قرار المحكمة في حال التصفية الإجبارية وتستمر الشخصية الاعتبارية للشركة ويمثلها المصفي لحين فسخها.

رابعاً: واجبات المصفي

يمكن حصر أعمال المصفي بالنقاط الآتية:

إيداع الأموال التي تسلمها باسم الشركة في البنك الذي تعينه المحكمة لهذه الغاية.

حفظ سجلات ودفاتر حسابية منظمة وفق الأصول المرعية لأعمال التصفية ويجوز لأي دائن أو مدين الاطلاع عليها بموافقة المحكمة.

إدارة أعمال الشركة للمدى الضروري لتصفيتها، من حيث إنهاء العمليات التي كانت الشركة قد باشرت بها قبل التصفية أو من حيث بيع جميع أصول الشركة وتحويل قيمتها إلى نقود من أجل سداد التزامات الشركة وتوزيع الباقي على المساهمين.

إقامة أي دعوى باسم الشركة أو نيابة عنها لتحصيل ديونها والمحافظة على حقوقها، واللجوء إلى التحكيم والصلح لإنهاء قضية تخص الشركة دون إذن خاص.

يعين محام أو خبير أو أي شخص آخر لمساعدته في القيام بواجباته في تصفية الشركة.

تزويد المحكمة ومراقب الشركات في المواعيد المقررة بحساب مصدق من مدقق حسابات التصفية عما تسلمه ودفعه من أموال، ولا يعدّ هذا الحساب نهائياً إلا بعد تصديقه من قبل المحكمة.

بعد إتمام تصفية الشركة المساهمة العامة تصدر المحكمة قراراً بفسخها وتعتبر الشركة منقضية من تاريخ صدور هذا القرار.

خامساً: عمليات التصفية

لما كانت التصفية تعني إنهاء الوجود المادي والدفتري للشركة، لذلك إذا تقرر تصفية الشركة خلال السنة المالية يجب إعداد حسابات الشركة الختامية بحيث يتم إقفال حسابات المصاريف والإيرادات عن المدة السابقة للتصفية وذلك بهدف الوصول

إلى تحديد دقيق لأصول والتزامات الشركة في تاريخ التصفية. بعدها تبـــدأ أعمـــال المصفي الذي يمكن أن يواجه المشكلات المحاسبية التالية:

1- بيع موجودات الشركة وتحصيل حقوقها وتحديد نتيجة أعمالها.

2- تسديد ديون الشركة.

3- تسديد حقوق حملة الأسهم.

أولاً : بيع موجودات الشركة وتحصيل حقوقها وتحديد نتيجة أعمالها:

لقد ترك القانون للمصفي أو المصفون الحرية حول الكيفية التي يتم بها بيـــع أصول الشركة، ويمكن أن يتم ذلك بأحد أسلوبين:

1- بيع أصول الشركة جملة واحدة على أساس أن قيمتها كشركة مستمرة يمكن أن يكون أكبر من قيمتها فيما لو تم بيع أصولها فرادى. في هذه الحالة تقفل كافـــة حسابات الأصول في حساب التصفية الجانب المدين بقيمتها الدفترية، وناتج البيع في الجانب الدائن.

2- بيع أصول الشركة فرادى: أي يبيع المصفي كل أصل من أصـــول الشـــركة بمفرده لأسباب عديدة أهمها عدم تمكنه من بيع الشركة ككتلة واحدة. وفي هـــذه الحالة يتم إظهار المكسب أو الخسارة الناتجة من بيع كل أصل من أصول الشـــركة. وهكذا، يقفل المصفي في حساب التصفية (نتيجة التصفية) المكسب الناتج من بيـــع كل أصل من أصول الشركة في الجانب الدائن من حساب التصفية والخسارة الناتجة عن بيع كل أصل من أصول الشركة في الجانب المدين من حساب التصفية. يتعرض المصفي أثناء عملية التصفية إلى العديد من المشاكل المتعلقة بكل أصل مـــن أصـــول الشركة والتي يمكن أن تكون على الشكل التالي:

1- النقدية : يضع المصفي النقدية في بنك محدد يكون للمصفي وحده الحق في استخدامه. أما النقدية التي تكون في بنك الشركة يمكن أن تتعرض لبعض النقص بسبب تحمل هذه النقدية لفوائد عن بعض الالتزامات المتأخر عنها.

2- الاستثمار في الأوراق المالية: يمكن للمصفي بيعها مباشرة في بورصة الأوراق المالية أو الانتظار حتى يحصل تحسن في قيمتها، لأن قيم هذه الأصول غالباً ما تتفاوت بشكل ملحوظ عند الرغبة في تحويل قيمتها إلى النقدية.

3- حسابات المدينين: بمجرد معرفة الزبائن بأوضاع الشركة والرغبة في تصفيتها يتغير سلوكهم تجاهها. حيث يقوم البعض بإرجاع مشترياتهم، ويتأخر البعض في سداد الديون المستحقة عليهم، ويطالب آخرون بالتنازل عن بعض هذه الديون. مما يؤدي إلى احتمال انخفاض المتحصلات النقدية منهم عن القيمة الدفترية وبالتالي تحقق الشركة خسارة نتيجة لذلك.

4- المخزون السلعي: يعدّ المخزون السلعي من أكثر العناصر التي يمكن أن تتعرض للنقص في قيمتها السوقية عن الدفترية لأسباب عديدة أهمها: التقادم، التلف، تغير الأذواق، وبفعل عوامل تتعلق بوضع المنتج كعدم المقدرة على بيع المواد الخام والبضاعة تحت التشغيل بحالتها دون خسارة جوهرية.

5- الأصول شبه الثابتة: مثل المشاريع تحت التنفيذ أو الأصول التي لم تجهز بعد للاستخدام، بحيث تكون في أوضاع تجعل مسألة تصفيتها وتحويلها إلى نقدية أمراً صعباً. أي غالباً ما ينتهي بخسارة. لذلك، يمكن للمصفي أن يستمر في إنجاز ما بقي منها حتى يحسن القيمة التي يمكن الحصول عليها من التصفية.

6- الأراضي: تباع الأراضي بقيمة أعلى من قيمتها الدفترية على الغالب بسبب الاحتفاظ بها لفترة طويلة أحياناً.

7- الأصول الثابتة (القابلة للاستهلاك): غالباً ما تباع الأصول بأقل من قيمتها الدفترية وذلك نتيجة لعوامل عديدة أهمها تقادم تلك الأصول والعامل النفسي الذي تخلقه عملية التصفية، كما أنها يمكن أن تكون قد تعرضت للتلف بشكل أكبر مما هي مستهلكة وذلك بسبب الإهمال.

8- الخسائر المرحلة: هي الخسارة التي تحققت نتيجة نشاطات الشركة في السنوات السابقة على التصفية. تحمّل هذه الخسائر على المساهمين بأسهم عادية وتوزع بنسبة رأس المال الاسمي لكل إصدار من إصدارات الأسهم العادية. وتدخل هذه الخسائر ضمن المبلغ الذي يخسره المساهم عند التصفية. يتحمل المساهمون بأسهم ممتازة نصيباً من هذه الخسائر إذا تجاوزت قيمة هذه الخسائر حقوق المساهمين باسم عاديه عادة والسبب وراء تحميل هذه الخسائر للأسهم العادية فقط هو أنه:

1-من أهم ميزات الأسهم الممتازة هو حصول الأسهم الممتازة على حقوقهم قبل حصول حملة الأسهم العادية على أي شيء.

2-ليس لحملة الأسهم الممتازة الحق في اختيار إدارة الشركة وبالتالي يعتبر المدير المسؤول بشكل أساسي عن سوء إدارة الشركة التي أدت إلى التصفية.

3-أغلب إصدارات الأسهم الممتازة لها امتياز بالأصول عند التصفية ذلك يعني أن لها حق ضمان بأصول الشركة كلها.

9- حساب التصفية: يجعل حساب التصفية مديناً بالآتي:

أ-القيم الدفترية للأصول المباعة جملة واحدة، أو خسائر بيع الأصول فرادى.

ب-ما ينشأ من التزامات جديدة في ذمة الشركة، كخسارة الشركة لقضية قانونية نتج عنها غرامة مالية كبيرة.

ج-مصاريف التصفية.

د-رصيد الحساب (خسارة التصفية).

ويجعل حساب التصفية دائناً بـ :

أ-بالقيم البيعية للأصول المباعة جملة واحدة أو بأرباح بيع الأصول المباعة فرادي.

ب-ما يتنازل عنه الدائنون طواعية.

ج-أي إيرادات لم تكن مسجلة في الدفاتر وظهرت نتيجة أعمال التصفية.

د-رصيد الحساب (ربح التصفية).

ويظهر حساب التصفية على الشكل التالي:

الشركة X

حساب التصفية

- إلى حـ / الأصول المتداولة	- من حـ/ المصرف (عن بيع الأصول
- إلى حـ / الاستثمار	المتداولة والاستثمارات والأصول الثابتة
-إلى حـ/ الأصول الثابتة بقيمتها الدفترية	والمتحصل من المدينين)
	- من حـ/ الدائنين (تنازل الدائنون
-إلى حـ/الدائنين (ديون اكتشفها المصفي)	عن جزء من ديونهم)
	- من حـ/ مؤن الديون المشكوك فيها.
-إلى حـ/أعباء الفوائد (فوائد لم تكن مسجلة)	الرصيد [خسارة التصفية] يحمل على حملة الأسهم
-إلى حـ/ مصاريف التصفية.	
الرصيد [ربح التصفية] يوزع على حملة الأسهم	xxxxxxx
xxxxx	

ثانياً : تسديد ديون الشركة:

بما أن الغرض من تصفية الشركة هو تعظيم المبلغ النقدي المسترد من أصول الشركة المدينة تُعيّن المحكمة محاسبون، ومحامون، ومديرو أعمال ذوي خبرة كأمناء للتصفية وذلك من أجل أعمال التصفية. لذلك، على كل دائن أن يقدم للمصفي ما يثبت دينه وصحة ادعائه مع ملاحظة ما يلي:

1- إذا تبين أن بعض أعمال الشركة قد أجريت بقصد الاحتيال على دائنيها، فيعتبر رئيس مجلس الإدارة الحالي أو السابق ملزماً شخصياً عن ديون الشركة أو التزاماتها أو عن أي منها.

2- إذا ظهر عجز في موجودات الشركة عند التصفية وكان سبب هذا العجز التقصير أو الإهمال من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو مدقق الحسابات فللمحكمة أن تقرر تحميل كل مسؤول عن هذا العجز ديون الشركة كلها أو بعضها حسب مقتضى الحال، وتحدد المحكمة المبالغ الواجب أداؤها وما إذا كانوا متضامنين في المسؤولية أم لا.

3- يسدد المصفي ديون الشركة بعد تحديد الحقوق القانونية لكل دائن وتحديد أولويات هذه الحقوق.

أصناف الدائنون: Classes of creditors

يمكن تصنيف الدائنون إلى ثلاث فئات على الشكل التالي:

1-الدائنون الممتازون برهن Secured creditors.

2-الدائنون الممتازون دون رهن (ذوي الأولويات) Creditors with priorities.

3-الدائنون العاديون Unsecured creditors.

أولاً: الدائنون الممتازون برهن (ضمان) :

هم الدائنون الذين تكون لهم حجوزات، أو حقوق مضمون على أصل المنشأة تسمى (Collateral). يتمتع الدائنون الذين لديهم هذه الحقوق المضمونه في أصول معينة بأعلى حقوق أفضلية على تلك الأصول من أجل تسديد ديونهم وفي حال عدم كفاية المبلغ المتحقق من بيع تلك الأصول تحول الزيادة في حقوقهم إلى دين عادي يسدد مع بقية الديون العادية غير المضمونة مثال:

أظهرت ميزانية الشركة أن هناك قرض مضمون بأبنية المصنع قدره 50000 ل.س. في 2003/12/31 كان للأبنية قيمة دفترية قدرها 65000 ل.س وقيمة سوقية قدرها 55000 ل.س لحامل هذا الضمان أفضلية في الحصول على حقه من ناتج بيع الأبنية. لذلك، عندما يتم بيع الأبنية بمبلغ 55000 ل.س، يسدد لحامل هذا الضمان مبلغ 50.000 ل.س أما الباقي البالغ 5000 ل.س فيصبح متوافراً للدائنين حسب أولوياتهم. أما إذا بيعت الأبنية بمبلغ 45000 ل.س. عندها يتم سداد كامل المبلغ المتحقق من البيع إلى حامل الضمان والنقص في دينه البالغ 5000 ل.س يحول إلى دين عادي يسدد مع بقية الدائنين العاديين.

ثانياً : الدائنون الممتازون دون رهن (ذوي الأولويات) :

هم دائنون ليس لهم حق ضمان (رهن) على أصول محددة، إلا أن لهم أفضلية على أولئك الدائنون غير المضمونون. يجب الدفع لهؤلاء أولاً من المبالغ المتراكمة نتيجة التصفية قبل الدائنون العاديون (غير المضمونون) ويتم تصنيف هؤلاء الدائنون حسب أفضليتهم إلى :

1- المصروفات القضائية ومصاريف التصفية التي أنفقت لمصلحة جميع الدائنين من أجل حفظ أموال المدين وبيعها، كتكاليف إدارة التصفية (محاسبية، قانونية، وللخبراء المعينين من قبل المحكمة).

2- المبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أي نـــوع كان.

3-المبالغ والالتزامات التي صرفت في حفظ المنقول وفيما يلزم له من ترميم ويكون لها امتياز على المنقول كله بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانـــة العامـــة مباشرة.

4- الرواتب والأجور والعمولات المستحقة لعمال الشركة عن الأشهر الستة الأخيرة.

تسديد حقوق حملة الأسهم

تتمثل حقوق (حملة الأسهم) في :

1- رأس المال المدفوع: ويتكون من :

أ- القيمة الاسمية أو القيمة المحددة للسهم.

ب-رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية: وهي من حق حملة الأسهم العادية كاملة حتى وإن كانت ناتجة من الأسهم الممتازة. لأن رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية – أسهم ممتازة، ينتج عن منح حملة الأسهم الممتازة لنســـبة أربـــاح أعلى من مثيلاتها الممنوحة على الأسهم أو السندات المماثلة أي أن الشركة تضمن لحامل السهم الممتاز نسبة أرباح سنوية قد توزع مثلها على الأسهم العادية وقد لا توزع. لذلك، فإن رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية – أسهم ممتـــازة – من حق حملة الأسهم العادية عند التصفية إلا إذا كان هناك نص خلاف ذلك.

2- رأس المال المكتسب ويتمثل في:

أ- الاحتياطات المختلفة (إجباري، اختياري، توسع صناعي) وتوزع بين حملة الأسهم الممتازة وحملة الأسهم العادية حسب نصوص عقد إصدار الأسهم الممتازة

حيث يحصل حملة الأسهم الممتازة على حقوقهم أولاً حسب امتيازهم والباقي من حق حملة الأسهم العادية.

ب- أرباح قبل التصفية: وتوزع بنسبة القيمة المدفوعة من رأس المال.

3- خسائر التصفية:

وتوزع بين حملة الأسهم الممتازة وحملة الأسهم العادية حسب الحقوق والامتيازات المخولة الأسهم الممتازة. إن عقد إصدار الأسهم الممتازة يحدد الشروط الخاصة بالامتياز سواءً المتعلق منها بالأرباح الموزعة (بمجمعة الأرباح، غير مجمعة الأرباح، مشاركة، أم غير مشاركة بالأرباح) أم المتعلق منها بحقوق الأسهم الممتازة أثناء التصفية. غالباً ما تتمتع الأسهم الممتازة بالامتيازات التالية عند التصفية:

1- الأسهم الممتازة بالأصول عند التصفية – بمجمعة الأرباح.

2- الأسهم الممتازة بالأرباح.

3- الأسهم الممتازة بالأرباح والأصول معاً.

أولاً – الأسهم الممتازة بالأصول عند التصفية:

معظم الأسهم الممتازة ممتازة بالأصول عند تصفية الشركة. يحصل حملة الأسهم الممتازة بالأصول على القيمة الاسمية (أو على قيمة تصفية أعلى نتيجة بيع الأصول بأعلى من قيمتها الدفترية) عن كل سهم قبل توزيع أي أصول لحملة الأسهم العادية. إذا كانت الأسهم الممتازة بالأصول مجمعة الأرباح وكان هناك أرباح لم توزع عن سنوات سابقة بتاريخ التصفية، تصبح هذه الأرباح مستحقة الدفع لحملة الأسهم الممتازة حتى وإن لم يكن هناك أرباح محتجزة كافية لتغطية جميع أرباح الأسهم كما أنه يجب دفع أرباح العام الحالي[1]. إذا كانت نتيجة التصفية خسارة، يتحمل حملة

[1]) Hermanson, H Roger, Accounting A Business perpective,2000 Richad Irwin Inc P. 442.

الأسهم الممتازة على حقوقهم المضمونة وفق عقد إصدار الأسهم الممتازة بالأصول والتي يمكن أن تكون:

1- القيمة الاسمية للأسهم الممتازة بالأصول.

2- القيمة الاستردادية والتي يمكن أن تكون أعلى من القيمة الاسمية إذا كانت الأسهم الممتازة قد صدرت بقيمة استردادية (Redemption value).

3- الأرباح المجمعة إذا كانت مجمعة الأرباح.

4- يتحمل حملة الأسهم العادية كافة الخسائر بعد حصول حملة الأسهم الممتازة بالأصول على حقوقهم المذكورة. أما إذا تجاوزت خسارة التصفية كامل حقوق حملة الأسهم العادية فيتحمل حملة الأسهم الممتازة تلك الزيادة بالخسارة.

مثال: بفرض أن قسم حقوق الملكية في إحدى الشركات المساهمة ظهر على الشكل التالي:

حقوق ملكية حملة الأسهم :

أسهم عادية 10000 سهم قيمة السهم الاسمية 1000 ل.س	10.000000
رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية –أسهم عادية–	1.50000
أسهم ممتازة 6% مجمعة الأرباح 5000 سهم قيمة السهم الاسمية 500 ل.س	2.500.000
رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية – أسهم ممتازة–	50000
إجمالي رأس المال المدفوع	14.500.000
احتياطات وأرباح محتجزة	2.000.000
حقوق ملكية حملة الأسهم	16.500.000

بفرض أنه تقرر تصفية هذه الشركة، وبعد سداد جميع التزاماتها كان المتبقي من نـاتج التصفية 6.500.000 ل.س مع العلم أن الشركة لم توزع أرباح عن عامين ماضيين وعن العام الذي تمت فيه التصفية.

الحل: تحديد حقوق حملة الأسهم الممتازة أولاً:

1-القيمة الاسمية للأسهم الممتازة	2500000
2- الأرباح المجمعة عن ثلاث سنوات (3×%6×2500.000)	450000
3-الاحتياطي والأرباح المحتجزة	2950000

يعتمد حصول حملة الأسهم الممتازة على هذه الاحتياطات والأرباح حسب نسبة تحملهم من خسارة التصفية. إذا كانت حصتهم في خسارة التصفية أكبر من حصتهم في تلك الاحتياطيات، لا يحصل حملة الأسهم الممتازة على شيء. أما إذا كانت نسبة حصتهم في خسارة التصفية أقل من حقهم في الاحتياطيات يحصل عندها حملة الأسهم الممتازة على الفرق بين حقهم في الاحتياطي وحقهم من خسارة التصفية.

حسب مثالنا، تحسب حقهم في الأرباح المحتجزة والاحتياطيات على الشكل التالي:

$$\text{الاحتياطات والأرباح المحتجزة-الأرباح المجمعة} \times \frac{\text{القيمة الاسمية الممتازة}}{\text{القيمة الاسمية للأسهم الممتازة والعادية}}$$

$$31000 = \frac{250000}{1250000} \times 450000-2000000$$

إجمالي حقوق حملة الأسهم الممتازة = 2950000 + 31000 = 3260000

لاحظ أن الحقوق المضمونة في هذه الحالة لحملة الأسهم الممتازة هي القيمة الاسمية للأسهم الممتازة بالإضافة إلى الأرباح المجمعة.

أما بالنسبة للاحتياطات والأرباح المحتجزة يتحمل حملة الأسهم الممتازة نصيباً من خسارة التصفية بحيث لا تتجاوز نسبة حقهم في تلك الاحتياطات والأرباح المحتجزة .

في مثالنا نجد أن إجمالي الخسارة عن التصفية هي 10.000.000 ل.س

(1.6500.000 ل.س – 6500.000).

لذلك، بفرض أننا وزعنا هذه الخسائر على حملة الأسهم الممتازة والعادية بنسبة رأس المال، لكان نصيب حملة الأسهم الممتازة 2000.000 ل.س

$$\left(10.000.000 \times \frac{2500.000}{1.2500.000}\right)$$

ولما كان نصيبهم من الخسارة حسب القيمة الاسمية أعلى من حقهم في الاحتياطات والأرباح المحتجزة. لذلك لا يمكن تحميلهم من خسارة التصفية بأكثر من نصيبهم في تلك الاحتياطيات والأرباح المحتجزة أي بـ 310000 ل.س. لذلك عند التصفية، يحصل حملة الأسهم الممتازة على:

1- القيمة الاسمية للأسهم الممتازة	2500000
2- بالإضافة إلى الأرباح المجمعة	45.0000
	295.0000

أما الباقي من ناتج التصفية البالغ 3550000 ل.س (6500000 ل.س – 2950000) فهو من نصيب حملة الأسهم العادية.

وبالتالي تكون خسارة حملة الأسهم العادية 9690000 ل.س.

(10.000.000 ل.س إجمالي الخسارة – 310000 ل.س حصة الأسهم الممتازة من الخسارة)

أو : (إجمالي حقوق الملكية – حقوق حملة الأسهم الممتازة – المبلغ النقدي لحملة الأسهم العادية).

969.000 -3550.000- 3260.000 – 1.6500.000

- بفرض أن للأسهم الممتازة قيمة استردادية قدرها 550 ل.س للسهم. وأن الأسهم مجمعة الأرباح أيضاً ولها امتياز برأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية – أسهم ممتازة.

تكون حقوق حملة الأسهم الممتازة :

1- القيمة الاستردادية للأسهم الممتازة :

5.000 سهم × 550 ل.س 2750.000

2-رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية 500.000

3-الأرباح المجمعة (2500.000×6%×3سنوات) 450.000

4-الاحتياطيات والأرباح المحتجزة [1]

(2000000-450000 ———— 2500000) 310000

1.2500.000

4010000

حيث أن نصيب حملة الأسهم الممتازة في الخسارة الناتجة عن التصفية أكبر من حقهم في الاحتياطيات والأرباح المحتجزة . لذلك فإن حق حملة الأسهم الممتازة حسب الحقوق والامتيازات المضمونة في عقد إصدارها هو:

1- القيمة الاستردادية للأسهم الممتازة 2750000

2- رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية 500000

الأرباح المجمعة 450000

---

1) إذا لم يتجاوز نصيبهم من خسارة التصفية حقهم في تلك الأرباح والاحتياطيات. أما إذا تجاوزت ذلك، فيتحمل حملة الأسهم الممتازة من خسارة التصفية بحدود حقهم في تلك الاحتياطيات والأرباح المحتجزة فقط.

3700000

لذلك على المصفي دفع مبلغ 3700000 ل.س من ناتج التصفية لحملة الأسهم الممتازة والباقي يسدد لحملة الأسهم العادية (2800000 ل.س) .

(6500000 – 3700000 = 2800000 ل.س)

ثانياً : امتياز الأسهم الممتازة بالأرباح :

يعني حصول حملة الأسهم الممتازة على أرباح الأسهم الممتازة عند الإعلان عن توزيع أرباح. أما في حال تصفية الشركة المساهمة وكانت التصفية خسارة تكون حقوق وأعباء حملة الأسهم الممتازة على الشكل التالي:

1- لا يتحمل حملة الأسهم الممتازة بالأرباح من الخسائر التجارية المرحلة.

2- توزع الاحتياطيات والأرباح المحتجزة بين حملة الأسهم الممتازة وحملة الأسهم العادية بنسبة القيمة الاسمية لرأس المال.

3- توزع خسائر التصفية بين حملة الأسهم الممتازة والعادية بنسبة رأس المال المدفوع. أي أن حملة الأسهم الممتازة يتحملون نصيباً من خسائر التصفية بنسبة رأس المال المدفوع وفق قدم المساواة مع حملة الأسهم العادية.

لتوضيح ذلك بالعودة لمثالنا السابق:

1- حقوق حملة الأسهم الممتازة:

أ- القيمة الاسمية للأسهم الممتازة	2500000
ب- الاحتياطيات والأرباح المحتجزة	400000
	2900000

$$\frac{2500000}{1.2500000} \times 2000000$$

1- نصيب حملة الأسهم الممتازة من خسارة التصفية:

أ-خسارة التصفية = إجمالي حقوق الملكية – المبلغ النقدي المتبقي

= 16500000 – 6500000 = 10000000

القيمة الاسمية للأسهم الممتازة

نصيب حملة الأسهم الممتازة من خسارة التصفية =الخسارة ×

القيمة الاسمية للأسهم الممتازة والعادية

$$2.000.000 = \frac{2500.000}{1.2500.0000} \times 10.000.000$$

وبالتالي تكون حقوق حملة الأسهم الممتازة في الحقوق المتبقية نتيجة التصفية:

حقوق حملة الأسهم الممتازة – نصيبهم من خسارة التصفية

$$900000 = 2000000 - 2900000$$

وتكون حقوق حملة الأسهم العادية المتبقية نتيجة التصفية:

=الحقوق المتبقية من التصفية – الحقوق المتبقية لحملة الأسهم الممتازة

$$=6500000 - 900000 = 5600000$$ ل.س

خسارة حملة الأسهم العادية =حقوق الملكية – حقوق ملكية حملة الأسهم الممتازة – الحقوق النقدية المتبقية من التصفية

$$= 1.6500000 - 2900000 - 5600000 = 8000000$$ ل.س

ثالثاً : امتياز الأسهم الممتازة بالأصول والأرباح معاً :

في هذه الحالة تكون حقوق وأعباء حملة الأسهم الممتازة على الشكل التالي:

1- لا يتحمل حملة الأسهم بالأصول والأرباح معاً أي نسبة من الخسائر التجارية المرحّلة .

2- توزع الاحتياطيات والأرباح المرحّلة بين حملة الأسهم الممتازة وحملة الأسهم العادية بنسبة القيمة الاسمية لرأس المال.

3- يتحمل حملة الأسهم الممتازة من خسائر التصفية بحدود الزيادة في حقوقهم عن القيمة الاسمية للأسهم الممتازة.

4 في حال تجاوز نصيبهم من خسائر التصفية (حسب القيمة الاسمية) لحقوقهم في الزيادة عن القيمة الاسمية لرأس المال، يتحمل حملة الأسهم الممتازة من خسائر التصفية في حدود تلك الزيادة والفرق يتحمله حملة الأسهم العادية.

حسب مثالنا:

حقوق حملة الأسهم الممتازة بالأرباح والأصول، بفرض أن الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح وأن الشركة لم توزع أرباح عن سنتين ماضيتين بالإضافة إلى السنة التي تمت فيها التصفية.

1- القيمة الاسمية للأسهم الممتازة	2500000 ل.س
2-الأرباح المجمعة (2500000×6%×3 سنوات)	450000
الاحتياطيات والأرباح المحتجزة	310000
2500000	
450000 -2000000	
1.2500.000	
3260000	

وهكذا يتحمل حملة الأسهم الممتازة من خسارة التصفية بحدود حقوقهم في الزيادة عن القيمة الاسمية أي بمبلغ 760000 ل.س (3260000 -2500000) أي مجموع حقهم في الأرباح المجمعة والاحتياطيات والأرباح المحتجزة (450000 + 310000) وباقي الخسارة يتحملها حملة الأسهم العادية. وبالتالي يحصل حملة الأسهم الممتازة بالأصول والأرباح معاً على القيمة الاسمية لأسهمهم. أما إذا كانت نسبة نصيبهم في خسارة التصفية حسب القيمة الاسمية أقل من الزيادة في حقوقهم عن القيمة الاسمية يتحملون عندها نسبة نصيبهم من الخسارة تلك ويحصلون على قيمة أكبر من القيمة الاسمية لأسهمهم.

مثال شامل :

الآتي ميزانية شركة النسيج المساهمة المغفلة في 2003/12/31

750000	أموال جاهزة		التزامات متداولة		
9000000	أصول متداولة	4000000	دائنون		
25000000	أصول ثابتة		التزامات طويلة الأجل		
5500000	خسائر	3750000	قرض سندات		
			حقوق الملكية		
			رأس المال المدفوع		
		15000000	أسهم عادية 30.000 سهم × 500ل.س		
		10000000	أسهم 5% 20.000 سهم × 500 ل.س		
		1000000	رأس المال المدفوع الإضافي-أسهم عادية		
		1000000	رأس المال المدفوع الإضافية-أسهم ممتازة		
		3000000	احتياطي إجباري		
		2500000	احتياطي اختياري		
		32500000			
		40250000			40250000

نظراً لتوالي الخسائر تقرر تصفية الشركة، وقام المصفي بالأعمال الآتية:

1- باع الأصول المتداولة بمبلغ 7000000 ل.س والأصول الثابتة 15.000.000 ل.س 2 -سدد قيمة القرض كاملاً وسدد للدائنين مبلغ 3500.000 ل.س

3- دفع مصاريف تصفية مبلغ 150.000 ل.س

المطلوب: إعداد حسابات التصفية اللازمة وتحديد حقوق كل من حملة الأسهم الممتازة وحملة الأسهم العادية حسب الاحتمالات التالية لامتيازات الأسهم الممتازة.

1- أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأصول.

2- أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأصول ولها قيمة استردادية تبلغ 550 ل.س كما أنها مجمعة الأرباح علماً أن الشركة لم توزع أرباح عن العام الذي تمت فيه التصفية.

3- أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأرباح فقط.

4- أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأصول والأرباح معاً وأن هناك أرباح مجمعة عن عامين ضمنهما السنة التي تمت فيها التصفية..

الحل: وفق الاحتمال الأول:

حـ / التصفية

9000.000	أصول متداولة	7000.000	مصرف
2.5000.000	أصول ثابتة	15.000.000	مصرف
150.000	مصرف	500.000	دائنين
		11650.000	مساهمين
3.4150.000		3.4150.000	

حـ / المصرف

750.000	رصيد	3750.000	قرض السندات
7000000	تصفية	3500.000	دائنين
15.000.000	تصفية	150.000	م. تصفية
		15350.000	مساهمين
22750.000		22750.000	

حساب المساهمين

أسهم ممتازة	أسهم عادية	البيان	أسهم ممتازة	أسهم عادية	البيان
-	5500.000	إلى حـ/ أ.غ	10000000	15000000	رأس المال
2200000	9450000	إلى حـ/ التصفية	-	2000000	رأس المال المدفوع الإضافي
1000000	5350000	مصرف	1200000	1800000	احتياطي إجباري
			1000000	1500000	احتياطي اختياري
12200000	20300000		12200000	20300000	

أضواء على الحل :

حيث أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأصول، ذلك يعني أن حملة الأسهم الممتازة سيحصلون على القيمة الاسمية بالإضافة إلى أي حقوق وامتيازات أخرى نص عليها عقد إصدار تلك الأسهم .

وحيث أن عقد إصدار الأسهم الممتازة لم يمنحها سوى امتياز بالأصول عند التصفية لذلك فإن حقوق والتزامات حملة الأسهم الممتازة ستكون على الشكل التالي .

1- لا يتحمل حملة الأسهم الممتازة أي نسبة من الخسائر التجارية المرحلة .

2- رأس المال المدفوع الإضافي –أسهم ممتازة– من حق حملة الأسهم العادية كاملاً ،على اعتبار أنه ليس هناك نص بامتياز الأسهم الممتازة بهذا العنصر .

3- توزع الاحتياطات بنسبة رأس المال .

4- يتحمل حملة الأسهم الممتازة من خسارة التصفية نسبة لا تتجاوز حقهم في الاحتياطات والأرباح الموزعة، وعلى اعتبار أن حقهم في الاحتياطات بلغت 2200000ل.س وهي أقل من نصيبهم في خسارة التصفية فيما لو وزعت خسارة التصفية على أساس القيمة الاسمية لرأس المال والتي تبلغ 4660000 . لذلك يتحمل حملة الأسهم الممتازة نصيب من خسارة التصفية لا يتجاوز حقهم في الاحتياطيات والتي تبلغ 2200000ل.س أما الباقي فيتحمله حملة الأسهم العادية .

الحل وفق الاحتمال الثاني :

يبقى حساب التصفية وحساب المصرف على حالهما، الذي يجب أن يتغير هو حساب المساهمين لأن حقوق والتزامات المساهمين اختلفت حسب الامتياز الممنوح لحملة الأسهم الممتازة .

حساب المساهمين

البيان	أسهم عادية	أسهم ممتازة	البيان	أسهم عادية	أسهم ممتازة
رأس المال	15000000	10000000	إلى حـ/ أ.خ	5500000	-
رأس المال المدفوع الإضافي	200000	-	إلى حـ/ التصفية(1)	10330000	1320000
أرباح مجمعة	-	1200000	مصرف	3150000	12200000
علاوة استرداد أسهم ممتازة	..	1000000			
احتياطي إجباري	1800000	1200000			
احتياطي اختياري (2)	180000	120000			
	18980000	13520000		18980000	13520000

(1) يتحمل حملة الأسهم الممتازة من خسارة التصفية بحدود حقهم في الاحتياطيات البالغة2000000 فقط

(2) توزيع الاحتياطي الاختياري

أسهم ممتازة $= 120000 = \frac{10000000}{25000000} \times 1000000-1200000-2500.000-$ (1)

أسهم عادية

$$180000 = \frac{10000000}{25000000} \times 1000000-1200000-2000000-$$

أضواء على الحل :

1- لا يتحمل حملة الأسهم الممتازة أي نسبة من الخسائر التجارية المرحلة.

2- رأس المال الإضافي من حق حملة الأسهم العادية كاملاً .

3- تم احتساب أرباح مجمعة لحملة الأسهم الممتازة عن ثلاث سنوات فهي حق لهم حسب الحقوق المنصوص عنها في عقد إصدار الأسهم الممتازة وهي تخفض من الاحتياطيات الاختيارية أولاً، وإذا لم تكف تستعمل الاحتياطات الإجبارية لذلك .

4- تم احتساب علاوة استرداد أسهم ممتازة 5ل.س عن كل سهم حسب الامتياز المنصوص عنه في عقد إصدار الأسهم الممتازة ويتم تخفيض الاحتياطات الاختيارية أيضاً بمبلغ علاوة الاسترداد.

5- تم توزيع الاحتياطي الإجباري بنسبة القيمة الاسمية لرأس مال الأسهم.

6- تم تخفيض الا حتياطي الاختياري بالأرباح المجمعة وبعلاوة الاسترداد ومن ثم تم توزيعه على حملة الأسهم الممتازة والعادية .

7- تم تحميل حملة الأسهم الممتازة بنصيب من خسارة التصفية لا تتجاوز حقهم في الاحتياطيات الإجبارية والاختيارية على اعتبار أن حقهم في الأرباح المجمعة وعلاوة الاسترداد ضمنها لهم نص امتياز الأسهم الممتازة .

الحل وفق الاحتمال الثالث :

يبقى حساب التصفية وحساب المصرف على حالهما . الذي يتغير هو حساب المساهمين نظراً لتغير امتياز الأسهم الممتازة. حيث يتحمل حملة الأسهم الممتازة من خسائر التصفية ما يتحمله حملة الأسهم العادية وتوزع الاحتياطيات بنسبة القيمة الاسمية لرأس مال الأسهم . أما الخسائر المرحلة فيتحملها حملة الأسهم العادية فقط. ويظهر حساب المساهمين على الشكل التالي :

حساب المساهمين

أسهم ممتازة	أسهم عادية	البيان
-	5500.000	إلى حـ/ ارخ
4660000	6990000	إلى حـ/ التصفية
7540000	7810000	مصرف
573913	20300000	

أسهم ممتازة	أسهم عادية	البيان
10000000	15000000	رأس المال
-	2000000	رأس المال المدفوع الإضافي
1200000	180000	احتياطي إجباري
1000000	1500000	احتياطي اختياري
12200000	20300000	

لاحظ أن نصيب حملة الأسهم الممتازة من خسارة التصفية في هذه الحالة تجاوز حقهم في الإحتياطيات وذلك لأن امتياز الأسهم الممتازة بالأرباح فقط .

الحل وفق الاحتمال الرابع : يحصل حملة الأسهم الممتازة على حقهم في :

1-القيمة الاسمية للسهم الممتازة .

2-في أي امتيازات نص عليها عقد إصدار الأسهم الممتازة بالإضافة لحقهم في الاحتياطيات .

3-يتحمل حملة الأسهم الممتازة من خسائر التصفية نسبة لا تتجاوز الزيادة في حقهم عن القيمة الاسمية.

حساب المساهمين

البيان	أسهم عادية	أسهم ممتازة	البيان	أسهم عادية
رأس المال	15000000	10000000	إلى حـ/ أ.خ	5500.000
رأس المال المدفوع	2000000	-	إلى حـ/ التصفية	8730000
احتياطي إجبار	1800000	1200000	مصرف	5350000
احتياطي اختيار	780000	520000		
	19580000	12920000		19580000

احتياطي الاختياري

أسهم ممتازة

$$520000 - \frac{10000000}{25000000} \times 1200000 - 25000000$$

أسهم عادية

$$780000 - \frac{15000000}{25000000} \times 1200000 - 25000000$$

أضواء على الحل :

1-تم احتساب حصة حملة الأسهم الممتازة عن الأرباح المجمعة (غير الموزعة لـــثلاث سنوات) ويتم تخفيض حساب الاحتياطيات بها .

2-تم توزيع الاحتياطيات (الإجباري والاختياري) بنسبة القيمة الاسمية لرأس مـــال الأسهم بعد تخفيض قيمة الأرباح المجمعة من الاحتياطي والاختياري .

3- تم تحميل حملة الأسهم الممتازة من خسارة التصفية بمقدار لم يتجاوز حقهـــم في الاحتياطيات والأرباح المجمعة وحيث أن حقهم في الاحتياطيات والأرباح المجمعة أقل من نصيبهم في خسارة التصفية فيما لو تم تحميلهم بها حسب نسبة القيمة الاسمية لرأس المال وحيث أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأصول والأرباح معاً ، فقد تم تحميل حملـــة الأسهم الممتازة من خسارة التصفية بمبلغ لم يتجاوز حقهم في الاحتياطيات والأرباح المجمعة أي بما زاد عن القيمة الاسمية للأسهم الممتازة فقط.


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

تمارين

التمرين الأول :

في 2005/12/31 تقرر تصفية شركة قاسيون للأعمال التجارية، قدم مجلس الإدارة ميزانية التصفية التالية:

شركة قاسيون للأعمال التجارية

ميزانية 2005/12/31

الموجودات			
موجودات متداولة			
مصرف		445500	
أوراق مالية سوقية		220000	
زبائن	632500		
- م. د. م. فيها	(60500)		
		572000	
بضاعة		935000	
			2172500
موجودات ثابتة			
مباني		825000	
أثاث		275000	
تجهيزات		275000	
			1375000
			3547500

المطاليب وحقوق الملكية :

مطاليب متداولة		
دائنون	207500	
أوراق دفع	200000	
		407500
التزامات طويلة الأجل		
قرض سندات 6%	412500	
- خصم إصدار	(5500)	
		407000
حقوق الملكية		
أسهم عادية(3000سهم×500 ل.س قيمة اسمية)	1500000	
أسهم ممتازة 5% (1000 سهم× 500 قيمة اسمية)	500000	
احتياطي اجباري	244000	
احتياطي اختياري	289000	
		2733000
		3547500

قام المصفي بالأعمال الآتية :

1-باع المباني بمبلغ 962500، الأثاث بمبلغ 220000، والتجهيزات بمبلغ 50000 ل.س .

2- حصل من الزبائن مبلغ 500000 ل.س.

3- باع البضاعة بمبلغ 875000 ل.س.

4- باع الأوراق المالية بمبلغ 250000 ل.س.

5- سدد كافة ديون الشركة ودفع مصاريف تصفية قدرها 30250 ل.س.

6- تبين أن قرض السندات هو 1375 سند خمس سنوات 6% بقيمة اسمية 300 ل.س وخصم إصدار 20 ل.س للسند وتدفع فوائده في 1/1 من كل عام وهي غير مسجلة في الدفاتر.

المطلوب:

1- فتح حساب نتيجة التصفية، المصرف، حساب حملة الأسهم على فرض:

آ- أن الأسهم الممتازة بالأصول وهي مجمعة الأرباح علماً أن الشركة لم توزع أرباح عن سنتين ماضيتين وهذا العام.

ب- أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأرباح والأصول معاً وهي مجمعة، ومشاركة في الأرباح.

ج- أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأرباح فقط.

التمرين الثاني :

في 2005/12/31 قدم مجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة ميزانية التصفية التالية :

الموجودات ومجموعها (6695000 ل.س)

1500000 مبان، 600000 أثاث، 1150000 زبائن، 159500 بضاعة، 200000 أوراق مالية، 500000 مصرف، 1150000 أرباح وخسائر.

مطاليب ومجموعها (6695000).

دائنون 740000، مؤونة ديون مشكوك في تحصيلها 110000، رأس المال 3000000 (4000 سهم عادي × 500 ل.س قيمة اسمية 2000 سهم ممتاز

6%) احتياطي قانوني 600000، احتياطي اختياري 360000، علاوة إصدار سندات 10000، قرض السندات 6% 750000 ل.س رأس المال المدفوع الإضافي أسهم ممتازة 125000، قرض برهن الأثاث 500000، رواتب مستحقة 250000، ضرائب أملاك مستحقة 250000.

وقد قام المصفي بالأعمال الآتية:

أ- باع المباني بمبلغ 1200000، والأثاث بمبلغ 400000، والبضاعة بمبلغ 1250000، والأوراق المالية بمبلغ 350000.

ب-حصل من الزبائن على مبلغ 1100000.

جـ-تبين أن قرض السندات 2500 سند خمس سنوات قيمة اسمية 300 ل.س وبعلاوة إصدار 20 ل.س تدفع الفائدة في 1/1 من كل عام وهي غير مسجلة في الدفاتر.

د- سدد ديون الشركة كاملة ودفع مصاريف تصفية قدرها 55000 ل.س .

المطلوب:

- فتح حسابات التصفية اللازمة وحساب حملة الأسهم حسب الاحتمالات التالية:

1- أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأرباح فقط.

2- أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأصول وبرأس المال المدفوع الإضافي وهي بحصة الأرباح علماً أن الشركة لم توزع أرباح سنتين ماضيتين.

3- أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأرباح والأصول معاً.

المراجع
العربية والأجنبية

أولاً- المراجع باللغة العربية:

1- سعادة، يوسف – محاسبة الشركات – دار المناهج 2002.

2- شحاتة، أحمد بسيوني – المحاسبة المالية، شركات الأشخاص والأموال – كلية التجارة جامعة الاسكندرية.

3- عبد الله، خالد أمين – محاسبة الشركات، الأشخاص والأموال- دار وائل، عمان 2000.

القوانين والمراسيم:

1- قانون الشركات رقم 3 لعام 2008

المراجع باللغة الانكليزية :

1- Accounting for marketable securities "statement of Financial Accounting standard" No.12. (Stomford, Conn: FASB , 1975) par. 7.

2-Brealey A. Richard. Principles of corporate finance, six Edition, M C Graw- Hill, 2004.

3-Edward, James Don, Accounting principles, Bpi-Irwin, Homewood, IL. 1999.

4-Gi Bson, H charles: Financid reporting and analysis, Sowth westerin, 2004.

5-Hermanson, H Roger, Accounting, A business perspective, 2000.

6-IASB, international financial reporting standards, E-mail, iasb @ Iasb. Org. uk 2003.

7-Kiese, E Donald, Intermediate Accounting John willy and Sons, inc, N.Y 2004.

Damascus University

المصطلحات

A

Accounting principles	أساسيات المحاسبة
Accounting in Partnerships	محاسبة شركات الأشخاص
Accounting Reports	التقارير المحاسبية
Accounting In Individual Establishments	المحاسبة في المنشآت الفردية
Accounting in General and Limited Partnerships	محاسبة شركات التضامن والتوصية البسيطة
Accounting of Liquidation when there is no Incorporation	المعالجة المحاسبية لتصفية الشركة ولأسباب لا تتعلق بالاندماج
Accounting the Liquidation of General and Limited Partnership	التصفية لأسباب أخرى لا تتعلق بالإندماج
Accounting of Formation of the General and limited Partnerships	المعالجة المحاسبية لتكوين شركات التضامن والتوصية البسيطة
Accounting of Ownership's Rights and Distribution of Net Income	محاسبة حقوق الملكية وتوزيع صافي الدخل
Accounting of Joint Ventures	محاسبية شركات المحاصة
Accrual	الاستحقاق
Accruing interest	الفائدة المستحقة (المتراكمة)
Accumulated depreciation	مجمع الاستهلاك
Additional paid –in capital	رأس المال الإضافي
Admission of a Partner	انضمام شريك

Appropriation of retained earning	توزيع الأرباح المحتجزة
B	
Basic Accounting Assumptions	الفروض المحاسبية الأساسية
Balance sheet	الميزانية (قائمة المركز المالي)
Bearer bond	السندات لحاملها
Bonus	علاوة ، مكافأة
Book value	القيمة الدفترية
Board of directors	مجلس الإدارة (هيئة المدربين)
C	
Callable bond	سندات قابلة للاستدعاء
Callable preferred stock	أسهم ممتازة قابلة للاستدعاء
Capital stock	أسهم رأس المال
Capital stock Authorized	رأس المال المصرح به (المسموح)
Cash flow	التدفقات النقدية
Cash Dividend	توزيع الأرباح نقداً
Cash Repayment	السداد النقدي لحصة رأس المال
Capital in Assets	سداد رأس المال على شكل موجودات
Changing in the Contract persons	التغيير في أشخاص العقد
Changing in Partnerships shares	التغيير في حصص الشركاء
Civilian Companies	الشركات المدنية
Corporation	شركات الأموال
Closed corporation	شركات أموال محدودة
Common stock	أسهم عادية

Common stock subscribed	أسهم عادية مكتتب بها
Company Administration	إدارة الشركة
Company Bases	أركان الشركة
Compensation	مكافأة، تعويض
Commercial Companies	الشركات التجارية
Contingencies	الاحتمالات الطارئة
Continued operation	عمليات مستمرة
Contra account	حساب مقابل
Controller	المراقب المالي
Corporation Company	شركة مساهمة
Corporation Companies	شركات الأموال
Conversion	تحويل
Convertible bond	سندات قابلة للتحويل
Convertible debit	الدين القابل للتحويل
Current Account	حساب جاري
Cumulative preferred stock	أسهم ممتازة مجمعة الأرباح

D

Deferred charge	أعباء مؤجلة
Definition of a Company	تعريف الشركة
Delutive securities	الأوراق المالية المخفضة
Depreciation	الاستهلاك
Disclosure	الإفصاح
Dissolution and liquidation	تصفية الشركة وحلها
Dividend	أرباح الأسهم
Dividend in arreara	أرباح أسهم غير مدفوع
Dividend policy	سياسة توزيع الأرباح
Double taxation	ازدواج ضريبي

E

Earning per share	ربحية السهم

Effective interest	الفائدة الفعالة
Entity	الهوية ـ الشخصية
Extinguishments	إطفاء (سداد)
Extraordinary	استثنائية (غير عادية وغير متكررة)

F

Face value	القيمة الاسمية
Fair Value	القيمة العادلة
Financial flexibility	المرونة المالية
Financial instrument	الأدوات المالية
Forming and Capital	التكوين ورأس المال
Full Disclosure Principle	مبدأ الإفصاح الكامل

G

Gain	مكسب
Goodwill Amortization	اهتلاك الشهرة
Going Concern Assumptions	فرض الاستمرارية
Gradual Liquidation	التصفية التدريجية
Guarantee	الضمان

I

Imputed interest	الفائدة المقدرة الضمنية
Imputed Costs/implied Costs	التكاليف الضمنية
Increasing of Capital	زيادة رأس المال
Income statement	قائمة الدخل
Interest bearing note	ورقة تجارية حاملة للفائدة

L

The Legal Performances of Liquidation	الإجراءات القانونية للتصفية

The Legal Principles of the Companies	المبادئ القانونية التي تحكم الشركات
Liabilities	الالتزامات (المطاليب)
Life Insurance	تأمين على الحياة
Limited liability	المسؤولية المحدودة
Liquidation value	قيمة التصفية
Liquidity	السيولة
Listed corporation	شركات أموال مدرجة في السوق المالي

M

Market Maker	صانع السوق
Market Price	سعر السوق
Matching principle	مبدأ المقابلة
Maturity	استحقاق
Meaning of Liquidation	مفهوم التصفية
Memorandum of Association	عقد تأسيس الشركة
Minutes Book	سجل الجلسات

N

Notes payable	أرواق الدفع المستحقة

O

Materiality Principle	مبدأ الأهمية النسبية
Operating activities	الأنشطة التشغيلية
Organization costs	تكاليف التأسيس
Outside takeover	السيطرة على الشركة من الخارج
Outstanding	المتداول
Over the counter market	السوق الموازي
Owners equity	حقوق الملكية

P

Partnership Companies	شركات الأشخاص
Personal Account	حساب شخصي
Private sector	القطاع الخاص
Paid – in capital	رأس المال المدفوع
Par value	قيمة اسمية
Periodicity	الدورية
Perpetual	دائم
Paid-in capital in excess of par value	رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية
Potential	محتمل، ممكن
Positive Goodwill	الشهرة الموجبة
Preemptive right	حق الأفضلية في الاكتتاب
Preferred stock	أسهم ممتازة
Premium	العلاوة (المكافآت)
Principal of directors	المدراء الرئيسيين (الأساسيين)
Profit distribution	توزيع الأرباح
Present Value	القيمة الحالية
Profits and Losses Account	حساب الأرباح والخسائر
Profits and Losses Distribution Account	حساب توزيع الأرباح والخسائر
Property	ممتلكات
Property dividend	توزيع الأرباح عيناً
Public held corporation	شركات الأموال العامة (المغفلة)
Public sector	القطاع العام

R

Real Repayment	حصّة عينية
Recognition	التحقق (الاعتراف)
Reduction of Capital	تخفيض رأس المال

Retirement of a Partner	انفصال شريك
Revenue	إيراد
Registered bond	السندات الاسمية
Retained earning	الأرباح المحتجزة
Retirement	استدعاء
Returnable deposit	ودائع مستلمة من الغير
Residual interest	الحقوق الباقية

S

Sales tax	ضريبة مبيعات
Secured bond	السندات المضمونة
Serial bonds	السندات المتسلسلة
Solvency	الملائة المالية
Stated value	قيمة محددة
Statutory liquidation	تصفية إجبارية (إلزامية)
Stock appreciation	التحسن بقيمة السهم
Stock certificate	شهادة السهم
Stock dividend	أسهم المنحة
Stock split	اشتقاق الأسهم
Stock transfere agent	وكيل نقل ملكية السهم
Stock warrant	خيار شراء الأسهم
Stockholders	حملة الأسهم
Stockholders ledger	دفتر حملة الأسهم
Subscription receivable	اكتتابات تحت التحصيل
Subscribed stock	أسهم مكتتب بها

T

Tangible	مادي
Term bond	سندات الأجل
Trading Account	حساب المتاجرة
Treasurer	الخازن
Transfere of ownership	نقل الملكية
Treasury bond	سندات الخزينة
Treasury stock	أسهم الخزينة

U

Unearned revenue	إيراد مقبوض مقدماً
Voluntary liquidation	تصفية اختيارية

W

Weighted average	الوسطي المرجح
Withdrawals	المسحوبات

Z

Zero interest bearing not	ورق تجارية بفائدة صفر

Damascus University

اللجنة العلمية: الأستاذ الدكتور: اسماعيل اسماعيل

الأستاذ الدكتور: حسين دحدوح

الأستاذ الدكتور : بطرس ميالة

المدقق اللغوي: الأستاذ الدكتور علي ذياب

حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة لمديرية الكتب والمطبوعات الجامعية

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University


وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University